جمهوريه مصر العربيه
وزاره التربيه والتعليم
مركز التوثيق التربـــوى



توصيـــات
المؤتمر الدولى للتعليم العـــام
من عام ١٩٣٤ ـ ١٩٧١

القاهـــره
١٩٧٢

تقديـــــــــم

تعتبر عمليه الاعلام من ابرز اختصاصات اجهزه التوثيق ومـــع ان مجالات الاعلام ووسائله فى تلك الاجهزه متعدده ومتنوعه الا ان الاعـــلام عما يتم فى المؤتمرات يشغل حيزا كبير المدى فى اعمال التوثيق اذ ان خلاصه العمل فى تلك المؤتمرات هو فى الواقع خلاصه الفكر البشرى فى مجال عمـــل كل مؤتمر وهو موجه لهذا الفكر ايضا ٠

ويعتبر مؤتمر جنيف الدولى الذى يعقد سنويا لدراسه شئـــون التعليم من اهم المؤتمرات التى تسهم اسهاما جادا ، بما يقدم لها مـــن دراسات وما يتم فيها من مناقشات ، فى تطوير العمليه التعليميه وخاصــه بين الدول الناميه ٠

ومن ثم فقد حرصت منظمه اليونسكو مستعينه بمكتب التربيه الدولـــى منذ بدء انشائه على نشر التوصيات التى تصدر عن ذلك المؤتمر وذلك باعتبارهما الهيئتين المسئولتين عن اعداد هذا المؤتمر سنويا ٠

ونظرا لاهميه التوصيات التى تصدر عن هذا المؤتمر للدول العربيـــه فقد رأى مركز التوثيق التربوى بالقاهره ان يصدر بدوره نسخه عربيه منها قـــام بنفسه بترجمه جزء (١) منها وهو الجزء المتعلق بتوصيات الفتره من ١٩٣٤ ـ ١٩٥٩ وما بعدها حـين لم تكن للغه العربيه مجال فى عمل المنظمه ومكتــب التربيـــه ٠

---

(١) ج ٠م ٠ع ٠ مركز التوثيق التربوى ٠ توصيات المؤتمر الدولى للتعليم العام من عام ١٩٣٤ ـ ١٩٥٩ ٠ القاهره ، ١٩٦٠ ٠ ٢٧٨ ص ٠

اما الجزء الاخر الذى قامت المنظمه بترجمته بعد ان اعتبرت اللغه العربيه لغه عمل بها فقد جمعه المركز وعمل على ضمه الى ماسبق ان تمت ترجمته بالمركز وبذلك اصبحت وثيقتنا الحاليه تضم جميع توصيات مؤتمر جنيف الدولى للتعليم اعتبارا من عام ١٩٣٤ الى عام ١٩٧١ • وتضم هذه الفتره : الفتره التى كان المؤتمر يعقد فيها سنويا ليتناول بالبحث والمناقشه موضوعين من الموضوعات المفصله فى عمليات التربيه والتعليم الى جانب موضوع تطور الانجازات الخاصه بالتعليم فى كل دوله من الدول الاعضاء بالمنظمه الى عام ١٩٦٨ حينما اقتصرت اعمال المؤتمر على دراسه موضوع واحد الى جانب تقارير الدول عن انجازاتها سنويا واستمر هذا الوضع الى الان رغم ان المؤتمر اصبح يعقد كل عامين بدلا من كل عام وذلك ابتداء من عام ١٩٧١ • وقد حرص المركز على عرض نصوص توصيات هذا المؤتمر مرتبه ترتيبا زمنيا بحسب تاريخ صدورها كما انه رأى تسهيلا للبحث الموضوعى ان يلحق بالوثيقه كشافا موضوعيا مرتبا ترتيبا هجائيا يتضمن تحت كل موضوع ارقام وفقرات التوصيات المختلفه المتعلقه بهذا الموضوع وذلك حتى يضمن تسهيل مهمه الاطلاع والبحث فى الوثيقه •

والمركز اذ يقدم هذه الوثيقه لايسعه الا ان يشكر كل من عاون فى اصدارها ويخص بالشكر السيد الاستاذ / محمد محمد داود الذى تولى مهمه اعداد الكشاف فى صورته العربيه •

والله ولى التوفيق ،،،

(المديره العامه)

(زينب محرز)

المشتمـــــل

التوصية رقم ١

بشأن : "التعليم الإلزامى ومدّ سن انتهاء الدراسة"

[١٩٣٤]

المؤتمـــر ،

١ — يلاحظ أن مشكلة التعليم الإلزامى ومدّ سن انتهاء الدراسة تختلف من دولة إلى أخرى اختلافا كبيرا ، ولذلك لا يمكنه التوصية بتدبير موحد فى الوقت الحاضر ؛

٢ — يدرك أنه فى البلاد التى مازال عدد المدارس فيها غير كاف لاستيعاب من هم فى سن التعليم من السكان لا تلح الحاجة فى مدّ سن انتهاء الدراسة بقدر ما تلح فى ضمان إتاحة الفرصة أمام كل طفل لكى يلتحق بالمدرسة بصورة منتظمة ولو لعدد محدود من السنوات كحد أدنى ؛

٣ — وعلى حين يعترف المؤتمر بأن عدد سنوات التعليم الإلزامى قد يتفاوت من دولة إلى أخرى فإنه يرى من المستحسن جدا ألا يقل عدد هذه السنوات عن سبع سنوات بأية حال من الأحوال ، بل إنه ليلاحظ أن كثيرا من الدول قد تجاوزت هذا الحد الأدنى فعلا ؛

٤ — يعتقد أن سن انتهاء الدراسة ينبغى ألا تنخفض عن تلك السن التى تضمن لكل طفل قدرا كافيا من التقدم البدنى والفكرى والخلقى ؛

٥ — يوجه عناية الحكومات إلى أن العمل بمبدأ التعليم الإلزامى ، وتخويل الحقوق فى التجاوز عن هذا المبدأ يجب أن يصحبه بذل السلطات المدرسية لجهود صادقة ترمى إلى تأمين تنفيذ هذا الالتزام إلى أقصى حد مستطاع ، وعلى أكمل وجه ممكن ؛

٦ — يرى أن مد سن انتهاء الدراسة إلى سن ١٤ بل وإلى ما بعدها يكون — من حيث المبدأ ، وبالقياس إلى غالبية الدول — ذا فائدة محققة لا تنكر ، لو أن الفرصة أتيحت — فى بعض الحالات — للإعفاء منه لمدد قصيرة كفترة ازدحام الأعمال الزراعية مثلا ؛

٧ — يؤكد أن مشكلة مد سن انتهاء الدراسة يجب أن تبحث على اتصال وثيق مع مشكلة سن الالتحاق بالخدمة النفعية ؛

٨ — يأمل أن يتوفر التعاون الكامل فى أجهزة الحكومات القومية بين السلطات المسئولة عن التربية وتلك المسئولة عن العمل ، كما يأمل أن تدور الأبحاث — فى المستوى الدولى — حول سن الالتحاق بالخدمة النفعية جنبا إلى جنب مع مشكلات الالتحاق الإلزامى بالمدارس ؛

٩ — يعبر عن رغبته فى أن تطول مدة التعليم — بصورته التى يقدم بها فى المدارس الحقيقية . وذلك عن طريق الاستمرار فى تقديم مناهج دراسية إضافية يكون لها ما له من صفة الالزام ؛

وسواء أقدم هذا التعليم الإضافى فى المدارس أم فى صورة مناهج دراسية تكميلية — فإنه يأمل أن يكون عاما فى أساسه ، مستمدا لاهتماماته ومواده الدراسية من ألوان النشاط الأساسية فى المجتمع المحلى — ريفيا أكان أم صناعيا أم تجاريا ... الخ ، ومن ألوان التدريب المنزلى فى حالة الفتيات ؛ وأنه سوف يهدف إلى أن ينبه استعدادات التلاميذ المهنية وميولهم وينميها ، وذلك بإفساحه مجالا واسعا للتدريب العملى ؛

كما يأمل أن يلقى التدريب البدنى والخلقى اهتماما كبيرا ؛

١٠ — يعتقد المؤتمر أنه من المرغوب فيه أن تأخذ كل التدابير الرامية إلى مد سن انتهاء الدراسة بعين الاعتبار ضرورة التنسيق بين أنواع المدارس المختلفة ؛ وضرورة ضمان استمرار التدرج فى مناهجها ؛

١١ — يوجه عناية السلطات المدرسية إلى ضرورة تكييف وسائل إطالة مدة الدراسة طبقا للاعتبارات النفسية الخاصة بسن التلاميذ ؛

١٢ — نظرا للميزات الخاصة بالمناهج والطرق المستعملة في التعليم المطول — ينبه المؤتمر على أنه من المرغوب فيه أن تعد طائفة من المدرسين القادرين على القيام بأعباء هذا التعليم ؛ وأن يتم اختيارهم من بين الذين أبدوا — من خلال تجربتهم السابقة — قابلية خاصة لهذا النوع من العمل .

التوصية رقم ٢

بشأن : "القبول بالمدارس الثانوية"

[١٩٣٤]

المؤتمـــر ،

حيث أن اختلاف الظروف يضطر البلاد المختلفة إلى اتباع نظم إدارية متباينة ؛

وحيث أن عددا معينا من التلاميذ الذين يسـمح لهم بالالتحاق بالمدارس الثانوية عاجزعن تحقيق الاستفادة الكافية من منهج التعليم الثانوى النظامى ؛

واعتقادا — من الناحية الأخرى — بأن ازدحام المعاهد العليـا بمن هم فوق طاقتها ، وتفشى البطالة بين الطبقات المفكرة خليقان بأن يسببا لدى الشباب قلقلة خطيرة ؛

وحيث أن ازدحام المعاهد العليا يرجع فيما يرجع إليه من أسباب — إلى الرغبة فى تحصيل الثقافة العـامة ، والتصميم على الانتفاع بالثمار التى تجنى فى الحياة من وراء التحلى بالأخلاق الكريمة والتمتع بالظروف المـادية الطيبة ؛

وحيث أنه من المهم — لحياة الشعوب الاجتماعية ولصالح الأفراد أيضا — أن تمد بجانب النخبة الممتازة ممن يشغلون الوظائف المدنية — نخبة ممتازة أخرى تشتغل بالتجارة والصناعة والزراعة ... الخ تتجاوب مع الألوان المختلفة من النشاط الاقتصادى إلا أنها — فى الوقت نفسه — على شئ حقيق من الثقافة العامة ؛

يتقدم بالتوصيات التالية :

١ — رغبة فى تجنب الخطأ فى ترجيه التلاميذ إلى أبعد حد مستطاع ، وما يترتب على ذلك من يأسهم — يرى المؤتمر من الضرورى تنظيم خدمات

التوجيه المهنى خلال السنة الإلزامية الأخيرة من التعليم الابتدائى ، حتى تبذل النصيحة للتلميذ — بالتعاون مع المدرس والطبيب ومكتب التوجيه المهنى . على أن يبقى القرار النهائى للأسرة ؛

٢ — يعتقد المؤتمر أنه من المستحسن أن تنسق الأمور تنسيقا أفضل بين منهج المدرسة الابتدائية ومناهج المدارس الثانوية بغية تأمين سهولة الانتقال من نوع معين من المدارس إلى آخر ، وأن يتم ذلك فى السنة الأولى من التعليم الثانوى بصفة خاصة ؛

٣ — يرغب المؤتمر فى التنبيه على أهمية المدارس التى تطلق عليها بعض الدول " المدارس المتوسطة " أو " المدارس الابتدائية الراقية " أو " مدارس ما قبل التوجيه المهنى " ... الخ . وهى المدارس التى لا تهدف إلى الإعداد للجامعات ومع ذلك تعطى تلاميذها قدرا كافيا من الثقافة العامة والتدريب العملى . وبذلك تهيئوهم إما للدخول فى الخدمة مباشرة أو للالتحاق ببعض المدارس المهنية العليا ؛

٤ — يعتقد أنه من المستحب تحسين وسائل اختيار الطلبة فى المدارس الثانوية الحقيقية . ولهذا الاختيار ينبغى أن تؤخذ العوامل التالية بنظر الاعتبار :

(أ) شهادة إتمام الدراسة الابتدائية ، والتقدير الشخصى الذى أعده مدرسو المدرسة الابتدائية ،

(ب) إجراء اختبار على الأسس العلمية لا يهدف إلى الكشف عما حصله الطالب من المعلومات فحسب بل وعن قدرته على متابعة الدراسة ؛

٥ — يلاحظ المؤتمر باهتمام أن كثيرا من الدول يعقد للمتقدمين اختبارا شخصيا أمام لجان للتوجيه المهنى والاختيار مؤلفة إما من هيئة التدريس أو من الآباء أو منهما معا فى بعض الحالات ؛

٦ — يوجه المؤتمر عناية السلطات المدرسية إلى أنه لما كان كل اختيار يعنى استبعاد بعض العناصر وجب أن يوجه كل من لا يقبل فى المدارس

الثانوية إلى دراسات أخرى أو إلى التـــدريب المهنى العملى الذى يتناسب مع استعداداته ؛

٧ — بالرغم من أن مجانية التعليم مشكلة معقدة ، وأن الظروف تختلف من دولة إلى أخرى إلا أن المؤتمر يعتقد أن المصروفات المدرسية ينبغى ألا تحول — بأية حال من الأحوال — بين الطالب و بين الالحاق بالمدارس الثانوية ؛

٨ — ومن ثم يعلق المؤتمر أهمية بالغة على إعطاء المنح الدراسية، وعلى أن تكون هذه المنح بحيث تغطى نفقات الدراسة إلى أبعد حد مستطاع ؛ بل إنها يجب أن تعوض التلميذ عن أجوره إذا كانت حالة والده المادية تستدعى ذلك .

التوصية رقم ٣

بشأن : "المغالاة فى الاقتصاد فى نفقات التعليم"

[١٩٣٤]

المؤتمـــر ،

إيمانا منه بأنه من الخطر تنشئة الجيل الصاعد من المواطنين دون أن يعد الإعداد الكافى من الناحية البدنية والخلقية والفكرية فيعجز بذلك عن مواجهة المشكلات الضخمة التى يستتبعها إعادة تنظيم العالم ؛

١ — يوجه عناية الحكومات إلى النتائج الخطيرة التى يحتمل أن تترتب على التقتير فى ميدان التربية والتعليم ، ويقترح أن يتم التوفير فى الميادين الأخرى التى لا تتصل اتصالا وثيقا بالتقدم الروحى أو المادى ؛

٢ — يلاحظ بارتياح أن اللجنة التنفيذية التابعة لمكتب التربيــة الدولى وكثيراً من الهيئات التربوية الدولية الكبرى والمؤتمرات وكذلك اللجنــة الدولية للتعاون الفكرى والجمعية العامة لعصبة الأمم قد وافقت كلها على قرارات من هذا النوع ؛

٣ — وحيث أن المؤتمر قد لاحظ مع الأسف أن بعض الدول قد اضطر — تحت وطأة الأزمة الاقتصادية — إلى خفض ميزانيات التعليم — الأمر الذى يؤدى إلى نتائج وخيمة فى الغـالب — فإنه يوجه عناية الحكومات إلى الاعتبارات الآتية :

(أ) إن أخطر أنواع الاستقطاعات هى تلك التى تؤخذ "جملة" دون تدبر لفائدة أو فعالية المعـاهد التى سيلحقها الضرر من جراء هذا الاستقطاع ؛



(ب) إن عرض الاستقطاعات المقترحة على السلطات المسئولة عن التربية بغية دراستها أفضل وأدخل فى باب الحكمة من انفراد السلطات المسئولة عن الميزانية بالبت فيها ؛

(ج) ان تخفيض مرتبات هيئة التدريس خطر داهم على عملية اختيار طلبة معاهد المعلمين الذين يجب أن يكونوا من الصفوة ؛ فإليهم تعهد السلطات بمستقبل الأمة ؛

(د) لا ينبغى أن تستقطع الأموال التى يلحق بالتلاميذ من جراء استقطاعها الضرر فى صحتهم البدنية أو الخلقية — فالمبانى المدرسية الصحية والمطاعم المدرسية والملاعب والمعسكرات التى تقام فى العطلات الدراسية والمنظمات الاجتماعية المختلفة — كل ذلك يجب أن يبقى لأنه يطبع مدرسة اليوم بطابع جديد ، كما أنه من ألزم اللوازم فى فترة الأزمة ؛

(هـ) يجب العمل على تجنب ضغط المعدات المدرسية ضغطا من شأنه أن يهدد حصيلة التعليم ؛

(و) يجب ألا تزدحم الفصول إلى الحد الذى يشل فعالية التدريس أو يهدد صحة التلاميذ ؛

(ز) يجب أن يكفل للتفتيش المدرسى مستوى عال من الأداء . فعليه تعتمد كفاية النظام المدرسى فى الدولة إلى حد كبير .

التوصية رقم ٤

بشأن : "الإعداد المهنى لمعلمى المدارس الابتدائية"

[١٩٣٥]

١ — المؤتمـــر ،

نظـرا إلى أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ، وإلى أن التقدم فى المعرفة جعلا مهمة معلمى المدرسة الابتدائيـــة أشق وأعقد ممـا كانت عليه من قبل ؛

ونظرا إلى أن شخصية المدرس هى العامل الحاسم فى عملية التعليم ، وإلى أن مشكلة إعداد مدرس المستقبل إعدادا مهنيا أصبحت — تبعا لذلك — ذات أهمية كبيرة ؛

ونظـرا إلى أنه من الضرورى ألا يؤخذ تلقين المعلومات العـامة والتربوية بنظر الاعتبار الكامل فى هذا الإعداد فحسب ، بل والقيم الروحية أيضا ؛

يبدى سروره لتبينه أن مشكلة إعداد مدرسى المدرسة الابتدائيـة تحتل الصدارة من تفكير السلطات التربوية فى جميع الدول تقريبا ؛

٢ — فى الوقت الذى يتمثل فيــه المؤتمر تبـاين إعداد المدرسين فى الدول المختلفة نتيجة لاختلاف الظروف التاريخية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية ،

يلاحظ أن هناك اتجاها فكريا عاما نحـو إعداد معلمى المدارس الابتدائية فى الجامعات أو فى معاهد التربية الملحقة بالجامعات أو فى كليات المعلمين بعد الانتهاء من الدراسة فى المرحلة الثانوية ؛

٣ — يعبر المؤتمر عن رغبته فى :

— أن تكون سن الدخول فى خدمـة التدريس ، وبالتالى سن الالتحاق بمعاهد إعداد المعلمين بحيث يتمكن المدرس الناشىء من أن يبلغ — قبل مباشرته

واجباته كمدرس — درجة كافية من النضج الفكرى والخلق ، ومن الإدراك العميق لأهمية واجباته ومسئولياته ؛

— ألا يعوّل فى اختيار طلبة معاهد إعداد المعلمين على ما حصلوه من معلومات فحسب ، بل ويجب أن تدخل قدراتهم الفكرية والخلقية والبدنية فى الحساب بصورة جدية ؛

— أن يتم إعداد معلمى المدارس الابتدائيـة مجانا ، أو أن تعطى المنح الدراسية — على الأقل — لمن يستحقونها من المجتهدين الفقراء ؛

٤ — المؤتمـر ،

يعتقد أن الإعداد المهنى والتربوى الصرف يجب أن يقدّم بالإضافة إلى الثقافة العامة الطيبة ؛

— وبناء على ذلك يجب أن يدوم الإعداد المدة التى تمكن الطـالب من أن يضمن لنفسه ثقافة عامة طيبة وإعدادا مهنيا كافيا — دون إجهاد ؛

— إلا أنه يعتقد أنه من الممكن أن يزود الطالب بهذه الثقافة العامة أولا ، على أن تترك مهمة الإعداد الفنى لمراكز الإعداد (مثل الجامعات وكليات التربية ومعاهد التربية الجامعية والأكاديميات وكليات المعلمين ومدارس المعلمين) ، على أن يتم ذلك على الأقل فى الدول التى لا ترى فى مقدورها تقديم كل من الثقافة العامة والإعداد التربوى فى معهد واحد ؛

٥ — المؤتمـر ،

يؤمن بأنه — بالنسبة لإعداد معلمى المستقبل للمدارس الابتدائية — يجب ألا تقتصر المناهج وخطط الدراسة على دراسة التربيـة وما يدور حولها من علوم دراسة نظرية فحسب ، بل ويجب أن تشتمل هذه المناهج والخطط على التدريب العملى الجدى أيضا ؛

— ويؤمن بأنه لا بد من إفساح المجال أيضـا للمواد الاقتصادية والفنية التى لا بد لمعلم المدرسة الابتدائية من أن يبدأها فيما بعـد مع تلاميذه فى المدرسة

أو فى منظمات ما بعد المدرسة ، وأنه لا بد — فضلا عن ذلك — من أن يدخل فى الحساب الدور المهم الذى تلعبه الثقافة البدنية فى تدريب الشخصية ؛

— ويأمل فى أن يستوحى الإعداد المهنى (التربوى والاجتماعى والعملى) لمعلمى المدارس الابتدائية — المبادئ التى ترتكز عليها أشد الأفكار التربوية تقدما ، وأن يعمل على توثيق صلة معلمى المستقبل بالبيئات التى سوف يعملون فيها ، وخاصة المناطق الريفية ؛

— كما يأمل فى أن تعطى المدارس النموذجية الملحقة أهمية خاصة ، وأن تتألف هذه المدارس النموذجية من مدارس ريفية ومدنية على السواء ؛

٦ — المؤتمـــر ،

يعتقد أنه حيثما رؤى ضرورة التفريق بين إعداد المعلمين المدنيين والريفيين ينبغى أن يكون الإعداد الفنى لكليهما فى مستوى واحد ، وأن يؤدى إلى معاملتهما معاملة واحدة ؛

— ويلاحظ — فضلا عن ذلك — أن طلبة معاهد المعلمين فى كثير من دول العالم يتخصصون — بالإضافة إلى الإعداد المهنى العام — فى بعض المواد الخاصة التى سوف يقومون فيما بعد بتدريسها فى المدارس الابتدائية ، أو لتلاميذ الصفوف المنتهية من هذه المدارس على الأقل ؛

٧ — المؤتمـــر ،

يعتقد أنه يجب ألا يتم تعيين المدرسين الشبان الجـدد بصفة دائمة إلا بعد أن يمروا بمرحلة اختبار كافية الطول ، يتم تنظيمها بحكمة كما يتم الإشراف عليها بإحكام ؛

— ويعبر عن أمله فى أن تعمم برامج التدريب التجديدية للمدرسين العاملين فعلا ، وأن تصبح شيئا دائما .

التوصية رقم ٥

بشأن : " الإعداد المهنى لمدرسى التعليم الثانوى "

[١٩٣٥]

المؤتمــر ،

نظرا إلى أن التعليم الثانوى فى جميع الدول تقريبا يمــر فى الوقت الحاضر بعمليات الإصلاح الشاملة ، بل والتغييرات الكاملة فى بعض الحالات ؛

ونظرا إلى أنه من المهم انتهاز هــذه الفرصة للمضى إلى مدى أبعد فى تحسين الإعداد المهنى والتربوى البحت لمدرسى التعليم الثانوى المقبلين ، وتحسين تدريبهم العام فى الوقت نفسه ؛

١ — يوجه عناية السلطات التربوية المسئولة إلى أهمية هذه المسألة بصفة خاصة ؛

٢ — يسلم المؤتمر بأنه لابد من أن يكفل لمدرسى التعليم الثانوى المقبلين إعداد علمى ناضج فى الكليات الجامعية أو فى معاهد التعليم العالى ، ومن ثم فهو يسلم أيضا بأن هذا الإعداد العلمى يستلزم نوعا من التخصص ؛

٣ — إلا أنه يعتقد أن ذلك التخصص ينبغى ألا يبــدأ فى سن مبكرة ، وألا يكون ضيقا محدودا ، وأن إعداد مدرسى التعليم الثانوى المقبلين يجب ألا يقتصر على المواد الدراسية التى سوف يقومون بتدريسها فى المستقبل فحسب — بل ينبغى أن يشتمل أيضا على :

(ا) التدريب الخلقى المنظم فى واجبات المدرس ؛

(ب) الدراسة العلمية للمواد الدراسية القريبة الصلة من مادة التخصص ،

(ج) الدراسات التربوية النظرية التى يود المؤتمر أن يؤكد أهميتها ، والتى يجب أن تنصب بصفة خاصـة على علم نفس المراهقين ، والوسائل الحديثة لضبط نتائج هذا التعليم ؛

(د) التدريب العملى الذى لا يقل أهمية، والذى يجب أن يتم إما فى مدارس مخصصة للتدريب أو على فترات تجريبية تعد بصورة منظمة ؛

٤ — يعبر عن أمله فى أن يؤخذ بنظر الاعتبار الكامل — عند إعداد مدرسات التعليم الثانوى للبنات — ذلك الدور الذى يجب على التلميذات أن يقمن به فى منازلهن، وأن يفسح المجال فى كل من إعداد المدرسات ومناهج المدارس الثانوية للتدبير المنزلى والصحة ورعاية الطفل وإرشاد الوالدين ؛

٥ — يأمل فى أن تطول مـدة الدراسة والإعداد إلى الدرجة التى تكفى للتوفيق بين مطالب الإعداد العام والإعداد التربوى النظرى والتدريب العملى، وأن توضع الامتحانات الدقيقة التى تتكفل باستبعاد العناصر التى لا تتوفر لديها الصفات الجوهرية المطلوبة قبل أن تتقدم لنيل إجازة التدريس النهائية ؛

٦ — يوصى بألا تقتصر إجراءات التعيين على مجرد التأكد من جودة معلومات المدرس الجديد النظرية ، بل يحسن أيضا أن تؤخذ خلقيته وقدراته المهنية بعين الاعتبار ؛

٧ — يوجه المؤتمر عناية السلطات التربوية بصفة خاصة إلى ضرورة عمل التسهيلات اللازمة للمدرسين العاملين فعلا لكى يحسنوا أوضاعهم المهنية .

التوصية رقم ٦

بشأن : " مجالس التعليم العام "

[١٩٣٥]

المؤتمـــر ،

مدركا أن اعتماد التربية والمظاهر الأخرى لحياة الشعوب بعضها على بعض أخذ يزداد مع الأيام تقاربا وتوثقا ؛

ونظرا إلى أنه من الحكمة العمل على إشراك ممثلين لأعظم مجموعة ممكنة من المصالح والمنافع والميادين المختلفة فى عملية التربية والتعليم العام ؛

وعلى حين يسلم بأن اختلاف ظروف الدول بعضها عن بعض يستوجب أنواعا مختلفة من التنظيم ؛

١ — ينبه على المنفعة التى يمكن أن تحققها الهيئات التى تعرف عموما باسم " المجالس العليا للتعليم العام " ؛

٢ — يعلن أن المهمات الاستشارية لهذه الهيئات قد تكون ذات فائدة عظيمة لهيئات الإدارة المدرسية فى الدول المختلفة ؛

٣ — يؤمن المؤتمر بأن كفاءة هذه الهيئات تعتمد إلى حد كبير على الإجراءات التى تتبع فى جمع ممثلين للإدارة المدرسية والرأى العام وأولياء الأمور، وكذلك ممثلى مهنة التدريس والمتخصصين فى ميدان التربية والتعليم ؛

٤ — يلاحظ المؤتمر باهتمام أن دولا كثيرة تخصص أماكن فى هذه المجالس العليا لأعضاء يمثلون فئات المدرسين المختلفة ؛

٥ — يعتقد أن مجالس الأقاليم والمناطق يمكن أن تؤدى خدمات تربوية جليلة فى الدول التى يسمح تنظيمها الإدارى بإنشائها ؛

٦ — يعبر عن اقتناعه التام بأن قيمة هذه المجالس تعتمد أيضا — إلى حد كبير — على طريقة تكوينها ؛

٧ — يؤكد أن مجالس — أو هيئات — المدارس المحلية لها أهميتها الخاصة فى حياة المدارس وتطورها فى بعض الدول ؛

٨ — يعتقد أن فائدة المجالس المدرسية المحلية تبرز أعظم ما تبرز فى ألوان النشاط الخارجة عن المنهج ، وفى العلاقات بين المدارس والجمهور ؛

٩ — يوجه عناية السلطات التربوية إلى الخدمات التعليمية الجليلة التى يمكن لمجالس الآباء — المعترف بها رسميا وغير المعترف بها — أن تؤديها باشتراكها فى هذه المجالس .

التوصية رقم ٧

بشأن : " تنظيم مدارس التربية الخاصة "

[١٩٣٦]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

المنعقد فى جنيف يوم ١٣ يوليو بدعوة من مكتب التربية الدولى لدورته الخامسة ، يتخذ فى يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٣٦ التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أنه فى الوقت الذى يبدو فيه أن نسبة الصم والبكم والعمى بصفة خاصة تتناقص بصورة قاطعة ، يميل — من الناحية الأخرى — عدد ذوى القصور العقلى — سواء منهم المتأخرين والمضطربين عقليا — إلى التضخم بصورة مروعة ؛

ونظرا إلى أنه بالرغم من أن اتخاذ التدابير الفعالة الرامية إلى القضاء على أسباب هذه الزيادة (كالأمراض الوراثية وإدمان الخمر وأحوال الحياة الحديثة) هو من واجب السلطات العامة فعلا إلا أن واجب رجال التربية يقتضيهم أن يهتموا بتهيئة الظروف التى فيها يستـــطيع كل من ذوى العاهات البدنية (كالصم والبكم والعمى) وذوى القصور العقلى أن يحيوا حياة اجتماعية واقتصادية أكثر نفعا لأنفسهم وللمجتمع عن طريق المناهج الدراسية المناسبة ، وأن يدربوا — كغيرهم من الأطفال — على أن يستفيدوا من الثروات الفكرية والفنية والخلقية التى تعطى للحياة الإنسانية قيمتها الحقيقية ؛

ومع الانتباه إلى وجوب مراعاة الاحتياط الشديد عند الحكم على الأطفال بأنهم شواذ عقليون خشية أن يوصم بوصمة الانحطاط العقلى أطفال ربما كان فى مقدورهم أن يحيوا حياة سوية تقريبا فيقل بذلك نصيبهم من الحياة فى نظر أنفسهم وفى تقدير المجتمع ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى مختلف دول العالم التوصيات الآتية :

١ — أن تلزم جميع السلطات الموكول إليها تنظيم مدارس التربية الخاصة إلزاما — حيثما دعت الضرورة — بفتح فصول أو إنشاء مدارس خاصة داخلية إن أمكن لتقبل كل ذوى العاهات البدنية والقصور العقلى ؛

وأن تنشأ هذه المؤسسات فى أماكن لا تجعل التربية الخاصة مقصورة على أطفال المناطق المدنية فقط ؛

٢ — أن يقدم لهم التعليم فيها بنفس الظروف التى يقدم بها فى الفصول العادية للتلاميذ الأسوياء ، دون أى اعتبار لخفض المصروفات المدرسية أو إلغائها ؛

٣ — أن تعطى المنح الدراسية للمقيمين بالأقسام الداخلية بسخاء وخاصة لأبناء الأسر الفقيرة ؛

٤ — ألا يقتصر التعليم فى هذه المدارس على مجرد إعطاء :

(أ) الثقافة الخاصة التى يحتاج إليها هؤلاء الأطفال (مثل تعلم الكلام وقراءة الشفاه بالنسبة للصم البكم ، والقراءة والكتابة بالنسبة للعمى) ؛

(ب) والثقافة العامة التى يمكن مقارنتها بقدر الإمكان بما يعطى لغيرهم من الأطفال ؛

بل ويجب أن يمتد هذا التعليم إلى إعطائهم التدريب المهنى المناسب مع أخذ حالة السوق والعمل بنظر الاعتبار ؛

٥ — أن تؤخذ إمكانيات التلاميذ بنظر الاعتبار إلى أبعد حد مستطاع ؛ وهذا يستلزم أن يكون عدد التلاميذ فى الفصل الواحد صغيرا جدا ، وأن تتبع طرق التدريس الفردية الإيجابية المحسوسة التى تتبع فعلا فى عدد من الدول ؛

٦ — ألا يعامل التلاميذ على أنهم عالة على الناس ، بل على أنهم أعضاء فى المجتمع قابلين للتعلم ، ونتيجة لذلك يجب أن توضع المؤسسات الخاصة بتعليمهم تحت إشراف الوزارات المسئولة عن التعليم العام فى الدول المختلفة ؛

٧ — أن يعنى التفتيش الصحى المدرسى الاجبارى فى كل دولة بصحة الأطفال العقلية وصحتهم البدنية على السواء ، وأن يتم التعاون — عند الحكم على الأطفال بأنهم شواذ — بين المدرسين وأطباء المدارس ، وإن أمكن انضم اليهم المحللون النفسيون ورجال علم النفس فى المدارس ، وأن يتم هذا الحكم بمنتهى الحرص والاحتياط ؛

٨ — أن يعطى التعليم المبدئى فى مناهج التربية الخاصة المطلوبة لطلبة معاهد المعلمين وكليات المعلمين إذا أمكن ذلك ، وأن تنظم فترات التجربة لطلبة المعلمين الذين يرغبون فى أن يدرسوا فى المدارس الخاصة ، وأن يشجع المدرسون على الدخول فى فترة التجربة هذه إما بتقديم المنح الدراسية المناسبة لهم أو بالاستمرار فى رفع مرتباتهم أثناءها ؛

٩ — أن يعطى مرتب إضافى للمدرسين الحاصلين على إجازات دراسية تدل على قدرتهم على التدريس للأطفال الشواذ والذين يدرسون فى المدارس الخاصة على نحو مرض .

التوصية رقم ٨

بشأن : "تنظيم التعليم الريفى"

[١٩٣٦]

المؤتمر الدولى للتعليم العـام :

بدعوة من مكتب التربية الدولى بعقد جلسته الخامسة بجنيف فى يوم ١٣ من يوليو سنة ١٩٣٦ ، وفى يوم ١٥ من يوليو يتخذ هذه التوصية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أن طبقة الفلاحين فى دول العالم المختلفة تقوم مقام مستودع الصحة البدنية ، وهى عنصر من عناصر القوة المعنوية لابد من المحافظة على كيانه متكاملا متوازنا بمحاربة النزوح إلى المدن وتخلخل الريف ؛

ونظرا إلى أن ظروف المدنية الحديثة وتقدم الأساليب الفنيـــة فى الزراعة يجعلان من الممكن تنظيم حياة ريفية أكثر راحة ويسرا ؛

ونظرا إلى أنه حتى إن لم يكن التوسع فى التعليم قـد أفضى بعد إلى إحداث تلك الآثار الخطيرة التى قد يقودنا بعضهم إلى الاعتقاد بها : من انتزاع الشباب الريفى من بيئته ، فإن المدارس على أية حال لم تكن دائما بمنأى عن اللوم فى هذا الصدد ؛

ونظرا إلى أن المدرسة الريفية — على العكس من ذلك — تستطيع بل ويجب عليها أن تمكن تلاميذ الريف من إدراك أهميـــة الحياة الريفية وتقدير كرامتها الفكرية والاجتماعية — دون أن تهدف إلى تقديم التعليم الزراعى البحت ، كما يجب عليها أن تزودهم بالثقافة العلمية الأساسية التى لابد منها اليوم لمزاولة المهن الريفية بمهارة وذكاء ؛

ونظرا إلى أن مشكلة المدرسة الريفية قائمة بصفة عامة فى جميع دول العالم تقريبا ، وإن اختلفت جوانب هذه المشكلة من دولة إلى أخرى ؛

يوصى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة بما يلى :

١ — أن يصبح من المبادئ المقررة لديها ألا يقل التعليم الذى يعطى للتلاميذ فى المدارس الريفية عن ذلك الذى يعطى فى المدارس المدنية بأية حال من الأحوال وان يتيح لهم فرصة الالتحاق بالمدارس الثانوية ؛

٢ — لكى يتمكن التوصل إلى هذا الهدف ، ولتحقيق قدر أكبر من العدالة فى ميدان التربية والتعليم يجب أن تبذل الجهود للقضاء إلى أبعد حد مستطاع على أية ظروف غير مستحبة قد تكون باقية ماتزال فى المدارس الريفية ؛

٣ — أن يحافظ فى جميع المدارس — سواء أكانت فى المدن أم فى الريف على مستوى واحد من التعليم . وطبيعى أن واجب المدرسين يحتم عليهم أن يكيفوا مناهجها طبقا للظروف المحلية القائمة ، وأن يستوحوا — بصفة خاصة — "مراكز الاهتمام" من البيئة المحيطة التى يعيش فيها التلاميذ ؛

٤ — أن تبذل جهود أخرى لتكييف تنظيم المدارس الريفية (من حيث العطلات والإجازات وجداول الدروس والمناهج) طبقا لظروف الحياة المحلية أو الإقليمية ؛

٥ — ولضمان قدر أكبر من وحدة الروح بين المدارس المدنية والريفية يجب أن يكون كلاهما تحت إشراف وزارة واحدة ؛

٦ — أن يكون لمنهج المدارس الابتدائية العام مساس واضح بأحوال الحياة فى الريف ؛

٧ — أن يستغل معلمو المدارس الريفية ما تقدمه لهم بيئاتهم من معينات التدريس ، وذلك حتى يصبغوا دروسهم بصبغة واقعية محسوسة وبذلك ينمون تذوق الحياة الريفية لدى تلاميذهم ؛

٨ — أن يكون للدراسة العلمية التي يتلقاها التلاميذ في الصفوف العليا من المدارس الريفية مساس مباشر بالأفكار التي يحتاج إليها الزراعيون اليوم لمباشرة أعمالهم بنجاح وذكاء — كل ذلك دون أدنى حاجة إلى أن تكون هذه الدراسة زراعية خالصة ؛

٩ — ولكي تسهل على المدارس الريفية مهمة تقديم الثقافة الكاملة التي هي من حق أبنائها ، ينبغي أن يحدد الحد الأقصى لنصاب المدرس الواحد من عدد التلاميذ الموكولين إليه ؛

١٠ — أن تبذل الجهود لتقليل عدد المدارس ذات المدرس الواحد بقدر الإمكان ، وذلك بإنشاء المدارس المركزية أو المجمعة . وحتى إذا كانت مثل هذه المدارس مخصصة لصغار التلاميذ فلا بد على أية حال من إنشاء الفصول المركزية لكبار البنين والبنات . وتحقيقا لهذا الهدف ينبغي أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتقديم الغذاء وتيسير المواصلات ؛

١١ — ولأبناء الأسر الريفية القادرين على متابعة دراستهم إلا أنهم لا يميلون إلى أن يعدوا إعدادا زراعيا خالصا — ينبغي أن تنشأ أقسام ذات اتجاه ريفي واضح محدد في المدارس الابتدائية الراقية أو ما يشابهها من المؤسسات . هذا بالإضافة إلى الأقسام العامة التي تعد تلاميذها لنيل الشهادة الابتدائية الراقية ؛

١٢ — ألا تقل الأوضاع القانونية لمدرسي المدارس الريفية عن زملائهم في المدارس المدنية ؛

وفي ضوء هذا الاعتبار ينبغي أن يكون الإعداد العام والمهني لمدرسي الريف ومدرسي المدن على مستوى واحد سواء أتم هذا الإعداد في معاهد مشتركة أم منفصلة مع توجيه العناية الكافية في جميع الحالات إلى المواد الريفية ، وكذلك إلى المواد المنزلية في حالة إعداد المدرسات ؛

١٣ — أن تنظم دراسات قصيرة في الزراعة والتدبير المنزلي للمدرسين والمدرسات ممن يرغبون في التخصص في خدمات ما بعد المدرسة أو للتعمق بغية مد خدماتهم في المناطق الريفية ؛

١٤ — أن تعطى ميزات خاصة للمدرسين العاملين فى المدارس الريفية تعوضهم عما يجدونه فى الحياة بعيدا عن المدينة من متاعب ، وذلك يشجعهم إلى حد ما على البقاء فى المناطق الريفية ؛

١٥ — أن يعزز عمل المدرسة الريفية أو يمتد بألوان النشاط الخارجة عن المنهج أو التى تتم بعد الانتهاء من مرحلة الدراسة مثل أندية المزارعين الشبان ومؤسسات المرأة الريفية ، والمكتبات المتنقلة ، والبعثات التربوية ، والثقافية ومناهج المراسلة ... الخ .

التوصية رقم ٩

بشأن : "التشريعات المنظمة للمبانى المدرسية"

[١٩٣٦]

المؤتمر الدولى للتعليم العـام :

بدعوة من مكتب التربية الدولى يعقد بجنيف جلسته الخامسة فى يوم ١٣ من يوليو سـنة ١٩٣٦ وفى ١٧ يوليو سنة ١٩٣٦ يتخذ التوصية التالية :

المؤتمـر ،

نظرا إلى أن المدرسة الحديثة ينبغى لها أن تزود الطالب بتربية حية فعلا لا تتجه أولا وقبل كل شىء إلى دراسة الكتب فحسب ، بل وإلى تدريب الطالب على ملاحظة بيئته وأنواع نشاطه الطبيعى المختلفة ؛ كما ينبغى لهـا أن تستغل — بدرجة كبيرة — ما وفره لها العلم الحديث من وسائل جديدة لنقل المعلومات (مثل الجرامفون واللاسلكى والأفلام والفوانيس السحرية ... الخ) ؛

ونظرا إلى أن المدرسة — فضلا عن ذلك — لم تعد مهمتهـا قاصرة على تطويع "أدوات الفكر" (وهى القراءة والكتابة والحساب والرسم) — والمعرفة اللازمة التى لا يمكن للرجل الحديث أن يستغنى عنها فحسب ، بل إنها يجب أن تضمن لجميع الطلبة الذين تتعهدهم نموا فكريا وخلقيا واجتماعيا وبدنيا متوازنا إلى أكمل حد مستطاع ؛

ونظرا إلى أنها — نتيجة لذلك — يجب أن تضمن لهؤلاء ظروفا صحية للحياة فيها ، وأن تشرف على نموهم البدنى ، وتيسر لهم من الطعام الإضـافى ما قد يكون ضروريا ، وتعلمهم فى الوقت نفسه كيف يكتسبون العادات الصحية السليمة ؛

ونظرا إلى أن ألوان النشاط اليدوى يجب أن تحتل مكانها السليم فى المدرسة وذلك لتأمين تساوق النمو بين قدرات التلاميذ الفكرية والبدنية ، وتهيئة

فرص التوجيه المهنى الشامل أمام الطلبة الكبار الذين يوشكون أن يغادروا المدرسة ؛

ونظرا الى أن تربية الأطفال الخلقية والجمالية يجب أن تتضمن تشكيل الجمعيات المدرسية ، وعقد الاجتماعات التى يجب أن تكون المدرسة مركزها دائما ، ونظرا الى أن التلاميذ ينبغى لهم أن يستمروا فى الاشتراك فى هـــذه الجمعيات والاجتماعات حتى بعد تركهم للدرسة ؛

ونظرا الى أن بناء المدارس الجديدة سوف يساعد كثيرا من الدول فى حملتها على البطالة والأزمات المـالية ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم التوصية التالية :

١ — بالرغم من أن المطالب الصحية والانشائية يجب أن تلقى ما هى جديرة به من الاهتمام عند وضع تصميمات المبانى المدرسية إلا أن الاعتبار الأول يجب أن يعطى للمصالح التربوية ، وأن يقام وزن كبير لآراء السلطات التربوية والمدرسين ؛

٢ — لاتبنى المدارس الابتدائية فى قلب المدن بقدر الإمكان، بل فى المواقع التى تسمح بإنشاء الأفنية الواسعة والمبانى الفسيحة ، والتى تتيح الفرصة لكى تنشأ الملاعب على النحو السليم .

٣ — يكون تصميم المبانى المدرسية (من حيث توجيه البناء وحجم الفصول الدراسية ، وطرق الوصول إلى المدرســة ، والتهوية والإنارة والتدفئة) متأثرا بالظروف المحلية ، و بالرغبة فى انسجام المدرسة مع الهيئة المحيطة ، إلا أنه يجب أن يكون متأثرا — أولا وقبل كل شىء — بالاعتبارات الصحية ؛

٤ — تحدد مساحة الفصول الدراسية، و يرتب الأثاث والمعدات على ضوء الاحتياجات الخاصة التى تتطلبها المدارس التى تتبع مناهج النشاط ؛

٥ — تهيـــأ الأماكن المناسبة للمكتبات المدرسية ، ولاستعمال الجرامفون والإذاعة المدرسية وعرض الأفلام والشرائح ... الخ ؛

٦ — تزود المدرسة بالحدائق المدرسية والمعارض ومساحات لدروس الهواء الطلق ؛

٧ — ينبغى أن تتوفر للمدارس حجرات منفصلة للتربية الفنية والورش بالنسبة لمدارس البنين ، وغرف المواد المنزلية (وخاصة أشغال الإبرة والطهو والغسيل والكى) بالنسبة لمدارس البنات ؛

٨ — ورغبة فى تأمين نمو الأطفال البدنى فى ظروف مناسبة ، يجب أن تزود المدارس فى جميع الحالات بقاعات الترفيه والمقاصف والعيادات المدرسية كما تزود بالمعـدات والأدوات اللازمة ، والملاعب المكشوفة والمسقوفة وأحواض السباحة والحمامات ؛

٩ — يجب أن تزود المدرسة بالإمكانيات التى تواجه احتياجات النشاط المدرسى وبعد المـدرسى . (كقاعات المطالعة وقاعات العـرض وقاعات الاجتماعات) ، ولا بأس اذا استغلت المـدارس الفقيرة غرفة واحدة لألوان النشاط المختلفة ؛

١٠ — ان هذه " الرغبات " يجب ألا تطبق فى المدارس المدنية فحسب، بل وفى المدارس الريفية الى أبعد حد مستطاع، على أن تساعد الدولة السلطات المحلية فى المناطق الريفية اذا لزم الأمر ؛

١١ — يجب أن يكون برنامج إنشـاء المبانى المدرسـية الجديدة جزءا من الأشغال العامة التى تضطلع بها الدول لمكافحة الأزمة الاقتصادية .

التوصية رقم ١٠

بشأن : "التفتيش"

[١٩٣٧]

المؤتمر الدولى للتعليم العـام :

بدعوة من مكتب التربية الدولى ، يعقد جلسته السادسة بجنيف فى ١٩ من يوليو سنة ١٩٣٧ ، وفى يوم ٢٠ يوليو يتخذ التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا الى أنه من المهم أن تترجم الاستكشافات الناتجة عن زيادة دقة المعرفة بعلم نفس الطفل الى أعمال محسوسة بأسرع وأكمل ما يمكن ، وذلك بالجوء الى وسائل محسوسة أكثر تلقائية وفعالية ونشاطا ؛

ونظرا الى أنه لا يكفى — للتوصل الى تحقيق هـذا الهدف — التعويل على تحسين الوسـائل التى يعد بها مدرسو المستقبل فى معاهد التربية وكليات المعلمين . . الخ ؛

ونظرا الى أن المدرسين العاملين فعلا بحاجة الى المعونة والتشجيع والتوجيه ؛

ونظرا الى أن هذا واجب من الواجبات التى يجب أن يضطلع بها المفتشون أساسا فى جميع مراحل التعليم ؛

ونظرا أيضا الى أنه لا السيطرة المفروضة من الخارج ، ولا وسائل الروتين تجعل من التربية شيئا مجديا حقا ، بل إنها حماسة المدرسين فقط هى التى تجعلها كذلك ؛

ونظرا الى أن المدرسين فى جميع مراحل التعليم يجب أن يتمتعوا بحرية كبيرة فى اختيار طرق التربية وتطبيقاتها ، كما أن لهم الحق أيضا فى أن يتوقعوا أن تصان حريتهم الفكرية ؛

ونظرا الى أنه يجب أن تكفل للمدرسين الضمانات الضرورية ضد الظلم والتعسف كلما دعت الضرورة المفتش الى استعمال سلطته ؛

ونظرا الى أن المفتشين لا يحتاجون — لكي يصبحوا صالحين لعملهم — الى المعرفة السليمة بعلم النفس والتربية فحسب ، بل ويحتاجون أيضا الى أن يتميزوا بصفات خلقية وفكرية معينة تمكنهم من أن يوجهوا المدرسين بعطف وإدراك ؛

ونظرا إلى أن التفتيش يعتبر — فى معظم بلاد العالم — ضروريا للتعليم الابتدائى والثانوى والمهنى ، ولكنه عموما لا يعتبر مناسبا للمراحل العليا من التعليم :

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى الدول المختلفة التوصية التالية :

---

١ — لا يتم اختيار المفتشين فى جميع مراحل التعليم إلا بعد البحث الدقيق فيما يتمتعون به من الصفات الخلقية والمكاسب الفكرية اللازمة لهـذه الوظيفة الحساسة ؛

٢ — لا يختار للتفتيش شخص لم يبد من قبل اهتمامه بمشكلات التربية العامة وفهمه لها ، سواء أتم التأكد من ذلك فى فترة تجريبية معينة أم أثناء دراسته لمناهج خاصة يعدها أحد المعاهد العليا . وفى هـذا التدريب يجب أن ينفسح المجال لدراسة التربية المقارنة ودراسة نظم الإدارة المدرسية فى الدول الأخرى ؛

٣ — يجب ألا تقتصر اختبارات تقدير صلاحية المفتشين — حيثما وجدت — على قياس معرفتهم من حيث هى فحسب ، بل وعلى تقدير القـدرة على معالجة الأمور بذكاء وعدل ولباقة (وذلك بتقديم أمثلة محسوسة للمشكلات التى قد يواجهها المفتش فعلا) ؛

٤ — يجب أن يكون المحور الذى تدور حوله أهمية عمل المفتش هو فهمه للمدرسين الذين يتكفل بالتفتيش عليهم ، وقدرته على نصحهم ، مع إدراكه أنه يجب عليه — فى جميع الأحوال — أن يحترم حريتهم الفكرية ، وتشجيع روح المبادأة لديهم فى المسائل التربوية ؛

٥ — ولكى يستطيع المفتشون أن يقوموا بواجبهم على النحو السليم، ويسايروا التقدم التربوى — يجب ألا يعهد إليهم بأقسام ضخمة، أو تسند إليهم واجبات معقدة لا مبرر لها — وأن يعهد بالإشراف الإدارى — فى التعليم الثانوى بصفة خاصة — إلى موظفين آخرين، وأن تكون رسالة المفتشين الصحيحة من التوجيه فى المسائل التربوية الخالصة ؛

٦ — يجب أن يظل المفتشون على اتصال وثيق بالتيارات التربوية الحديثة، وذلك عن طريق الرحلات العلمية إلى الخارج، وفترات التجربة ومناهج العمل الخاصة والتعاون مع قادة الفكر التربوى البارزين فى معاهد التربية وكليات المعلمين (أو مدارس المعلمين) والاشتراك فى البحوث والدراسات التربوية ؛

٧ — يجب أن يعقد المفتشون فيما بينهم اتفاقية عامة بشأن القضايا العامة تنسجم مع مبدأ صيانة الحرية الفردية فى العمل ؛

٨ — ولصالح الأطفال والمدارس الخاصة نفسها يجب أن تخضع المدارس الخاصة للتفتيش، حكمها فى ذلك حكم المدارس الحكومية ؛

٩ — وحتى لو كان تخصص المفتشين أمرا صعبا من الوجهة العلمية كما هى الحال مثلا فى المدارس الابتـدائية، إلا أن التخصص يجب أن يتم حيثما كان ذلك ممكنا :

فالتعليم فى مدارس الحضانة والمناهج القصيرة ومدارس التربية الخاصة للصم والبكم والعميان يجب ألا يحرم من توجيه المفتشين المتخصصين ونصحهم ؛

والتعليم الابتدائى — أو على الأقل ما كان منه فى المدن الكبيرة — يجب أن يتوفر له مفتشون مختصون يتعهدون التربية الفنية والتربية الرياضية والأشـغال اليدوية والعلوم المنزلية، وأن يوكل إلى هؤلاء المفتشين المتخصصين — كل حسب تخصصه — مهمة توجيه مفتشى التعليم الابتدائى فى المدن الصغيرة والمناطق الريفيـة، وأن يقوم هؤلاء المفتشين المتخصصين بزيارات جماعية للمـدارس يصحبهم مفتش القسم وذلك بغية مساعدته وإسداء النصيحة إليه، وأن يعتبر تخصص مفتشى التعليم الثـانوى والفنى والمهنى هو القاعدة والأساس إذ أن طبيعة هذين النوعين من التعليم تستلزم التخصص .

ونظرا الى أنه يجب أن تكفل للمدرسين الضمانات الضرورية ضد الظلم والتعسف كلما دعت الضرورة المفتش الى استعمال سلطته ؛

ونظرا الى أن المفتشين لا يحتاجون — لكي يصبحوا صالحين لعملهم — الى المعرفة السليمة بعلم النفس والتربية فحسب ، بل ويحتاجون أيضا الى أن يتميزوا بصفات خلقية وفكرية معينة تمكنهم من أن يوجهوا المدرسين بعطف وإدراك ؛

ونظرا إلى أن التفتيش يعتبر — فى معظم بلاد العالم — ضروريا للتعليم الابتدائى والثانوى والمهنى ، ولكنه عموما لا يعتبر مناسبا للمراحل العليا من التعليم :

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى الدول المختلفة التوصية التالية :

---

١ — لا يتم اختيار المفتشين فى جميع مراحل التعليم إلا بعد البحث الدقيق فيما يتمتعون به من الصفات الخلقية والمكاسب الفكرية اللازمة لهذه الوظيفة الحساسة ؛

٢ — لا يختار للتفتيش شخص لم يبد من قبل اهتمامه بمشكلات التربية العامة وفهمه لها ، سواء أتم التأكد من ذلك فى فترة تجريبية معينة أم أثناء دراسته لمناهج خاصة يعدها أحد المعاهد العليا . وفى هذا التدريب يجب أن ينفسح المجال لدراسة التربية المقارنة ودراسة نظم الإدارة المدرسية فى الدول الأخرى ؛

٣ — يجب ألا تقتصر اختبارات تقدير صلاحية المفتشين — حيثما وجدت — على قياس معرفتهم من حيث هى فحسب ، بل وعلى تقدير القدرة على معالجة الأمور بذكاء وعدل ولباقة (وذلك بتقديم أمثلة محسوسة للمشكلات التى قد يواجهها المفتش فعلا) ؛

٤ — يجب أن يكون المحور الذى تدور حوله أهمية عمل المفتش هو فهمه للمدرسين الذين يتكفل بالتفتيش عليهم ، وقدرته على نصحهم ، مع إدراكه أنه يجب عليه — فى جميع الأحوال — أن يحترم حريتهم الفكرية ، وتشجيع روح المبادأة لديهم فى المسائل التربوية ؛

٥ — ولكى يستطيع المفتشون أن يقوموا بواجبهم على النحو السليم، ويسايروا التقدم التربوى — يجب ألا يعهد إليهم بأقسام ضخمة، أو تسند إليهم واجبات معقدة لا مبرر لها — وأن يعهد بالإشراف الإدارى — فى التعليم الثانوى بصفة خاصة — إلى موظفين آخرين، وأن تكون رسالة المفتشين الصحيحة من التوجيه فى المسائل التربوية الخالصة ؛

٦ — يجب أن يظل المفتشون على اتصال وثيق بالتيارات التربوية الحديثة، وذلك عن طريق الرحلات العلمية إلى الخارج، وفترات التجربة ومناهج العمل الخاصة والتعاون مع قادة الفكر التربوى البارزين فى معاهد التربية وكليات المعلمين (أو مدارس المعلمين) والاشتراك فى البحوث والدراسات التربوية ؛

٧ — يجب أن يعقد المفتشون فيما بينهم اتفاقية عامة بشأن القضايا العامة تنسجم مع مبدأ صيانة الحرية الفردية فى العمل ؛

٨ — ولصالح الأطفال والمدارس الخاصة نفسها يجب أن تخضع المدارس الخاصة للتفتيش، حكمها فى ذلك حكم المدارس الحكومية ؛

٩ — وحتى لو كان تخصص المفتشين أمراً صعباً من الوجهة العلمية كما هى الحال مثلا فى المدارس الابتدائية، إلا أن التخصص يجب أن يتم حيثما كان ذلك ممكنا :

فالتعليم فى مدارس الحضانة والمناهج القصيرة ومدارس التربية الخاصة للصم والبكم والعميان يجب ألا يحرم من توجيه المفتشين المتخصصين ونصحهم ؛

والتعليم الابتدائى — أو على الأقل ما كان منه فى المدن الكبيرة — يجب أن يتوفر له مفتشون مختصون يتعهدون التربية الفنية والتربية الرياضية والأشغال اليدوية والعلوم المنزلية، وأن يوكل إلى هؤلاء المفتشين المتخصصين — كل حسب تخصصه — مهمة توجيه مفتشى التعليم الابتدائى فى المدن الصغيرة والمناطق الريفيــة، وأن يقوم هؤلاء المفتشين المتخصصين بزيارات جماعية للمــدارس يصحبهم مفتش القسم وذلك بغية مساعدته و إسداء النصيحة إليه، وأن يعتبر تخصص مفتشى التعليم الثــانوى والفنى والمهنى هو القاعدة والأساس إذ أن طبيعة هذين النوعين من التعليم تستلزم التخصص .

التوصية رقم ١١

بشأن : " تدريس اللغات الحية "

[١٩٣٧]

المؤتمر الدولى للتعليم العـام :

بدعوة من مكتب التربية الدولى يعقد جلسته السادسة بجنيف فى ١٩ من يوليو سنة ١٩٣٧ ، وفى يوم ٢١ من يوليو يتخذ التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أن دراســة اللغات الحية فى مختلف أنواع المدارس مازالت تلق عناية متزايدة ؛

وبسبب فائدتها العملية فى هذا الوقت الذى أخذ فيه حب السفر يتطور تطورا ملحوظا ، ويزداد احتمال الإغراق فيه ، ونظرا إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الأمم أخذت تتعدد نواحيها ؛

وبسبب المتعة الفكرية التى تقدمها المعرفة المباشرة بثقافة البلاد الأجنبية وأحوال أهلها وكذلك الوقوف على تاريخها وحضارتها ؛

وبسبب ما يمكن — بل وما يجب — أن يحدثه فهم الشعوب لبعضها البعض من تنمية لروح السلام ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة ما يلى :

١ — تشجيع دراسة اللغات الحية إلى أبعد حد مستطاع فى أنواع المدارس المختلفة بما فى ذلك المدارس المهنية والصفوف الدنيا من المدارس الابتدائية ؛

٢ — ييسر لجميع طوائف المدرسين تعلم لغة أجنبية واحدة وذلك تمكينا لهم من الإبقاء على جذوة تطلعهم إلى ما هو حادث فى الدول الاجنبية بشأن المواد

التى يقومون بتدريسها ، وحرصا على المكاسب الفكرية والاجتماعية التى لابد لتدريسهم من أن يحققها نتيجة لوقوفهم على إحدى الحضارات الاجنبية ؛

٣ — لايهدف تدريس اللغات الحية إلى مجرد الاقتدار على استعمالها للأغراض العملية فحسب، بل وأهم من ذلك ينبغى أن يهدف إلى تحقيق المتعة التعليمية المقترنة دائما بمعرفة المدنيات الأجنبية وتدعيم الفهم المتبادل بين الشعوب ؛

٤ — فإذا تمثل أمامنا هذا الهدف وجب ألا توجه طرق التدريس نحو تحقيق اليسر والسهولة فى استعمال اللغة الأجنبية كتابة وحديثا فحسب بل ونحو اتخاذ تدريس اللغات الأجنبية — بصورة متزايدة — وسيلة لتنمية الشخصية الإنسانية وتوسيع نطاقها ؛

٥ — على أنه يجب أن يكون واضحا أن تدريس اللغات الحية لاينبغى أن يصب — لامن حيث الطرق ولامن حيث الهدف — فى القوالب التى يصب فيها تدريس اللغات القديمة ، بل ينبغى أن تسير التمرينات المنهجية جنبا إلى جنب مع التدريب الفعلى على استعمال اللغة —وهو التدريب الذى ينبغى أن يستغرق جزءا كبيرا من الوقت المخصص . وإن كان استعمال الطريقة المباشرة يجب ألا يحول دون الشرح ودقة التعبير التى لاتتيسر إلا باللغة القومية ؛

٦ — لايخصص الوقت الكافى لتحصيل القواعد والمفردات اللغوية فحسب، بل ويخصص الوقت الكافى أيضا للتدرب على حسن اللهجة والنطق السليم ؛ ولذلك وجب أن تؤدى التمرينات الصوتية بانتظام ؛

٧ — ينبغى أن تتصل المفردات اللغوية التى تدرس اتصالا وثيقا "بنسبة شيوعها اللغوى" ، وأن تكيف طبقا لاهتمامات الطلاب ؛

٨ — تؤلف الكتب المدرسية (المنهجية) بحيث تكون مناسبة لسن التلاميذ واحتياجاتهم . ويحسن أن يقوم بتأليفها مدرسون من الدولتين المتعاونتين ، ويحسن أن ينفسح مجال ليس بالكبير للتعبيرات والمصطلحات الشائعة فى الحديث الدارج ، وأن توضع المادة بحيث تنصب على وصف الدولة الأجنبية المقابلة وأحوال أهلها ؛

٩ — توضع تحت تصرف المدرسين الوسائل التعليمية الخاصـــة مثل مصورات الحائط ، ومجلات الأطفال ، ومكتبات الكتب الأجنبية ، وتشجع جمعيات اللغات الأجنبية خارج الصفوف ، وتعمل مناهج العطلات الدراسية وتبادل التلاميذ و إنشاء العلاقات القلبية والمراسلات، على تيسير امتلاك ناصية اللغة ، وتحقيق المزيد من الوقوف المباشر على أحوال الدولة الأجنبية المقابلة ؛

١٠ — ومع تذكرنا دائما أن الدور الأساسى فى تعلم اللغـــة الأجنبية هو ما يؤديه المدرس ، يجب علينا أن نستفيد فى تعلم اللغات الأجنبية من الموارد التى يسرها لنـا العـلم الحديث ، كالأفلام الصامتة والناطقة التى تعرض , مناظر الحياة فى الدولة الأجنبية . ومناظرها الطبيعية المميزة ، وكالاسطوانات التى تعبأ فيها اللغة الأجنبية ، والإذاعات ،سواء فى ذلك ما أعد لعامة الناس أم ما هيء بقصد الاستعمال فى المدارس خاصة ؛

١١ — يحسن أن يبقى عدد التلاميذ فى الصف الواحد قليلا إلى درجة معقولة ، وذلك بسبب الظروف الخاصة التى تلابس تعليم اللغات الحية .

التوصية رقم ١٢

بشأن : " تدريس علم النفس أثناء إعداد معلمى المدارس الابتدائية والثانوية "

[١٩٣٧]

المؤتمر الدولى للتعليم العـام :

بدعوة من مكتب التربية الدولى يعقد جلسته السادسة بجنيف فى يوم ١٩ من يوليه سنة ١٩٣٧ ، وفى يوم ٢٣ من يوليه يتخذ التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

اعتقادا منه بأن كل العملية التعليمية والطرق التربوية الفنية فى شتى مراحل التعليم يجب أن تكيف طبقا لعقلية الطفل أو المراهق ؛

وبأن العلوم النفسية قد تقدمت خلال السنوات الماضية تقدما ملحوظا بحيث أصبح الوقوف عليها على جانب عظيم من الأهمية بالقياس إلى المدرسين حتى فى الأحوال التى لا يتوقع أن تطبق فيها هذه العلوم تطبيقا مباشرا أو عاجلا ،

وبأن تزويد مدرسى المستقبل بإعداد خاص فى علم النفس يقل فى أهميته — رغم قيمته — عن تقوية ميلهم إلى الملاحظة ، وتنميـة احتياطهم نحو الطفل واحترامهم له ، والانقياد للقوانين المسيطرة على نموه النفسى ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى الدول المختلفة ما يلى :

١ — يجب أن يحصل مدرسو المستقبل على إعداد سـليم فى علم النفس يتكامل وينسجم مع إعدادهم التربوى بصفة عامة ؛ ومع تدريبهم العملى بصفة خاصة ؛

٢ — لا يشتمل هـذا الإعداد على تدريس علم النفس العام فحسب ، بل وعلى تدريس علم نفس الطفل والمراهق بصفة خاصـــة ؛ ولا يهدف إلى مجرد تدريب مدرسى المستقبل على استعمال مختلف الاختبارات ووسائل التقويم المختلفة التى تفترض مقدما توفر عقلية ناقدة ناضجة ، وقدر معين من النضج العلمى — بل ويجب أن يشتمل أيضا على دراسة عميقة للنمو الفكرى وتكوين عقل الطفل من جوانبه الذكائية والعاطفية والفردية والاجتماعية ؛

٣ — بالإضافة إلى دراسة الطفل السوى والمراهق السوى يجب أن تعمل الترتيبات اللازمة لدراسة مشكلة الأطفال الشواذ (وذلك بالتعاون مع العيادات المدرسية) والاستعدادات والميزات الفردية (وذلك بالتعاون مع الخدمات المدرسية وخدمات التوجيه المهنى) ، وكذلك دراسة البيئات المختلفة التى ينشأ فيها التلاميذ : كالبيوت والمدارس . . . الخ ؛

٤ — وفى كل ميدان من هـذه الميادين يجب أن يتكون الإعداد فى علم النفس من دراسة الحالات والملاحظات الشخصية والبحوث التى تجرى على التقدم فى النواحى الفكرية والخلقية والاجتماعية لأنمـاط الأطفال المختلفة ، وأن تكون دراسة هذه الحالات سابقة أو مصاحبة للمناهج التقليدية ، وإلا مالت هذه المناهج إلى ألا يحسن فهمها الطلبة الذين لم يتعلموا بالتجربة المباشرة — بعد — كيف يفرقون بين المشكلات والنظريات النفسية من ناحية ، كما يخشى من الناحية الأخرى أن تلقى هـذه المناهج النظرية فى روعهم المبالغة فى إكبار التعريفات واحترام الصيغ أكثر من تقديرهم لأهمية حقائق الدراسة ؛

٥ — لا يبدأ هذا الإعداد فى علم النفس مع مدرسى المستقبل إلا إذا بلغوا من السن والنضج درجة كافية ، وإلا إذا توفرت لديهم ثقافة عامة وتدريب بيولوجى كافيين ليتمكنوا من إدراك معزى التجارب التى يدعون إلى التعاون فى إجرائها ؛

٦ — يقوم على هذا الإعداد أساتذة أعدوا هم أنفسهم إعدادا كافيا لا من الجانب النظرى الفلسفى فحسب ، بل ومن حيث الخبرة العملية بالتجارب العلمية وتطبيقات علم النفس .

التوصية رقم ١٣

بشأن : " مرتبات معلمى التعليم الإبتدائى "

[١٩٣٨]

المؤتمر الدولى للتعليم العـام :

بدعوة من مكتب التربية الدولى يعقد جلسته السابعة بجنيف فى يوم ١٨ من يوليو سنة ١٩٣٨ ، ويتخذ فى يوم ١٨ من يوليو التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

مراعيا أن معلم المدرسة الإبتدائية يجب أن تتوفر له ولأسرته الظروف المعيشية الطيبة التى تتناسب مع منزلته الاجتماعية من ناحية وتتكافأ مع الخدمات التى يؤديها من ناحية أخرى ؛

وأنه لا يمكنه أن يكرس نفسه لرسالته المهمة مع الانطلاق العقلى اللازم إلا إذا كان غير مهموم بسبب المشكلات المادية الدائمة ؛

وأنه يجب أن يتقاضى مرتبا يمكنه من المحافظة على كرامته وصفاء ذهنه ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — أيا ما كان الوضع القانونى لمعلمى المدرسة الابتدائية — سواء أكانوا موظفين تابعين للدولة أم للأقاليم أم للمجالس البلدية — يجب أن تكون شروط الاستخدام بحيث تمكن المدرس الذى يبدى الشواهد المطلوبة من حسن الخلق وجودة الإعداد والاستعداد من أن يضمن التوظف لمدة كافية من الزمن ، وألا يتعرض للفصل إلا لارتكابه خطأ جسيما يدينه به التحقيق القضائى ؛

٢ — مع مراعاة أوضاع الدولة المالية ، يجب أن يتقاضى المدرسون من جميع الفئات مرتبات تتناسب مع أهمية رسالتهم ، وتكفى لتجنب انحطاط شأنهم إذا قيسوا بفئات الموظفين الأخرى أو بفئات المهنيين المقابلين لهم فى المستوى الاجتماعى ؛

٣ — من حيث المبدأ ينبغى ألا يختلف المرتب الأساسى للطائفة الواحدة من المدرسين اختلافا ملحوظا فى الدولة الواحدة — اللهم إلا فى الظروف غير العادية . ومن المستحب — بصفة خاصة – ألا توجد أية فروق بين مرتبات المدرسين والمدرسات ؛

هـذا ، ومن المشروع أن توجد الفروق على أساس الاختلاف فى المؤهلات أو طبيعة الوظائف . فالمدرسون العاملون فى المدارس الإبتدائية الراقية ، أو فى المدارس المتممة للرحلة الابتدائية ، أو فى مدارس التربية الخاصة ، وكذلك نظار وناظرات المدارس الابتدائية يجب أن يتقاضوا – بحكم مؤهلاتهم أو صعوبة واجباتهم — مرتبات أعلى أو مكافآت إضافية . ولكن عندما تكاد تتساوى ساعات الخدمة يجب أن يكون لمعلمات الحضانة — اللائى أحرز تدريبهن فى السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا — الحق فى تقاضى نفس المرتب الذى تتقاضاه الطوائف المختلفة من معلمى ومعلمات المدارس الابتدائية ؛

٤ — عند تحديد مرتب المدرسين العاملين فى المناطق المدنية والمناطق الريفية يجب أن يدخل فى الحساب الظروف الخاصة للحياة فى المدن (مثل ارتفاع إيجار المساكن وغلاء المعيشة) من ناحية ، والصعوبات المادية التى تكتنف مدرسى المناطق الريفية ، والنفقات التى يتعرضون لها فى تعليمهم لأبنائهم مثلا والعلاج الطبى ... الخ من ناحية أخرى . ويجب أن تعوض هذه النفقات عن طريق منح إعانات خاصة (للسكن ، وغلاء المعيشة ، والمنح الدراسية لأبنائهم ... الخ)

٥ — يبدو من الضرورى أن يتمتع طلبة معاهد إعداد المعلمين بمرتب يكفى على الأقل لمواجهة نفقات المعيشة والدراسة — أو أن يمنحوا منحا دراسية تعادل هــذه الاحتياجات . أما المدرسون تحت التجربة فينبغى أن يتقاضوا

مرتبات تسمح لهم بتحمل تكاليف المعيشة انتظارا للوقت الذى يحصلون فيه على التثبيت النهائى فى وظائفهم ؛

٦ — من المستحسن أن يعطى المدرسون ذوو المسئوليات العائلية إعانة خاصة تتناسب مع نفقاتهم ؛

٧ — بغض النظر عن ترقية المدرس إلى درجة أعلى — وهى ما قد يحققه لنفسه بحصوله على مؤهلات جامعية أعلى ، أو بنجاحه فى مسابقة تعقد لهذا الغرض ، أو بأن يقع عليه الاختيار — فإنه ينبغى أن يمنح — فى نطاق درجته المالية - علاوات على أساس أقدميته أو على أساس الاختيار . و ينبغى ألا يبعد أول مربوط المرتب أكثر مما ينبغى عن حده الأقصى ، كما ينبغى أن تتكرر العلاوات بمعدل يضمن للمدرس أن يبلغ الحد الأقصى قبل التقاعد ، وأن يحتسب المعاش على أساس هذا الحد الأقصى ؛

٨ — يمكن للمدرسين قانونا أن يباشروا أعمال وظيفتهم خارج نطاق العمل الذى يؤجرون عليه، ومن المستحسن أن يرغبوا فى تدريس مناهج ما بعد المدرسة، وأن يؤدوا دورهم الفعال فى ألوان النشاط الخارج عن نطاق المنهج ، وفى الوقت نفسه — و باحتياطات مناسبة — يمكنهم أن يعطوا دروسا خصوصية ، أو أن ينظموا عملية الإشراف بأجر على الواجبات المنزلية . إلا أنه لا ينبغى أن يسمح لهم قط بأن يشغلوا بأعمال لا تمت بصلة لرسالتهم أو تهدد بالحط من كرامتهم ومركزهم الأدبى ؛

٩ — يجب أن تنظم ساعات العمل بطريقة لا تسمح للمدرسين بأن يعدوا دروسهم إعدادا كاملا فحسب ، بل وتتيح لهم فرصة القراءة للمتعة العقلية وللاسترخاء اللازمين للعاملين فى ميدان التربية والتعليم . وعلى أية حال يبدو أنه من الضرورى ألا تزيد ساعات العمل عن ثلاثين ساعة ؛

١٠ — ينبغى أن يكون لأعضاء هيئة التدريس العاملة فى المدارس الابتدائية الحق فى أخذ إجازات بمرتبات كاملة فى حالة المرض أو الوضع ، و يتضمن ذلك الإجازات الطويلة التى تعطى فى حالات خاصة . و ينبغى أيضا أن يؤمن لهم المعاش الكافى فى الوقت المناسب ، ومعاش الأرامل والقصر إذا لزم الأمر ؛

١١ — مالم يرتكب المدرس ذنبا خطيرا فإنه يجب أن يشعر بالحصانة ضد نتائج الحوداث التى قد تصيب تلاميذه فى فصول الدراسة أو أثناء التمرينات داخل المدرسة أو الرحلات المدرسية . ولذلك فمن المستحب – فى كل دولة – أن تقع مسئولية مثل هذه الحوادث على عاتق السلطات المستخدمة ؛ على أنها يجب أن تحتفظ لنفسها بحق مطالبة المدرس بالتعويض إذا كان هو المتسبب فى وقوع خطأ جسيم ؛

١٢ — من المرغوب فيه أن تعمل السلطات المسئولة على أن يتمتع المدرسون العاملون فى المدارس الخاصة بظروف مادية كافية .

التوصية رقم ١٤

بشأن : " تدريس اللغات القديمة "

[١٩٣٨]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من مكتب التربية الدولى يعقد بجنيف جلسته السابعة فى يوم ١٨ من يوليو سنة ١٩٣٨ ، ويتخذ فى يوم ٢١ من يوليو التوصية التالية :

المؤتمـر ،

مخلصا للروح التى أملت عليه التوصية التى اتخذها فى السنة الماضية لصالح تدريس اللغات الحية ؛

ومتذكرا ما علقه من الأهمية على تدريسهما ؛

وفى الوقت نفسه :

نظرا إلى أن التعليم لا ينبغى أن يهدف إلى تحصيل المعلومات العملية النافعة فحسب ، بل وإلى تكوين القيم الخلقية والفكرية والجمالية بصفة خاصة ، وإلى أقصى درجة مستطاعة ؛

وإلى أن ظروف الحياة الحديثة تجعل من تكوين هذه القيم ضرورة تتزايد الحاجة إليها ، وذلك بغية تأمين التوازن السليم بين قدراتنا وأذواقنا ؛

وإلى أن أوكد طريق لمعاونة تقـدم الطفل التلقائى فى المدرسة وفيما بعدها هو — بلا شـك — أن تغرس فيه — جنبا إلى جنب مع النشاط الفكرى والإدراك الواقعى — صفات الحكم السديد ، والعقل الباحث بالإضافة إلى الذوق المهذب ، ونظرا إلى أن العلوم الإنسانية القديمة لها قيمتها التربوية الخاصة فى هذا الشأن ؛

وإلى أن الشعوب تهتم اهتماما عظيما بفهم المدنيات التى أثرت على مدنيتها الخاصة ، ولا سيما تلك التى نبعت منها مدنيتها أصلا ؛

وإلى أن معرفة الحضارات السالفة يمكن تحصيلها بدراسة فنونها وآدابها ؛ وأن هــذه الآداب لا يمكن أن تفهم فهما دقيقا إلا بالاتصال المباشر بالنصوص ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — بالقدر الذى يتمشى مع دراسة الآداب والمدنية الحديثــة من ناحية ومع الدراسات العلمية من ناحية أخرى ، يجب أن ينفسح المجال الكافى لدراسة الحضارات التى كان لها تأثير ملحوظ على الدول المعنية بالأمر . فجميع الدول التى تنسب نفسها كليا أو جزئيا إلى الحضارة الغربيــة يجب أن ينفسح لديها مجال مهم لدراسة الحضارة القديمة ، وخاصة حضارة اليونان والرومان ؛

٢ — لا ينبغى أن تقتصر هــذه الدراسة على الفن والمدنية كما تصورهما الآثار القائمة الباقية . وإنما ينبغى أن تتضمن — أيضا وبنفس القدر — فهم المواضعات والمشاعر والأفكار التى سجلتها المؤلفات المدونة . أضف إلى ذلك أن هذه الآداب اليونانية والرومانية — بفضل ما لها من نظام وتناسق ، وكذلك بفضل ما تزودنا به من فهم دقيق للطبيعة البشرية — سوف تظل أدوات فريدة من أدوات التربية والتعليم ؛

٣ — من المستحسن أن يتم الاتصال بالحضارة الأم عن طريق الاطلاع المباشر على النصوص بصفة خاصة . فالنصوص وحدها هى التى تتيح فرصة الإدراك الكامل لهــذه الحضارات . ومن ثم وجب أن يخصص مكان مهم لدراسة اللغة اليونانية واللغة اللاتينية فى الدول المنتسبة إلى الحضارة الغربية ؛

٤ — وبالنظر إلى قيمة هــذه الدراسة التربوية فى تنمية صفات النظام والوضوح والمنطق والتحليل ، فإنه يبدو من الضرورى أن يفرد لها مكان مهم لا فى إعداد مدرسى المستقبل فحسب ، بل وفى إعداد أكبر عدد ممكن من طلبة وطالبات المدارس الثانوية ؛

٥ — تستطيع دراسة اللغات القديمة — وخاصة إذا كانت عن طريق التطبيقات النحوية واللغوية — أن تسهم بدورها فى تدريب العقل ، إلا أن الاهتمام الرئيسى يجب أن ينصب على فهم الفكر القديم والحضارة القديمة مع مقارنتها بالحضارات الحديثة ؛

٦ — ولكى يتم الاتصال الكافى بهذه الآداب ، من المستحب أن تعزز دراسة النصوص دراسة مباشرة بقراءة الترجمات المختلفة بإحدى اللغات الحديثة ؛

٧ — ومن المستحسن جدا أثناء دراسة اللغات القديمة أن يؤخذ بنظر الاعتبار — طرق النشاط الذاتى التى استحدثها تدريس اللغات الحية وأفاد منها . وبذلك يمكن تجنب الإسراف فى التدريس المنهجى والتطبيق ، كما يمكن مراعاة مواطن اهتمام الطلاب التى تبرز أثناء نموهم الفكرى ؛

٨ — عند تقرير السن التى تصلح للشروع فى تدريس اللغات القديمة من المهم ألا تراعى مرحلة النمو الفكرى التى بلغها الطلاب فحسب ، بل والتنسيق اللازم مع أنواع المواد الأخرى أيضا ؛

٩ — من المفضل أن يتم توحيد نطق اللغة اللاتينية إلى أبعد حد مستطاع طبقا للاستكشافات اللغوية الحديثة .

التوصية رقم ١٥

بشأن : "وضع الكتب المدرسية واستعمالها واختيارها"

[١٩٣٨]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من مكتب التربية الدولى يعقد جلسته السابعة بجنيف فى يوم ١٨ يوليو سنة ١٩٣٨ ؛ ويتخذ فى يوم ٢٢ من يوليو التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أن كلمـــة المدرس المنطوقة يجب أن تظل العنصر الجوهرى الحى من عناصر الدرس ؛

ونظرا إلى أن طرق النشاط التى تميز التعليم الحديث تتجه فوق كل شىء إلى تلقائية الطفل ، وإلى تنمية قوى الملاحظة والتفكير عنده ، وتتطلب لمس الأشياء الحقيقية لمسا مباشرا إلى أقصى درجة ممكنة ، وذلك بغية التقليل من الأهمية النسبية التى نعلقها على الكتاب المدرسى ؛

ونظرا إلى أن الكتاب المدرسى مع ذلك ليس مرشدا قيما بالنسبة لجميع المواد أو مساعدا عرضيا أو وسيلة من وسائل التحقيق والتثبت والمراجعة فحسب ، بل هو أيضا أداة مساعدة لاغنى عنها فى الواقع ؛

ونظرا إلى أن السلطات التعليميـــة يجب أن تتأكد من أن الكتاب المدرسى يحقق غايته بأفضل طريقة ممكنة ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — ينبغى للكتب المدرسية أن تحقق مطالب محددة فى الميادين الثلاثة الآتية : الميدان التربوى (الأسس النظرية والطرق العملية) ، والميدان الفنى (المظهر والإعداد) والميدان الاقتصادى (الثمن) .

٢ — فى البلاد التى تقوم فيها الدولة بتوجيه التربيـــة والتعليم والإشراف عليهما ، يجب على السلطات الحكومية أن تتخذ التدابير السليمة الرامية إلى ضمان تحسين الكتب المدرسية ، والإشراف على محتوياتها . ويقع هذا الواجب — فى بعض الدول الأخرى — على عاتق السلطات المسئولة عن المدارس ؛

٣ — لما كان التنافس بين المؤلفين وبين الناشرين على الأساس التجارى خليقا بأن يؤدى إلى انخفاض مستوى الكتب فإنه قد يكون من الصالح العام أن تتخذ السلطات الرسمية كل التدابير الناجعة للتأكد من أن الكتب المدرسية للمرحلة الأولى قد أعدت على أسس تربوية سليمة وطبعت طبعا جيدا ، وأنها ليست غالية الثمن . ولهذه الاعتبارات وزنها فيما يتصل بالكتب المعدّة لصغار التلاميذ وبكتب القراءة ؛

٤ — وفى الدول التى يتوفر فيهـا إشراف السلطات على شئون الكتب ، يفضل أن يمارس هذا الإشراف قبل طبع الكتب المدرسية ، وألا تقتصر لجان الاختيار على المفتشين والموظفين الرسميين فحسب ، بل والمدرسين المختارين من بين الصفوة أيضا ؛

٥ — من المستحب أن تحدد اللوائح الرسمية القواعد والشروط التى يجب بمقتضاها أن يتم اختيار الكتب المدرسية ؛ وأن توجه العناية فوق كل شىء — إلى الأساس العلمى وطرق التدريس . ومن المفهوم طبعا أن الكتب المدرسية يجب أن تطابق المناهج الرسمية — حيثما وجدت — وأن تخلو من كل ما يتعارض مع كيان الدولة ، وأن تحاول التوفيق بين المبادئ التى تسير عليها الحياة القومية والمبادئ الإنسانية العامة ؛

٦ — للحيلولة دون مساوئ كثرة تبديل الكتب المدرسية وما يترتب على ذلك من نتائج سيئة بالنسبة للتلاميذ يستحسن :

(أ) أن يحدد عدد الكتب التى تقررها السلطات الرسمية فى كل مادة وكل صف ؛

(ب) أن يراعى فى تقرير الكتب مدى صلاحيتها للاستعمال مدة طويلة طولا كافيا ؛

(ج) ألا يكون عدد الكتب المستعملة فى السنة الواحدة أكثر من اللازم ، وخاصة فى المدارس الإبتدائية ؛

(د) ألا تتكرر التعديلات فى أى كتاب مدرسى من طبعة إلى أخرى بكثرة ، وينبغى ألا يحدث هذا — على الأقل — إلا إذا دعت لذلك أسباب كافية ؛

(هـ) أن يبذل أقصى ما يمكن من جهد لتأمين التعاون بين السلطات التربوية المحلية ، حتى لا يضطر التلاميذ إلى شراء كتب مدرسية جديدة كلما تحولوا من مدرسة إلى أخرى ؛

(و) أن يتوقف حق المدرس فى اختيار الكتاب المدرسى الذى يفضل استعماله استنادا الى آرائه التربوية — على موافقة أو مصادقة اللجنة المختصة ؛

٧ — من المستحسن أن تعفى الكتب المدرسية من الضرائب والمكوس وغيرها مما يؤدى الى رفع سعرها . بل على العكس ، إنه من المستحسن أن تعامل الكتب المدرسية معاملة كريمة من حيث التصدير والتوريد والشحن ونفقات البريد والتوزيع ... ألخ ؛

٨ — فى البلاد التى تتولى الدولة فيها طبع الكتب وتوزيعها بنفسها يستحسن أن يؤمن — الى أبعد درجة ممكنة — توزيعها بالمجان ، وبخاصة إلى التلاميذ المعوزين ؛

٩ — لما كان الهدف من الكتاب المدرسى هو أنه مرشد ومعين فإنه من المستحسن أن يتاح للمدرس قدر من الحرية فى استعماله داخل نطاق المنهج ؛

١٠ — لتيسير استعمال المدرس للكتاب المدرسى استعمالا يتمشى مع طرق التربية وأصول التدريس ، قد يكون من المفيد طبع كتب خاصة للمدرسين

تدور حول طريقة استعمال الكتب المدرسية المختلفة أو حول موادها ، أو حتى حول إدخال بعض النصوص والتعريفات والشروح والتفاسير فى صلب الكتب المدرسية نفسها .

١١ — من المستحب أن تحتوى كل مدرسة — أو على الأقل كل مدرسة مركزية فى البيئة المحلية — على مكتبة للمدرسين تضم الكتب المدرسية المختلفة التى قررت فى كل مادة وكل فصل دراسى (كمستوى مقنن) وذلك حتى تتاح لهم فرصة طيبة لاختيار الكتب ، وتجريب الطرق التربوية المختلفة .

التوصية رقم ١٦

بشأن : "مرتبات مدرسى التعليم الثانوى"

[١٩٣٩]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من مكتب التربية الدولى يعقد جلسته الثامنة بجنيف فى يوم ١٧ من يوليو سنة ١٩٣٩ ، ويتخذ فى يوم ١٩ من يوليو التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

مراعيا أنه على عاتق المدارس الثانوية تقع مسئولية إعداد النخبة الممتـازة من أبناء الأمة الى حد كبير ، ولهذا فالمدارس الثانوية لها أهمية أساسية فائقة ؛

ونظرا الى أنه — نتيجة لهذا — يجب أن تكون المجالات المـادية للمدرسين بحيث تجذب الى المهنة شبانا وشابات على درجة عالية من الثقافة والذكاء ؛

يرفع الى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — أياما كان الوضع القانونى لمدرسى التعليم الثانوى — سواء أكانوا موظفين تابعين للدولة أم للمناطق أم للمجالس البلدية — يجب أن تكون شروط استخدامهم بحيث تمكن المدرس الذى يبدى الشواهد المطلوبة من حسن الخلق وجودة الإعداد والاستعداد من أن يضمن الاستخدام لمدة كافية من الزمن ، وألا يتعرض للفصل إلا بسـبب ارتكابه خطأ جسيما يدينـه به التحقيق القضائى ؛

٢ — يجب ألا يكفل لمدرسى التعليم الثانوى استخداما ثابتا فحسب ، بل ويكفل لهم عدم النقل من منطقة الى أخرى إلا إذا كان ذلك بسبب الترقية أو بناء على طلبهم أو لاعتبارات إدارية خاصة ؛ وفى هذه الحال الأخيرة ينبغى أن يعوضوا تعويضا مناسبا . ويجوز نقلهم أخيرا كاجراء تأديبى ضدهم ؛

٣ — مع مراعاة أوضاع الدولة المالية يجب أن يتقاضى مدرسو التعليم الثانوى مرتبات تتكافأ مع أهمية وظيفتهم، وتكفى لأن تضعهم على قدم المساواة مع الموظفين المقابلين لهم فى المستوى الاجتماعى ؛

٤ — من حيث المبدأ ، ينبغى ألا يختلف المرتب الأساسى للطائفة الواحدة من طوائف مدرسى التعليم الثانوى اختلافا ملحوظا فى الدولة الواحدة — اللهم إلا فى الظروف الخاصة ؛

٥ — من حيث المبدأ ، يبدو من المستحسن ألا تختلف مرتبات المدرسين عن المدرسات فى المدارس الثانوية إذا تساوت الأعمال ، وأن تمنح الإعانات الخاصة لذوى المسئوليات العائلية ؛

٦ — وسواء أكانت العلاوات المالية تمنح على أساس الأولوية أم على أساس عدد سنوات الخدمة أم على نتائج اختبارات المسابقة أم على أهمية المنطقة أم على درجة أو نوع المدرسة أو الدراسات أو المواد الدراسية أو نتيجة للاختيار — فإنها يجب أن تتوالى بصورة تكفى المدرس أن يضمن الوصول إلى الحد الأقصى قبل التقاعد، ليكون هذا الحد الأقصى أساسا لاحتساب المعاش ؛

٧ — من المرغوب فيه — من حيث المبدأ — ألا يبتعد أول مربوط المرتب كثيرا عن حده الأقصى ؛

٨ — ينبغى للمدرسين تحت التجربة أن يتقاضوا مرتبات تمكنهم من أن يعيشوا على مستوى طيب انتظارا لتثبيت أوضاعهم القانونية ؛

٩ — من المشروع أن يتقاضى نظار المدارس الثانوية وناظراتها مرتبات أعلى من مرتبات مساعديهم ومساعداتهم أو علاوات إضافية نظرا لمنزلتهم ولصعوبة مهام مناصبهم ؛

١٠ — يمكن أن تصرف مرتبات إضافية أو علاوات خاصة بالسكنى أو غلاء المعيشة . . . الخ إلى مدرسى المدارس الثانوية فى المدن الكبيرة أو فى الأقاليم والمناطق ذات الظروف المعيشية الاستثنائية ؛

١١ — وعلى أية حال ينبغى أن يتمتع مدرسو المدارس الثانوية بكافة الحقوق والعلاوات والامتيازات التى يتمتع بها الموظفون المماثلون لهم [كالمزايا الخاصة لأبنائهم فى المدارس ، ومصاريف النقل ، وتسهيلات السفر . . . الخ] ؛

١٢ — يسمح لمدرسى التعليم الثانوى أن يقوموا — بالإضافة إلى عملهم المهنى العادى — بألوان من النشاط المتصل بمهنتهم ويتقاضوا عليها أجرا : فيمكنهم مثلا أن يعطوا دروسا خصوصية بطريق مشروع ، وتحرم اللوائح التامين فيهم من هذه الناحية . إلا أنه يجب ألا يسمح لهم بأن يسهموا فى أعمال لا تمت إلى مهنتهم بصلة ؛

١٣ — ينبغى أن تكون ساعات التدريس الأسبوعية بحيث يتوفر لمدرسى التعليم الثانوى الوقت الذى لا يكفيهم لإعداد دروسهم إعدادا سليما فحسب ، بل وللاطلاع والقراءة ومزاولة ألوان النشاط الفكرى أيضا ، وكذلك للاسترخاء اللازم لمن يضطلعون بأعباء التربية والتعليم ؛

١٤ — ينبغى أن يكفل لمدرسى المدارس الثانوية معاش كاف يمثل نسبة مئوية طيبة من المرتب ، وإذا لزم الأمر كفل المعاش لأراملهم وأبنائهم الأيتام ؛

١٥ — ينبغى أن يتمتع مدرسو المدارس الثانوية بحق الإجازات ذات المرتب الكامل فى حالة المرض والولادة ؛ والإجازات الطويلة فى حالات خاصة ، والتقاعد بمكافأة سنوية فى حالة العجز الدائم ؛

١٦ — وما لم يرتكب المدرس خطأ جسيما فإنه يجب أن يتمتع بالحصانة ضد نتائج الحوادث التى قد تصيب تلاميذه فى الفصل الدراسى أو عند مزاولتهم للتمرينات فى المدرسة أو أثناء الرحلات المدرسية . ولذلك فمن المرغوب فيه لدى جميع الدول أن تقع المسئولية القانونية عن مثل هذه الحوادث على عاتق السلطة المستخدمة . على أنها يجب أن تحتفظ لنفسها بكافة التعويضات فى حالة وقوع الخطأ من جانب المدرس ؛

١٧ — من المستحسن أن تعمل السلطات المختصة على أن يتمتع المدرسون المستخدمون فى المدارس الخاصة بظروف مادية كافية يمكن مقارنتها — ولو إلى حد ما — بظروف زملائهم العاملين فى مدارس الدولة .

التوصية رقم ١٧

بشأن : "تنظيم التعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة"

[١٩٣٩]

المؤتمر الدولى للعليم العام :

بدعوة من مكتب التربية الدولى يعقد جلسته الثامنة بجنيف فى يوم ١٧ من يوليو سنة ١٩٣٩ ، و يتخذ فى يوم ١٩ من يوليو التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

تأكيدا للقيمة التى يدركها من المحافظة على تكامل الحياة العائلية ومن استمرار التربية والتعليم عن طريق الأسرة وفى محيطها أطول مدة ممكنة ؛

ونظرا إلى ما استتبعته ظروف الحياة الحديثة — وخاصة فى المدن — من أن عددا ضخما من النساء أخذ يعمل خارج المنزل ، وأنه أصبح من المستحيل على كثير من الأمهات القيام بما يجب عليهن القيام به نحو أطفالهن الصغار ؛

و إلى أنه من الجوهرى — نتيجة لذلك — أن تنشأ مؤسسات يتمتع فيهـا هؤلاء الأطفال بالعناية والتربية والتعليم ؛

ونظرا إلى ما نتج عن تقدم التربية العام من طرق فنية أثمرت — بصفة خاصة — فى مساعدة الصغار على النمو البدنى والعقلى والخلق ؛

و إلى أن التربية المنزلية والعائلية يجب أن تتقدم بحيث تمكن أمهات المستقبل من التعرف إلى هـــذه الطرق الفنية ، و إلى أنه يجب العمل على توسيع نطاق الوقوف على هذه الطرق ، وذلك باستغلالها فى مؤسسات ما قبل المدرسة التى يستحسن أن تكون فى متناول الأسر الراغبة فيها ؛

و إلى أن قيمة هذه المؤسسات قد ثبتت — فى الواقع — بمدى التوسع الذى بلغته فى كثير من الدول حيث استغلت هذه الطرق الفنية فأثرت أسعد تأثير على التربية والتعليم بصفة عامة ؛

وإلى أن هـــذا النجاح يرجع — فى معظمه — إلى مجموعة المدرسين الذين أعدوا إعدادا خاصا للتعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — ينبغى أن يكون التعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة المعد للطفل قبل بلوغه سن الإلزام موضع عناية السلطات التربوية ، وأن يكون ميسورا لجميع الأطفال ؛

٢ — ينبغى أن تتكفل بهذا النوع من التعليم السلطات الرسمية [كالحكومة العامة أو حكومات الأقاليم أو المناطق التعليمية . . . الخ] أو الهيئات المتطوعة [كالمنظمات الإنسانية والدينية والمشروعات الاقتصادية والجمعيات التعاونية والهيئات الحرة والأفراد . . . الخ] ؛

٣ — فى المناطق التى لا تقوم فيها مؤسسات مرحلة ما قبل المدرسة، ينبغى أن تفتح المدارس الابتدائية أبوابها للاطفال فى سن ما قبل المدرسة ،وتوفر لهم ظروفا تتناسب مع نموهم الطبيعى من الوجهتين البدنية والنفسية ؛

٤ — ينبغى أن يكون حد السن الأدنى للقبول بهذه المؤسسات بحيث تمكنها من قبول جميع الأطفال الذين لا تستطيع أمهاتهم العاملات العناية بهم ؛ ولكن لما كان من المهم أن يظل الطفل الصغير فى رعاية الأسرة ما أمكن فإن الالتحاق بهذه المدارس يجب أن يكون اختياريا ؛

٥ — يجب أن يوافق سن الانتهاء من مرحلة ما قبل المدرسة سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية . على أنه تجب مراعاة مطالب المدرسة الابتدائية فحتى لو كان الدخول إلى مدارس أو فصول الحضانة مباحا لكل طفل فى أى وقت إلا أن التحويل إلى المدرسة الابتدائية يجب أن يتم فى مواعيد محددة — مرتين فى السنة على الأكثر ؛

٦ — ينبغى أن تكون شروط التحاق الأطفال بالمجان فى مؤسسات ما قبل المدرسة هى نفس شروط التحاقهم بالمدارس الابتدائية ؛

٧ — يجب أن يكون جدول الدروس فى مؤسسات ما قبل المدرسة أكثر مرونة من مثيله فى المدارس الابتدائية . ومن المستحسن أن تكون ترتيبات الإدارة والإشراف بحيث تمكن الأطفال من الدخول إلى المؤسسة قبل ساعات الدراسة والبقاء فيها بعد انتهائها ؛

٨ — ينبغى أن تكيف السنة الدراسية وفق المطالب الموسمية فى البلاد التى يستلزم مناخها — أو ظروف العمل بها — مثل هذا الإجراء : [مثل مدارس الحضانة أو رياض الأطفال الصيفية . . . الخ] ؛

٩ — من المستحسن ألا يزيد الحد الأقصى من نصاب المعلمة من تلاميذ مؤسسات ما قبل المدرسة عن نصيب نظيرتها فى المدارس الابتدائية ، ومن المفيد أيضا أن يستعان بالمدرسات تحت التجربة والممرضات والمساعدات الأخريات ؛

١٠ — من المرغوب فيه جدا أن يعهد بأمر التفتيش والتوجيه فى مرحلة ما قبل المدرسة إلى مفتشات وناظرات خاصات بهذا النوع من التعليم ؛

١١ — عند بناء المبانى الخاصة بمرحلة ما قبل المدرسة وتوجيهها وتجهيزها يجب أن يدخل فى الاعتبارات الاحتياجات الخاصة بالأطفال الذين من أجلهم تقام هذه المبانى ؛

١٢ — ينبغى للسلطات التربوية أن تساعد مؤسسات ما قبل المدرسة على الحصول على المعدات التربوية الخاصة ، أو تمكنها من استغلالها ؛

١٣ — يجب أن تتجه الطرق التربوية المتبعة إلى نشاط الأطفال التلقائى وأن تكيف طبقا للمطالب الخاصة التى يتطلبها تقدمهم البدنى والخلقى والفكرى ؛

١٤ — يجب أن يحتفظ للمدرسة الابتدائية بالتعليم المنظم فى القراءة والكتابة والحساب ، وأن ينحصر تعليم ما قبل المدرسة فى تنمية الإحساسات الحركية . ومن المهم — بصفة خاصة — استعمال المواد التى تساعد الطفل على اكتساب المعلومات عن الأعداد والأشكال ، وذلك تمهيدا لدراسة الحساب فيما بعد ؛

١٥ — يجب على السلطات التربوية أن تحافظ على صحة الأطفال الملتحقين بمؤسسات ما قبل المدرسة ، وذلك عن طريق الإشراف الطبي وتعزيز هيئات الصحة النفسية و إنشاء المطاعم المدرسية وتوزيع اللبن ... الخ ؛

١٦ — يعتبر التعاون مع الأسرة أمرا هاما طوال الحياة الدراسية . إلا أنه يعتبر أمرا جوهريا فى مرحلة ما قبل المدرسة . ولذلك يجب أن تشجع اجتماعات أولياء الأمور ، والزيارات فى المنازل ، واشتراك الآباء فى ألوان نشاط المدرسة وإسهام المنظمات فى هذا التعاون ؛

١٧ — يجب أن تشتمل برامج إعداد معلمى مرحلة ما قبل المدرسة على التخصص النظرى والعملى الذى يهيؤهم للقيام بهذه المهمة . ويجب ألا يقل هذا الإعداد بأية حال من الأحوال — عن إعداد معلمى ومعلمات المدارس الابتدائية ؛

١٨ — يجب أن يشجع تدريب المدرسين والمعلمات فى مؤسسات ما قبل المدرسة ؛

١٩ — من حيث المبدأ يجب ألا تقل شروط استخدام ولا مرتبات مدرسى ومدرسات مرحلة ما قبل المدرسة عما يعامل به زملاؤهم فى المدارس الابتدائية ؛

٢٠ — بالنظر إلى الإعداد الخاص المقترح فى الفقرة ١٧ ينبغى أن يسمح لمدرسى ومدرسات مرحلة ما قبل المدرسة أن ينتقلوا إلى المدارس الابتدائية وبالعكس ؛

التوصية رقم ١٨

بشأن : "تدريس الجغرافيا فى المدارس الثانوية"

[١٩٣٩]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من مكتب التربية الدولى يعقد جلسته الثامنة بجنيف فى ١٧ من يوليو سنة ١٩٣٩ ، وفى يوم ٢١ من يوليو يتخذ التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أنه إذا تم تدريس الجغرافيا فى اتجاهات عقلية فإن هذه المـادة تحتل الدرجة الأولى من الأهمية فى تنمية قدرة التلاميذ على الملاحظة والتفكير ؛

وإلى أن هـذه المـادة تستحق — من ثم — أن تنفرد بمكان مهم فى جميع المدارس الثانوية ؛

ونظـرا إلى أن دراسة الجهود التى بذلهـا الناس فى تكييف ظروفهم الطبيعية طبقـا لاحتياجاتهم يمكنها أن تغـذى محبة الإنسان لوطنه ، وأن تنمى لديه — فى الوقت نفسه — مشاعر التقدير لجميع الشعوب الأخرى ، وبذلك يزيد التفاهم والتعاون بين الشعوب ؛

ونظرا إلى أن العـالم الحاضر لا يمكن أن يفهم حق الفهم إلا عن طريق الوقوف على ظروف الحياة لدى الشعوب ؛ وأن مادة الجغرافيا هى لذلك مصدر قيم للثقافة والمعرفة ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — من المرغوب فيه أن يزود تدريس الجغرافيا الطلبة بمعرفة دقيقة دقة كافية عن البيئة الطبيعية ، والجوانب الإنسانيـة والسياسية والحياة الاقتصادية لا بالقياس إلى دولتهم فحسب بل والدول الأخرى أيضا ؛

٢ — ينبغى أن ينظم التدريس بحيث يدعو جميع قوى الطالب العقلية إلى العمل ؛

٣ — ينبغى أن يخصص لمادة الجغرافيا مكان فى المنهج وفى الامتحانات يتناسب مع قيمتها التربوية والثقافية ؛

٤ — ينبغى ألا يقل الوقت المخصص لها عن ساعة ونصف ساعة فى الأسبوع .

٥ — ينبغى أن توزع مادة الجغرافيا بحكمة على سنوات الدراسة ، فتعطى مع المراعاة اللازمة لدرجة نضج التلاميذ ونموهم الفكرى ؛

٦ — لما كانت الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية فى درجة واحدة من الأهمية فى تمثل أية دولة واستيعابها استيعابا معقولا فإنه من المرغوب فيه أن تعزز الأولى بصفة خاصة — إذا لم تكن تحتل سوى مكان صغير نسبيا — وذلك بربطها بالأخيرة ؛

٧ — من المرغوب فيه — فى المدارس الثانوية التى تطول فيها الدراسة إلى ست سنوات — أن تنصب العناية فى الصفوف الأولى على الوصف العام للمناطق الجغرافية الأساسية بالذات ، وأن يحتفظ بالدراسة المفصلة للسنوات الأخيرة ؛ لأن مثل هذه الدراسة يحتاج إلى درجة أكبر من نضج العقل ، وبعض الإدراك للأفكار الأساسية الدقيقة فى مجموعة من العلوم ؛

٨ — يجب أن تنسق دراسة الجغرافيا مع بعض المواد الأخرى مثل علم النبات والجيولوجيا وعلم الكون (القسموجرافيا) والتاريخ ... الخ حتى يستطيع التلميذ أن يفهم العلاقات القائمة بين الحقائق الجغرافية وأساسها العلمى ؛

٩ — ينبغى ألا يبقى أى محل لتسميع القوائم الطويلة من الأسماء الجوفاء ، بل ينبغى أن يكون التدريس ملهما فى طبيعته مرتكزا على طرق النشاط الذاتى ؛

١٠ — ينبغى للسلطات التربوية أن تزود المدارس بمعينات التدريس كالخرائط ومجموعات الشرائح ، وآلات العرض السينمائى والفوانيس السحرية . الخ ويجب أن تخصص بعض المنح للرحلات فى داخل الدولة وخارجها ؛

١١ — من المرغوب فيه أن تسهم السلطات التربوية فى تمويل طبع الكتب المدرسية التى تؤلف عن الجغرافيا الاقتصادية بغية توسيع المعلومات عن الحياة الزراعية والصناعية والتجارية فى دولها ؛

١٢ — من وسائل التربية التى ينبغى أن تستغل القيام بالبحوث الفردية وقيام مجموعات من الطلبة بالمسح المحلى والإقليمى ، والمراسلات المدرسية الإقليمية والدولية ؛

١٣ — من المرغوب فيه جدا أن تخصص قاعات مجهزة بصفة خاصة لتدريس الجغرافيا ؛

١٤ — ينتظر من التلميذ أن يشارك مشاركة فعالة فى إعداد معينات التدريس كالرسوم التوضيحية ، وقطاعات التربة وما تحتها ؛ وجمع قصص الأمم الشعبية . . . الخ ؛

١٥ — بالنظر إلى طبيعة هذا التدريس يجب أن يكون إعداد المدرسين علميا وعمليا ، وأن يعمل على ضمان تعرفهم إلى علمى الحياة والجيولوجيا وكذلك إلى بعض العلوم الاجتماعية ؛ وبخاصة علم الاقتصاد السياسى والتاريخ وعلم الاجتماع ؛

١٦ — يجب أن تشجع السلطات التربوية المدرسين على تحسين مؤهلاتهم وذلك بمنحهم منحا للسفر إلى الخارج وتيسير تبادل المدرسين وتنظيم المناهج الدراسية فى خلال العطلات .

التوصية رقم ١٩

بشأن : " تكافؤ فرص القبول فى التعليم الثانوى "

[١٩٤٦]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من مكتب التربيــة الدولى يعقد جلسته التاسعة بجنيف فى يوم ٤ من مارس سنة ١٩٤٦ ، ويتخذ فى يوم ٥ من مارس التوصية التالية :

المؤتمــر ،

مراعيا أن الميول الاجتماعيــة فى الوقت الراهن تؤثر تأثيرا عميقا على تنظيم التربية والتعليم ولا سيما فيما يختص بتكافؤ شروط القبول بالمدارس الثانوية التى يجب أن يقع على كاهلها مهمة تثقيف الاستعدادات الخاصة لدى عدد ضخم من التلاميذ ؛

ونظرا إلى أن مبدأ تكافؤ الفرص قد عبر عنه بوضوح فى مؤتمر العمل الدولى، وكذلك فى المؤتمر المؤسس لمنظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] حيث عملت الترتيبات اللازمة لتعاون الأمم على خدمة المثل الأعلى فى تكافؤ الفرص التعليمية دون نظر إلى العنصر أو الجنس ودون أى تفريق قائم على الأساس الاقتصادى أو الاجتماعى ؛

واعتقادا منه بأن جوانب المشكلة المختلفة يجب أن تدرس واحدا بعد الآخر — حسب بروزها — من وجهتى النظر التربوية والاجتماعية ؛

ومذكرا بالتوصية رقم ٢ بشأن القبول بالمدارس الثانوية — وهى التوصية التى اتخذها المؤتمر الدولى للتعليم العام بجلسته المنعقدة سنة ١٩٣٤ بدعوة من مكتب التربية الدولى ؛

ومسجلا أن مشكلة تكافؤ فرص القبول بالمـدارس الثانوية ما زالت من المشكلات التي تفهم بصور مختلفة : فمن الدول من يقصر التعليم الثانوى على نسبة معينة من طلبة المدارس ، ومنها من يجعله في متناول جميع التلاميذ — ولو من حيث المبدأ على الأقل ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — يجب أن يعتمد قبول الطلبة على نشاطهم السابق وعلى تقدير المدرسين أكثر من اعتماده على نتائج الامتحانات التى تقيس حصيلة المعلومات التى اكتسبوها ، وقد أخذ كثير من الدول بهذه الطريقة فعلا ؛

٢ — فى البلاد التى تعتبر التعليم الثانوى إلزاميا — من حيث المبدأ — يجب أن يتم توزيع الطلبة على مختلف أنواع الدراسات فى ضوء الكشف المنظم عن استعدادات الطالب أكثر مما يتم بناء على رغبته الشخصية أو رغبة والديه ؛

٣ — يجب أن يعمل نظام التوجيه المستمر ، وخاصـة فى السنوات القليلة الأولى من التعليم الثانوى — على أن يتيح للتلميذ فرصا عديدة للمحاولة والاختيار والانتقال من أحد أنواع المدارس إلى الآخر ؛

٤ — يجب أن يصاحب هـذا النوع من التوجيه اختبار مفصل للقدرات يتم بواسطة الملاحظة القائمة على القواعد والأصول النفسية والبحث الموجه نحو دراسة العمليات الفكرية أكثر مما يقوم على مجرد تسجيل النتائج الصحيحة ؛

٥ — يجب أن تبرز أهمية منح المتفوقين الفقراء منحا مالية سخية ولا يتم ذلك بمجرد منحهم حق التعليم المجانى أو المنح الدراسية أو المكافآت الدراسية فحسب بل بتعويض أولياء أمورهم جزئيا عما كان من المحتمل أن يكسبه أبناؤهم من الأجور، وبتحمل بعض نفقات الأقسام الداخلية أوالسكنى الخارجية، وبتيسير وصول التلاميذ إلى مصادر المعرفة والثقافة التى لا تتوفر لهم فى بيئاتهم العادية ؛

٦ — فى حالة اشتغال الطلاب بمهن يتقاضون عليها أجورا فعلا ينبغى أن تمنح التسهيلات التى تمكنهم من متابعة دراسة المناهج بحيث يتمون تعليمهم الثانوى؛

٧ — ينبغى التفكير فى إجراءات خاصة للشباب الذى انقطع عن تعليمه الثانوى بسبب الحرب .

التوصية رقم ٢٠

بشأن : "تدريس الصحة (التربية الصحية) فى المدارس الابتدائية والثانوية"

[١٩٤٦]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من مكتب التربية الدولى يعقد جلسته التاسعة بجنيف فى يوم ٤ من مارس سنة ١٩٤٦ ، ويتخذ فى يوم ٨ من مارس التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظـرا إلى أن الصحة الشخصية والصحة الاجتماعية أخذت تعتبر من المواد الدراسية — فى كثير من الدول — فضلا عن قيمتها النفعية للفرد وللمجتمع ؛

وإلى أن التربيـــة الصحية لهـا قيمتها الخلقية العظيمة لأنها تدخل فى الحياة المدرسية المثل الأعلى لكرامة الإنسانية ، وشعور الفرد بواجبه نحـو نفسه ونحو الآخرين ؛

وإلى أن ضرورة نشر المبادئ الصحية تبدو ملحة نتيجة للحرب ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — يكون تدريس الصحة والتربية الصحية إلزاميا فى جميع مدارس الحضانة والابتدائية والثانويه ومناهج ما بعد الدراسة وكليات ومدارس إعداد المعلمين ، وإن لم يكن من الضرورى أن يتم ذلك فى صورة دروس تلقى فى الصفوف ؛

٢ — أن تكون التربية الصحية عملية فى جوهرها فى الصفوف الابتدائية ، حيث يمكن أن تعطى يوميا كجزء من الحياة المدرسية دون حاجة إلى شحن البرنامج

الدراسى ، وذلك عن طريق التدريب على العادات الصحية الجيدة ، والنظافة الشخصية والعناية بالهندام وحسن السلوك . . . الخ ؛

٣ — فى الفصول العليا من المدارس الابتدائية والدراسات المتممة لها تعطى التربية الصحية مندمجة مع غيرها من المـواد الدراسية فى صورة " مراكز اهتمام " تتعدى حدود المدرسة تمس الحياة العائلية ومشكلات العمال والقضايا الاجتماعية ؛

٤ — فى مستوى التعليم الثانوى يكون تدريس الصحة متمما للعلوم الطبيعية فى الصفوف الدنيا، وقائما على أساس التشريح وعلم الحياة والفسيولوجيا البشرية . أما فى الصفوف العليا فإن تدريسها يجب أن يكون أكثر تميـيزا . وعلى الرغم من أنه ما زال يرتبط بعلوم الإنسان إلا أنه يجب أن يكون ذا دلالات خلقية واجتماعية كبيرة بحيث يجعل الطالب مـدركا تمام الإدراك لواجباته الشخصية والعائلية والاجتماعية ؛

٥ — وبالإضافة إلى دراسة وظائف الأعضاء والتغذية والتمرينات يجب أن تفهم التربيـة الصحية على أنها تشمل دراسة الطفل والإسعافات الأولية ، بالنسبة لكبار الطلبة من كلا الجنسين ، وكذلك الصحة المهنية ، كما ينبغى أن يفرد مكان للصحة العقلية وللتربية الصحية المتصلة بالترفيه والاستجمام فى العطلات ؛

٦ — يركز تدريس الصحة بصورة عملية بين تلاميذ المعسكرات الصيفية والمخيمات الجبلية . . وهذا أمر تزداد أهميته فى هذه الأيام ؛

٧ — تبدأ دراسة الجنس فى مستوى التعليم الابتدائى ، وفى التعليم الثانوى ينبغى أن يتحدث الأطباء إلى الفتيان والفتيات فى مسائل الجنس آخذين بنظر الاعتبار نوع الجنس الذى يعلمونه ودرجة نموهم ، وتكون الوقاية من الأمراض السرية هدفا لمنهج إجبارى خاص يتلقاه الطلبة قبل مغادرة المدرسة ، على أن يتخـذ تدريس هذا المنهج — بصفة خاصة — صورة الأحاديث الطبية المقترنة بعروض للأفلام التربوية ، كما هى الحال فى بعض الدول ؛

٨ — يتم التعاون الوثيق — فى مختلف ألوان التـدريس الصحى — بين المدرسين والمشرفين الاجتماعيين والموظفين الصحيين، بغية توحيد الجهود الرامية إلى الحصول على نتائج طيبة من التربية الصحية فى مختلف مراحل التعليم ؛

٩ — ينبغى للأندية المدرسية وأندية الطلاب وقطاعات الجمهور أو المنظمات الحـرة التى تعمل على إدخال مادة الصحة والتربية الصحية فى معاهد التعليم الابتدائى والثانوى أن تستفيد من تعاون الأطباء والمدرسين والمشرفين الاجتماعيين ، وذلك بغية توجيه المجهود الجماعى الذى يبـذله الأطفال من أجل الوقوف على هذه المشكلات نحو تحقيق نتائج أفضل ؛

١٠ — ينبغى للخدمة الطبية المدرسية — المنظمة بحكمة وتعقل فى كل دولة من أجل الإشراف الفعّال على صحة التلاميذ والمدرسين — أن تخول رسميا حق الإشراف على تدريس الصحة ، وحق توجيه وإرشاد معلمى المدارس الابتدائية فى جميع الحالات ، والتعاون مع مدرسى التربية الصحية فى المدارس الثانوية ؛ وذلك بالقاء المحاضرات على الطلبة وعرض الأفلام وتنظيم مناظرات بين الطلبة تدور حول هـذه الموضوعات ، وتنظيم حلقات تدريب ترويحية وتجديدية للمدرسين العاملين ؛

١١ — تسهم الخدمة الاجتماعية المدرسية — الموكولة إلى مشرفين مؤهلين — فى تدريس الصحة ، وتوجيه الطلبة الكبار نحو دراسة بيئـة الإنسان الواقعية عن طريق الصحة الاجتماعية ؛

١٢ — ينبغى أن يكون الأطباء الذين يوكل إليهم التفتيش على الصحة المدرسية من المتخصصين فى المشكلات التربوية ، وأن يكونوا مؤهلين لتوجيه تدريس الصحة فى جميع المستويات الدراسية ، وأن يسمح للموظفين الصحيين المسئولين عن هذا التدريس فى المدارس الثانوية أن يحضروا مجالس الصفوف على قدم المساواة مع المدرسين ، وأن يتعاونوا على تنظيم ألوان النشاط الخارجى حيث يمكن تقديم خدمات الصحة الشخصية أو العائلية أو الاجتماعية مجانًا ؛

١٣ — ينبغى أن يستغل فى تدريس التربية الصحية ألوان النشاط الذاتى والعمل الجمعى ، وجميع إمكانيات المعينات البصرية ؛ ولذلك ينبغى أن تتوفر للمدرسين المعينات التعليمية الكافية ؛

١٤ — يشجع الأطباء والمدرسون على العمل معا فى مد التربية الصحية خارج نطاق المدرسة إلى الكبار والآباء ، وذلك بحشد الآباء والطلبة فى الحملات الصحية وتعليم الأسر والمجتمع ، وبزيادة احتكاك التلاميذ بالحياة فى كل المناسبات الممكنة ، وباستغلال تأثير الأبناء على الآباء وبالعكس ؛

١٥ — يترك جزء من التربية الصحية لجماعات الطلبة الحرة العاملة طبقا للطرق التربوية الحديثة فى المنظمات الخارجية أو منظمات ما بعد الدراسة مثل جمعية شباب الصليب الأحمر ، وحركة الكشافة والمرشدات . . . الخ ؛

١٦ — وكنتيجة منطقية لتدريس الصحة ينبغى أن تشجع الإدارة المدرسية فى جميع أنحاء العالم على تحسين المرافق الصحية فى المبانى المدرسية ، وذلك بغية تأمين بيئة صحية للطلبة أثناء وجودهم فى المدارس .

التوصية رقم ٢١

بشأن : " تزويد المدارس بالمعدات مجانا "

[١٩٤٧]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته العاشرة بجنيف فى يوم ١٤ من يوليو سنة ١٩٤٧ ، وفى يوم ١٥ من يوليو يتخذ التوصية الآتية :

المؤتمــر :

نظرا إلى أنه فى كلمة افتتاح المؤتمر التأسيسى لمنظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] أعلنت الدول الموقعة أنها تؤمن بمبدأ " التكافؤ الكامل للفرص التربوية أمام الجميع " ؛

وإلى أن مكتب التربية الدولى نبه فى تقريره الذى أعده عن " تكافؤ فرص القبول بالمدارس الثانوية " على أن هدف الإصلاح التربوى اليوم هو تأمين مبدأ تكافؤ الفرص التربوية لجميع البشر أيا ما كانت أجناسه وأوطانه وعقائده ومنزلته وأوضاعه المالية ، وذلك حتى تنمو قدراتهم إلى أقصى حد ؛

ومتذكرا للتوصية رقم ١٩ التى اتخذها المؤتمر الدولى للتعليم العام نتيجة لهذا التقرير ؛

ونظرا إلى أن فقر ولى الأمر يمكن أن يكون عقبة خطيرة فى وجه تقدم طفله الفكرى والخلق والاجتماعى حتى لو أبيح دخول المدرسة مجانا ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم في مختلف دول العالم التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

١ — يعتقد — من ناحية — أن مبدأ تزويد المدارس بالمعدات مجانا يجب أن يعتبر معامل ارتباط طبيعي وضروري لإلزامية التعليم ، وأن تطبيق هذا المبدأ على الطلاب الملتحقين بمراحل التعليم الأخرى غير الإلزامية هو من الناحية الأخرى — المثل الإنساني الأعلى الذى يجدر بكل دولة أن تنزع إليه ؛

٢ — ونتيجة لذلك يعتقد أن الحد الأدنى — والذى لا غنى عنه — من المطالب هو تزويد مدارس المرحلة الإلزامية بكافة معداتها مجانا ؛ وغنى عن البيان أن هذه المعدات تشمل وسائل التدريس الجمعى والفردى على السواء ؛

٣ — يستحسن أن تصبح الكتب المدرسية ملكا للتلاميذ عند انتهائهم من التعليم الإلزامى ، حتى يمكن تزويدهم بنواة لمكتبة شخصية صغيرة ، وذلك بغية ترقية تذوقهم لشئون العقل ؛

٤ — يعتقد أنه إذا قامت المدرسة بجمع الإمدادات المخصصة للاستعمال الفردى — وبخاصة الكتب المدرسية — لكى تقوم بتوزيعها على طلبة آخرين ، وجب أن تطهرها تطهيرا كاملا ؛

٥ — يعبر عن رغبته فى أن تدرس السلطات التربوية — بصورة جدية — فكرة رصد الاعتمادات المالية الكافية لإنشاء مكتبات مدرسية تحوى كتب المراجع [كالمعاجم والأطالس الجغرافية والوثائق والمؤلفات الأدبية الخالدة ... الخ] ، وتدرس إمكانية طبع كتب الواجبات المدرسية على نطاق دولى [مثل أطالس الخرائط المفرغة ، والمجموعات التى توضح الجغرافيا الطبيعية والسياسية ، وتاريخ الفنون ، وتطور العلوم التطبيقية وتقاليد أمم العالم وعاداتها وملابسها] ؛

٦ — ويرى أيضا أن تيسر المواصلات مجانا للتلاميذ الذين يقطنون على مسافات كبيرة من المدارس التى عليهم أن يلتحقوا بها ؛

٧ — وفى الحالات التى تتحمل فيها السلطات الإقليمية أو المحلية نفقات الإمدادات المجانية يستحسن أن تمنح الدولة إعانات لهذه السلطات المسئولة عن توريد هذه الإمدادات إذا اتضح أن مواردها المالية لا تفى بذلك ؛

٨ — ينبغى أن تشجع فعاليات الهيئات العـامة والحرة المتصلة بالمدرسة [ومن المستحسن حقا أن يتمكن أكبر عدد من المواطنين من التعبير التلقائى الحر عن اهتمامهم بالمدرسة ، ولكن هذا لا يعنى إعفاء السلطات التربوية من مسئولياتها] ؛

٩ — وإذا تذكرنا التوصية رقم ١٥ — بشأن تأليف الكتب المدرسية واستعمالها واختيارها والتى اتخذها المؤتمر فى جلسته السابعة ، فإن المؤتمر يوجه العناية — من ناحية — إلى استحسان قيام السلطات المعنية بالاستفسار عن أرخص وسائل طبع الكتب المدرسية والكتيبات أو بطاقات المعلومات ، وصناعة الأثاث والأجهزة ، ومعدات المدرسة الأخرى ، مع الاستفادة الكاملة من إمكانيات الدولة ؛ كما يحبذ — من ناحية أخرى — بناء مجموعة من الكتب المدرسية المستخدمة فى دول العالم المختلفة لعرضها فى المعرض الدائم للتعليم العام فى جنيف ؛

١٠ — يعبر عن رغبته فى أن يعقد اتفاق دولى بغية زيادة عدد الأفلام التربوية وغيرها من الوسائل السمعية والبصرية ، وتيسير شرائها أو طوافها المجانى خارج الحدود القومية . وهذا الاتفاق الدولى من شأنه أن يقلل من سعر تكلفة هذه الوسائل .

التوصية رقم ٢٢

بشأن: "التربية البدنية فى المدارس الثانوية"

[١٩٤٧]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته العاشرة بجنيف فى يوم ١٤ من يوليو سنة ١٩٤٧ وفى يوم ١٩ من يوليو يتخذ التوصية الآتية :

المؤتمــر ،

نظرا إلى أن التربية البدنية يجب أن تلعب دورا هاما فى جميع مراحل التربية والتعليم ؛

وإلى أنه من الجوهرى ألا يجد المراهقون فى المدرسة المجال لنموهم الفكرى فحسب ، بل وللتدريب البدنى أيضا ، وذلك بغية تمكينهم من النمو فى توافق وانسجام وشمول ؛

وإلى أن التربية البدنية لها قيمتها الفعلية فى نمو الإنسان — وهذه القيمة لا تقتصر على الناحية البدنية بل وتتعداها إلى الناحيتين الخلقية والاجتماعية ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — يجب أن تكون التربية البدنية إجبارية فى جميع صفوف المدارس الثانوية أيا ما كانت هذه المدارس ؛

٢ — يجب أن يوضع منهج التربية البدنية بتعاون ممثلى مهنة الطب والسلطات التربوية ومدرسى التربية البدنية بعضهم مع بعض ؛

٣ — من المرغوب فيه جدا أن تجرى وتتابع البحوث الفسيولوجية والنفسية عن قيمة التربية البدنية والمناهج وطرق التدريس المستعملة ؛

٤ — يجب أن تخضع جميع طلبة المدارس الثانوية المشتركين فى التمرينات البدنية للفحص الطبى المنتظم مرة واحدة كل فصل دراسى على الأقل ؛ وأن يتقدموا لفحص إضافى قبل أن يشتركوا فى المسابقات الرياضية ؛

٥ — ينبغى للطلبة المعفون من المناهج النظامية للتربية البدنية لأسباب صحية أن يستفيدوا من الإجراءات العلاجية المرتكزة على الفحص الطبى ؛ كما ينبغى لجميع الطلبة الذين يشكون من العيوب الجسمية أن يستفيدوا من مثل هذه الإجراءات ؛

٦ — مع مراعاة عدم شحن المنهج الدراسى العام ، من المهم أن يخصص وقت كاف للتربية البدنية فى جدول الدروس الأسبوعى ، وألا ينحصر تدريس هذه المادة فى دروس الألعاب الرياضية أو ألعاب القوى . بل يجب أن تشمل فترات أو أنصاف أيام دراسية فى الهواء الطلق تقضى فى ممارسة ألوان الرياضة والألعاب الجمعية ؛

٧ — ينبغى ألا توضع دروس التربية البدنية فى أوقات تؤذى صحة التلاميذ، أو فى أوقات قريبة جدا من وجبات الطعام أو فى الأوقات التى تشتد فيها الحرارة ... الخ ؛

٨ — من المرغوب فيه أن تطلق أيدى مدرسى التربية البدنية فى أن يكيفوا مقررات التربية البدنية طبقا لظروف مدرستهم الخاصة ولجنس الطلبة وقدراتهم — كل ذلك فى نطاق المنهج والتعليم النظامى ؛

٩ — من المهم أن يتوفر للمدارس قاعات رياضية حسنة الاستعداد، وملاعب للألعاب الرياضية والألعاب الجمعية تتفق مع أحدث المطالب الصحية ؛

١٠ — من المعقول أن نتوقع أن يشمل التأمين الإلزامى المدرسى كلا من الطلبة والمدرسين — نظرا إلى المجازفات التى تتأتى من ممارسة التربية البدنية، وأن يؤمن المدرسون ضد المسئولية المدنية إن أمكن ؛

١١ — يجب العمل على تشجيع الألعاب الرياضية المدرسية والمسابقات فى الحدود التى لا تنمى لدى الطلبة الشوق المسرف إلى الرياضة أو الروح الهجومية والتنافس الضار ، وبالقدر الذى يشجع فيهم روح التعاون الجمعى واللعب العادل الشريف ؛

١٢ — من المستحب أن تشجع السلطات التعليمية منظمات الشباب التى تستطيع أن تعزز نشاط المدرسة فى ميدان التربية الرياضية ؛

١٣ — ينبغى لمن يعهد إليهم بتدريس التربية البدنية فى المدارس الثانوية أن يكونوا متخصصين بقدر الإمكان ، وأن يكونوا قادرين على تدريس مادة أخرى إذا دعت الضرورة ؛ وأن يكون مستوى إعدادهم معادلا لمستوى إعداد مدرسى المواد الأخرى ، ويجب أن يشتمل على علم النفس والمعلومات التربوية بالإضافة إلى الإعداد النظرى والعملى الذى تتطلبه مادتهم ؛

١٤ — فإذا ما أعدوا إعدادا مماثلا لإعداد زملائهم وجب أن يتمتعوا بنفس الأوضاع القانونية والمرتب الذى يتقاضاه مدرسو المدارس الثانوية الآخرون ؛

١٥ — يجب أن يتاح لمدرسى التربية البدنية فرصا طيبة لتحسين أوضاعهم المهنية ، وذلك عن طريق متابعة الدراسات الخاصة أو السفر إلى الخارج ، وأن تغطى المنح الثقافية ما يتطلبه هذا من نفقات ؛

١٦ — يجب أن يعهد بالتفتيش على التربية البدنية إلى مفتشين متخصصين فى هذا النوع من التعليم .

التوصية رقم ٢٣

بشأن : "تدريس الخط"

[١٩٤٨]

المؤتمر الدولى للتعليم العـام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته الحادية عشرة بجنيف فى يوم ٢٨ يونيو ١٩٤٨ ، وفى يوم ٣٠ يونيو يتخذ التوصية الآتية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى قيمة الأصول الفنية الأساسية وأهميتها كأداة من أدوات الثقافة والتدريس ، وكعنصر لا غنى عنه فى التربية الأساسية ؛

وإلى أن الخط ليس من الأصول الفنية التربوية فحسب ، بل ووسيلة للتعبير ، وفن يجب أن يربط بين الأسلوب الشخصى والحد الأقصى من الأناقة ؛

وإلى أن سرعة الحياة الحاضرة أخذت تطالب بالمزيد من السرعة فى الكتابة ؛

وإلى أن التقدم الذى أحرزه علم النفس التربوى والتجارب التى أجريت فى التدريس يشيران إلى إمكانية التوصل إلى طرق أفضل يزداد تكيفها باطراد طبقا لقدرات الطفل الكامنة ؛

وإلى أن الهدف المتوخى هو تمكين كل طفل من أن يكتب كأفضل ما يستطيع فى سرعة معقولة ؛

وفى الوقت الذى يأخذ فيه بعين الاعتبار تنوع اللغات وتعدد أنماط الخطوط ،

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — ينبغى أن يكون تحسين تدريس الخط الشغل الشاغل للمربين والسلطات التعليمية ؛

٢ — فى الوقت الذى يتمتع فيه المدرس بقسط ضخم من الاستقلال ينبغى له أن يقوم بتدريسه طبقاً لأحدث ما توصلت إليه علوم التربية ؛

٣ — يجب أن يسبق تعليم أشكال الحروف وفن الكتابة الحقيقية مدة طويلة كافية تقضى فى التدريب الحسى والحركى الذى يمكن الطفل من استغلال قدرته الخلاقة ؛

٤ — وعلى ذلك فلا ينبغى أن يبدأ التدريس المنظم للخط مع الأطفال الصغار

٥ — حتى يكون تدريس الخط حيويا ووظيفيا يجب أن يؤدى مع تدريس القراءة فى وقت واحد ؛

٦ — يجب أن تبسط أشكال الحروف طبقا لقدرة الطفل على الإدراك والاستيعاب ، ثم تتطور إلى الخط الجلى الواضح المتناغم ؛

٧ — من المرغوب فيه أن تتطور أشكال الحروف الموضوعة أمام الأطفال متمشية مع الأفكار الجمالية السائدة ؛

٨ — فى المراحل الأولى يجب أن تستغل الأدوات التى تتضمن مرونة اليد كالفرش الناعمة وأقلام الرصاص اللينة "وأسنان الريش" غير المدببة ؛

٩ — وبمجرد أن يسيطر التلاميذ على عناصر الكتابة يجب أن يدرس الخط "المشبك" مع مراعاة الربط بين الجودة والسرعة ، وينبغى أن يسمح لكل طفل أن ينمى طريقته الخاصة فى الخط والكتابة ؛

١٠ — ينبغى ألا يعتبر الخط هدفا فى حد ذاته بل وسيلة تحسن وتجود كلما قام التلميذ بعمل كتابى ؛

١١ — بالنسبة للطلبة فيما بين الثانية عشرة والخامسة عشرة ، عندما يتغير خط المراهقين — من المستحب أن تعطى دروس لتصحيح الأخطاء ، ويستحسن أن تتكيف بقدر الإمكان إلى الاحتياجات الفردية ؛

١٢ — من المرغوب فيه إنشاء مقاييس موضوعية لتساعد على تطور الخط ؛

١٣ — يجب أن يدرب المدرسون على تدريس الخط على الأسس العقلية ، وأن يكون خطهم هم أنفسهم واضحا ومقروءا ؛

١٤ — نظرا لأهمية الاعتبارات الصحية فى تدريس الخط ينبغى أن يعنى باختيار الأثاث ، وأدوات الكتابة والضوء فى الصفوف ؛

التوصية رقم ٢٤

بشأن : "تنمية التفاهم الدولى بين الشباب وتدريس المنظمات الدولية"

[١٩٤٨]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى بعقد جلسته الحادية عشرة بجنيف فى يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٨ وفى يوم ٢ من يوليو يتخذ التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أنه يجب أن يكون أهم أهداف التربية اليوم هو إعداد الأطفال والمراهقين للاشتراك الواعى الفعال فى بناء المجتمع العالمى الخصيب بتنوعه ، الموحد فى أهدافه المشتركة : وهى السلام والأمن ، وتوفير حياة أشد امتلاء لكل إنسان ؛

وإلى أن هذا الإعداد يجب ألا يشتمل على اكتساب الخبرات فحسب ، بل وعلى تكوين المسالك النفسية وتنميتها بصفة خاصة لصالح بناء العالم الموحد وصيانته ، وتأمين تقدمه ؛

وإلى أن هذا الإعداد يجب أن يكيف طبقا لقـــدرات تلاميذ المدارس فى مختلف الأعمار ، ولظروف الدراسة الخاصة بدول العالم المختلفة ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى مختلف دول العالم التوصية التالية :

١ — يجب على جميع ألوان التدريس أن تساعد على تنمية الوعى والإدراك للتماسك الدولى ؛

٢ — ينبغى أن تنظم الحياة فى جميع المعاهد التربوية بحيث تنمى فى التلاميذ والطلبة الشعور بالمسئولية والتعاون الاجتماعى ، وهما المطلبان اللازمان لتحقيق

المزيد من التفاهم بين الشعوب ، وأن تكون صور الحياة الاجتماعية التى تنظم فى مراحل الدراســـة المختلفة بحيث تثير لدى الشباب اهتماما بمشكلات عالم الغد ؛

٣ — وأن ينمى الشعور بالواجب نحو المجتمع العالمى ، وذلك كامتداد للشعور بالواجبات الوطنية ؛

٤ — وأن يشجع التفاهم الدولى القائم على احترام الأمم بعضها لبعض والتقدير المتبادل بينها لتطورها التاريخى بكل الوسائل الممكنة ، وأن يتضمن ذلك مثلا تخليد ذكرى رواد التقدم الانسانى والاحتفال بالأيام الخاصة ذات الطابع العالمى ؛

٥ — وأن تدرس — فى هذا الصدد — هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، وطريقة تكوينها ووظائفها ومهماتها دراسة موضوعية دقيقة . ومهما كانت مواطن الضعف التى قد تبدو فى هذه المؤسسات فانها يجب أن ينظر إليها على أنها نظام موحد تام التطور ، وأن تعتبر حلقة من سلسلة المحاولات التى بذلها الإنسان فى سبيل التفاهم الدولى ، و إبعاد شبح الحرب ، وتعزيز الايمان بحقوق الانسان الأساسية ، و إقامة العدل ، وتيسير التقدم الاجتماعى ، وضمان الحرية ، وتأمين مستويات معيشية أفضل للجميع ؛

٦ — ولما كان هذا التدريس جديدا ومعقدا ، ولما كان من الواجب أن يناشد الوجدان أكثر من العقل فان المدرسين المشبعين بروح التفاهم العالمى يجب أن يعدوا إعدادا خاصا للقيام به عن طريق التعليم المباشر وغير المباشر كجزء أساسى من العملية التعليمية ؛

٧ — ينبغى للمؤسسات المحلية كالمكتبات العامة والمتاحف وأندية الشباب والكشافة والرائدات أن تتعاون مع السلطات التعليمية فى تنمية روح التعاون بين الشباب وفى عرض النواحى المختلفة لنشاط هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وما يتصل بها من منظمات فرعية ؛

٨ — و بالنظر إلى مسئوليات الكبار كمواطنين وكآباء فانه يجب أن تتخذ الخطوات الرامية إلى تنمية الادراك والوعى بالمنظمات الدولية عن طريق برامج تعليم الكبار ؛

٩ — ينبغى أن تعد المعينات السمعية والبصرية والمواد الأخرى المناسبة للشباب والكبار مع مراعاة سنهم ودرجة نموهم العقلى ، ومع الاهتمام بالناحية الجمالية . و ينبغى أن يشجع الشباب والبالغون على الاشتراك فى إعداد هذه المواد التى يجب أن تقوم على أسس من علم نفس الأطفال فيما يتصل بردود أفعال الأطفال نحو الأفلام ، وأن تعد الترتيبات المنظمة الرامية إلى توزيع هذه المادة على أوسع نطاق ممكن ؛

١٠ — ينبغى أن يعاد فحص الكتب المدرســية بين حين وآخر لاستبعاد الفقرات التى قد يكون من شأنها أن تؤدى إلى سوء التفاهم بين الدول، ولإدخال مواد تساعد على تحقيق المزيد من تقدير التعاون الدولى ؛

١١ — ينبغى للسلطات التعليمية فى البلاد المختلفة أن تتبادل وجهات النظر والمعلومات عن طبيعة التدريس ونتائجه ، بغية الاستفادة من تجاربها إلى أقصى حد مستطاع ؛

١٢ — ينبغى لوزارات التربية والتعليم والهيئات التربوية الأخرى أن تستغل نفوذها لتشجيع التفاهم الدولى لدى الشباب ، ولترقية تدريس المنظمات الدولية العاملة من أجل تنمية سلام العالم .

التوصية رقم ٢٥

بشأن : "تنمية الخدمات النفسية فى التعليم"

[١٩٤٨]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربيةوالعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى بعقد جلسته الحادية عشرة بجنيف فى يوم ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٨ و يتخذ فى يوم ٢ يوليو التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أن إطالة مدة التعليم الالزامى ، والاتجاه السائد نحو تيسير التعليم الثانوى للجميع ، والتعقيد المتزايد فى العالم الحديث ، والزيادة المشهودة فى جميع أنحاء العالم فى طلبة المدارس — كلها تفرض على المدارس مسئولية متزايدة نحو تعليم الأطفال ؛

و إلى أن هـذا التعليم لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا تكيف طبقا للميزات النفسية الخاصة للطفل الفرد ؛

و إلى أن المدرس لا يكون قادرا دائما — بالنظر إلى تعدد نواحى نشاطه العادى — على مسايرة العلوم النفسية وتطبيقاتها ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — إن تطبيق علم النفس التربوى يجب أن يتم بارشاد الاخصائيين ، حتى و إن كان القيام به قياما فعالا لا يتسنى إلا بالتعاون الصادق من جانب المدرسين

٢ — ينبغى أن تبذل الجهود لتوجيه دراسة كل طفل فى ضوء ما يقوم به الخبراء من تفسير لنتائج الاختبارات النفسية ؛

٣ — ينبغى أن تنظم الخدمات النفسية بقدر الإمكان لكى تعالج المشكلات الآتية بصـــفة خاصة : اكتشاف كل من الأطفال المتأخرين والموهوبين ، الاجراءات العلاجية للأطفال غير المتكيفين والتوجيه التعليمى والاختيار والتوجيه المهنى والتشاور مع المدرسين والسلطات التربوية حول تكييف المناهج المدرسية وتقييم نتائج الطرق التربوية المختلفة ؛

٤ — ينبغى أن يكون فى إمكان السلطات المدرسية أن تطلب إلى أحد خبراء علم النفس أن يفحص الأطفال الذين يتم تأخرهم الدراسى أوسوء سلوكهم أو شذوذ مسالكهم عن عدم التكيف الاجتماعى والأطفال الذين يؤلفون مشكلة خاصة من مشكلات التوجيه ؛

٥ — ينبغى ألا يرتب التلاميذ على أساس نتائج الامتحانات فحسب ، بل يجب أن تبذل الجهود الرامية إلى تحديد الخصائص النفسية لكل تلميذ مع الرجوع بصفة خاصة إلى بيئته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وتكييف دراسته تبعا لذلك ؛

٦ — ينبغى ألا يكون عدد التلاميذ الذين يحالون إلى الخبير النفسى من الكثرة بحيث يعوقه ذلك عن توفير ما يتطلبه واجبه من العناية والاهتمام ؛

٧ — من المهم ألا يقتصر عمل الخبير النفسى التربوى على فحص الحالات الفردية بل يجب عليه أن يتعاون مع المدرس على تحليل نتائج الطرق التربوية المتبعة ، وفى تكييف هذه الطرق طبقا لمستوى التقدم العقلى الذى بلغه التلاميذ ؛

٨ — ينبغى أن تكون أوضاع الخبراء النفسيين القانونية بحيث تمكنهم من إنجاز واجباتهم على أفضل وجه ممكن ؛

٩ — أن تتكافأ مرتبات الخبراء النفسيين مع أهميـة خدماتهم المتخصصة للتربية ومع مسئولياتهم ؛

١٠ — يجب ألا يتألف إعداد الخبراء النفسيين التربويين من دراسة المعلومات النظرية وقـدر معين من الاختبارات وطرقها الفنية فحسب بل وعلى البحث الشخصى أيضا ، وعلى فترة اختبار تقضى فى العمل فى الاستشارات الطبية النفسية والتوجيه التعليمى ؛

١١ — يجب ألا يقتصر هـذا الإعداد على علم النفس فحسب ، بل يجب أن يشتمل أيضا على كل المواد التربوية الأساسية بالإضافة إلى فترة تجربة تقضى فى خدمات التدريس وتكفى لإقامة التعاون المثمر مع المدرسين والأطباء وأسر التلاميذ ؛

١٢ — ينبغى لإعداد الخبراء النفسيين أن يوفر لهم التجربة العملية الواسعة النطاق وأن يؤدى إلى نيل درجة علمية من أحد المعاهد المتخصصة أو من الجامعة ؛

١٣ — ينبغى أن تعد دراسات تجديدية للمدرسين الذين يرغبون فى تكريس أنفسهم بصفة خاصة لمعاونة الخبراء النفسيين التربويين فى عملهم .

التوصية رقم ٢٦

بشأن : "تدريس الجغرافيا كوسيلة لتنمية التفاهم الدولى"

[١٩٤٩]

المؤتمر الدولى للتعليم العـام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته الثانية عشرة بجنيف فى يوم ٤ من يوليو سنة ١٩٤٩ ويتخذ فى يوم ٨ يوليو التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أن التقرير التمهيدى الذى أعده الخبراء الفرنسيون استعدادا للحلقة الدراسية التى سوف تعقدها منظمة اليونسكو لبحث تدريس الجغرافيا كوسيلة من وسائل تنمية التفاهم الدولى — قد قبل كأساس مثمر للمناقشة ؛

وإلى أن التعريف المقترح لمـادة الجغرافيا ومبادئها وطرق تدريسها قد صودق عليه مع التحفظ القاضى بوجوب المزيد من التأكيد على المشكلات الآتية :

(أ) كيفية صياغة المناهج ووضع الامتحانات بحيث تشجع التدريس الفعال المتجدد القائم على أساس المحسوسات والدراسات المقارنة ؛

(ب) ماهية الطرق التربوية والنفسية التى تكفل تقليل الطفل من اعتباره لنفسه محورا للعالم ، وزيادة الشعور لديه بالوحدة المعنوية بين البشر واعتماد بعضهم على بعض ، مع العناية بالتوفيق بين حب المرء لوطنه وتفاهمه مع الأوطان الأخرى واحترام سيادة كل منها فى عالم ينبغى أن تعتبر شعوبه كلها متساوية الحقوق ؛

(ج) كيفية تدريس الجغرافيا تدريسا موضوعيا فى عالم اليوم ؛

ونظرا إلى أن منظمة اليونسكو قد قررت نشر هـذا التقرير التمهيدى بعد إدخال الملاحظات السابقة فى حسابها ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — ينبغى العمل على ضمان توزيع هذا الكتيب فى جميع الدوائر التربوية وذلك حتى يقف معلمو المدارس الابتدائية والثانوية على المشكلة ويتناولوها بالنقاش ، ويتقدموا باقتراحاتهم ، ويقوموا بالتجارب اللازمة ؛

٢ — تنبغى المبادرة إلى اختيار الخبراء ليشتركوا فى الحلقة الدراسـية التى تعقدها منظمة اليونسكو سـنة ١٩٥٠ لبحث تدريس الجغرافيا ، وذلك حتى يتسنى لهم أن يستعدوا لهـا استعدادا فعالا مثمرا فى فترة طويلة طولا كافيا ، وحتى يمكنهم القيام بالاتصالات اللازمة بالدوائر التربوية المختلفة فى بلادهم .

التوصية رقم ٢٧

بشأن : "إدخال مبادئ العلوم الطبيعية في المدارس الابتدائية"

[١٩٤٩]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربيـــة الدولى ، يعقد جلسته الثانية عشرة بجنيف فى يوم ٤ يوليو سنة ١٩٤٩ ، ويتخذ فى يوم ٩ من يوليو التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

مدركا أن تشجيع الروح العلمية فى الملاحظة والتجريب عن طريق اهتمامات الأطفال التلقائية هى هدف من أشد أهداف التربية والتعليم أهمية ،وأن دراسة العلوم الطبيعية هى من أنسب الأدوات لتحقيق هذا الهدف بصفة خاصة ؛

ومدركا أيضا أهمية إشراك المدارس فى العمل الجماعى الرامى نحو حماية الطبيعة ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى بلاد العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — ينبغى أن تقرر العلوم الطبيعية فى الصفوف الأولى من التعليم الابتدائى .

٢ — وحتى لو أعطيت هـذه الدراسة المبدئية كمـادة منفصلة فإنه ينبغى — مع ذلك — الربط بين العلوم الطبيعية والمواد الأخرى (كاللغة والرسم والأشغال اليدوية . . الخ) ؛

٣ — ينبغى أن يحقق إدخال العلوم الطبيعية الأهداف الآتية :

(ا) تنمية عقل الطفل وذلك باستغلال وسائل النشاط التى ترتكز على الملاحظة والتجريب الفردى إلى أقصى حد ممكن ؛

(ب) استثارة خيال تلميذ المدرسة وحساسيته وذلك بتشويقه إلى الطبيعة ومواطن الجمال فيها ، وإثارة اهتمامه بظواهر الطبيعة ومظاهر الحياة المختلفة ؛

(ج) معاونة وتعزيز كل نشاط يهدف إلى صيانة الطبيعة وحمايتها ؛

٤ — لما كان من الواجب أن يرتكز تقديم العلوم الطبيعية على الملاحظة والتجريب فإنه يجب العمل على توفير الأمور التالية داخل المدرسة وخارجها حتى يستعملها التلاميذ دون محاولة الجد من مبادأتهم :

(أ) الأجهزة البصرية (كالعدسات المكبرة . . . الخ) والأراضى الزراعية والأحواض المائية ، والحدائق المدرسية . . . الخ (حيث تتيسر الملاحظة المباشرة) .

(ب) الأفلام التربوية والشرائح وصور الحائط ومجموعات الصور (كلما استحالت الملاحظة المباشرة لأى سبب من الأسباب) .

٥ — ينبغى أن يدرب التلاميذ على القيام بالبحث الجمعى ، وعلى مراجعة ملاحظات بعضهم البعض وتفسير الحقائق لبعضهم البعض ؛

٦ — وأن يسير هذا البحث جنبا إلى جنب مع التعبير بالصورة والعبارة ؛

٧ — وأن يشجع التلاميذ على جمع الأشياء لمتحف الفصل أو متحف المدرسة ، وبذلك يشعرون بمشاعر حية تربطهم به لأنهم أسهموا فيه ؛

٨ — ينبغى أن تبذل المعونة لتنظيم دروس فى الهواء الطلق ؛ تكون مثمرة بصفة خاصة فى تدريس العلوم الطبيعية تدريسا تربويا حقيقيا ، وتتفق مع مطالب النظريات التربوية ؛

٩ — ينبغى ألا تفضل طريقة التدريس الوصفية أو التى تبحث فى علم تركيب الأعضاء ، بل ينبغى أن تعطى الأفضلية دائما للطريقة الوظيفية ، وهى الطريقة التى تبحث فى أجهزة المخلوقات وتكوينها من حيث صلتها بالحياة وبالمخلوقات الأخرى ، ومن حيث مشكلاتها البيئية . وبعبارة أخرى ينبغى ألا تدرس الكائنات الحية أو تلاحظ على اعتبار أنها وحدات منعزلة قائمة بذاتها ؛

١٠ — ينبغى ألا يبــدأ تدريس العلوم الطبيعية قط بقــوائم الأسماء أو بالتعريفات ، أو التصنيفات أو القوانين ، وذلك لأن هذه ينبغى أن تكون آخر ما تنتهى إليه الملاحظات والتجارب التى يقوم بها التلاميذ بأنفسهم ، ونتيجة للمعلومات التى يحصلونها ؛

١١ — ينبغى للمناهج أن تكون من المرونة بحيث تسمح بتكييف التدريس طبقاً للموارد المحلية ؛ كل ذلك دون تحيز للنقط التى أسلفنا ذكرها ؛

١٢ — فإذا كانت البيئة نفسها من النوع الذى لا يساعد على الحصول على بعض الأشياء المطلوبة للملاحظة حسن أن يتمكن التلاميذ من الحصول عليها عن طريق الاستعارات الداخلية بين المدارس ؛

١٣ — ينبغى أن تتألف مجموعة الكتب المدرسية المستعملة فى التدريس — أولا وقبل كل شىء — من كتب مدرسية تشتمل على معلومات موضوعة بحيث تثير لدى التلاميذ الرغبة فى الاستفسار والبحث والملاحظة بأنفسهم لأنفسهم ؛

١٤ — من بين ألوان النشاط المدرسى الخارجى (كالنزهات والرحلات والنوادى الطبيعية) ينبغى أن يفضل بصفة خاصة ألوان النشاط التى تميل إلى تنمية حب الطبيعة ، والرغبة فى صيانة الموارد الطبيعية عن طريق التشجير مثلا أو مقاومة آفات النبات والحيوان أو الاشتراك فى حملة ضــد نحات التربة وتآكلها ؛

١٥ — يحسن بالمدرسين أن يصفوا — بين حين وآخر — كيف تمت الاكتشافات العلمية ، وأن يخبروا التلاميذ بطرف من سيرة العلماء الذين أسهموا فى تقدم العلوم فى جميع أنحاء العالم ؛

١٦ — ينبغى أن توجه العناية الخاصة نحو إعداد المدرسين ، وذلك بقصد إيقافهم على الطرق المختلفة لتدريس العلوم الطبيعية ، وعلى مراحل نمو الأطفال الفكرى — مما يساعدهم فى عملهم ؛

١٧ — ينبغى للاجتماعات الدورية والمؤتمرات والمناهج التجديدية أن تجعل المدرسين على علم متجدد بالتطورات التى تحدث فى العلوم والنظريات والطرق التربوية ، وبنتائج التجارب التى تجرى فى تدريس العلوم الطبيعية .

التوصية رقم ٢٨

بشأن : "تدريس القراءة"

[١٩٤٩]

المؤتمر الدولى للتعليم العــام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته الثانية عشرة بجنيف فى يوم ٤ يوليو سنة ١٩٤٩ و يتخذ فى يوم ١٢ من يوليو التوصية التالية :

المؤتمــر ،

نظرا إلى أن القراءة ليست عملية تربوية أساسية تتضمن طائفة كاملة من العمليات العقلية فحسب بل إنها أيضا أهم وسيلة لتحصيل المعلومات وتحقيق التقدم الثقافى الكامل ؛

وإلى أن الطفل يجب أن يتعلم دائما أن يقرأ مع الفهم الكامل لمـا يقرأه ؛

وإلى أن تدريس القراءة لا يمكن أن ينفصل عن تدريس اللغة القومية ووسائلها المختلفة فى التعبير ، ولا عن الخطوات الأولى من عملية الكتابة ؛

وإلى أن ما أحرزه علم النفس والنظريات التربوية من تقــدم يسمح بالمزيد من استغلال طرق أفضل تكيفا لقدرات الطفل ؛

ومقرا بأن :

(١) بعض الطرق — ومنها الطريقة الصوتية — وإن كانت ترضى منطق البالغين وتيسر على المدرس عمله إلا أنهـا تبتدئ بعناصر متفرقة (مثل الأصوات ومخارج الحروف والحروف الهجائية أو الرموز) مما ليس له مغزى كبير بالقياس إلى عقل الطفل ؛

(ب) الطرق المرتكزة إلى علم النفس (مثل الطريقة المسماة بالجملية أو "الكلية") أكثر اتفاقا مع قدرة الطفل الفكرية ، وتمكن تدريس القراءة من أن يزداد اتصاله بدرجة أكبر مع ألوان النشاط العام فى الصف الدراسى إلا أنها تستدعى إعداد المدرس إعدادا أوفى ؛

ومعتقدا أن اختيار طرق تدريس القراءة يتأثر — فيما يتأثر به — بتكوين لغة كل دولة ، وبنظامها المدرسية ؛

وآخذا هذه النقط المختلفة بنظر الاعتبار ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى بلاد العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — ينبغى أن تهتم السلطات التربوية فوق كل شىء بما يلى :

(أ) أن تعلم كل طفل فى سن المدرسة وكل أمى راشد كيف يقرأ بطلاقة

(ب) أن تحسن طرق التدريس المتصلة بالموضوع عن طريق البحث والتجريب ؛

(ج) أن تعمل بكل الوسائل المستطاعة على ضمان استمرار قدرة المراهقين على القراءة بطلاقة بعد مغادرتهم المدرسة ؛

٢ — ينبغى ألا يشرع فى تعليم الطفل القراءة إلا بعد أن يكون الطفل قد سيطر على الكلمات سيطرة كافية ، ودرب التدريب الحركى اللازم ، وبذلك يكون قد أعد الإعداد الكافى ؛

٣ — أن يكون التنظيم المدرسى بحيث يتمكن المدرس من أن يستمر مع تلاميذه حتى تنتهى خطواتهم الأولى فى القراءة ؛

٤ — وحيثما كان ممكنا — ينبغى أن تتسع طرق تدريس الأطفال القراءة لآخر النظريات التربوية ؛

٥ — ينبغى أن ينمى الاستمتاع بالقراءة والتشوق لها وتذوقها منذ البداية وذلك عن طريق الاستعانة بالجمل الجميلة واختيار المادة الجيدة المتصلة باهتمامات الطفل

المباشرة و بألوان نشاطه ، وأن يحافظ على حيوية هذا التذوق والاستمتاع طوال حياة التلميذ الدراسية وذلك عن طريق إنشاء المكتبات المدرسية والعمل على تنميتها باستمرار ؛

٦ — ينبغى أن تشجع المطابع المدرسية فهى من معينات التدريس التى لا تقدر بثمن ؛

٧ — ينبغى أن تكيف كتب القراءة للمبتدئين والكتب الموضوعة للمطالعة فى أوقات الفراغ (سواء أكانت للأطفال أم للكبار) حسب نمو قارئيها الفكرى واهتمامهم مع العناية الخاصة بالموضوعات واختيار بنط الطباعة والرسـوم التوضيحية ؛

٨ — ينبغى للأطفال الذين يجدون صعوبة خاصة فى المطالعة أن تعزز مناهجهم بدراسات تتناسب مع احتياجاتهم ؛

٩ — وأن تجرى الاختبارات الشفهية والقراءة الصامتة حتى يمكن أن تقاس النتائج فى المراحل المختلفة قياسا موضوعيا ، وحتى يمكن مقارنتها بعضها ببعض ؛

١٠ — ونظرا إلى الحاجة الماسة إلى مكافحة أمية الكبار فى كثير من أجزاء العالم فانه ينبغى أن تبذل الجهود لتنمية الطرق الفنية للتدريس الجماعى ، وإعداد المواد المناسبة ، وتبادل التجارب بين الأمم المعنية بهذه المشكلة .

التوصية رقم ٢٩

بشأن : "التبادل الدولى للمدرسين"

[١٩٥٠]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته الثالثة عشرة بجنيف فى يوم ٦ يوليو سنة ١٩٥٠ ويتخذ فى يوم ٧ يوليو التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

اعتقادا منه بأن تبادل المدرسين والمربين على نطاق دولى هو من أفضل الطرق وأكثرها عملية فى تنمية تفاهم أعمق بين الشعوب ذات الجنسيات المختلفة والثقافات المتباينة ، وفى رفع المستويات التربوية ؛

ومراعيا أيضا أنه لابد من إشراك الحكومات فى مهمة تيسير وتنميـة البرامج الهادفة إلى تبادل المربين بين بلاد العالم ، وإلى استخدام هيئات التدريس بصفة غير دائمة فى الخارج ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — ينبغى العمل على توسيع نطاق الدعاية بين المعاهد الحكومية والخاصة والمنظمات المهنية المهتمة بالتربية وبتنمية التفاهم الدولى — للبرامج الهـادفة إلى تبادل المدرسين ، إلى استخدامهم بصفة غير دائمة فى الخارج ؛

٢ — ينبغى أن توجه العناية الخاصة — أثناء تخطيط وتنفيذ هذه البرامج إلى تنمية العلاقات الثقافية الدولية ، وتبادل المدرسين ، وإنشاء وظائف غير دائمة فى الخارج .

٣ — وأن برامج تبادل المدرسين و إجراءات اختيارهم لوظائف غير دائمة فى الخارج ينبغى أن تمتد — كلما كان ذلك ممكنا — إلى الدول الأخرى والمناطق البعيدة ، وأن يتسع نطاقها بحيث تشمل جميع طوائف المدرسين ؛

٤ — وأن تتخذ الإجراءات الرامية إلى التأكد من ألا يفقد المدرسون المبعوثون إلى الخارج على سبيل الإعارة المؤقتة أو التبادل — وظائفهم الأصلية أو أوضاعهم القانونية أو حقوقهم فى المعاش . . . الخ أثناء فترة قيامهم بالتدريس فى الخارج ؛

٥ — أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع المعاهد التربوية على استقبال المدرسين من الخارج ، و إخلاء طرف المدرسين لمدد يقضونها فى التدريس بالدول الأخرى . وفى سبيل ذلك ينبغى التفكير فى إزالة العقبات الإدارية والصعوبات القانونية التى تعوق مثل هذه التنقلات ؛

٦ — أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتيسير القيود المفروضة على تحويل النقد من — و إلى — المعارين فى الخارج على وظائف مؤقتة أو للتبادل . و إذا لزم الأمر ينبغى أن تتخذ الإجراءات الخاصة لإعفاء مثل هؤلاء الأشخاص من الضرائب .

٧ — وأن تتخذ الإجراءات المالية لمساعدة البرامج والترتيبات الهادفة إلى الإعارة على وظائف مؤقتة فى الخارج ، والتى غالبا مايعوق تنفيذها — أو الاستمرار فيها — الافتقار إلى إعانات لتغطية نفقات السفر أو تغطية الفوارق فى مستويات المعيشة ، أو أية نفقات ضرورية أخرى ؛

والمؤتمر يأخذ بعين الاعتبار و يؤيد التوصيات التالية التى رفعتها إلى مدير منظمة اليونسكو العام — حلقة الخبراء فى التبادل الدولى للمدرسين التى دعت إلى عقدها منظمة اليونسكو :

"توصى لجنة الخبراء المدير العام بأن يستمر فى تنمية التبادل الدولى للمدرسين ، وتوسيع مدى الترتيبات الرامية إلى إعارتهم للدول الأخرى على وظائف مؤقتة :

(أ) وذلك عن طريق توجيه نظر الحكومات إلى أهمية هذا التبادل فى تنمية التفاهم الدولى ،

(ب) وعن طريق توسيع نطاق إذاعة المعلومات والبيانات عن فرص التدريس بالخارج ؛

(ج) وعن طريق تشجيع المعاهد التربوية العامة والخاصة على تنمية برامج التبادل ،

(د) وعن طريق طبع ونشر وإذاعة تقارير الدول الأعضاء عن تجاربها الخاصة فى ميدان تبادل المدرسين وإعارتهم على وظائف مؤقتة وتقديم النصيحة إذا طلبتها إحدى الهيئات بغية تنظيم مثل هذه البرامج ،

(هـ) وعن طريق تقديم مركز الوثائق التربوية التابع لمنظمة اليونسكو لخدماته لكل من يطلبون معلومات أو بيانات عن هيكل التعليم فى الدول الأخرى ، وقيمة المؤهلات العلمية فيها ،

(و) وعن طريق تمكين الخبراء فى برامج تبادل المدرسين من الاجتماع بصفة دورية لدراسة التطورات التى جدت فى ميدان التبادل والإعارة على وظائف مؤقتة فى الخارج ، ووضع الخطط التى تهدف إلى التغلب على المشكلات الجديدة وتحقيق مطالبها .

" واللجنة تلاحظ باهتمام خاص حاجة بعض المناطق المتخلفة فى العالم إلى استيراد هيئة تدريس أكثر تخصصا وأفضل إعدادا . وهى توصى المدير العام بأن يساعد فى اختيار الهيئات المناسبة فى حدود إمكانيات المنظمة ، وتقترح بصفة خاصة أن يعمل على :

(ا) دعوة الدول الأعضاء إلى بحث احتياجاتها وإخطاره بها ،

(ب) إعلان وإذاعة هذه المطالب على نطاق واسع ،

(ج) دراسة الاحتمالات المتعددة لاختيار هيئات التدريس المستعدة للتبادل

(د) أن يتولى بنفسه اختيار هيئات التدريس لتبادلها بين الدول الأعضاء فى الحالات غير الاعتيادية أو إذا طلب إليه ذلك" .

التوصية رقم ٣٠

بشأن : "تدريس الأشغال اليدوية فى المدارس الثانوية"

[١٩٥٠]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة (اليونسكو) ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته الثالثة عشرة بجنيف فى يوم ٦ من يوليو سنة ١٩٥٠ ، ويتخذ فى يوم ١٢ من يوليو التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أن التقدم الذى أحرزته العلوم التربوية يشير إلى ضرورة تنمية جميع القدرات الكامنة لدى الأطفال والمراهقين بغية التوصـــل إلى شخصية كاملة متناغمة ؛

وإلى أن هذا المبدأ سليم بالقياس إلى عملية نمو الفرد جميعها وليس قاصرا على مدة التعليم الابتدائى فحسب ؛

وإلى أنه لاغنى عن ألوان النشاط المختلفة فى الأشغـــال اليدوية المدرسية لتصحيح آثار التعليم الثانوى الذى غالبا ما ينصب على الكتب ، ولتزويد الجيل الناشىء بقدر أعظم من الشعور بالواقع ، واستغلال حاجتهم الكامنة إلى النشاط ، ومعاونتهم على تقدير قيمة العمل اليدوى ؛

وإلى أن الأشغال اليدوية ليست عنصرا قيما يدخل فى تربية الأطفال والمراهقين الخلقية والاجتماعية والجمالية فحسب بل إنها تزود التلاميذ بمصدر لا يفنى من الاهتمامات ووسائل التعبير عن الذات أيضا ؛

وتساعد على أن تجعل التدريس أكثر حسية وواقعية ، كما تساعد على تكامل مواد المنهج المختلفة ؛

وإلى أن الأشغال اليدوية قيمة بصفة خاصة كوسيلة للكشف عن قدرات المراهقين والجوانب الأخرى من شخصياتهم ، وبذلك تيسر عملية التوجيه المدرسى والمهنى ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — ينبغى أن تشتمل مناهج المدارس الثانوية — على اختلاف أنواعها — على الأشغال اليدوية ، كلما كان ذلك ممكنا . وذلك :

(ا) بصفة إلزامية فى الصفوف الأولى ،

(ب) بصفة اختيارية — على أقل تقدير — فى الصفوف الدنيا ،

وأن يشجع الطلاب عليها إذا كانت مادة اختيارية ؛

٢ — ينبغى أن يكون الوقت المخصص للأشغال اليدوية كافيا لاستمرار الاهتمام وحيثما تدرس الأشغال اليدوية كمادة منفصلة قائمة بذاتها ينبغى أن تجمع الفترات المخصصة لها بحيث تسمح باستمرار التلميذ فى العمل فترة معقولة ؛

٣ — ينبغى ألا يشتمل مقرر الأشغال اليدوية على ألوان النشاط العادية (كالنجارة والسباكة والحياكة والتدبير المنزلى ... الخ) فحسب ، بل وعلى ألوان أخرى من النشاط كتجليد الكتب والنسيج وأشغال الجلود والخزف والفخار وصب القوالب والعناية بالحدائق والبساتين وتربية الحيوان والزراعة ؛

٤ — ينبغى عند اختيار الأشغال اليدوية — أن توجه العناية الخاصة للموارد والاحتياجات والتسهيلات الخاصة بكل بيئة محلية أو إقليمية أو قومية ؛

٥ — ينبغى أن تتاح فرص أوسع للطلبة من كلا الجنسين أن يمارس كل منهما الأشغال اليدوية والحرف التى كانت حتى الآن مقصورة على الجنس الآخر؛

٦ — ينبغى للطرق الخاصة المستعملة فى تدريس الأشغال اليدوية أن تكون مقبولة لدى المراهق وتثير فيه حرية الخلق والابتكار ، وتتيح له الفرصة لكى يصنع أشياء كاملة ومفيدة تناسب اهتمامه وسنه وقدراته الشخصية واحتياجاته الدراسية ؛

٧ — ينبغى ألا يخلط بين الأشغال اليدوية والتدرب المهنى، على أنها يجب ألا تفشل فى غرس العادات المهنية السليمة ؛

٨ — ينبغى أن يحصل المدرسون المسئولون عن الأشغال اليدوية من تلاميذهم على أشغال ليست مفيدة فحسب بل وجميلة أيضا، وبذلك ينمو الذوق الفنى لديهم ؛

٩ — ينبغى أن تعالج الأشغال اليدوية بصفة جمعية — حيثما كان ذلك مناسبا — وذلك حتى يستمتع التلاميذ بتجربة العمل الجمعى ؛

١٠ — ينبغى لفصول الأشغال اليدوية فى المدارس الثانوية أن تعترف بقيمة صنع الأشياء المفيدة للمدرسة ، أو الأشياء الصغيرة لمدارس الحضانة أو المدارس الابتدائية ، وبذلك تساعد هذه الفصول على إيجاد صلة وروح تعاونية بين مستويات التعليم المختلفة ؛

١١ — ينبغى لمدرسى الأشغال اليدوية أن يعقدوا صلات وثيقة مع مدرسى المواد الدراسية المختلفة ، وذلك حتى يمكن تقديم المعونة المحسوسة إذا لزم الأمر ؛

١٢ — ينبغى أن تطبع بطاقات العمل لترشد التلاميذ فى عملهم ، وتطبع الكتب التى تطلع المدرسين على طرق تدريس المادة ؛

١٣ — أن تبذل الجهود الرامية إلى تزويد كل مدرسة بورشة حسنة البناء والأجهزة ، وبقطعة من الأرض للزراعة والبساتين كلما أمكن ذلك ؛

١٤ — ينبغى أن تراعى سن التلاميذ وصحتهم وقدراتهم البدنية عند اختيار الأدوات والمعدات التى سوف يستعملونها ؛

١٥ — أن تزود المدارس مجانا بخامات الأشغال اليدوية كلما أمكن ذلك ؛

١٦ — أن يتولى تدريس الأشغال الفنية مدرسون مؤهلون تربويا وفنيا ؛

١٧ — أن تنظم لهم دورات تدريبية منظمة لكى يطلعوا أولا بأول على الوسائل والطرق المستحدثة وآخر التطورات فى الحرف ؛

١٨ — أن تنظم المعارض القومية والدولية كالمعرض الدائم التابع لمكتب التربية الدولى ؛ وأن تعمل السلطات التربوية على تيسير زيارة المدارس فى أنحاء الدولة المختلفة أو حتى فى الخارج ، وأن يشجع تبادل الأشغال اليدوية بين المدارس فى الدول المختلفة ؛

١٩ — ينبغى أن يحاط جميع مدرسى التعليم الثانوى علما بأهمية الأشغال اليدوية وقيمتها والفوائد التى يمكن أن تجنى من ورائها فى تدريس المواد المختلفة ؛

٢٠ — ينبغى أن يشجع مدرسو الأشغال اليدوية على تكوين رابطات ومنظمات تهدف إلى تنظيم البرامج التجديدية ، وتحسين تدريس هذه المادة باطراد.

التوصية رقم ٣١

بشأن : "تدريس الرياضيات فى المدارس الابتدائية"
(إلى سن ١١ أو ١٢)
[١٩٥٠]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى ، يعقد جلسته الثالثة عشرة بجنيف فى يوم ٦ من يوليو سنة ١٩٥٠ ويتخذ فى يوم ١٣ من يوليو التوصية التالية :

المؤتمــر ،

نظرا إلى أن تقرير الرياضيات يمثل جانبا من الجوانب الرئيسية والعالمية لتدريب القدرة على الحكم الموضوعى الدقيق من ناحية ؛

ونظرا إلى ما للنشاط الحيوى ومراجعة النتائج التى يستلزمها تقرير الرياضيات من آثار فكرية وخلقية تستفيد منها دراسة المواد الأخرى ، من ناحية أخرى ؛

وإلى أنه قد توفرت كمية ضخمة من البحوث النفسية والتربوية يمكن استغلالها فى ميدان تدريس الرياضيات — التى هى من أصعب المواد الدراسية ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — ينبغى أن يتكيف تقرير الرياضيات ويتدرج خطوة خطوة طبقا للعمليات العقلية الخاصــة بكل مرحلة من مراحل النمو العقلى للطفل ، وأن يستغل جميع قواه ؛

٢ — وحتى فى دور الحضانة ينبغى أن تتـاح للطفل الفرصة لكى يكتشف لنفسه — بواسطة نشاطه الذاتى — العلاقات الأوليــة للأعداد والمساحات

(كأن يدرك أن الجزء يشمله الكل ، وأن الكل قد ينقسم إلى أجزاء ، ويدرك نظام الأشياء وترتيبها ووجوه الشبه بينها . . . الخ) ؛

٣ — ينبغى للطفل أن يتمكن من أن يكتشف لنفسه — عن طريق ألوان مناسبة من النشاط — معنى القواعد الحسابية والعمليات المقررة عليه فى الصفوف الأولى من التعليم الابتدائى ، وأن يتمكن بالوسائل نفسها من أن يجد الإجابات عن الاسئلة التى قد تدفعه اهتماماته التلقائية إلى أن يسألها ؛

٤ — ينبغى أن تنظم سلسلة من الفعاليات تتدرج فى ضوء معلومات الطفل النامية عن الاعداد ، وتهدف إلى تعريفه بصور بسيطة من الحجوم والمساحات وعلاقاتها ومقاييسها بصورة تبين له بوضوح العلاقة بين الحساب والهندسة ؛

٥ — ينبغى أن تبذل العناية الخاصة — فى جميع ألوان النشاط التى تهدف إلى تعريف الطفل بالعمليات الحسابية — بأن يفهم الطفل فهما كاملا العلاقات الكيفية والمنطقية ، فعليها سوف يعتمد فيما بعد فهم الطفل " للهيكل " المنطقى والبيانات العددية الداخلة فى كل المسائل ؛

٦ — أما فى الصفوف التالية فينبغى أن تعطى المسائل الدائرة حول أفكار جديدة [كالزمن والسرعة ... الخ] بعد مزيد من التجربة التى تستدعى القيام — فى كل حالة — بنوع واحد من النشاط العملى — بغية تثبيت الأفكار المنطقية ؛

٧ — ينبغى أن يصاحب تدريب خيال الطفل — عن طريق ألوان نشاطه العملى — تكليف متزايد بأن يراجع نتائجه ، وذلك حتى يشير كل كسب لمعرفة نوع جديد من العمليات أو العلاقات إلى خطوة جديدة نحو دقة التفكير ؛

٨ — ينبغى أن توجه العناية الخاصة إلى قدرة الطفل على التعبير بالألفاظ عن العمليات الحسابية التى يقوم بها ، واستعماله للمصطلحات المضبوطة التى تقابل كل خطوة تعلمها ؛

٩ — ينبغى ألا تبدأ التجارب الرامية إلى تنمية المهارات فى العمليات الحسابية — وخاصة العمليات العقلية — إلا بعد أن يكون الطفل قد تعلم معنى العمليات بواسطة اللعب والتجريب وفهم الظروف التى تتطلب هذه المهارات ؛

١٠ — ينبغى أن تستغل الطرق المتضمنة للنشاط الجمعى فى المحافظة على اهتمام الأطفال وتنميته ، وفى إتاحة الفرصة لهم لمناقشة مسائلهم ومراجعة نتائجها ؛

١١ — ينبغى أن يحاول المدرسون بانتظام أن يكتشفوا أين يخطئ تلاميذهم ولماذا ، ويتخذوا الخطوات الرامية إلى التغلب على أسباب الخطأ عند كل تلميذ على حدة مستعينين فى ذلك بكل مالديهم من الوسائل ؛

١٢ — ينبغى أن يربط تدريس الرياضيات بغيرها من المواد بقدر المستطاع وأن تنتزع التمرينات والمسائل من الحياة اليومية الواقعية فى بيئة الطفل ، ولا تتضمن إلا أرقاما معقولة الكبر ؛

١٣ — ينبغى أن تدعى معاهد إعداد معلمى التعليم الابتدائى إلى الأخذ بهذه المبادئ التى ذكرناها ، ويشجع طلبتها على تطبيقها عمليا .

التوصية رقم ٣٢

بشأن : "التعليم الالزامى و إطالة مدته"

[١٩٥١]

المؤتمر الدولى للتعليم العـام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته الرابعة عشرة بجنيف فى يوم ١٢ من يوليو سنة ١٩٥١ ويتخذ فى يوم ٢٠ من يوليو التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أن الاعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ يعترف بحق جميع الناس فى التعليم ، وينص على مجانية التربيـــة الأساسية والتعليم الابتدائى ، وعلى أن هذا الأخير هو الأشد إلزاما ؛

و إلى أن مشروع الميثاق الخاص بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى يجب أن يرفع إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يصرح بأن التعليم الابتدائى ينبغى أن يكون إلزاميا وأن يقدم للجميع مجانا ، وأن التعليم الثانوى بشتى صوره وأنواعه — بما فى ذلك التعليم الفنى والمهنى — ينبغى أن يعمم وأن تتدرج السلطات فى جعله مجانيا ؛

و إلى أن منطوق مشروع الميثاق هذا هو " إن كل دولة وقعت على هذا الميثاق — ولم تكن حتى ساعة توقيعه قد اتخذت التدابير الرامية الى جعل التعليم الابتدائى مجانيا والزاميا سواء فى أراضيها أو البلاد الواقعة تحت سلطانها — تلتزم بأن تصوغ وتتخذ — خلال عامين — خطة مفصلة للخطوات اللازمة الرامية الى التدرج خلال عدد معقول من السنوات تحدده هذه الخطة — فى التحقيق الكامل لمبدأ مجانية التعليم والزاميته للجميع " ؛

و إلى أن الحق الأساسى فى التعليم ينبغى ألا يقتصر تقريره فى البلاد المتخلفة من حيث التربية والتعليم فحسب ، و إنما ينبغى تقريره أيضا فى الدول التى يجب عليها أن تواجه الاحتياجات التربوية التى تتطلبها شعوبها التى لا تكف عن التكاثر والزيادة ؛

و إلى أن مشكلة إطالة مدة التعليم الإلزامى بدورها قد أصبحت الشغل الشاغل للسلطات التربوية فى عدد متزايد من الدول بما فى ذلك الدول الأقل تقدما من الوجهة التربوية والتى تقوم فيها المراكز المدنية والصناعية الكبيرة ؛

و إلى أن المؤتمر الدولى للتعليم العام قد أقر فى جلسته الثالثة التى انعقدت فى عام ١٩٣٤ بأن مشكلة التعليم الإلزامى و إطالة مدته تبدو فى أشكال تختلف باختلاف الدول ، وأن تنفيذ الخطوات الرامية إلى تنفيذ التوصيات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف القومية بل والاقليمية والمحلية فى بعض الحالات ؛

و إلى أن أساليب التربية والتعليم المراد اتباعها يجب أن :

(ا) تعمل على تنمية القيمة المميزة لكل ثقافة بما يتمشى مع تقاليدها التاريخية وأن تحدث بين الثقافات المختلفة انسجاما يولد الوئام والسلام ؛

(ب) تواكب التقدم الاجتماعى والاقتصادى وذلك عن طريق الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من التعاون الدولى ؛

يرفع إلى وزارة التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

خطة تعميم التعليم الإلزامى

١ — ينبغى أن توضع الخطط التى تهدف إلى تعميم التعليم الإلزامى فى انسجام مع المادة ٢٦ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، فى البلاد التى تقوم فيها هذه المشكلة ، وأن يتم ذلك فى أقصر وقت ممكن ؛

٢ — نظرا إلى أن خطط تعميم التعليم الإلزامى تتضمن — بالإضافة إلى التدابير التربوية — تدابير مالية واجتماعية وغيرها فإن هذه الخطط يجب أن تضعها

لجان تمثل الوزارات المختلفة أو أجهزة مشتركة مسئولة ويمكن أن تشترك معها المنظمات الممثلة للقوى العاملة فى البلاد ؛

٣ — وهذه الخطط ينبغى أن تشتمل — فى وقت واحد — على تدابير عاجلة ذات صفة مباشرة ، وأخرى متدرجة موزعة على عدد محدد من السنوات ؛

٤ — ينبغى أن يسبق خطط تعميم التعليم الإلزامى بحوث ودراسات من أدق وأعمق ما يمكن حول الجانب الكمى — العددى — من المشكلة : بمعنى أن تعد احصائيات عن الذين هم فى سن التعليم فعلا فى الوقت الحاضر ، وتقديرات تنبؤية واحتمالية لعددهم فى المستقبل ؛

٥ — ينبغى لخطط تعميم التعليم الإلزامى أن تنسق مع خطط الإصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد ، وأن تتمتع خطط تعميم التعليم الإلزامى بما هى جديرة به من الأولوية ؛ كما ينبغى أن تدور الدراسات التمهيدية بصفة خاصة حول العوامل التالية :

(ا) الوضع الاقتصادى (مبلغ زيادة الدخل القومى ، ودرجة التصنيع ، والنظام الزراعى ومستوى المعيشة ... الخ) ؛

(ب) الوضع التمويلى (كنظام الضرائب وربط الميزانية على المستوى القومى والإقليمى والمحلى ... الخ) ؛

(ج) الوضع الاجتماعى (كتنظيم الطبقات والتركيب الاجتماعى للسكان ، ووجود القبائل البدوية ، والحياة العائلية ، وظروف المرأة ... الخ) ؛

(د) الوضع الجغرافى (مثل كثافة السكان وتوزيعهم ، ونمو المراكز المدنية والمناطق الريفية والمناخ وطبوغرافية الأرض ، وطرق المواصلات ... الخ ؛

(هـ) الوضع السياسى (كالهيكل السياسى والإدارى ... الخ) ؛

(و) الوضع اللغوى (كوجود أكثر من لغة ، أو لغة منطوقة ... الخ) ؛

٦ — ينبغى أن تكون هذه الخطط من المرونة بحيث تقبل التعديل والتكيف فى ضوء النتائج التى يتم الحصول عليها من ناحية ، وتطورات الظروف التى ينبغى أن تدرس بصفة دائمة من ناحية أخرى ؛

٧ — ينبغى أن تذاع خطط تعميم التعليم الإلزامى والخطوات التى اتخذت لتنفيذها إذاعة واسعة النطاق ، مع التنبيه على أهميتها بالقياس إلى الفرد وإلى المجتمع ؛وذلك بغية الحصول لهذه الخطط على التأييد الكلى من جانب الرأى العام؛

٨ — ونظرا إلى أن خطط تعميم التعليم الإلزامى تنسحب بالضرورة — فى عدد معين من الدول — على فترات تطول وتقصر ، فانه ينبغى المبادرة إلى البت فيما إذا كان من الواجب أن تشن الحملة فى طول البلاد وعرضها مباشرة، أم أنه من الأفضل التدرج فى مراجهة المشكلة إقليما إقليما أو منطقة بعد منطقة (كالمناطق المدنية والمناطق الريفية) وذلك تحاشيا لتشتيت الجهود ؛

٩ — ينبغى أن تشمل حركة تعميم التعليم الإلزامى كلا من البنين والبنات على السواء .

تمويل هذه الخطط

١٠ — لما كان العجز فى الاعتمادات المخصصة للتعليم هو أضخم عقبة فى سبيل تعميم التعليم الإلزامى فإن الجانب المالى من الخطة يجب أن يدرس بعناية تامة دراسة دقيقة . وينبغى ألا تقتصر هـــذه الدراسة على وسائل تأمين الموارد اللازمة فحسب ، بل وأن تتناول أيضا وضع مشروع منطق للإنفاق ، وذلك بغية الفوز بأقصى ما يمكن من النتائج من الأموال المصروفة ؛

١١ — ونظرا إلى أن أساليب التنظيم المالى تختلف من دولة إلى أخرى فإن المؤتمر لا يوصى باتباع طريقة موحدة للتمويل : فقد يقتضى الأمر — فى بعض الدول — فرض ضرائب جديدة أو محلية أو قومية ، وقد يقتضى — فى حالات أخرى — تخصيص نسبة مئوية كافية من الميزانية العادية لوزارة التربية والتعليم أو عقد قرض غير عادى يسدد على عدد معين من الأعوام ؛

١٢ — من المستحسن أن تشترك السلطات المركزية مع السلطات المحلية فى تمويل الخطط — إذا كانت النظم المالية تسمح بهذا الاشتراك . وهذا الإجراء ينجح — بصفة خاصة — لو جعل إسهام أحد الطرفين مشروطا بإسهام الطرف الآخر ؛

١٣ — ينبغى أن تفوز مشروعات تمويل الخطط بدعاية واسعة النطاق، وذلك لإقناع الرأى العام بجدوى توظيف الأموال لصالح التوسع فى التعليم ؛ وبأن كل تقدم فى التعليم يترجم — فى القريب العاجل أو البعيد الآجل — إلى زيادة ملحوظة فى الدخل القومى .

مدة التعليم الإلزامى

١٤ — ينبغى ألا تقل مدة التعليم الإلزامى عما يجب وخاصة فى الدول التى تعانى من مشكلة تعدد اللغة . وينبغى ألا يتم تخرج التلميذ فى المدرسة قبل أن تبلغ حصيلة ما تعلمه من التماسك والرسوخ حدا يكفل له الاشتراك فى حياة المجموع اشتراكا فعالا ؛

١٥ — فى البلاد التى لم تفرض قوانينها إلزامية التعليم بعد ينبغى أن يحدد الحد الأدنى للتعليم الإلزامى طبقا لمبادئ التوصية السالفة ، دون أن تتعرض هذه المدة لأن تبقى نظرية أو مجرد حبر على ورق ؛

١٦ — من المستحسن ألا تخفض مدة التعليم الإلزامى فى البلاد التى سبق لها فعلا أن حددته بخمس أو ست أو سبع سنوات أو أكثر ، حتى ولو ظلت نسبة الذين لا يتمتعون بمزايا تطبيق قانون الإلزام ممن هم فى سن الإلزام كبيرة (وقد تبلغ ٥٠٪ أو أكثر فى بعض الحالات) . وفى مثل هذه الحال يجب أن تركز الجهود المبذولة لتنفيذ خطط تعميم التعليم الإلزامى فى المطابقة التدريجية بين واقع الحال وما يجب أن يكون عليه بحكم القانون ؛

١٧ — فى البلاد التى لا تعدو فيها نسبة الفارق بين عدد من هم فى سن الإلزام وعدد المسجلين فى المدارس فعلا عن ٢٠ أو ٣٠٪ أو التى يبدو أن تعميم التعليم الإلزامى فيها يوشك أن يتحقق فى المستقبل القريب بصورة كاملة — يستحسن أن ترفع مدة الإلزام إلى سبع سنوات ثم إلى ثمان ؛

١٨ — فى البلاد التى طبقت مبدأ إلزامية التعليم بصورة كاملة فعلا يستحسن أن يمد التعليم الإلزامى إلى سن الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة سواء أكان ذلك على أساس اليوم الكامل أم بعض الوقت ، وسواء أتم ذلك فى نطاق التعليم الابتدائى أم فى أنواع التعليم الثانوى المختلفة ؛

١٩ — يجب أن تحدد السن القانونية للتوظف والاستخدام فى ضوء مدة التعليم الإلزامى ، وأن يعتمد تحديد إحداهما على الأخرى . ومن ثم ينبغى أن يتم التنسيق الكامل بين عمل وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل ، وألا يتم هـــذا التنسيق على المستوى القومى فحسب بل وعلى المستوى الدولى أيضا بين المنظمات المهتمة بالتعليم الإلزامى والمنظمات المعنية باستخدام الأحداث والشباب .

الحالات الخاصة

٢٠ — نظرا إلى أن المبدأ الذى يستند إليه حق التعليم عام وشامل فإن السلطات التعليمية ينبغى لها أن تنشىء المؤسسات اللازمة — بالقدر الذى تسمح به الظروف — وأن تتخذ من التدابير الفعالة ما يكفل التغلب أو الحد مما تتيحه بعض التشريعات من الإعفاء على أساس المرض أو الضعف البدنى أو العقلى أو بعد المسكن عن المدرسة ؛

٢١ — ومما لا شك فيـــه أن اتخاذ بعض الإجراءات المعينة — كإنشاء المدارس الداخلية أو تنظيم التعليم بالمراسلة أو بالإذاعة — يمكنه أن يسهم — حسبما تقتضيه الظروف — فى ضمان تعليم الأطفال الذين ليس لآبائهم مواطن ثابتة كأبناء البحارة والملاحين والمهنيين الرحل ؛

٢٢ — إن تعليم أبناء القبائل وعشائر البدو يضـــع أمام المجتمع مسئولية لا يمكن للسلطات التربوية أن تتنصل منها . ويمكن للمدارس المتنقلة أن تحل المشكلة حلا موفقا إذا سمحت الظروف بها .

وسائل التشجيع والعقوبات

٢٣ — ينبغى القيام بإحصاء دورى للأطفال الذين هم فى سن الإلزام فى كل منطقة ، وذلك حتى يمكن التأكد من حسن تنفيذ مبدأ إلزامية التعليم ؛

٢٤ — أيا ما كانت العقوبات التى ينص عليها القانون بخصوص سوء نية بعض الآباء أو أولياء الأمور المسئولين عن إدخال الأطفال فى المـدارس فإن التعويل يجب أن يقوم على أساس التشجيع أولا وقبل كل شىء ؛

٢٥ — يجب تشجيع التعاون بين البيت والمدرسة . وفى وسع جمعيات الآباء والمعلمين أن تسهم بصورة فعالة فى الحملة ضد التحلل من الإلزام ؛ وكذلك فى وسع موظفى الإعانات الاجتماعية وموظفى الدولة بصفة عامة أن يسهموا فى هذا الأمر ... الخ ؛

٢٦ — يجب ألا تقتصر مجانية التعليم الإلزامى على الإعفاء من الرسوم والمصروفات المدرسية فحسب بل ينبغى أن تمتد تدريجا إلى الأدوات واللوازم والكتب ، وذلك طبقا للتوصية رقم ٢١ التى اتخذها المؤتمر الدولى للتعليم العام بجلسته العاشرة ؛

٢٧ — ينبغى اتخاذ التدابير الفعالة الرامية إلى التغلب — بقدر الإمكان — على الصعوبات الناشئة عن بعد المسافات وتخلخل السكان ؛ مثل حسن اختيار موقع المدرسة وتيسير المواصلات وإنشاء المدارس ذات الأقسام الداخلية ؛

٢٨ — إذا كان تلاميذ أحد الأحياء أو المناطق يسكنون قريبا من إحدى المدارس التابعة لحى أو منطقة أخرى وجب أن ييسر لهم الالتحاق بهذه المدرسة القريبة منهم ؛

٢٩ — ينبغى العمل على تعميم الخدمات الطبية وإعانات التغذية — وإعانات الزى إذا لزم الأمر . فإنها — فضلا عن قيمتها الذاتية — تزيد من الإقبال على الالتحاق بالمدارس . وينبغى للسلطات التربوية أن تنمى هذه الخدمات حتى ولو كانت بعض الهيئات الأخرى الحكومية أو الأهلية تقدم معونة من هذا النوع فعلا ؛

٣٠ — تعتبر إعانات الأسر إحدى وسائل التشجيع على الالتحاق بالمدارس إذ أنها تستطيع أن تعوض الآباء عن حرمانهم من مكاسب الأحداث — أو تستطيع أن تساعد على الأقل فى خفض نسبة الغياب ؛

النواحى التربوية للتعليم الالزامى

٣١ — وحتى يمكن للآباء أن يقدروا عمل المدرسة تقديرا أفضل ، وحتى يزداد الاقبال على التعليم الالزامى والترحيب به يجب على المدرســة أن تتكامل وتندمج إلى أقصى حد ممكن مع المجتمع المحيط بها ، وأن تسهم فى النهوض بمستوياته المعيشية ، وأن تصبح عاملا من عوامل تقدمه الاجتماعى والاقتصادى والمدنى والفنى والثقافى . ولذا يجب على المدرسة أن تعمد إلى المناهج الملائمة للطفل ، وتصطنع طرق التدريس الإيجابية التى تثير لديه الرغبة فى دراسة البيئة والتى تمتع الطفل وتتيح له الفرصة لكى يكيف نفسه ويروضها على تحسين بيئته . وينبغى للمدرسة أيضا أن تستفيد من التجارب والجهود المبذولة فى ميدان التربية الأساسية وتعليم الكبار ؛

٣٢ — من المهم — فى المجتمعات التى تتفشى فيها الأمية — أن تصحب خطط تعميم التعليم الإلزامى خطط أخرى تهدف إلى تعليم الكبار . فهـذا من شأنه أن يخلق بين الآباء جوا يشجعهم على تعليم أطفالهم ، ومن ثم يتم تناغم أكبر بين الأحداث المنتهين من التعليم الإلزامى وبين من يكبرونهم . ويجب أن يتم التنسيق — إلى أبعد الحدود — بين تعليم الكبار وبين عمل المدرسة ؛

٣٣ — مع الإقرار بأن المدرسة الابتدائية ذات المدرس الواحد الذى يعنى بأطفال من مختلف الأعمار فى وقت واحد تثير فى وجه المدرس صعوبات فنية كبيرة ، إلا أن هناك ميلا إلى الجوء إلى هذا النظام وخاصة فى البلاد التى يمكن لهذه المدرسة أن تسهم فيها بنصيب كبير فى تعميم التعليم الإلزامى ؛

٣٤ — عند تحديد مدة السنة الدراسية ينبغى أن تؤخذ الخصائص الاقليمية بعين الاعتبار [كالأحوال الجوية والأعمال الموسمية ... الخ] فى البلاد التى تختلف فيها هذه الخصائص من منطقة إلى أخرى ؛

٣٥ — وينبغى أن يطبق المبدأ نفسه عند وضع جداول الدروس اليومية : إذ ينبغى لهذه الجداول أن توضع بطريقة تيسر على التلاميذ المواظبة والانتظام فى الدراسة إلى أبعد حد ممكن ؛

٣٦ — ومع الإقرار بأن جداول الدروس اليومية ذات الفترتين [في الصباح وبعد الظهر] مفضلة بصورة عامة إلا أنه من الممكن الالتجاء إلى جداول الفترة الواحدة (١) حيثما يحتم ذلك العجز في المباني المدرسية أو في هيئة التدريس أو سوء الأحوال الجوية (ب) وحيثما تقضي بذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية ؛

٣٧ — وينبغي ألا يؤدي الجوء إلى جدول الفترة الواحدة إلى فرض الواجبات الشاقة على الطفل أو إلى إرهاق المدرس بكثرة العمل ؛ وذلك حتى يمكن تجنب ما يترتب عليهما من آثار تضر بالصحة أو بالقدرة على العمل ؛

٣٨ — ولقد سبق لنا أن أشرنا إلى أن تعدد اللغات في البلد الواحد هو إحدى العقبات التي تقوم في وجه تعميم التعليم الإلزامي فيها ؛ ومع التأكيد على أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه اللغات المحلية " من حيث المبدأ " إلا أنه يجب على كل دولة أن تبحث لنفسها عن حل لهذه المشكلة مراعية أحوالها القومية والإقليمية والمحلية من ناحية ، ونتائج الدراسات والبحوث في علم نفس الطفل وعلوم التربية من ناحية أخرى .

مشكلة هيئة التدريس

٣٩ — لما كان العنصر الأساسي في كل خطة ترمي إلى تعميم التعليم الإلزامي هو المدرس ، ولما كان العجز في هيئة التدريس هو في الواقع إحدى العقبات التي تعترض سبيل تعميم التعليم الإلزامي — فانه لا بد من بذل جهود كبيرة للتغلب على هذه المشكلة . وتنفيذا للتوصيتين رقم ٤ ورقم ١٣ اللتين اتخذهما المؤتمر الدولي للتعليم العام بجلستيه الرابعة والسابعة ينبغي أن :

(١) يمنح المعلمون علاوات تتفق وأهمية رسالتهم ؛

(ب) يضمن لهم قدر أعظم من الاستقرار في وظائفهم ؛

(ج) ينشأ العدد الكافي من المعاهد التي تعد المعلمين ؛

٤٠ — ينبغى أن يكون إعداد المعلمين كاملا دائما ومتقدما — بقدر الإمكان سواء من ناحية الثقافة العامة أم من ناحية الإعداد المهنى . ومع ذلك فتيسيرا لتنفيذ خطط تعميم التعليم الإلزامى ، يمكن التفكير فى إعداد المدرسين على عجل طبقا لما تقتضيه الضرورة . إلا أن هذا الإعداد العاجل يجب أن يعتبر إجراءا مؤقتا . وينبغى أن تتخذ التدابير الرامية إلى إتاحة الفرصة أمام هؤلاء لتحسين إعدادهم (كاعداد مناهج نظامية و بعثات تربوية ودورات صيفية و إصـــدار مجلات تربوية) . كما ينبغى أن تتاح هذه الفرصة لجميع المعلمين مهما كان نوع إعدادهم (سواء أكان على عجل بإملاء الضرورة أم بصورة نظامية) ؛

٤١ — ينبغى أن يكون الإعداد المهنى للمعلمين — وبخاصة معلمى المناطق الريفية — بحيث لايجعلهم خبراء فى التعليم فحسب ، بل ويجعلهم قادرين أيضا على الإسهام الفعال فى الحياة الاجتماعية ، وذلك بإيقافهم — بصورة خاصة — على خصائص البيئات التى دعوا إلى العمل فيها وعلى عادات أهليها واحتياجاتهم وآمالهم ؛ وينبغى للعلمين أن يكونوا عناصر فعالة فى تعليم الكبار الذى يهدف إلى تزويد الجماهير بالثقافة العامة ، والوعى الصحى ، والنشاط المهنى ، والتدريب الزراعى . . . الخ ؛

٤٢ — فى الحالات التى يواجه فيها معلمو المناطق الريفية ظروفا معيشية قاسية ينبغى على السـلطات التربوية أن تتخذ إجراءات من شأنها أن تعوض المعلمين عن قسوة الظروف التى تواجههم .

مشكلة المبانى المدرسية

٤٣ — من المستحسن أخذ المقترحات التالية بعين الاعتبار خاصة وأنها مستوحاة من التوصية رقم ٩ التى اتخذها المؤتمر الدولى للتعليم العام فى جلسته الخامسة ؛

٤٤ — كل خطة تهدف إلى تعميم التعليم الإلزامى يجب أن يصاحبها ما يتكافأ معها من خطط للتوسع فى المبانى المدرسية . وينبغى ألا تقتصر هذه الخطط على بناء الصفوف الدراسية فحسب بل وبناء مساكن المعلمين حيثما دعت الضرورة إلى ذلك أيضا ؛

٤٥ — تدرس المواقع التى ستقام عليها المبانى المدرسية بعناية تامة فى ضوء كثافة الطلاب فى مختلف المناطق والمسافات والطرق المؤدية إلى المدرسة ؛

٤٦ — ينبغى أن تستجيب خطط المبانى المدرسية — بقدر ما تسمح به الإمكانيات الاقتصادية — للمقتضيات التربوية والصحية والجوية فى المناطق التى ستقام فيها المبانى ؛

٤٧ — من المفيد فى بعض الظروف إشراك الأهالى فى بناء المدارس الخاصة بهم ، على ألا يعفى هذا الإجراء السلطات التربوية من مسئولياتها والتزاماتها فى هذا الصدد بأية حال من الأحوال ؛

٤٨ — يمكن اللجوء إلى حلول اضطرارية لمواجهة الاحتياجات العاجلة فى ميدان المبانى المدرسية كإقامة المدارس من الألواح الصناعية ، واستخدام المبانى المعدة لأغراض أخرى استخداما مؤقتا الخ ؛

٤٩ — فى الحالات التى يقع تمويل المبانى المدرسية فيها على عاتق السلطات من حيث المبدأ يستحسن تشجيع الإسهام الفردى أو الجماعى : كتقديم أراضى البناء مجانا ، وتقديم المنح والهبات والتبرعات الخ . وفى حالات الضرورة يمكن اللجوء الى عقد قروض خاصة لهذه الغاية ؛

٥٠ — ينبغى أن يشتمل بناء المدرسة حيثما أمكن على الأفنية والملاعب والمعامل والحقول والحدائق المدرسية ؛

٥١ — حيثما سمحت الأحوال الجوية — يمكن إنشاء مدارس الهواء الطلق تفريجا لأزمة المبانى المدرسية ، وذلك نظرا لمزاياها التربوية والاقتصادية والصحية ؛

٥٢ — ينبغى أن تكون المبانى المدرسية جزءا متكاملا مندمجا فى كل خطة توضع لإنشاء مدينة جديدة أو حى جديد بحيث تخصص المساحات اللازمة لإنشاء عدد من المدارس يكفى لتعميم التعليم الإلزامى فى تلك المدينة أو ذلك الحى .

إطالة مدة التعليم الالزامى

٥٣ — يوصى المؤتمر الدول التى عممت التعليم الإلزامى فعلا بوضع خطة فى أقرب وقت مستطاع ، تهدف إلى إطالة مدة الإلزام تدريجيا ؛ وذلك طبقا للتوصيات رقم ١ و ٢ و ١٩ التى اتخذها المؤتمر الدولى للتعليم العام فى جلسته الثانية والتاسعة

٥٤ — من المستحب تقديم المعونة العائلية للاسر المحتاجة وخاصة عند ما يبلغ أبناؤها سن الالتحاق بالحياة العملية تعويضا لها عما تفقده من انقطاع أفرادها العاملين عن العمل للتفرغ للتعليم ؛ وذلك الإجراء من شأنه أن يمكنهم من الاستمرار فى متابعة الدراسات التى تناسبهم بعد المرحلة الأولى ؛

٥٥ — ينبغى أن يتكيف التعليم المطول وفقا لقدرات الشباب واستعداداتهم وميولهم المختلفة ، وحسبما تتطلبه مختلف الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد ، على أن ينتفع فيه من كل موارد الثقافة الحديثة . ويجب أن تتاح أنواع متعددة من الدراسات للشباب ليختاروا ما يلائمهم منها ، مع تيسير ما يحتاجون إليه من توجيه وإرشاد ، كما يجب السماح لهم بتغيير موضوعات دراستهم واستدراك مافاتهم ؛

٥٦ — يجب أن تعزز دراســـة العلوم والفنون بقدر كاف من العلوم الإنسانية ، وذلك حتى تساعد ذوى التخصص الدقيق على الحصول على ثقافة عامة طيبة ؛

٥٧ — ينبغى أن يتم التنسيق الفعال بين أنواع مدارس التعليم المطول (كالمدارس الثانوية الكلاسيكية والثانوية الحديثة والمدارس الفنية والمهنية والمدارس الابتدائية . .) بحيث يسهل الانتقال من أحد أنواع هذه المدارس إلى نوع آخر منها ، ويتيسر إفساح المجال لحسن الاختيار والتوجيه المعقول ؛

٥٨ — ينبغى للتعليم المطول أن يفسح المجال للعاملين فعلا من الشباب لكى يحسنوا إعدادهم المهنى والثقافى بعد تخرجهم من مدارسهم حتى سن الثامنة عشرة ، على أن يسمح لهم أصحاب الأعمال بالوقت اللازم لمتابعة هـــذه الدراسة .

إسهام المنظمات الدولية

المؤتمـــر ،

يرفع إلى هيئة الأمم المتحدة والمؤسسات المتخصصة التابعة لها والمنظمات القائمة بين الحكومات التوصية التالية :

٥٩ — ينبغى أن تتشاور منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية فى شأن احتمال وضع منهج لمساعدة الدول الأعضاء التى تطلب هذه المساعدة ، وذلك لتطبيق تعميم التعليم الالزامى المجانى فى بلادها .

وينبغى لهذا المنهج أن يستجيب لاحتياجات هذه الدول و يطابق ميثاق الأمم المتحدة ؛ كما ينبغى أن ينسق هذا المنهج جميع مصادر المساعدات المتوفرة حاليا لهذا الغرض و يستطلع إمكان الحصول على قروض وتبرعات اختيارية أخرى ؛

٦٠ — عند النظر فى وضع برامج المعونة الفنية يجب أن تحتل الخطط المتعلقة بتعميم التعليم الإلزامى الدرجة الأولى من الأهمية ؛

٦١ — وألا تقتصر هذه المعونة على تقديم المساعدات المـالية فحسب ، بل يجب أن تتضمن تعاون المنظمات الدولية تعاونا فعالا ، فيما يتعلق بوضع خطط تعميم التعليم الالزامى وتنفيذها ؛

٦٢ — وإلى أن تحقق خطط التنمية الاقتصادية أهدافها وتؤتى ثمراتها بحيث يمكن تغطية نفقات التعليم الإلزامى ، من المستحب والمـأمول أن يدرس البنك الدولى للإنشاء والتعمير احتمال عقد قروض طويلة الأجل مع الدول التى تطلبها بغية تحقيق مشروعاتها لتعميم التعليم تحقيقا مباشرا ؛

٦٣ — ينبغىأن تسهم اليونسكو فى تكييف المبادئ التى أقرها المؤتمر الدولى للتعليم العام بجلسته الرابعة عشرة وفقا للأحوال الخاصة السائدة فى كل منطقة من مناطق العالم ، وذلك عن طريق عقد المؤتمرات الإقليمية ؛

٦٤ — أن توفد بعثات من الخبراء إلى البلاد التي تطلب ذلك لتقوم بدراسة المسائل المتصلة بتعميم التعليم الإلزامي على الطبيعة في تلك البلاد ؛ وأن تخصص اعتمادات دولية لخبراء البلاد بغية سفرهم لدراسة مشكلات التعليم الإلزامي وكيف تغلبت عليها الدول التي عممته تعميماً كاملاً ؛

٦٥ — ينبغي أن تستمر منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة في متابعة البحوث والدراسات المتصلة بتعميم التعليم الإلزامي وإطالة مدته ، مع عدم إغفال التوجيه المدرسي وتنسيق مختلف أنواع المرحلة الثانية ، على أن تنشر نتائج هذه البحوث والدراسات وتذيعها بين سلطات التعليم ورجال التربية ؛

٦٦ — ينبغي أن ينص في الاتفاقات الثقافية أو المتعددة الأطراف — كيفما يكون الأمر — على تبادل المعلومات وعقد اجتماعات الخبراء وتبادل المعونة بغية تعميم التعليم الإلزامي وإطالة مدته .

التوصية رقم ٣٣

بشأن : "تقديم الغذاء والكساء للتلاميذ"

[١٩٥١]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى بعقد جلسته الرابعة عشرة بجنيف فى يوم ١٢ يوليو سنة ١٩٥١ ، ويتخذ فى يوم ١٨ من يوليو التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أن عامل المسافة يلعب فى كثير من الدول دورا هاما فى ميدان التعليم الالزامى ؛

وإلى أنه ينبغى — بقدر الإمكان — ألا ترهق الأسر بنفقات جديدة تنتج عن إلزامية التعليم ؛

وإلى أن استخدام النساء خارج منازلهن أخذ يزداد يوما بعـد يوم فى كثير من الدول ، وإلى أن ربة البيت العاملة لايمكنها أن تقدم الغذاء بصورة فعالة ؛

ونظرا إلى أن التغذية المتزنة عامل جوهرى بالنسبة إلى صحة التلاميذ ومواظبتهم على الدراسة ، ونمو شخصياتهم نموا كاملا متناسقا ؛

ونظرا إلى أن تقاليد كثير من الأسر فى تقـديم الطعام لاتتفق دائما مع القواعد المقررة التى أسفرت عنها بحوث التغذية ، وإلى أنها غالبا ما تتغاضى عن ضرورة تزويد الأطفال بوجبات ذات مقادير كافية من الوحدات الحرارية والعناصر المتوازنة نوعا وكمية ؛

ونظرا إلى أن المدرسة يجب أن تقدم النموذج والمثال للطعام القائم على الأسس العلمية ؛

ونظرا إلى أن تنظيم تقديم وجبات الطعام بصورة جماعية — حتى فى الحالات التى لابد فيها من مطالبة الأسر بالإسهام فى نفقاتها — تكلف أقل مما تكلفه الوجبات نفسها إذا قدمتها الأسر بنفس النوع ونفس الكمية ؛

ونظرا إلى أن الالتحاق بالمدارس يتضمن أن يتوفر للتلاميذ أحذية وزى لائق يقيهم عوادى الجو ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى مختلف دول العالم التوصية التالية :

١ — عند بناء مدرسة جديدة أو مجموعة من المدارس ينبغى اتخاذ التدابير اللازمة الرامية إلى توفير مطعم مدرسى — أو على الأقل إفراد قاعة مشتركة المنافع يستطيع التلاميذ أن يتناولوا فيها وجبات الطعام ؛

٢ — ينبغى أن يلحق بكل مدرسة أو بكل مجموعة من المدارس القائمة مطعم مدرسى كلما كان ذلك ممكنا ؛

٣ — ينبغى أن تتحمل السلطات المسئولة عن بناء المدرسة نفقات بناء الأماكن التى سوف يقوم فيها المطعم ، ونفقات تجهيزه ؛

٤ — ينبغى أن تتحمل نفقات إدارة المطعم نفس السلطات المركزية أو المحلية التى تتحمل نفقات التعليم ؛

٥ — ينبغى أن تكون المطاعم المدرسية بحيث تخلق بين التلاميذ جوا بهيجا يساعدهم على الاسترخاء اللازم بعد عملهم المدرسى ، ويمكنهم من استرواح الجو العائلى الذى يتمتعون به فى أسرهم ، ويتيح لهم فرصة لتذوق الجمال والتدرب على النظافة والنظام وتعريف الأطفال بعادات الطعام السليمة وحسن التصرف والتعاون والزمالة ؛

٦ — وتحقيقا لهذه الأهداف ينبغى أن يتمكن التلاميذ — بالقدر الذى تسمح به الظروف — من تناول الطعام فى قاعات متعددة تتسع لهم دون تزاحم وأن يتحلقوا فى مجموعات صغيرة حول موائد مستديرة متفرقة تذكرهم بالجو العائلى ؛

٧ — ينبغى أيضا ألا تكون أدوات الطعام وأوعيته من النوع الخشن العادى بل يجب أن تنتقى وتختار مع الثقة بأن الطفل سوف يحترم الأدوات الجميلة ويحبها ويصونها كما يحب أشياءه الخاصة ويصونها ؛

٨ — ينبغى أن يفتح المطعم أبوابه لجميع الطلبة دون تمييز ولا تفريق نظرا للفوائد الغذائية والتربوية التى تعود عليهم ؛

٩ — فإذا لم يكن مبدأ مجانية التعليم قد نفذ بصورة كاملة بعد — فإن النفقات التى يطالب إلى الأسر الاسهام بها فى التغذية ينبغى أن يراعى فيها موارد أولياء الأمور بقدر الإمكان ، وألا تتجاوز أثمان المواد الغذائية التى يتألف منها الطعام ؛

١٠ — ينبغى للمطاعم المدرسية أن تقدم وجبات متوازنة بصورة تساعد الأطفال على النمو البدنى السليم ؛

١١ — ينبغى أن تقدم المدرسة الزى لأبناء الأسر الفقيرة فى حالة عجز الإعانات العائلية أو الإعانات الاجتماعية التى يتقاضاها أهلوهم عن سد نفقاته ؛

١٢ — ينبغى أن تتحمل السلطات المركزية أو المحلية الأموال اللازمة لسد نفقات الزى المدرسى ، وأن يجرى توزيع هذا الزى بأقصى ما يمكن من الكياسة وحسن التصرف ؛

١٣ — وتحقيقا للغايات التى تهدف إليها التوصيات ؛ ورغبة فى الحصول على النتائج العملية المرجوة منها ، يجب :

(أ) أن تتخذ التدابير اللازمة لإعداد الخبراء والاخصائيين فى شئون التغذية ؛

(ب) أن يتم الإشراف الفعال على التغذية المدرسية ، وأن تقوم السلطات العامة على هذا الإشراف بنفس السلطة التى تشرف بها على التعليم العام .

التوصية رقم ٣٤

بشأن : " تيسير تعليم البنات "

[١٩٥٢]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربيـة الدولى يعقـد جلسـته الخامسـة عشرة بجنيف فى يوم ٧ من يوليو سنة ١٩٥٢ ، وفى يوم ١٥ من يوليو يتخذ التوصية التالية :

المؤتمـر ،

نظرا إلى أنه من حق كل فرد أن يتمتع بكافة الحقوق وكامل الحريات المندرجة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان دون تمييز بين الجنسين و إلى أن هذه المساواة يجب أن تتحقق فى جميع الميادين و بخاصة فى ميدان التربية والتعليم ؛

ونظرا إلى أنه ينبغى أن تتاح الفرصة أمام كل فرد — ذكرا أكان أم أنثى — لكى يتلقى التعليم الذى يمكنه من تنمية استعداداته إلى أقصى حد مستطاع وأن يقوم بدوره الفعال فى الخدمة بوصفه مواطنا فى المجتمع والأمة والعالم ، وأن يواجه مطالبه واحتياجاته الخاصة فى الحياة ؛

ونظرا إلى أن النساء والرجال ينبغى لهم — من حيث المبدأ — أن تتاح لهم الفرصة لكى ينجزوا المهمات التى تناسب استعداداتهم ؛

ونظرا إلى أنه — مع أخذ الفوارق السيكولوجية العضوية بنظر الاعتبار — ينبغى أن يكون التعليم العام للبنات مساويا فى قيمته وأوضاعه القانونية لتعليم البنين وذلك حتى يمكن تجنب استحداث — أو زيادة — التمايز الاجتماعى .

ونظرا إلى أن تنوع التعليم العام والمتخصص يساعد البنات — بلا شك على القيام بدورهن الجوهرى فى الأسرة والمجتمع ، وعلى تنمية استعداداتهن الخاصة أيضا ؛

ونظرا إلى أن أحوال الحياة الحاضرة تضطر عددا متزايدا من النساء إلى كسب قوتهن ، والإسهام فى إعالة الأسرة ، بل والانفراد بإعالتها كلية ؛

ونظرا إلى أن النساء أخذن يطالبن بالقيام بدور تزداد فعاليته فى الشئون الاجتماعية والمدنية وأنهن يتحملن فى هذا الصدد من المسئوليات ما يتحمل الرجال ؛

ونظرا إلى أنه — من الناحية العملية — تميل العوامل الاقتصادية و بعض المسالك الفكرية ومواضعات الحياة إلى الحد من فرص التعليم بالنسبة للفتيات ، و إلى أنه من الواجب أن تؤخذ هذه الإجراءات المقترحة هذه العقبات بنظر الاعتبار وتحاول التخفيف من وطأتها إلى أقصى حد مستطاع ؛

ومع الإقرار بضرورة تعديل هذه الإجراءات المقترحة ، وتكييف معدل تطبيقها حسب الظروف الخاصة فى كل دولة على حدة ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى مختلف دول العالم التوصية التالية :

الدراسات والخطط اللازمة لتيسير التعليم للبنات

١ — ينبغى أن تجرى — على نطاق دولى — بحوث ودراسات عن النواحى المختلفة لتيسير التعليم للبنات على كل مستويات وأنواع التعليم وعن احتمالات استغلال المؤهلات التربوية التى يحصلن عليها ؛

٢ — ينبغى أن تشتمل هذه البحوث والدراسات فيما تشتمل عليه — على ما يأتى :

(أ) النواحى القانونية الخاصة بتيسير التعليم للبنات ، بحيث لا تقتصر على التشريعات الأساسية فحسب و إنما يجب أن تمتد إلى مدى توافقها مع النظم والقواعد المتبعة فى المدارس وخاصة فى معاهد التعليم المهنى والعالى ؛

(ب) البيانات الإحصائية التى تعطى فكرة واضحة عن الأوضاع الحاضرة والمشكلات العددية المقبلة ؛

(ج) التأثير الإيجابى والسلبى الذى تحدثه العوامل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل الأخرى على التحاق البنات بكل مستوى من مستويات التعليم وكل نوع من أنواعه ؛

(د) وسائل الاستفادة من كل الفرص المتاحة للتغلب على العقبات التى تعترض سبيل التحاق البنات بالتعليم ؛

(هـ) الجانب المالى من الإجراءات التى تتخذ لتيسير فرص أكبر لالتحاق الفتيات بكل مستوى من مستويات التعليم وكل مرحلة من مراحله ؛

(و) الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التى يجب أن تتخذ لتمكين الإناث من الاستغلال الفعال لما أتيح لهن من فرص التعليم والتدريب الجديدة ؛

(ز) تجارب الفتيات الحقيقية فى الميادين الجديدة التى فتحت أمامهن فى الحياة المهنية ؛

٣ — ينبغى ألا تضم اللجان المسئولة عن هذه الدراسات ممثلين عن السلطات التربوية والمدرسين فحسب ، بل وممثلين عن الوزارات الأخرى المعنية بالأمر ، ومنظمات العمال وأصحاب الأعمال والمنظمات الأكثر اهتماما بتكافؤ فرص التحاق الفتيات بكل مستوى من مستويات التعليم (كالاتحادات النسائية وجمعيات الآباء والجمعيات الاقتصادية والاجتماعية ، والجمعيات الثقافية والدينية ...الخ) ؛

٤ — وعلى أساس هذه الدراسات ينبغى أن توضع الخطط الرامية إلى تعميم تعليم الفتاة على مستوى أو أكثر من مستويات التعليم وفى نوع أو أكثر من أنواعه على أن يتمشى ذلك مع الظروف الخاصة بكل دولة ؛

٥ — وفى وضع هذه الخطط ينبغى أن يتم التناسق والتعاون بين وزارة التربية والتعليم والوزارات المعنية الأخرى ؛

٦ — وينبغى أن تأخذ هـذه الخطط بنظر الاعتبار الأوضاع العائليـة والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية القائمة والخطوة التى يتم بها التقدم فى كل دولة ، وأن تكون هذه الخطط من المرونة بحيث تواجه المطالب المتغيرة التى تتطلبها المناطق الريفية والمدنية على السواء ؛

٧ — وينبغى أن تذاع هذه الخطط بكل الوسائل الممكنة على أوسع نطاق مستطاع ، وخاصة فى مناهج تعليم الكبار ، وذلك حتى يأنس إليها الرأى العام بصفة عامة والآباء وأولياء الأمور بصفة خاصة ويقوموا بدور فعال فى تنفيذها ؛

٨ — ينبغى لكل دولة أن تلقى عنايتها الخاصة عنـــد وضع ميزانيتها إلى مايستلزمه تنفيذ هذه الخطط من تمويل المبانى المدرسية الجديدة وزيادة هيئات التدريس وإقامة المنشآت الجديدة . يجب ألا يضحى بتعليم البنات لحساب تعليم البنين بأية حال من الأحوال ؛

٩ — ينبغى أن ينسحب تطبيق هذه الخطط على أقصر وقت يمكن أن تسمح به الموارد الاقتصادية لكل دولة .

اجراءات عامة تتعلق بكل أنواع التعليم

١٠ — ينبغى أن تقوم كل التشريعات واللوائح التربوية الجديدة على أساس مبدأ المساواة فى فرص التعليم بالقياس إلى الجنسين ، وأن تهدف إلى إلغـاء التشريعات القائمة التى تتعارض مع هذا المبدأ ؛

١١ — ينبغى أن تدرس أسباب عدم التحاق البنات بالمدارس أو تركهن للدراسة فى وقت مبكر ، وأن يوصف العلاج لذلك ؛

١٢ — ينبغى ألا يفضى الفصل بين الجنسين فى الدراسة إلى استبعاد البنات تحت أى ظرف من الظروف . وفى الأماكن التى لا تقوم فيها سوى مدرسة واحدة ينبغى أن تكون هذه المدرسة مختلطة أو أن تستعمل بالتناوب ، وعلى أية حال ينبغى أن يعد المدرسون بحيث يأخذون بنظر الاعتبار الفوارق بين الجنسـين والفوارق الفردية ، وخطوة التقدم النفسية والعضوية لكليهما ؛

١٣ — لا ينبغى بأية حال من الأحوال أن تقل مدة التعليم الإلزامى للبنات عنها للبنين ؛

١٤ — ينبغى للسلطات المسئولة عن تطبيق قانون الإلزام أن تهتم بالتحاق الجنسين بدرجة واحدة ؛

١٥ — وأن تفكر فى تعميم مجانية التعليم فإن هذا العامل يساعد على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة للبنات ؛

١٦ — وأن تمنح البنات نفس التسهيلات التى تمنح للبنين (كالمنح الدراسية والإعانات العائلية والإعفاء من بعض المصروفات والرسوم ، وذلك حتى يتمكن من متابعة دراستهن الثانوية والمهنية والفنية والعالية ؛

١٧ — وأن تعطى المواد المختلفة سواء منها ما كان إجباريا أم اختياريا من الأهمية لدى البنات ما يعطى لها منها لدى البنين ؛

١٨ — ينبغى أن تقدم المناهج العملية الاختيارية للجنسين على السواء ، كما يحسن أن تقدم للبنات فى كل مستويات التعليم وأنواعه مناهج تهدف إلى إعداد البنات لتحمل مسئولياتهن العائلية ؛

١٩ — ينبغى أن تشتمل مناهج التعليم فى كل مستوياته وأنواعه على الإعداد الخلقى والوطنى والاجتماعى والمنزلى والعائلى للبنات والبنين على السواء، وذلك حتى تستطيع البنات أن يدركن ويضطلعن بواجباتهن ومسئولياتهن العائلية والمحلية والقوميـة والدولية — مع الاهتمام بإعداد المشرفات الإجتماعيات والمشرفين الاجتماعيين ؛

٢٠ — وينبغى أن توجه العناية الخاصـــة إلى التربية الجمالية اللازمة لنمو الشخصية عند وضع مناهج تعليم البنات ، وذلك حتى يتمكن من المشاركة الكاملة فى ألوان نشاط البيئة الفنيـــة ، وحتى يمكن التأكد من استمرار العمل بالقيم الجمالية فى الحياة العائلية ؛

الإجراءات الخاصة بالتربية الأساسية

٢١ — فى مشروعات التربية الأساسية ينبغى أن يولى تعليم النساء أهمية كبيرة ، وذلك حتى تقوى النساء بتعليم أولادهن — بعد أن لمسن بأنفسهن فوائد التعليم ؛

٢٢ — ينبغى أن تشارك النساء إلى أقصى حد ممكن فى تخطيط مشروعات التربية الأساسية وتنظيمها و إدارتها ؛

٢٣ — وعن طريق التربية الأساسية ينبغى للنساء أن يتمكنّ من الاشتراك فى ألوان النشاط القائمة فى البيئة المحلية ؛

٢٤ — أن تصاغ التربية الأساسية بحيث تضمن إشتراك المجتمع كوحدة كاملة فى ألوان النشاط المختلفة ، وبحيث يتاح للنساء أن يدرسن نفس ما يدرسه الرجال من موضوعات ، كما يجب فى الوقت نفسه أن تيسر للمرأة من التربية الخلقية والعملية ما يؤهلها تأهيلا أعظم للقيام بدورها الطبيعى فى الأسرة والمجتمع ؛

٢٥ — للعمل على نشر التربية الأساسية ينبغى أن تقام مراكز مؤقتة ودائمة للتدريب ، و ينبغى للنساء أن يسهمن إلى درجة كبيرة فى تدريب المشتركات فى مشروعات التربية الأساسية (كالمدرسات والمشرفات الاجتماعيات ... الخ) وتنظيم عملهنّ . وبذلك تعمل هذه المراكز على إخصاب الحياة والثقافة فى البيئة ؛

٢٦ — و بالإضافة إلى النشاط الذى تقوم به الدولة فى ميدان التربية الأساسية ينبغى أن تتاح جميع الفرص اللازمة أمام المنظمات المتطوعة بالتربية المهنية والوطنية والثقافية والترفيهية للإسهام فى ترقية تعليم النساء ؛

٢٧ — ينبغى أن تفكر جميع الهيئات الرسمية والمتطوعة التى تقوم على التربية الأساسية فى إنشاء دور للحضانة ورياض للأطفال لتعنى بأطفال النساء المتعاونات مع هذه الهيئات ، ولتقدم للنساء المعلومات عن رعاية الطفل ، والصحة ... الخ ؛

الإجراءات الخاصة بالتعليم المهنى

٢٨ — ينبغى أن تتكافأ فرص الالتحاق بالتعليم المهنى أمام الجنسين من الناحية القانونية والعملية معا ، مع أخذ اختلاف الاستعدادات بنظر الإعتبار ؛

٢٩ — ينبغى ألا تقتصر المعلومات والإعلانات عن الوظائف الحالية فى دوائر الأعمال والتجارة على تلك الوظائف التى جرى العرف بأن تشغلها النساء أو التى تستخدم أعدادا كبيرة منهن ؛

٣٠ — ينبغى أن تعد الترتيبات اللازمة بحيث تنتفع البنات والبنين على السواء بخدمات التوجيه التربوى والمهنى ، كما ينبغى أن يأخذ القائمون على هذه الخدمات بنظر الإعتبار المميزات الخاصة بكل جنس والاستعدادات الفردية ، وظروف العمل والسوق ؛

٣١ — ينبغى أن تشن حملة واسعة النطاق تهدف إلى إطلاع النساء على مزايا حصولهن على أعلى درجة من الإعداد المهنى والوظيفى فى الميادين التى تناسب استعداداتهن وميولهن الفردية ؛

٣٢ — ينبغى أن تتاح للنساء ما يتاح للرجال من فرص التدريب المهنى التكميلى المؤدى إلى التعين فى المناصب الإدارية ذات المسئولية .

الإجراءات الخاصة بالتعليم العالى

٣٣ — تيسيرا لالتحاق الفتيات بالتعليم العالى ، ورغبة فى استغلال استعداداتهن إلى أقصى درجة لصالح المجتمع ينبغى أن تكون الدراسات الجامعية بحيث تتيح لهن التخصص فى الميادين المناسبة للقدرات النسائية بصفة خاصة ، وتضمن لهن الإعداد الكافى للأعمال الجديدة التى ما زالت تنفتح لهن فى الوقت الحاضر ؛

الإجراءات الخاصة بهيئات التدريس

٣٤ — ينبغى من حيث المبـدأ أن يفتح أمام النسـاء أبواب التعيين فى وظائف التدريس والإدارة والتفتيش فى جميع مستويات التعليم بمـا فى ذلك التعليم الفنى والعـالى — بصورة كاملة ؛

٣٥ — ينبغى أن تتساوى بين الجنسين المستويات المطلوبة فى الإعداد للتدريس بأى مرحلة من مراحل التعليم أو أى نوع من أنواعه ؛

٣٦ — إذا تساوت مؤهلات النساء والرجال وجب أن تتساوى شروط الاستخدام — وخاصـة ما تعلق منها بالتعيين والأمن الوظيفى والمرتبات واستحقاق المعاش — بين هيئات التدريس (بمـا فى ذلك الهيئات الإدارية والتفتيش) ؛

٣٧ — ينبغى أن تشتمل شروط الاستخدام على بنود تمكن المدرسات من التوفيق بين واجباتهن المهنية ومسئوليات الأمومة .

التوصية رقم ٣٥

بشأن : " تدريس العلوم الطبيعية فى المدارس الثانوية "

[١٩٥٢]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى، يعقد جلسته الخامسة عشرة بجنيف فى يوم ٧ من يوليو سنة ١٩٥٢ وفى يوم ١٦ من يوليو يتخذ التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أن التعليم لا يكمل بدون دراسة العلوم الطبيعية ؛

ونظرا إلى أن الحياة الحديثة تتطلب من كل فرد أن يكون لديه رصيـــد من المعرفة العلمية الأساسية ، وذلك حتى يكون أقدر على فهم البيئة الطبيعية المحيطة به ، وأقدر على استغلال المكتشفات العلمية فى تحسين مستوى المعيشـــة لدى المجتمع المحلى ؛

ونظرا لما لدراسة العلوم الطبيعية من قيمة فى تنمية الصفات الخلقية ؛

ونظرا إلى أن هـــذه الدراسة تبرز أيضا ما استطاع التعاون الدولى أن يحققه فى ميدان البحث العلمى ، و بذلك تساعد على تحسين العلاقات بين الجنس البشرى ؛

وموجها العناية إلى التوصية التى اتخذها المؤتمر الدولى للتعليم العـام فى جلسته الثانية عشرة المنعقدة سنة ١٩٤٩ بشأن إدخال تدريس العلوم الطبيعية فى المدارس الابتدائية ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — من المستحسن أن يكون تدريس العلوم الطبيعية فى المدارس الثانوية واسع المدى بقدر الإمكان ، وأن يزود الطلبة فيما بين سن الحادية عشرة والخامسة عشرة بأساس عام مشترك من المعلومات الأساسية ، وأن تمكن فئات معينة من الطلبة الكبار من التعمق والتوسع فى الدراسة ؛

٢ — ينبغى أن يعمل تدريس العلوم الطبيعية فى المدارس الثانوية على تزويد الطلبة بالمعلومات الأساسية عن العالم والإنسان ، وأن يدربهم على الطرق العلمية وينمى ثقافتهم العامة ويرهف إحساسهم . وينبغى أن يهدف إلى ما يأتى :

(أ) تعليم التلاميذ [وهم آباء الغد ومواطنو المستقبل] تكوين الجسم البشرى ووظائف أعضائه وطرق العناية به ؛ وكذلك تكوين الكائنات الحية الأخرى ، وطبيعة الأرض التى يعيشون عليها ، واعتماد الكائنات الحية بعضها على بعض ، واعتمادها جميعا على أمهم الأرض ؛

(ب) العمل على مساعدة نمو التلاميذ العقلى عن طريق ألوان النشاط التى تهدف إلى تثقيف — بل و إلى إيقاظ — قدرتهم على الملاحظة والوصف والتقييم (الذى يتضمن الاكتشاف والاستقصاء والمقارنة والتصنيف) ، وتنمية محبة الحق والأمانة العقلية ، والاستمتاع بالعمل الجيد الأداء ، والرغبة فى التنظيم ، وتنمية المهارة اليدوية ، والارتفاع لديهم بمستوى حبهم للطبيعة والجمال الطبيعى ، واحترام الكائنات الحية ، بما فى ذلك إشعارهم بواجب المحافظة على الموارد البشرية الطبيعية ؛

٣ — و بالنظر إلى طبيعة تدريس العلوم الطبيعية الخاصة فإن المناهج يجب :

(أ) أن تلق اهتماما أكبر مما تلقيه المواد الأخرى إلى الاحتياجات والإمكانيات الإقليمية ، فى الوقت الذى تعطى فيه الأولوية لمعرفة الإنسان ، وظروف حياته ووجوده ؛

(ب) أن تخصص مكانا هاما للمشكلات الواقعية المتصلة بالغذاء والصحة العامة والخاصة والزراعة وتربية الحيوان ؛

(ج) أن تكون إيحائية أكثر منها تقريرية ، وذلك حتى يستطيع المدرسون أن يكونوا أحرارا فى تنظيم عملهم وتكييفه فى ضوء الموارد المحلية ، والاستعدادات الفردية ، واهتمامات الطلبة ؛

٤ — يستلزم التدريس السليم للعلوم الطبيعية أكبر ما يمكن من النشاط الذى يبذله الطلبة ، ويتطلب منهم ملاحظة الحقائق ودراسة علاقاتها بعضها مع بعض ، وإجراء التجارب ومناقشة النتائج ، وذلك حتى يمكنهم الانتقال من القوانين الحسية إلى القوانين المجردة ؛

٥ — ولكى يتحقق هـــذا النوع من التدريس بصورة فعالة يجب أن يزود التلاميذ بمختلف معينات التدريس الكافية ؛

(أ) كالمجموعات المختلفة ووسائل صيانتها وتنميتها ؛

(ب) الاعتمادات المـالية اللازمة للمحافظة على حياة النماذج (كالأموال اللازمة لشراء الأحواض المـائية ، والحظائر ذات الأجواء الخاصة ، والأراضى الزراعية) ؛

(ج) أدوات المعامل وأجهزة عمل القطاعات والشرائح وأدوات الملاحظة وآلات عرض الصور المتحركة والثابتة ، وآلات التصوير والمراجع ؛

(د) إنشاء مراكز تستطيع المدارس أن تحصل منها على كل المعدات اللازمة والمواد الضرورية ؛

(هـ) إقامة مراكز قومية أو اقليمية لصناعة الأفلام وتوزيعها وتبادلهـا بالتعاون مع المدرسين المعنيين بالأمر ؛

(و) تيسير زيارة متاحف الدولة والمتاحف الخاصة والمعارض وحدائق الحيوان والنباتات والغابات والبحيرات والمحاجر والجبال والسواحل .
ومما يستحق التوصية الشديدة قيام الطلبة أنفسهم بصناعة معينات التدريس واستعمالهـا ؛

٦ — مما يمكن التوصية به استعمال الوسائل السمعية والبصرية على شرط أن تؤلف جزءا من صلب التدريس ؛

٧ — ينبغى أن يثير تدريس العلوم الطبيعية لدى الطلبة الاهتمام بالمحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية ومواقع الجمال الطبيعى ، وإنشاء الحدائق القومية العامة تحاشيا لضغط إقامة المنازل أو زحف الزراعة ؛

٨ — من المستحب أن يشجع الطلبة على التعبير عن أفكارهم فى لغة سليمة دقيقة ، بل وبالرسم وصب القوالب فى بعض الظروف ؛

٩ — يجب أن يعزز العمل المدرسى بتنظيم ألوان النشاط فى أوقات الفراغ وخاصة بإنشاء الأندية أو الجمعيات للطبيعيين الشبان — وتمكين المدرسين والطلبة من أن يتعرف بعضهم على بعض بصورة أفضل ، وذلك عن طريق المناقشات والعمل الفردى والرحلات ... الخ. وأن تتسع آفاقهم الفكرية بالاستمتاع الفعال بحل المشكلات وإجراء التجارب خارج نطاق الدروس المقررة ؛

١٠ — يتطلب تدريس العلوم الطبيعية مدرسين تتوفر لديهم صفات رجال الطبيعة الخاصة ، ولذلك فمن المستحب أن يتولى تدريس الصفوف الأولى من التعليم الثانوى مدرسون مؤهلون تأهيلا عاليا سواء من حيث معلوماتهم أو قدرتهم على إثارة اهتمام طلبتهم ؛

١١ — من المستحب أن يختار موجهون تربويون من المدرسين المشهود لهم بالقدرة والكفاءة ، وذلك حتى يتحملوا مسئولية توجيه عدد معين من زملائهم الأقل خبرة أو تجربة ؛

١٢ — وفضلا عما هو متوقع من المدرسين من بذل الجهد الدائم لتوسيع دائرة معلوماتهم فإنه من الضرورى أن تقدم لهم تسهيلات — أثناء الخدمة — للتثبت من معلوماتهم أو تجديدها ، وان تكون هذه التسهيلات من قبيل الدراسات أو المؤتمرات ؛

١٣ — يجب ألا يغيب عن البال ضرورة تنسيق العلوم الطبيعية مع غيرها من المواد مثل الجغرافيا والدراسات الاجتماعية والتاريخ والفلسفة بل والأدب . وذلك بتيسير الاطلاع على المؤلفين الذين كرسوا أفضل مؤلفاتهم لدراسة الظواهر والمشكلات الطبيعية .

التوصية رقم ٣٦

بشأن : " إعداد معلمى المرحلة الابتدائية "

[١٩٥٣]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والتعليم والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته السادسة عشرة بجنيف فى يوم ٦ من يوليو سنة ١٩٥٣ ، وفى يوم ١٤ من يوليو يتخذ التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى الاحتياجات الناشئة عن التوسع فى التعليم الإلزامى ، وإطالة مدته على نحو ما عالجته التوصية رقم ٣٢ بشأن التوسع فى التعليم الإلزامى وإطالة مدته ، وهى التوصية التى اتخذها المؤتمر فى سنة ١٩٥١ ؛

ونظرا إلى حق جميع أطفال العالم فى تلقى التعليم الابتدائى على أيدى مدرسين تتفق أخلاقهم وذكاؤهم وحالتهم الصحية مع المستويات المطلوبة ، ممن تلقوا تعليما طيبا واعدادا مهنيا مرضيا ؛

ونظرا إلى أن الإعداد المهنى لمعلمى التعليم الابتدائى يجب أن يدعمه — بصورة متزايدة — ثقافة عامة تعادل فى مستواها ما يطلب كحد أدنى للقبول بالجامعات ؛

ونظرا إلى أنه لاينبغى أن يعين أحد ليدرس — ولو بصفة مؤقتة — إلا إذا كان حاصلا على مؤهلات مهنية معترف بها ؛



ونظرا إلى أن معلمى التعليم الابتدائى يتعين عليهم أن يلعبوا دورا فعالا فى حياة مجتمعهم الثقافية والاجتماعية ، وينبغى أن يزودوا بالإعداد اللازم لذلك ؛

ونظرا إلى أن التقدم الذى أحرزته العلوم التربوية (كعلم نفس الوراثة وعلم النفس الاجتماعى ، وعلم نفس الانفعالات والتربية التجريبية والمقارنة والصحة النفسية ... ...الخ) يمكنه أن يزود معلمى المدارس الابتدائية بمعلومات وأفكار تساعدهم على تحسين مستوى كفايتهم المهنية ؛

ونظرا الى أنه يجب على الدول المختلفة فى الظروف الجغرافيـــة والسكانية والاجتماعية والتاريخية والثقافية أن تفكر فى حلولها الخاصة لمشكلات إعداد معلمى التعليم الابتدائى ، وإن كانت هذه الدول جميعا متفقة فى الأهداف ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة للتوصية التالية :

إعداد معلمى التعليم الابتدائى من حيث التنظيم والادارة

١ — إن التوسع فى التعليم والتطور به يستدعى استمرار البحث فى إعداد معلمى التعليم الابتدائى ، وتكيفه بصفة دورية للظروف المستجدة والاحتياجات الناجمة ؛

٢ — بالنظر إلى التعقد المتزايد فى مشكلات إعداد المدرسين ، من المستحسن أن تنشأ هيئة متخصصة (كادارة عامة ، أو قسم ، أو مصلحة) تكون مسئولة عن تنسيق جميع المسائل الإدارية والمالية والفنية المتصلة بهذا الإعداد ؛

٣ — عند محاولة هذه الهيئة المتخصصة حل المشكلات الداخلة فى اختصاصها يجب أن تعاونها اللجان الاستشارية التى تضم إلى عضويتها مدرسى معاهد إعداد المعلمين ومعلمى التعليم الابتدائى معا ؛

٤ — يجب أن يكون من الأعمال الأساسية لهـذه الهيئة المتخصصة تقدير وإعداد أعداد المدرسين المطلوبين لسد احتياجات التوسع فى التعليم ، مع توجيه العناية اللازمة لعوامل التغير فى كثافة السكان ، وإطالة مدة التعليم الإلزامى ، وتقليل عدد التلاميذ فى الصف ، ومعدل الاستعفاء والإحالة إلى المعاش ؛

٥ — فى البلاد التى لم يعمم فيها التعليم الإلزامى بعد ، يجب على هذه الهيئة المتخصصة أن تكون مسئولة أيضا عن وضع خطط قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى — بالتشاور مع الجهات المعنية — يكون الهدف منها إعداد معلمى التعليم

الابتدائى اللازمين للتوسع التدريجى فى التعليم الإلزامى ، ومسئولة أيضا عن وضع خطط مماثلة تهدف إلى التقليل بأسرع ما يمكن من عدد المدرسين غير المؤهلين تأهيلا كافيا ؛

٦ — وحتى فى الأحوال التى تكون فيها هذه الهيئة المتخصصة مسئولة عن تنظيم برامج إعداد معلمى التعليم الابتدائى والإشراف على معاهد إعداد معلمى التعليم الابتدائى ، فإن واجبها يقتضيها أن تسمح لهذه المعاهد بالاستقلال الذاتى والحرية اللازمين لإدارة أى معهد إدارة طيبة ، وخاصة فيما يتعلق بطرق التدريس والمناهج ؛

٧ — من المستحب أن يشترك كل من مدرسى معهد إعداد معلمى التعليم الابتدائى وطلابه معا — وإلى أقصى حد مستطاع — فى إدارته الداخلية ، فهذا يساعد على أن يؤديا خدمات جليلة ؛

٨ — أيا ما كانت صورة الاعتمادات المالية المرصودة لإعداد معلمى التعليم الابتدائى ومصادرها ، فانها يجب أن تكون كافية لتغطية نفقات صيانة المؤسسات اللازمة لإعداد الأعداد المطلوبة من معلمى التعليم الابتدائى من ناحية ، ودفع المرتبات المناسبة لهيئة التدريس من ناحية ثانية ، وإقامة المبانى التى تتوفر فيها المستويات المادية والتربوية المطلوبة والتى تشتمل — إذا لزم الأمر — على أقسام داخلية للطلبة من ناحية ثالثة ؛ وتزويدها بالمعدات اللازمة (كالمكتبة والمعامل والورش والملاعب . . . الخ) من ناحية رابعة ، وإقامة مدارس تجريبية ملحقة بمعاهد إعداد المعلمين من ناحية خامسة، وتكفل للطلبة التعليم المجانى والنفقات الشخصية المناسبة من ناحية سادسة ؛

٩ — ولكى تتيسر الأموال اللازمة ، من المستحسن أن تزود الصحافة والرأى العام وأعضاء مجلس الأمة والمسئولين عن وضع الميزانية وربط الاعتمادات بالمعلومات الوافية عن أهمية مؤسسات إعداد معلمى التعليم الابتدائى ؛

١٠ — عندما تقرر أى دولة نوع الإعداد الذى تقدمه لمعلمى التعليم الابتدائى وهل يكون فى مستوى التعليم الثانوى (مع إنشاء أقسام داخلية للطلبة أو بدونها) ، أم فى مستوى التعليم الإعدادى ، أم تتولاه المعاهد والكليات

الجامعية — يحسن بها أن تختار لنفسها نظاما من النظم التى تكفل أوفى ما يمكن من الإعداد والتى تتفق مع تكوينها الجغرافى ، ومواردها المالية ، واحتمالات إقبال الطلاب وتعيين المدرسين وترقيتهم ، على أن يكون مثلها الأعلى هو التدرج فى الوصول بهذا الإعداد إلى المستوى الجامعى ؛

١١ — من المستحسن أن يتوفر لمعلمى التعليم الابتدائى كل التسهيلات الميسورة لمتابعة دراستهم على المستوى الجامعى ، وأن يزاد عدد المعاهد والكليات التربوية ، وأن تتيح درجاتها العلمية لحامليها الترقية إلى التعليم الثانوى ؛

١٢ — من الممكن تبرير التجاء دولة من الدول أو حكومة من الحكومات إلى نظامين أو أكثر لإعداد معلمى المرحلة الأولى يختلفان فى شروط السن والقبول ومدة الدراسة ومستواها وأوضاع إجازة التدريس الممنوحة من الناحية المالية والقانونية ، إلا أن تعدد نظم إعداد المعلمين أكثر مما ينبغى له مساوئه التى لا تخفى ، وخاصة فيما يتعلق بتساوى مرتبات المدرسين العاملين ؛

١٣ — فى البلاد التى تفرق بين إعداد معلمى المرحلة الأولى للمدن والريف من المهم أن تتساوى إجازات التدريس الممنوحة وتتعادل المناهج المعطاة ؛

١٤ — بالاضافة إلى الإعداد المشترك لكل طلبة معاهد المعلمين يجب أن تهيأ الظروف لتدريس برامج خاصة أو معادلة أو مكملة للطلبة الذين يرغبون فى التدريس بمدارس الحضانة أو رياض الأطفال ، أو بمدارس التربية الخاصة (الشواذ) — والمثل الأعلى هنا هو منح هؤلاء دبلومات خاصة — أو الذين يرغبون فى التدريس بالمدارس الابتدائية الراقية والدراسات التكميلية بعد المرحلة الأولى ، ومن المستحسن أيضا أن تتوفر التسهيلات اللازمة التى يستطيع بها المدرسون الانتقال من أحد فروع التعليم الابتدائى إلى الآخر ؛

١٥ — فى البلاد التى لا تشترط فى الملتحقين بمعاهد إعداد معلمى التعليم الابتدائى إتمام الدراسة الثانوية ، يجب أن تقدم كافة التسهيلات للمتقدمين ممن أتموا المرحلة الثانوية حتى يتلقوا الإعداد اللازم بحيث لا يقل فى مستواه عن مستوى الإعداد العادى ؛

١٦ — وكذلك الأشخاص الذين يأنسون فى أنفسهم — بعد بلوغهم سنا ناضجة نسبيا — القدرة أو الرغبة فى الانخراط فى سلك التدريس يجب أن تبـذل لهم التسهيلات الرامية إلى السماح لهم بمتابعة — أو بإتمـام — الإعداد المهنى والعام اللازم ؛

١٧ — قامت معاهد إعداد معلمى التعليم الابتـدائى على المستوى الثانوى بخدمات طيبة للبلاد التى تقوم فيها ، وذلك بأنها أتاحت لكل المتقدمين إليهـا فرصة اكتساب ثقافة عامة طيبة ، إلا أنه مع ذلك — ينبغى أن تتخذ الخطوات الرامية إلى تحويلها إلى مؤسسات لا يقبل بها إلا الطلبة الذين يرغبون فى امتهان مهنة التدريس .

اختيار الطلبة وشروط القبول

١٨ — ينبغى ألا يدخر أى وسع فى سبيل تحبيب مهنة التدريس إلى الشباب الحائز على الصفات المطلوبة ، إلا أن مهنا أخرى قد تغريه ، ويجب أن نتذكر أن العامل الحاسم فى أى حملة ناجحة لتشجيع إقبال الطلبة هو تحسين أوضاع المدرسين الاجتماعية والمـادية ؛

١٩ — ينبغى أن يقبل الجنسان فى معاهد إعداد معلمى التعليم الابتـدائى على قدم المساواة ؛

٢٠ — ينبغى أن توجه عناية المدرسين العاملين فى التعليم الابتدائى والثانوى إلى الخدمة التى يمكنهم أن يؤدوها لقضية اختيار طلبة معاهد إعداد معلمى المرحلة الأولى باكتشافهم للتلاميذ الذين يبدون فعلا ما يدل على توفر الصفات المطلوبة فى المدرسين ، وتشجيعهم على اختيار مهنة التدريس ؛

٢١ — ويمكن لخدمات التوجيه المهنى أيضا أن تؤدى خدمة جليلة لقضية إقبال الطلبة على معاهـد إعداد معلمى المرحلة الأولى ، إذا هى طبعت ووزعت تعريفا موجزا عن مهنة التدريس — كما تفعـل مع المهن الأخرى — وإذا هى نظمت بعض الأحاديث والمحاضرات للطلبة الذين يوشكون أن ينتهوا من دراستهم

ويغادروا مدارسهم، أو نشرت بعض المقالات فى الصحف أو نظمت أحاديث خاصة فى الاذاعة ؛

٢٢ — رغبة فى تشجيع إقبال الطلبة من جميع الطبقات الاجتماعية على معاهد إعداد معلمى التعليم الابتدائى يستحسن أن تكون هذه المعاهد مجانية (من حيث نفقات التعليم والأقسام الداخلية والنفقات الشخصية) أو أن يمنحوا منحا دراسية أو مكافآت ؛

٢٣ — فى الحالات التى يطلب فيها الى المتقدمين لمعاهد المعلمين أن يتعهدوا بالتدريس عددا معينا من السنين كحد أدنى نظير المساعدات المادية التى يتلقونها أثناء الإعداد المهنى ، ينبغى أن يكون هذا التعهد اللازم مرنا المرونة الكافية وخاصة بالنسبة للفتيات . وذلك حتى لا يكون هـذا التعهد عائقا يحول دون الإقبال ؛

٢٤ — من الطبيعى أن يحدد سن القبول بمعاهد إعداد معلمى التعليم الابتدائى طبقا لمستوياتها (ثانوية أو متوسطة أو جامعية) ، وهكذا لا يمكن التوصية لدى جميع الدول بسن موحدة ، إلا أنه لا ينبغى أن يغيب عن الأذهان الأخطار المترتبة على قبول الطلبة فى سن لا تسمح لهم بتقدير مسئوليات مهنة التدريس أو التغلب على مصاعبها ؛

٢٥ — بالرغم من استحسان تبسيط إجراءات القبول إلا أن المؤهلات والشهادات والدبلومات ينبغى أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند القبول ؛

٢٦ — على أنه لا ينبغى أن يقوم اختيار المتقدمين إلى معاهد إعداد معلمى التعليم الابتدائى على أساس الذكاء والمعرفة وحدهما بل ينبغى أن يقوم الاختيار أيضا على أساس الانتباه إلى الأخلاق والصحة البدنية والنفسية ، ومقدار محبة الطفل والإخلاص فى العمل والصفات الاجتماعية . ومن المستحسن أن يفحص المتقدمون فحصا نفسيا قبل الإعداد مباشرة وفى خلاله ، وذلك بغية استبعاد العناصر التى لا تتفق مشاربها الخلقية ومسالكها مع مقتضيات المهنة . ومن المفضل أن تعزز اختبارات القبول باختبارات شخصية بل وبفترة تجريبية إذا لزم الأمر ؛

٢٧ — يجب أن يدخل فى الاعتبار أيضا خصائص الطلبة الفكرية واتزانهم العاطفى واهتماماتهم الشخصية والصعوبات التى تواجههم فى التكيف ؛ ولذلك من المستحسن أن تقدم كل معاهد إعداد معلمى التعليم الابتـــدائى منهجا فى الصحة النفسية يدرسه مدرس يستطيع طلبة المعهد أن يلجأوا إليه فى حل مشكلاتهم الخاصة .

المناهج

٢٨ — ينبغى أن يشترك ممثلون عن نظار ومدرسى معاهد إعداد معلمى التعليم الابتدائى وممثلون عن هيئات التدريس العاملة فى المدارس الابتدائية فى صياغة أو إعادة النظر فى برامج ومناهج معاهد إعداد المعلمين ؛

٢٩ تتوقف مدة إعداد معلمى التعليم الابتدائى على طبيعة المنهج فإذا كان المنهج يشتمل على ثقافة عامة بالإضافة إلى الإعداد المهنى وجب أن تطول مدته أكثر من المنهج الذى يهدف إلى غير ذلك ؛

٣٠ — فى معاهد إعداد المعلمين القائمة على المستوى الثانوى يجب أن يتم التوازن بين الثقافة العامة والإعداد المهنى ؛

٣١ — ينبغى ألا يقتصر الإعداد المهنى لمعلمى التعليم الابتدائى على علم النفس والتربية والتدريب العملى فحسب بل ويجب أن يشمل أيضا مجموعة منتقاة من البرامج الخاصة فى ميادين مثل الدراسات الاجتماعيـة والاقتصاد المنزلى والصحة والتربية البدنية والغناء والأناشيد والرسم والأشغال اليدوية والزراعة ؛

٣٢ — أما الجـانب النفسى والتربوى من إعداد معلمى التعليم الابتدائى فيجب أن يشتمل على دراسـة طبيعة الطفل وعملية التعلم ، والعلاقة بين التربية والمجتمع ، والمواد المعينة على التدريس وطرق التدريس مع العناية فى كل ذلك بالجانبين النظرى والعملى ؛

٣٣ — ينبغى للدراسات النفسية التى تقدم لطلبة معاهد إعداد معلمى التعليم الابتـــدائى أن تنسحب على علم نفس الطفل وعلم النفس العام ، وعلى طرق

إجراء الاختبارات ودراسة النمو العقلي للأطفال ، كما ينبغي أن يشفع التدريس النظري بملاحظة الأطفال ملاحظة مباشرة و إجراء التجارب على سلوك الأطفال الفكري والعاطفي بوصفهم أفرادا و بوصفهم أعضاء في الجماعة ؛

٣٤ — أما الجوانب التربوية لإعداد معلمي التعليم الابتدائي فيجب أن تشتمل على نظريات التربية وتاريخ التربية والتربية المقارنة والتربية التجريبية والطرق الخاصة ، والنظام المدرسي والإدارة المدرسية والتشريع ، والمشكلات التربوية الخاصة بالدولة المعنية ؛

٣٥ — ينبغي ألا يكون الهدف من تدريس نظريات التربية وتاريخ التربية هو مجرد تعريف طلبة المعلمين بالأفكار والآراء المتفق عليها في كل الفلسفات التربوية فحسب ، بل و بالطريقة التي تطورت بها المبادئ والنظم التربوية ، كما ينبغي أن تساعد دراسة التربية المقارنة الطلبة على إدراك الطبيعة العالمية لبعض المشكلات التربوية ، والتحقق — في الوقت نفسه — من ضرورة تكييف المبادئ التربوية طبقا للظروف القومية والإقليمية والمحلية ؛

٣٦ — ينبغي لمناهج إعداد معلمي التعليم الابتدائي أن تسمح بالوقت الكافي لدراسة طرق التدريس سواء منها ما أعد لتنمية شخصية الطفل وقدراته وروح المبادأة عنده ، أو ما هو مستخدم فعلا في تدريس المواد المختلفة ، وبخاصة طرق تدريس القراءة والكتابة والحساب ، وينبغي أن ترتبط دراسة هذه الطرق ارتباطا وثيقا بتدريس علم النفس والتدريب العملي ؛

٣٧ — ينبغي أن يعزز الإعداد التربوي النظامي بحلقات المناقشة والحلقات الدراسية والبحوث الفردية ، ولهذا الغرض ينبغي أن تزود معاهد إعداد معلمي التعليم الابتدائي بكل مواد التدريس والبحث ومعيناتهما ، و بمكتبة مزودة بالدوريات التربوية والمراجع والمؤلفات التربوية الحديثة والعريقة والكتب المدرسية ؛

٣٨ — يجب أن تشتمل مناهج إعداد معلمي التعليم الابتدائي — بأسرع ما تسمح به الظروف — على مواد غير إجبارية أو اختيارية تمكن الطلبة من التعمق في الموضوعات التي يهتمون بها اهتماما خاصا ؛

٣٩ — التدريب العملى جزء جوهرى من إعداد معلمى التعليم الابتدائى ، ولذلك ينبغى أن يخصص له الوقت الكافى فى الجانب التربوى من المنهج ؛

٤٠ — ومثل هذا التدريب العملى يجب ألا يشتمل على ملاحظة تدريس المدرسين الأكفاء ذوى التجربة الواسعة ، والتدرج فى التدريس الفعلى فحسب بل والإسهام الفعال فى كل جانب من جوانب الحياة المدرسية ؛

٤١ — ينبغى أن يكون تحت تصرف معاهد إعداد معلمى التعليم الابتدائى مدرسة — أو أكثر — ويستحسن أن تكون تجريبيـــة ، وذلك حتى يستطيع طلبة المعاهد أن يؤدوا فيها جانبا من تدريبهم العملى ؛

٤٢ — ينبغى ألا يقتصر تدريب طلبة معاهد إعداد المعلمين على المدارس النموذجية وحدها ، بل يجب أن يتعداه إلى المدارس الابتدائية العادية لكى يواجهوا جميع المشكلات المدرسية والاجتماعيـة (كمشكلات المبانى ومعدات الصف وعدد التلاميذ فيه ، والبيئة الاجتماعية . . . الخ) وهى المشكلات التى يحتمل جدا أن يواجهوها عندما يزاولون مهنة التدريس فعلا ؛

٤٣ — ينبغى لطلبة المعلمين أن تتاح لهم فرصة التدريب فى مدارس مختلفة الأحجام وعدد المدرسين ، بما فى ذلك مدارس المدرس الواحد ، والمدارس الواقعة فى أوساط متباينة ؛

٤٤ — فى البلاد التى يطلب فيها إلى معلمى التعليم الابتدائى تدريس الكبار فى الفصول المسائية مثلا أو فى صفوف التربية الأساسية ينبغى أن يشتمل إعدادهم على دراسة نظرية وتدريب عملى على هذا النوع من العمل ؛

٤٥ — ينبغى أن يشتمل إعداد معلمى التعليم الابتـــدائى على دراسات فى الصحة المدرسية ، وإجراءات وقاية التلاميذ وتحصينهم ضد الأوبئة والأمراض المعدية . وينبغى لمعلمى التعليم الابتدائى العاملين فى المناطق النائية المنعزلة أن يكونوا قادرين — على الأقل — على تأمين صحة أنفسهم وصحة عائلاتهم ؛

٤٦ — ينبغى أن يشتمل إعداد معلمى التعليم الابتدائى على دراسات نظرية نظامية وعملية تمكن الطلبة من إدراك أهمية الدور الاجتماعى الذى سيطالبون بالقيام به فى المجتمع المحلى . وقد يكون من المفيد أن تشتمل هذه الدراسات مثلا على طرق تنظيم ألوان النشاط فى وقت الفراغ وتهيئة المواسم الثقافية ، وتحسين المستويات الصحية والاقتصادية المحلية ؛

٤٧ — لا بد لمعاهد إعداد معلمى التعليم الابتدائى أن تنمى الوعى الجمالى لدى طلبتها إذا أريد للمدارس التى سوف يعملون بها أن تنمى تذوق الجمال لدى التلاميذ الصغار . ولهذا السبب ينبغى أن يكون موقع معاهد معلمى التعليم الابتدائى وهندستها موضع دراسة دقيقة ، وأن تنظم الحفلات الموسيقية والتمثيلية والأدبية والرياضية فى هذه المعاهد أو فى المدارس الابتدائية المحلية .

٤٨ — ينبغى أن تتاح الفرصة لطلبة المعاهد لكى يتعرفوا إلى ألوان النشاط اللامنهجى مثل التغذية المدرسية وخدمات الزى ومعسكرات العطلات ، ومنظمات الشباب وجمعيات الآباء والمعلمين ؛

٤٩ — يعتمد سلوك طلبة المعاهد العام — إلى حد كبير — على الطريقة التى تنظم بها الدراسة ، والروح التى يؤدى بها التدريس ، وعلى مقدار الراحة الذى توفره الأقسام الداخلية . ولذلك ينبغى أن يكون النظام الإدارى ديمقراطيا حرا منبعثا عن احترام الشخصية الآدمية وينبغى أن يعمل على تنمية المواهب الفردية ، كما ينبغى أن يقوم التدريس على أساس دراسة الإنسان ، وأن ينمى فى الطالب الروح الاجتماعية ، والإحساس بالمسئولية ؛

٥٠ — ولما كانت علاقة الإنسان بأخيه الإنسان من أعظم المشكلات التى لم تحل بعد ، فإنه ينبغى أن يتوفر للمدرس من الاهتمامات والمسالك والمعرفة والمهارات ما يلزمه لكى يدرس العلاقات الإنسانية الطيبة والتسامح وتماسك الشخصية فى الصف وفى البيت وفى الحياة العامة المحلية والقومية والعالمية . ولذلك يجب أن تعترف معاهد إعداد المعلمين بالأهمية الفائقة لهذه المشكلة ، وأن تؤهل طلبتها — نظريا وعمليا — حتى يقوموا بتدريس العلاقات الإنسانية الطيبة والتفاهم العالمى ؛

٥١ — ينبغى أن توجه العناية الخاصة لانتقاء هيئة تدريس معاهد إعداد معلمى التعليم الابتدائى والمدارس النموذجية ، ذلك لأنهم هم العناصر البشرية الذين يطالبون ببلوغ المثل الأعلى للدرس الكامل الذى يقدم لطلبة المعاهد ؛

٥٢ — أما مدرسو التربية وعلم النفس فيجب أن يكونوا على درجة عالية من الكفاءة النظرية والعملية ؛ كما يجب أن يكون بقية المدرسين أساتذة فى علومهم المختلفة وخاصة فى جوانبها النفسية والتربوية والاجتماعية ؛

٥٣ — ينبغى ألا يدخر أى وسع فى سبيل توثيق صلة معلمى التعليم الابتدائى بمعاهد إعداد المعلمين للمدارس الابتدائية ، والحيلولة دون انقطاع الصلة الطيبة بمجرد تخرج الطلبة من معاهدهم ؛

٥٤ — ينبغى أن تنشأ هيئات البحوث التربوية والنفسية لضمان استمرار تحسين طرق التدريس ومعينات التدريس فى المرحلة الابتدائية وذلك بالتعاون مع معاهد إعداد معلمى التعليم الابتدائى والمدارس النموذجية والمدارس الابتدائية الأخرى ؛

برامج التدريب التجديدية

٥٥ — من المرغوب فيه جدا أن تتاح لمعلمى التعليم الابتدائى فرص التدريب أثناء الخدمة ، فيظلون بذلك على اتصال دائم بأحدث الأفكار والطرق ؛

٥٦ — هذا التدريب أثناء الخدمة ضرورى بالنسبة لمعلمى الضرورة بصفة خاصة ، ولأولئك الذين عينوا قبل حصولهم على المؤهلات المطلوبة فى العادة ؛

٥٧ — ينبغى أن تهيأ دراسات تدريبية تهدف إلى رفع مستوى عمل معلمى التعليم الابتدائى وتشجيع التقدم فيه . وينبغى أن تهدف هذه الدراسات أيضا إلى تحسين مؤهلات المدرسين — وبالتالى مرتباتهم — إذا كانت هناك علاقة بين المؤهل والمرتب ؛

٥٨ — أيا ما كانت صورة هذه الدراسات التدريبية (سواء أكانت محاضرات أم دروسا نموذجية ، أم حلقات دراسية أم حلقات بحث أم دراسات

فى العطلة أم بالمراسلة أم بالاذاعة) فإن المسئولية الكبرى فى تنظيمها يجب أن تقع على كاهل المفتشين والنظار وهيئة تدريس معاهد إعداد معلمى التعليم الابتدائى ، وجمعيات واتحادات معلمى التعليم الابتدائى ؛

٥٩ — فى البلاد التى لا تتحمل السلطات التربوية فيها مسئولية إعداد برامج التدريب أثناء الخدمة يجب أن تفتح الاعتمادات المالية لتنفق فى هذا الغرض بمعرفة اتحادات معلمى التعليم الابتدائى أو غيرها من الهيئات والجمعيات المعنية ؛

٦٠ — ينبغى أن توفر كل التسهيلات اللازمة لهيئات التدريس فى المدارس الابتدائية وبخاصة غير المؤهلين العاملين فى المناطق الريفية للحصول على تدريب أكمل أثناء الخدمة ، وقد تتخذ هذه التسهيلات مثلا صورة الإجازات والمنح ؛

٦١ — بالإضافة إلى الترتيبات التى تعدها السلطات التربوية والهيئات الأخرى للتدريب أثناء الخدمة يحسن جدا بمعلمى التعليم الابتدائى أنفسهم أن يشجعوا على عقد حلقات دراسية أو دراسات جماعية تدور حول المشكلات التربوية النظرية والعملية التى تهمهم أكثر من غيرها ؛

٦٢ — الرحلات الفردية والجماعية من أجدى وسائل رفع مستوى عمل معلمى التعليم الابتدائى ، ومستوى إدراكهم للمشكلات التربوية وتشويقهم إلى استعمال الطرق الجديدة . ولذلك يجب أن تتوفر المنح الثقافية العديدة لهذا الغرض . وينبغى للمدرسين الذين مروا فى مثل هذه التجربة أن ينقلوا خبراتهم واكتشافاتهم لزملائهم ؛

٦٣ — وتبادل معلمى التعليم الابتدائى مع الدول الأخرى وسيلة فعالة أخرى من وسائل التدريب أثناء الخدمة ، ويجب أن يشجع هذا التبادل بين البلدان التى تسمح لها ظروفها اللغوية والمعيشية وغيرها بذلك — فى نفس الاتجاهات التى أوصى بها المؤتمر الدولى للتعليم العام بتوصيته رقم ٢٩ بشأن التبادل الدولى للمدرسين والتى اتخذها بجلسته الثالثة عشرة المنعقدة سنة ١٩٥٠ ؛

٦٤ — ينبغى أن تتخـذ كافة الإجراءات التشجيعية لنشر الكتب والدوريات التى تتناول مشكلات معلمى التعليم الابتـدائى الخاصة وتمكن المدرسين من متابعة أحدث تطورات علوم التربية وتجـدد معلوماتهم ، وينبغى أن ييسر شراء — أو استعارة — مثل هـذه الكتب والدوريات عن طريق المكتبات المدرسية مثلا أو مكتبات الإعارة الدورية . ولمعاهد إعداد معلمى التعليم الابتدائى ومراكز الوثائق التربوية القائمـة فى كثير من دول العالم ، وهيئات البحوث التى أوصى بها المؤتمر فى الفقرة ٥٤ من هذه التوصية — لكل هذه ميدان من النشاط المتزايد الأهمية بهذا الصدد .

برامج الضرورة

٦٥ — يجب على السلطات المسئولة أن تقدر عدد مدرسى التعليم الابتدائى المطلوبين فى غضون السنوات القادمة ؛ وتعمل الترتيبات اللازمـة لإعدادهم فى المعاهد القائمـة — فى الوقت المناسب . فإذا جدّت ظروف غير متوقعة اضطرتها إلى إلغاء الإعداد العادى والالتجاء إلى برامج الضرورة وجب أن تعتبر برامج الضرورة هـذه إجراء مؤقتا ، وأن تبذل كل جهد مستطاع حتى تعود إلى الإعداد الطبيعى بأسرع وقت مستطاع ؛

٦٦ — ومع ذلك ففى الحالات التى يبرر فيهـا الجوء إلى برامج الضرورة زيادة مفاجئة فى عدد التلاميذ المتقدمين إلى المدارس الابتدائية نتيجة للعوامل السكانية أو لإطالة مدة الإلزام ، فإن هذه البرامج يجب أن تشترط فى المتقدمين إليها مستوى ثقافيا كافيا ، ويجب أن تضمن لهم إعدادا مهنيا كافيا قبل التعيين ؛

٦٧ — ينبغى لمعلمى التعليم الابتدائى الذين أعدوا لمواجهة الضرورة على هـذا النحو أن تتاح لهم فرص إتمام إعدادهم إذا أبدوا من الشواهد ما يدل على توفـر الاستعداد المطلوب لديهم ؛ وذلك حتى يمكنهم الدخول فى عداد الفئات التى أعدت بصورة نظامية ؛

معونة المنظمات الدولية

٦٨ — من المستحسن جدا أن تقوم منظمة اليونسكو وغيرها من المنظمات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، والمنظمات الاقليمية الأخرى بتقديم العون الأدبى والمادى والمالى على نطاق واسع إلى الدول التى تتوقع صعوبات كبيرة فى سبيل إعداد معلمى التعليم الابتدائى اللازمين ، أو فى سبيل تنظيم التعليم الإلزامى وتوسيع مداه .

التوصية رقم ٣٧

بشأن : " أوضاع معلمى المرحلة الابتدائية "

[١٩٥٣]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى ، يعقـد جلسته السادسة عشرة فى يوم ٦ من يوليو سنة ١٩٥٣ ، ويتخذ فى يوم ١٥ من يوليو التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أن شروط الاستخدام الطيبة لازمة لجذب العناصر ذات الاستعداد المناسب لمهنة التدريس بالتعليم الابتدائى بأعداد تكفى للتوسع فى التعليم الإلزامى المجانى لجميع الأطفال ؛

ونظرا إلى أن أوضاع معلمى التعليم الابتدائى متصلة اتصالا وثيقا بإعدادهم المهنى الذى عالجته التوصية رقم ٣٦ بشأن إعداد معلمى المرحلة الابتدائية التى اتخذها المؤتمر فى جلسته الحالية ؛

ونظرا إلى أن أوضاع معلمى التعليم الابتدائى مع أوضاع غيرهم من المدرسين أمر تقرره — من ناحية — الضمانات القانونية والادارية المتمثلة فى العقود والترقيات وشروط الاستخدام والضمان الاجتماعى ، كما تقـرره — من ناحية أخرى — عدة عوامل أخرى يصعب قياسها تؤثر فى التقـدير الذى يكنه لهيئة التدريس كل من السلطات المستخدمة والرأى العام ؛

ونظـرا إلى أن أوضاع مهنة التدريس بصفة عامة تعتمد إلى حد كبير على وحدة المدرسين الداخلية ، وصلاتهم الطيبة بالسلطات التربوية ، والمدى الذى

تبلغه استشارة المدرسين فى الأمور التى تؤثر على ظــروف أعمالهم ومستويات التربية والتعليم ومضامينهما ، كما تعتمد على تحــرر المدرسين من الضغط عليهم فى معتقداتهم الشخصية مع الإدراك الكامل بأن هذا التحرر لا يجيز للمدرسين أن ينقلوا هذه المعتقدات إلى تلاميذهم متجاوزين بذلك حقوق أوليـاء أمورهم ؛

ونظرا إلى أن معلمى التعليم الابتدائى — مع غيرهم من المدرسين — يؤدون خدمة كبيرة لكرامتهم بمـا يقـدمونه للأمة من خدمات فــكرية وروحية ، وبمـا يتحمل كل فرد منهم من المسئوليات الاجتماعية فى مجتمعاتهم المحلية ، وبروح الخدمة التى يبدونها لمصلحة تلاميذهم والتى تقوم عليها الشواهد داخل نطاق ساعات العمل المأجور وخارجه ؛

ونظرا إلى أن معلمى التعليم الابتدائى [illegible] يتمتعوا بكامل حريتهم فى ممـارسة حقوقهم المدنية خارج الصفوف الدراسية ودون أى تمييز فى الجنس أو العنصر أو اللون أو الرأى أو الاعتقاد — شأنهم فى ذلك شأن جميع رجال التربية — وبمـا يتفق مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ؛ ونظرا إلى أن طبيعة مهمتهم كمربين تفرض عليهم من الناحية الأخرى واجبات معينة تجاه التلاميذ الذين يجب أن تحترم ضمائرهم وشخصياتهم وتجاه الأسر التى تعهد إليهم بأبنائها وبناتها ، وتجاه المجتمع الذى يطالبون بخدمته ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

الأوضاع الإدارية

١ — فى البلاد التى يتمتع فيها معلمو التعليم الابتدائى بوضع الموظفين العموميين ينبغى ألا يقل نصيبهم من الحقوق والضمانات العـامة التى يكفلها هذا الوضع عن نصيب طوائف الموظفين العموميين الأخرى ؛

٢ — فى البلاد التى لا يتمتع فيها معلمو التعليم الابتدائى بوضع الموظفين العموميين ينبغى أن يستخدموا بعقد لا تقل مواده العامة فى مستواها عن المواد العامة التى تتضمنها عقود الطوائف المماثلة ؛

٣ — بالرغم من أن المؤتمر لا يدعو إلى توحيد جامد غير مرن إلا أنه يدعو إلى وجوب النظر باهتمام إلى الخطوات التى تتخذها الدول اللامركزية من الناحية التربوية بغية القضاء إلى أقصى حد ممكن على الفوارق الصارخة التى قد تقوم فى شروط الاستخدام ، وخاصة فيما يتعلق بمرتبات معلمى التعليم الابتدائى العاملين فى نطاق الدولة الواحدة ؛

٤ — وفى الحالات التى يخضع فيها معلمو التعليم الابتدائى للسلطات المحلية لأسباب إدارية — ينبغى أن تتخذ الإجراءات الرامية إلى التأكد من أن هذه السلطات — وخاصة القائمة منها فى المناطق الريفية — فى وضع يسمح لها بضمان حقوق معلمى التعليم الابتدائى ، وخاصة فيما يتعلق بدفع مرتباتهم بصورة منتظمة ؛

٥ — ينبغى أن يتمتع معلمو التعليم الابتدائى بأقصى حد ممكن من الأمن والاستقرار الوظيفى إلا فى حالات سوء السلوك الخطيرة المنصوص عليها فى التعليمات واللوائح مما يستوجب الفصل من الوظيفة . فإذا وفوا بالشروط المطلوبة وجب أن يتمتعوا بالتوظف الدائم . وفى الحالات التى لا يتسنى فيها التوظف الدائم ، يجب أن يتمتعوا بالتعيين الطويل الأجل مع احتمال تجديد عقودهم ؛

٦ — ينبغى أن يعهد بتطبيق التعليمات الخاصة بحقوق معلمى التعليم الابتدائى وواجباتهم إلى سلطات مسئولة يجب ألا تعانى أى لون من ألوان الضغط أو التدخل من الخارج ؛

٧ — فى حالة العمل غير المرضى أو السلوك السيئ من جانب معلم التعليم الابتدائى ينبغى أن توقع عليه العقوبات المنصوص عليها فى اللوائح والتعليمات بصورة موضوعية ؛ ويجب أن يكون للمعلم الحق فى الالتجاء إلى السلطات المعنية إذا شعر بأى غبن أو ظلم ؛

٨ — وينبغى أيضا أن يكون لمعلمى التعليم الابتدائى الحق فى التظلم إذا شعروا بأن التعليمات الإدارية — كما نصت عليها اللوائح والقوانين — قد طبقت عليهم بصورة مجحفة ؛

٩ — وكقاعدة عامة ينبغى للمندوبين الرسميين لهيئة تدريس التعليم الابتدائى أن يكونوا أعضاء فى الهيئات المسئولة عن فحص التظلمات التى ترفعها هيئة التدريس من القرارات التى تتخذها السلطات التربوية فى المسائل التأديبية أو بشأن مسئولية المهنة ؛

١٠ — ينبغى لمعلمى التعليم الابتدائى — أو لمندوبيهم — أن يتمتعوا بحق الاشتراك فى وضع السياسة التى تمس أعمالهم ، وفى المؤتمرات التى تناقش فيها مشكلات التدريس بالمدارس الابتدائية ؛

١١ — ينبغى أن يكون للمدرسين الحق فى الانتساب بحرية إلى المنظمات المهنية التى يفضلونها ، والتى تتوفر لديها الأهلية لتمثيلهم فى كل المناسبات ؛

التعيين

١٢ — ينبغى أن تبسط إجراءات تعين معلمى التعليم الابتدائى إلى أقصى حد ممكن ؛ وأن تنفذ هذه الإجراءات بطريقة موضوعية ؛

١٣ — هناك فوائد جمة تجنى من وراء التعيين التلقائى لكل معلمى التعليم الابتدائى الذين حصلوا على المؤهلات المطلوبة وخاصة فى حالات العجز فى هيئة التدريس ؛ و ينبغى ألا يكون هناك تمييز بين المدرسين والمدرسات إذا تساوت المؤهلات وظروف التعيين ؛

١٤ — فى البلاد التى لا يناسبها التعيين التلقائى ، من المستحسن اتباع إجراءات للاختيار من شأنها أن تكفل لجميع المتقدمين كافة الضمانات ، وتأخذ بعين الاعتبار سجلاتهم التحصيلية والخلقية أثناء فترة إعدادهم ، ومؤهلاتهم ، وألوان نشاطهم اللامنهجى ، ونتائج الاختبارات والاختبار الشخصى ؛

١٥ — فى البلاد التى تتبع نظاما معينا فى إجراءات الاختيار للترقية أو التعيين فى وظائف أعلى ، ينبغى أن يقوم هذا النظام على أسس شبيهة بالتى وصفناها فى المادة ١٤ ، وعلى سجل خدمة المرشحين وتفوقهم أيضا ؛

٣٠ — إذا تساوى المدرسون والمدرسات فى المؤهلات وجب أن يتساووا فى المرتبات ؛ وعلى البلاد التى لا تطبق هذا المبدأ أن تتخذ الخطوات اللازمة إلى القضاء تدريجيا على الفوارق القائمة ؛

٣١ — ينبغى أن يكون نظام العلاوات بحيث يسمح لمعلمى التعليم الابتدائى بأن يصلوا إلى الدرجات المالية الوسطى من الكادر بأسرع وقت مستطاع ، وأن يحصلوا فى النهاية على معاش معقول أو مكافأة يحتسب هذا أو تلك على أساس المرتب ؛

٣٢ — فى الحالات التى تقوم فيها الترقية إلى مرتبات أعلى على أساس الاختيار أولا ، ينبغى أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بأن تتولى السلطات المسئولة عملية الاختيار بنفسها ، وألا يتم هذا الاختيار تعسفيا بل على أساس التفوق والمؤهلات والقدرة والكفاية ؛

٣٣ — فى الدولة التى تتبع نظام اللامركزية فى التعليم ، وحيث يتقاضى معلمو التعليم الابتدائى إعانات مختلفة ومرتبات متباينة ينبغى أن تتخذ التدابير المناسبة للقضاء — إلى أقصى حد ممكن — على الفوارق التى لا مبرر لها والتى قد توجد بين فئات العلاوات والإعانات ؛

٣٤ — فى البلاد التى يتقاضى فيها معلمو ومعلمات مرحلة ما قبل المدرسة مرتبات أقل من مرتبات معلمى ومعلمات التعليم الابتدائى — من المستحسن التفكير فى القضاء على عدم المساواة هذه ، إذ تساوت مؤهلات وإعداد الفريقين ؛

٣٥ — فى الحالات التى يتطلب إعداد المدرسين للعمل فى المدارس النموذجية أو المدارس الابتدائية الراقية أو المخصوصة دراسة مكملة أو متخصصة — ينبغى — بحق — أن يتقاضوا علاوات أعلى من زملائهم معلمى التعليم الابتدائى ؛

٣٦ — بالنظر إلى مسئوليات المدرسين الأول الخاصة فإنهم يستحقون مرتبات أعلى من غيرهم إذا لزم الأمر ، وينبغى أن تتدرج هذه المرتبات تبعا لحجم المدارس التى يعملون فيها ؛

٣٧ — بالرغم من أن المعلمين الاحتياطيين والبدلاء والذين يقضون فترة التجربة وغير المؤهلين قد يتقاضون مرتبات أقل مما يتقاضاه المدرسون الثابتون إلا أن هذه المرتبات ينبغى أن تمكنهم من أن يعيشوا عيشة معقولة ؛

٣٨ — ينبغى أن تتخذ التدابير الكفيلة بأن يتقاضى مدرسو التعليم الابتدائى مرتباتهم الكاملة فى العطلات والإجازات المعتمدة ؛ وذلك فى البلاد التى لم تقم بعد بمثل هذه الإجراءات .

الإعانات والامتيازات

٣٩ — فى البلاد التى لم تعدل فيها المرتبات لتواجه غلاء المعيشة ، ينبغى أن يتقاضى مدرسو التعليم الابتدائى إعانات تعدل بصفة دورية ؛

٤٠ — ينبغى أن يمنح مدرسو التعليم الابتدائى العاملون فى البيئات المنعزلة والنائية والقاسية المناخ والتى لا تتمتع بظروف صحية طيبة أو فى المدن الكبيرة ذات المستوى المعيشى المرتفع نسبيا إعانات خاصة . وعلى السلطات المسئولة أن تحدد العوامل التى يتقاضى بسببها المدرسون هذه الإعانات الخاصة ؛

٤١ — بالنظر إلى أزمة المساكن المستحكمة فى كثير من بلاد العالم فإنه من المستحسن أن تزود السلطات معلمى التعليم الابتدائى بالتسهيلات المعيشية مجانا أو بأجور مخفضة ، أو أن تمنحهم إعانات بدلا من ذلك ؛

٤٢ — من المستحسن فى البلاد التى يمنح فيها الموظفون المدنيون علاوات اجتماعية أن تمنح لمدرسى التعليم الابتدائى ، على نفس الأساس الذى تمنح به للموظفين المدنيين ؛

٤٣ — فى الحالات التى يدعى المدرسون فيها إلى الانتقال إلى جهات أخرى لصالح العمل ينبغى أن تدفع إعانات لنقل الأثاث ؛

التأمين الاجتماعى

٤٤ — ينبغى لجميع طوائف معلمى التعليم الابتدائى أن يتوفر لهم نظام من نظم التأمين الاجتماعى الذى يغطى الحالات التالية : التقاعد ومعاش الورثة والعجز والمرض والوضع ؛

٤٥ — أيا ما كانت المنظمات المسئولة عن تطبيق نظام التأمين الاجتماعى (كالهيئات العامة ، أو منظمات الموظفين المدنيين أو شركات التأمين الأهلية) فإن السلطات العامة يجب أن تتأكد من أن وضعها المالى يسمح لها بأن تتكفل بالضمانات اللازمة ، وتواجه الاحتمالات التى قد تواجه المنتفعين من النظام ؛

٤٦ — لا يطالب معلمو التعليم الابتدائى — فى بعض الدول — بأن يدفعوا شيئا لنظام التأمين الاجتماعى الذى ينتسبون إليه . ولكنهم إذا طولبوا بذلك وجب ألا تزيد قيمة ما يدفعونه عن قيمة ما يدفعه غيرهم للنظم التى تديرها السلطات العامة ؛

٤٧ — عند وصول معلمى التعليم الابتدائى إلى سن معينة ، أو عند إتمامهم لعدد معين من سنوات الخدمة ينبغى أن يتمتعوا بمعاش التقاعد أو بمكافأة أو بهما معا . فإذا تركوا الخدمة قبل ذلك وجب أن تحتسب لهم المعاشات أو المكافآت أو كلاهما على أساس السنوات التى قضوها فى الخدمة فعلا مع تحديد حد أدنى لعدد السنوات التى يجب أن يتموها فى الخدمة ومع الالتفات إلى ألا يعمل هـذا الإجراء على تشجيع المدرسين على ترك الخدمة قبل الأوان المناسب ؛

٤٨ — فى حالة العجز أو عدم القدرة المؤدية إلى التقاعد الاضطرارى ينبغى لمدرسى التعليم الابتدائى أن يستحقوا معاشا أو مكافأة تتناسب مع عدد سنوات الخدمة ، بحد أدنى يضمن تحصين مثل هؤلاء المدرسين ضد العوز والفاقة ؛

٤٩ — فى حالة المرض ينبغى لهيئات التدريس فى المدارس الابتدائية أن يستحقوا إجازات مرضية بمرتب كامل لمدة معينة ، على أن تعمل السلطات التربوية على إحلال غيرهم محلهم أثناء مرضهم ؛ ومن المستحسن أن يتقاضوا إعانة

يواجهون بها نفقات العلاج الطبي والأدوية (إن لم يكن ذلك قد حسب حسابه من قبل). فإذا طال المرض أكثر من المدة المعينة تدرج المرتب في الانخفاض حتى استرداد المريض لصحته أو إحالته إلى التقاعد الاضطراري ليتقاضى معاش العجز ؛

٥٠ — ينبغي أن تتمتع كل مدرسات التعليم الابتدائي بإجازات الوضع والحضانة بمرتب كامل قبل الولادة وبعدها ، وأن تدوم هذه الإجازات ما لا يقل عن ثلاثة أشهر ، فإذا طلبت إحداهن إجازة تتعدى هذه الحدود اعتبرت إجازة مرضية ؛

٥١ — في حالة الوفاة ينبغي أن تدفع التعويضات للأيتام ممن كان يعولهم المدرس ، أو لأرملته على الأقل طالما أنها لم تتزوج من بعده ولأبنائه حتى بلوغهم حدا أقصى من السن لا يقل بأية حال عن نهاية التعليم الإلزامي ، ويتجاوز هذه المرحلة إذا كان أبناؤه يتابعون تعليمهم العام أو الفني ؛

٥٢ — من المستحسن أن يتعاون ممثلو هيئات تدريس التعليم الابتدائي في صياغة تنظيمات التأمين الاجتماعي ، وأن يشاركوا في إدارة أموالها ، وتسوية المنازعات التي قد تجد بهذا الشأن .

المدرسون من مناطق أخرى

٥٣ — مع مراعاة العوامل المختلفة التي تقوم عليها المواد القانونية الخاصة بتوظيف المدرسين ، واختلافها من دولة إلى أخرى ، فإنه من المستحسن — وخاصة حيثما وجد عجز في عدد المدرسين — أن تدرس السلطات التربوية مسألة السماح بتوظيف المدرسين من مناطق أخرى بشروط معينة ؛

٥٤ — ولكي يكون هؤلاء المدرسون صالحين للتعيين في وظائف التدريس بالمدارس الابتدائية العامة ينبغي أن يتوفر لهم نفس المؤهلات التي تطلبها الدولة المعنية من مدرسيها الوطنيين ، أو ما يعادلها ؛

٥٥ — في البلاد التي تتبع النظام الفدرالي يستحسن أن يتوفر للمدرسين العاملين في المدارس الابتدائية التابعة لأية ولاية من ولايات الاتحاد أو منطقة من مناطقه كل التسهيلات اللازمة للتعيين في أية مدرسة ابتدائية من مدارس الاتحاد .

التوصية رقم ٣٨

بشأن : " إعداد مدرسى التعليم الثانوى "

[١٩٥٤]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسة السابعة عشرة بجنيف فى يوم ٥ من يوليو سنة ١٩٥٤ ، ويتخذ فى يوم ١٠ من يوليو التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى حق كل فرد غير المنكور فى أكمل تعليم تمكنه منه استعداداته بغض الطرف عن طبقته الاجتماعية أو جنسه أو لغته أو معتقده ؛

ونظرا الى التغييرات العديدة التى تجرى الآن فى مفهوم التعليم الثانوى وكيانه ؛

ونظرا إلى أن التعليم الثانوى أصبح اليوم يعنى بأعداد متزايدة من الطلبة ، وأصبح يميل — بصورة أو بأخرى — إلى استيعاب كل المراهقين ؛

ونظرا إلى أنه لما كان مدرسو التعليم الثانوى يلعبون دورا هاما فى المجتمع الحديث وأن اختيار المقبلين على معاهد إعداد المعلمين و إعدادهم على أعظم جانب من الأهمية بالنسبة الى رفع مستوى الثقافة العام ؛

ونظرا إلى أن هدف التعليم الثانوى هى تربية الفرد تربية متوازنة فى النواحى الروحية والفكرية والبدنية والعملية ، وإلى أن مدرسى التعليم الثانوى يجب أن يتمتعوا — بناء على ذلك — بإعداد يستجيب لمطالب مثل هذه التربية المتوازنة ؛

ونظرا إلى مهمة مدرسى التعليم الثانوى الدقيقة ألا وهى توجيه الطلاب ومساعدة كل فرد منهم حتى يتلقى نوع التعليم الذى يناسب استعـــداداته واحتياجات المجتمع ؛

ونظرا إلى مسئولية مدرسى التعليم الثانوى فى استكشاف طبيعة المواهب المختلفة المطلوبة فى العالم الحديث ؛

ونظرا إلى الحاجة الماسة إلى تكييف التعليم الثانوى طبقا للتقــدم المستمر والمطالب المتجددة التى يتطلبها العالم الحديث ؛

ونظرا أيضا إلى أن الدول المختلفة فى أحوالها الجغرافية والسكانية والاجتماعية والتاريخية والثقافية قد تفكر — رغم اشتراكها فى الأهداف المتشابهة — فى حلول مختلفة للمشكلات التى يتضمنها اعداد مدرسى التعليم الثانوى ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى مختلف دول العالم التوصية التالية :

نظم الاعداد

١ — من المستحسن أن تهتم السلطات المعنية أعظم الاهتمام بمشكلة إعداد مدرسى التعليم الثانوى ، وتتأكد من أن مدرسى التعليم الثانوى يتلقون أفضل أنواع التعليم العام المستطاع ، وأجود الاعداد المهنى والخلقى والتخصصى الممكن ، وذلك حتى يستطيعوا أن يؤدوا واجباتهم ومهماتهم بكفاية ؛

٢ — ينبغى لممثلى معاهد إعداد مدرسى التعليم الثانوى وممثلى المدرسين العاملين فعلا فى المدارس الثانوية أن يسهموا مع الهيئات المسئولة فى وضع أو مراجعة خطط ومناهج إعداد مدرسى التعليم الثانوى ؛

٣ — عند اختيار نظام إعداد مدرسى التعليم الثانوى (فى المعاهد المتخصصة أو فى الجامعات مع إضافة الإعداد المهنى بعدها أو فى أثنائها) يحسن بكل دولة أن تختار النظام الذى يناسب تكوين تعليمها العالى ، ومواردها ، وحاجتها إلى المدرسين ... ... الخ ؛

٤ — ما من شك فى أن لوجود نظم مختلفة فى الدولة الواحدة لإعداد مدرسى التعليم الثانوى مزايا لا تنكر ؛ إلا أنه يجب أن يكون مستواها جميعا متشابها بقدر الامكان . فإذا كان الإعداد العام والمهنى والتخصصى يتم كله فى معهد واحد فإنه ينبغى ألا يقل فى مدته ولا فى مداه عما إذا تم الإعداد المهنى منفصلا أثناء الدراسة أو بعدها ؛

٥ — ينبغى لمدرسى التعليم الثانوى الذين يدرسون مواد يستطيع الطلبة أن يتابعوا دراستها على المستوى الجامعى فيما بعد — أن يعدوا على المستوى الجامعى ؛

٦ — أيا ما كان النظام المتبع فى إعداد مدرسى التعليم الثانوى فإنه لا بد من عمل كل الترتيبات الممكنة لإعداد مدرسى جميع المواد المختلفة ، وإعداد عدد احتياطى من المدرسين ، وإعداد جميع المدرسين المشرفين على بيوت طلبة التعليم الثانوى ، حيثما وجدت هذه البيوت ؛

٧ — ينبغى أن تتم الاتصالات العديدة وتبادل التجارب والخبرات بين السلطات المسئولة عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى والمسئولة عن إعداد مدرسى التعليم الثانوى وذلك للتأكد بطريقة أفضل من تساوق الإعدادين ومن تيسير الانتقال من مستوى إلى آخر .

شروط القبول ومطالبه

٨ — يجب ألا يدخر أى وسع فى سبيل تأمين أوضاع اجتماعية ومالية طيبة لمدرسى التعليم الثانوى — كما هو الشأن فى مدرسى المراحل الأخرى ، وذلك بغية تشويق من تتوفر لديهم الاستعدادات للتدريس بالمدارس الثانوية ممن قد تغريهم الوظائف الأخرى ؛

٩ — ينبغى أن تتخذ التدابير اللازمة لتوفير التسهيلات (من مثل المنح الدراسية والمكافآت ... ... الخ) حتى لا تعوق قلة الموارد الشخص المناسب عن التأهل للتدريس بالمدارس الثانوية ؛ وقد يمكن التوصل إلى تحقيق هذا الغرض بجعل الأقسام الداخلية فى معاهد إعداد مدرسى التعليم الثانوى مجانية — حيثما وجدت ؛

١٠ — ينبغى أن تتكافأ أمام الجنسين فرص التدريس بالمدارس الثانوية ، وأن يتلقى كلاهما الإعداد والتدريب اللازمين على قدم المساواة ؛

١١ — فى البلاد التى تتبع نظما متفاوتة فى إعداد مدرسى المدارس الثانوية ومعلمى التعليم الابتدائى ، وتختلف فيها المؤهلات الرسمية المطلوبة من كلا الفريقين ، ينبغى لمعلمى التعليم الابتدائى أن يتمكنوا من التعيين بالمدارس الثانوية بمجرد حصولهم على المؤهلات المناسبة ؛

١٢ — فى اختيار وإعداد الطلبة ليكونوا مدرسين للتعليم الثانوى يجب ألا يكون الاهتمام منصبا على استعدادات الطالب الفكرية وحصيلته العلمية فحسب بل وعلى إدراكه لأهمية المهنة ، واستعداده الخلق والتربوى ، وأخلاقه ومدى فهمه للأطفال وإخلاصه للعمل واستقراره العاطفى وشعوره بالمسئولية الاجتماعية . فإذا كانت هناك اختبارات سابقة للقبول فإن الاختبارات الشخصية تساعد على تكميل صورة شخصية كل متقدم .

المناهج

١٣ — فى الوقت الذى ينبغى فيه أن يكون إعداد مدرسى التعليم الثانوى متخصصا بالقدر الذى يجعلهم على علم واف بالمواد التى سوف يقومون بتدريسها ، ينبغى أن يكون هناك توازن بين برامج التخصص والثقافة العامة . ويمكن الاستفادة من اتباع طريقة المواد الاختيارية لتحقيق هذا الغرض ؛

١٤ — ينبغى للاعداد المهنى لمدرسى التعليم الثانوى ألا يشتمل على دراسات فى علم النفس والتربية (بما فى ذلك فلسفة التربية) والتربية العملية فحسب ، بل وعلى دراسات خاصة تتضمن مثلا دراسة الهيئات والعلاقات الاجتماعية ، وأخلاق المهنة ، والتفاهم الدولى ... ...الخ وذلك بغية تنمية روح الديمقراطية والحرية والإخاء بين الناس ؛

١٥ — يجب أن تهتم مناهج إعداد معلمى المدارس الثانوية بمشكلات التعاون الدولى ، وذلك بغية تنمية الإدراك والتسامح واحترام استقلال جميع الأمم وحريتها ؛

١٦ — أما دراسة علم النفس والتربية التى تكون جزءا من الإعداد المهنى لمدرسى المـــدارس الثـانوية فينبغى أن تهتم الاهتمام الكافى بالبحوث العملية فى التربية وعلم النفس وعلم نفس المراهقين وطرق التدريس الخاصة بمختلف المواد وبالنظام المدرسى والادارة والتشريع وفى مشكلات الدولة المعنية . كما يجب أن تشمل هذه الدراسات أيضا على التربية التجريبية (كطرق التقييم الفنية) وعلم الاجتماع . وبالنسبة إلى إعداد مدرسى القسم الأول من التعليم الثانوى (الاعدادى) يجب أن يزداد الاهتمام الخاص بالتوجيه التربوى (الفروق الفردية

لدى المراهقين بما فى ذلك الاستعدادات والانفعالات) وطرق التدريس الوظيفية والعمل الفردى ؛

١٧ — ينبغى لكل معهد تربوى يعد مدرسى التعليم الثانوى — سواء أكان قائما بذاته أم فى نطاق الجامعة — أن يقدم عددا مناسبا من الدراسات النظرية والعملية فى التربية وعلم النفس ، وأن يعمل على توفير الكتب والمراجع والدوريات اللازمة ؛

١٨ — يجب أن توجه العناية الكبيرة للناحية العملية من الإعداد المهنى لمدرسى التعليم الثانوى ؛ فلا يكفى أن يحضر الطلبة الدروس التى يلقيها المدرسون ، أو يؤدوا دروس النقد ؛ ولكن من الأفضل أن يكلفوا القيام بالتدريس الفعلى مددا طويلة فى مختلف الصفوف ومختلف المدارس ، وبهذا يتعودون القيام بواجبهم نحو أحد الصفوف والإسهام فى ألوان النشاط المدرسى الأخرى ؛

١٩ — بالرغم من أن المؤتمر يعترف بقيمة المدارس التجريبية فى تدريب طلبة معاهد إعداد معلمى المدارس الثانوية إلا أنه من المستحسن أن يتم الجانب الأكبر من التربية العملية فى المدارس العادية ، وذلك حتى يلمس المتدربون الظروف الفعلية التى سوف يعملون فيها كمدرسين ؛

٢٠ — من المهم ألا يتعرف مدرسو المستقبل فى التعليم الثانوى على طريقة تدريس واحدة ، بل على عدة طرق صالحة للتدريس بالمدارس الثانوية ، وذلك حتى يختاروا لأنفسهم أفضل الطرق التى تناسب ظروفهم أثناء التدريس ، ويمكن أن يكون لاشتراكهم فى البحوث والتجارب التربوية قيمة عظيمة فى هذا الصدد ؛

٢١ — ينبغى أن يشتمل الجانب المهنى من إعداد مدرسى المدارس الثانوية على تعريف الطلبة بالخدمات الاجتماعية مثل تنظيم نواحى النشاط فى أوقات الفراغ ، والنشاط الثقافى ومنظمات الشـــباب ، والاشتراك فى جمعيات الآباء والمعلمين ؛

٢٢ — ينبغى ألا تختار هيئة تدريس معاهد إعداد مدرسى التعليم الثانوى على أساس مؤهلاتهم العلمية فحسب بل وعلى ضوء كفاءتهم الشخصية وتجربتهم فى التدريس أيضا ؛

التدريب

٢٣ — من المستحسن أن تتاح الفرصة لمدرسى التعليم الثانوى لكى يتابعوا التدريب أثناء الخدمة فى كل من المواد التى يدرسونها ومبادئ وطرق التدريس ؛

٢٤ — وأيا ما كانت صور هذا التدريب أثناء الخدمة (كالمؤتمرات أو الحلقات الدراسية ، أو حلقات المناقشة ، أو أسابيع الدراسة أو مناهج العطلات . . . الخ) فإنه ينبغى أن يقوم المفتشون ونظار المدارس وأساتذة معاهد إعداد المعلمين ومنظمات مدرسى التعليم الثانوى بدور مهم فى تنظيمها ؛

٢٥ — وفى البلاد التى لاتتولى فيها السلطات التربوية بنفسها تنظيم التدريب أثناء الخدمة لمدرسى التعليم الثانوى ، ينبغى أن تيسر الأموال اللازمة لذلك وتعطى لمنظمات المدرسين أو الهيئات أو الجماعات المختصة ؛

٢٦ — ينبغى أن تتاح لمدرسى التعليم الثانوى كل التسهيلات الممكنة كالمنح الدراسية والإجازات والإعانات) حتى يتمكنوا من استغلال فرص التدريب أثناء الخدمة ، ومن المستحسن لتحقيق هذا الغرض منح إجازة بمرتب كامل لعدة أشهر على أثر إتمام المدرس لمدة معينة من الخدمة . والمؤتمر يوصى بذلك من حيث المبدأ وحيثما كان ذلك مما يتفق ومطالب الخدمة ؛

٢٧ — يعتبر تبادل المدرسين مع البلاد الأخرى فى ضوء الاتجاهات التى اقترحها المؤتمر الدولى للتعليم العام فى التوصية رقم ٢٩ التى اتخذها فى جلسته الثالثة عشرة التى انعقدت سنة ١٩٥٠ — وسيلة من أقيم وسائل تدريب المدرسين أثناء الخدمة ؛

٢٨ — ينبغى ألا يدخر أى وسع فى سبيل تشجيع نشر الكتب والدوريات التى يحتاج إليها مدرسو المدارس الثانوية ، وتيسير سبيل قراءتها ومناقشتها ؛ وهذا ميدان يمكن لمعاهد إعداد المعلمين ومراكز التبادل والإعلام التربوى ومعاهد البحوث التربوية والنفسية أن يؤدوا فيه خدماتها الفعالة المطردة عن جدارة ؛

مدرسو الضرورة

٢٩ — حينما يكون اللجوء إلى إعداد المدرسين إعدادا عاجلا ضرورة يبررها زيادة التوسع في قبول التلاميذ فإنه لا غنى للذين يعدون مثل هذا الإعداد من أن يبلغوا مستوى ثقافيا و مهنيا معينا قبل أن يسمح لهم بالتعيين ؛

٣٠ — على أنه ينبغي لمثل هؤلاء المدرسين الذين أعدوا هـــذا الإعداد أن تتاح لهم الفرص لكي يتموا إعدادهم المهني ، على شرط أن يكونوا قد دللوا فعلا على أن لديهم القدرات المطلوبة ، و بذلك يصبحون أهلا للانخراط في سلك مدرسي التعليم الثانوي النظاميين .

معاونة الهيئات الدولية

٣١ — من المرغوب فيه جدا أن تعمل منظمة اليونسكو ومكتب التربيـــة الدولي والمنظمات الإقليمية على ترقية إعداد مدرسي التعليم الثانوي وتدريبهم أثناء الخدمة .

التوصية رقم ٣٩

بشأن : "أوضاع مدرسى التعليم الثانوى"

[١٩٥٤]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى ، يعقد جلسته السابعة عشرة فى يوم ٥ من شهر يوليو سنة ١٩٥٤ بجنيف ، ويتخذ فى ١٣ من يوليو التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أن مدرسى التعليم الثانوى يجب أن يكونوا — كغيرهم من رجال التربية — أحرارا فى مزاولة وممارسة حقوقهم المدنية — خارج نطاق الصفوف الدراسية — ودون أى تمييز يقوم على أساس الجنس أو العنصر أو اللون أو الدين أو العقيدة أو الآراء الخاصة — بما يتفق مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ؛ إلا أنه نظرا إلى أن رسالتهم كمربين تفرض عليهم من الناحية الأخرى واجبات ملزمة نحو تلاميذهم الذين يجب عليهم احترام ضمائرهم وشخصياتهم ، ونحو الأسر التى تعهد إليهم بأبنائها ، ونحو المجتمع الذى انتدبوا لخدمته ؛

ونظرا إلى أن أوضاع رجال مهنة التدريس عموما تعتمد — إلى حد كبير — على الوحدة الداخلية ، وعلى صلاتهم الطيبة مع السلطات التربوية ، وعلى المدى الذى يستشار به المدرسون فى الأمور التى تؤثر على كل من ظروف عملهم ومستويات التربية ومحتوياتها ، وعلى تحرر المدرسين من الضغط فيما يتعلق بمعتقداتهم الشخصية ، علما بأن هذا التحرر لا يخول للمدرسين نقل هذه المعتقدات إلى طلبتهم متجاوزين حقوق الطلاب وآبائهم ؛

ونظرا إلى أن مدرسى التعليم الثانوى يسهمون بالتضامن — مع غيرهم — فى إعلاء شأن كرامتهم عن طريق ما يؤدونه لحياة الأمة الروحية والفكرية من خدمات ،

ومن طريق اضطلاع كل فرد منهم بنصيبه من المطالب الاجتماعية التى تتطلبها بيئته المحلية ، وعن طريق إظهار روح الخدمة لصالح طلبتهم إظهارا تدل عليه الشواهد أثناء ساعات العمل الذى يتقاضون عليه الأجر أو خارج نطاقها ؛

ونظرا إلى أن شروط الاستخدام الطيبة أمر ضرورى لجذب الشباب من الجنسين إلى مهنة التدريس باعداد تكفى لمواجهة الاحتياجات المتزايدة والمطالب الملحة التى يتطلبها التعليم الثانوى ؛

ونظرا إلى أن مستقبل الفكر والثقافة يتوقف — إلى حد كبير — على نوع معلمى التعليم الثانوى ، وإلى أنه لا بد من بذل كل جهد مستطاع لتأمين المستوى العالى لهؤلاء المدرسين فى بداية عملهم وعلى طول مداه ؛

ونظرا إلى أن أوضاع مدرسى التعليم الثانوى تتصل اتصالا وثيقا بإعدادهم المهنى الذى سبق أن عالجته التوصية رقم ٣٨ بشأن إعداد مدرسى التعليم الثانوى التى اتخذها المؤتمر فى جلسته الحالية ؛

ونظرا إلى أن التطورات الهامة تجد — على الدوام — فى مشتملات التربية وطرقها ، وإلى أن مدرسى التعليم الثانوى ينبغى أن تتاح لهم كل فرصة لكى يكونوا على اتصال دائم بأحدث التطورات التربوية ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى مختلف دول العالم التوصية التالية :

الأوضاع المهنية والادارية

١ — ينبغى أن تكون هناك قوانين أو لوائح لتنظيم أوضاع مدرسى التعليم الثانوى العاملين فى المدارس التى تديرها السلطات التربوية ؛

٢ — ينبغى للمندوبين الرسميين الممثلين لمدرسى التعليم الثانوى أن تتاح لهم فرصة — ومسئولية — الاشـــتراك فى إعداد السياسة التى تؤثر على شروط استخدامهم ؛

٣ — وسواء أكان مدرسو التعليم الثانوى من الموظفين العامين أم لا فإن أوضاعهم الادارية والمهنية يجب ألا تقل بحال ما عن أوضاع الموظفين العامين

الآخرين ، أو أوضاع رجال المهن الأخرى ذات الإعداد والمؤهلات والمسئوليات المماثلة ؛

٤ — يجب أن يتمتع مدرسو التعليم الثانوى بأكبر قدر مستطاع من الاستقرار الوظيفى ، وفى البلاد التى لا يمكن تثبيت تعيينهم فيها بصفة دائمة ، ينبغى أن يستخدموا بعقود طويلة الأجل مع احتمال تجديد هذه العقود ؛

٥ — يجب أن يتمتع مدرسو التعليم الثانوى بممارسة جميع حقوقهم المدنية بحرية ، بما فى ذلك مشروعية التحاقهم بأية منظمة مهنية يفضلونها ، على أن يكون لهذه المنظمات أهلية تمثيلهم ؛

٦ — ينبغى أن يعهد بتطبيق اللوائح المنظمة لحقوق مدرسى التعليم الثانوى وواجباتهم إلى هيئات أعدت لذلك إعدادا مناسبا ، وينبغى لهذه الهيئات ألا تعانى أى لون من ألوان الضغط الخارجى ؛

٧ — ينبغى أن يحاط كل مدرس علما بالتقارير الرسمية التى تكتب عنه لتقييم عمله ، وينبغى ألا يطلع عليه أحد سوى المدرس ورؤسائه المباشرين فاذا لم يرق التقييم للمدرس كان له الحق فى أن يطلب تقييما مستقلا ؛

٨ — فى حالة العمل غير المرضى أو السلوك السيئ من جانب مدرس التعليم الثانوى ، ينبغى أن توقع عليه العقوبات المنصوص عليها فى اللوائح والتعليمات بصورة موضوعية ، ويجب أن يكون للمدرس الحق فى التظلم إلى السلطات المعنية إذا شعر أنه مغبون ؛

٩ — وينبغى أيضا أن يكون لمعلمى التعليم الثانوى الحق فى التظلم إذا شعروا بأن التعليمات الإدارية — التى نصت عليها القوانين واللوائح — قد طبقت عليهم بصورة مجحفة ؛

١٠ — وكقاعدة عامة ، ينبغى للمندوبين الرسميين لهيئة تدريس التعليم الثانوى أن يكونوا أعضاء فى الهيئات المسئولة عن فحص التظلمات التى ترفعها هيئة التدريس من القرارات التى تتخذها السلطات التربوية فى المسائل المتصلة بهم

التعيين والترقية

١١ — ينبغى أن تبسط إجراءات تعيين مدرسى التعليم الثانوى إلى أقصى حد ممكن ، وأن تنفذ هذه الإجراءات بصورة موضوعية . و ينبغى أن يكون من بين ما يؤخذ بنظر الاعتبار : مؤهلات طالب التعيين وقدرته . وأما الحد الأدنى المطلوب من المؤهلات فينبغى أن يحدده القانون ؛

١٢ — عند تعيين المدرسين والمدرسات ينبغى ألا تكون هناك أية تفرقة إذا تساوت المؤهلات وكانت ظروف التعيين مناسبة للطائفتين ؛

١٣ — ينبغى أن تتجنب السلطات المسئولة عن التعيين أى نوع من أنواع التمييز القائم على عنصر المدرسين أو دياناتهم أو لونهم أو جنسيتهم ؛

١٤ — ينبغى أن يعتبر مدرسو التعليم الثانوى الأكفاء المجربين أهلا للتعيين فى أية وظيفة تعليمية أو إدارية فى نطاق حدود المهنة ؛

١٥ — أما الترقية فينبغى أن تتخذ الإجراءات بشأنها للتأكد من أن السلطات المسئولة قد قامت بالاختيار طبقا لإجراءات واضحة لا تهتم بشىء سوى القدرة والمؤهلات والامتياز ؛

١٦ — حيثما تطلبت إجراءات التعيين أن يمر المدرس بفترة تجربة أو اختبار ينبغى ألا تطول هذه المدة أكثر مما ينبغى ؛

١٧ — فى البلاد التى يوجد فيها مدرسون متعطلون ينبغى أن تتخذ الإجراءات الرامية إلى مساعدتهم فى الحصول على عمل يتجاوب مع مؤهلاتهم .

شروط الاستخدام

١٨ — عند تحديد ساعات العمل لمدرسى التعليم الثانوى ينبغى أن يدخل فى الحساب أنهم يجب أن يعدوا دروسهم ، و يصححوا أعمال تلاميذهم ، ويديموا الاتصال بأولياء أمورهم ، ويستمروا فى متابعة ثقافتهم العلمية والمهنية ؛

١٩ — عند إتمام المدرسين لعدد معين من سنوات الخدمة — وليكن عشرين سنة مثلا — ينبغى أن تقل ساعات العمل دون أن يؤثر ذلك فى مرتباتهم وبذلك يتمكنون من الاسهام فى لجان الاستشارة والاختيار والامتحانات ... الخ؛

٢٠ — عند تحديد مدة الأجازات وتوزيعها على السنة ينبغى أن يؤخذ بنظر الاعتبار حاجة كل من المدرسين والطلبة إلى الترويح والفراغ ؛

٢١ — ينبغى أن يمنح مدرسو التعليم الثانوى إجازات بمرتب تطول عدة أشهر ، وذلك بعد اتمامهم لعدد معين من السنين فى الخدمة ، على شرط أن يتفق هذا مع مطالب الخدمة ؛

٢٢ — ينبغى أن تكون مرتبات مدرسى التعليم الثانوى من الكفاية بحيث تسمح لهم بأن يكرسوا كل قواهم لعملهم المدرسى ، والا يسمح لهم بالعمل الإضافى بأجر إذا كان ذلك العمل يضعف من كفاءة قيامهم بأعمالهم العادية أو يحط من كرامة المدرسين فى نظر الرأى العام بصفة عامة وفى نظر التلاميذ وأولياء أمورهم بصفة خاصة ؛

٢٣ — ينبغى ألا يعتبر الزواج حائلا بين المدرسات وبين التعيين الدائم كمدرسات فى التعليم الثانوى ؛

المرتبات

٢٤ — ينبغى أن تتجاوب مرتبات مدرسى التعليم الثانوى مع أهمية رسالتهم كما ينبغى أن تكون مساوية — على الأقل — لمرتبات طوائف الموظفين العاملين المختلفة أو أعضاء المهن الأخرى ذات المؤهلات والإعداد والمسئوليات المناظرة ؛

٢٥ — بالنظر الى القيمة الأدبية للحياة العائلية ينبغى لمدرسى التعليم الثانوى أن يتمتعوا بمرتبات عالية الى الدرجة التى تمكنهم من أن يبنوا أسرهم و يعولوها ؛

٢٦ — ينبغى أن يوضع كادر المرتبات فى أبسط صورة ممكنة ، و ينبغى أن تكون مرتبات المدرسين الأساسية فى التعليم الثانوى بحيث تيسر لهم فى حدها الأدنى والأقصى — مستويين معيشيين مناسبين فى هاتين المرحلتين من عملهم

و ينبغى أن يكون معدل العلاوات بحيث يمكن المدرس من الوصول الى الحد الأقصى بعد انقضاء فترة معقولة من العمل ؛

٢٧ — ينبغى أن يكون هناك — بقدر الإمكان — إضافات وزيادات تضاف إلى المرتب بمناسبة الحصول على مؤهلات علمية أعلى ، أو الانتهاء من تدريب أرقى أو بمناسبة الاختيار لوظائف ذات مسئوليات خاصة ؛

٢٨ — من حق المدرسين الأوائل أن يتقاضوا مرتبات أعلى بالنظر إلى مسئولياتهم الخاصة ؛

٢٩ — ينبغى أن يتقاضى المدرسون والمدرسات فى التعليم الثانوى مرتبات متساوية إذا تساوت مؤهلاتهم : أما فى البلاد التى لم يطبق فيها هذا المبدأ بعد فينبغى أن تتخذ الإجراءات العاجلة للقضاء على الفوارق القائمة ؛

٣٠ — فى البلاد التى تتبع النظام اللامركزى فى التعليم ، ويتقاضى فيها المدرسون مرتبات متفاوتة ، ينبغى أن تتخذ الإجراءات المناسبة للقضاء بقدر الإمكان على ما لا مبرر له من الفروق التى قد تكون قائمة فى معدلات العلاوات والإعانات ؛

٣١ — فى حالة استخدام مدرس من مدرسى التعليم الثانوى بعض الوقت على أساس الساعة ، ينبغى أن يتناسب معدل الأجر بالساعة مع أجر زميله الدائم إذا قام بعمل مشابه ؛

٣٢ — يحق للمدرسين الذين يعملون خارج الهيئة أن يتقاضوا مرتبات وإن قلت عن زملائهم المثبتين إلا أنها يجب أن تكفل لهم مستوى معيشيا معقولا ؛

٣٣ — ينبغى أن تتخذ الإجراءات المناسبة لتأمين حق مدرسى التعليم الثانوى فى الاجازات المعتمدة والعطلات بمرتب كامل ، وذلك فى البلاد التى لم تأخذ بهذا الاجراء بعد ؛

البدلات الخاصة

٣٤ — يتقاضى مدرسو التعليم الثانوى فى بعض الدول منحا ، أو بدلات خاصة كبدل السكن والإعفاء الكلى أو الجزئى من مصروفات أبنائهم الدراسية وفى البلاد التى يمنح فيها المدرسون إعانات لمواجهة غلاء المعيشة أو مصاريف الانتقال أو الإقامة ، والعلاوات الاجتماعية مثل بقية طوائف الموظفين العاملين وأعضاء المهن المناظرة ، ينبغى أن تدفع لهم هـــذه الأموال والإعانات بنفس المعدل وطبقا لنفس الشروط التى تمنح بها للآخرين .

التأمين الاجتماعى

٣٥ — ينبغى أن يتمتع جميع مدرسى التعليم الثانوى بنظام تأمين اجتماعى يواجه المواقف التالية : التقاعد ، والتعويض لمن يموت عنهم المدرس ، والعجز والمرض ، والولادة ، والحضانة . فإذا طلب إلى المدرسين أن يسهموا فى نظام التأمين للانتفاع بهذه المزايا وجب ألا يزيد ما يدفعونه عمـا يدفعه من تشملهم الأنظمة التى تتولاها السلطات العامة ، إلا فى الظروف غير العادية ؛

٣٦ — إذا بلغ مدرسو التعليم الثانوى سنا معينة ، أو إذا أتموا عددا معينا من سنوات الخدمة استحقوا معاش التقاعد أو المكافأة أو كليهما . وينبغى أن تدفع لهم مبالغ على أساس نسبى إذا تركوا الخدمة قبل الحدود المقررة ، بعد قضائهم حدا أدنى معينا من السنوات فى الخدمة ، على شرط ألا تشجع مثل هذه الإجراءات المدرسين على أن يتركوا الخدمة قبل الأوان ؛

٣٧ — فى حالة العجز أو عدم القدرة المؤدية الى التقاعد الاضطرارى ينبغى لمدرسى التعليم الثانوى أن يستحقوا معاشا أو مكافأة بحد أدنى يكفل لهم ألا يعيشوا فى عوز أو فاقة ؛

٣٨ — فى حالة المرض ينبغى لهيئات التدريس فى المدارس الثانوية أن يستحقوا إجازات مرضية بمرتب كامل لمدة معينة ، على أن تعمل السلطات التربوية على إحلال غيرهم محلهم أثناء مرضهم ، ومن المستحسن أن يتقاضوا

إعانة يواجهون بها نفقات العلاج الطبي والأدوية (إذا لم يكن ذلك قد حسب حسابه من قبل) فإذا طال المرض أكثر من المدة المقررة تدرج المرتب فى الانخفاض إلى أن يسترد المريض عافيته أو يحال الى التقاعد الاضطرارى وعندئذ يتقاضى معاش العجز ؛

٣٩ — ينبغى أن تتمتع كل مدرسات التعليم الثانوى باجازات للوضع والحضانة بمرتب كامل قبل الولادة و بعدها ، وأن تدوم هذه الأجازة مالا يقل عن ثلاثة أشهر . فاذا طالت الاجازة عن هذا الحد اعتبرت أجازة مرضية ؛

٤٠ — فى حالة الوفاة ينبغى أن تدفع التعويضات للأيتام ممن كان يعولهم المدرس أو لأرملته — على الأقل — طالما هى أرملة ، أما فى حالة الأيتام فينبغى أن يستمر الدفع الى حد أقصى من العمر لا يقل عن نهاية التعليم الإلزامى ويتجاوز هذه السن اذا كان أبناؤه متفرغين للتعليم ؛

٤١ — من المستحسن أن يتعاون ممثلو هيئات التعليم الثانوى فى صياغة وتطبيق تنظيمات التأمين الاجتماعى .

المدرسون من مناطق أخرى

٤٢ — مع مراعاة العوامل المختلفة التى تقوم عليها المواد القانونية الخاصة باستخدام الموظفين من البلاد الأخرى ، فإنه من المستحسن أن يكون مثل هؤلاء الأشخاص أهلا للتعيين فى المدارس الثانوية — بشروط خاصة — إذا كانوا يحملون نفس المؤهلات التى يحملها مدرسو البلاد التى يرغبون فى العمل بها أو يحملون مؤهلات معادلة لها ؛

٤٣ — فى البلاد التى تتبع النظام الفدرالى يستحسن أن يتوفر لمدرسى التعليم الثانوى العاملين فى أى ولاية من ولايات الاتحاد أو منطقة من مناطقه كل التسهيلات اللازمة للعمل فى أية مدرسة ثانوية من مدارس الاتحاد طالما أنه تتوفر لهم الصلاحية اللغوية والمهنية اللازمة .

التوصية رقم ٤٠

بشأن : "تمويل التعليم"

[١٩٥٥]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته الثامنة عشرة بجنيف فى يوم ٤ يوليه سنة ١٩٥٥ وفى يوم ١١ من يوليو يتخذ التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا الى أن السلطات التربوية يجب أن يكون تحت يدها الأموال الكافية التى تمكنها من التنفيذ الفعال للتوصيات رقم ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ بشأن التعليم الإلزامى وإطالة مدته ، وتيسير تعليم البنات ، وإعداد معلمى التعليم الابتدائى ومدرسى التعليم الثانوى ، وأوضاع معلمى التعليم الابتدائى ومدرسى التعليم الثانوى كما صاغها وأقرها المؤتمر الدولى للتعليم العام فى جلساته الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة ؛

ونظرا إلى أنه فى ميدان تمويل التعليم يجب ألا يقوم أدنى تمييز على أساس عنصرى أو جنسى أو دينى أو على أساس المنزلة الاجتماعية أو تبعية الجنسية ؛

ونظرا إلى أنه لا مفر من زيادة مطالبة التعليم بالاعتمادات المالية المتضخمة ليواجه بها نموه فى كل مستوى من مستوياته ، ويواجه بها ارتفاع منسوب المواليد ، وتوسيع مجال التعليم الإلزامى ، وتوسيع نطاق تعليم الكبار ، وارتفاع تكاليف المعدات المدرسية ومرتبات هيئات التدريس وخدمات الصالح العام ؛

ونظرا إلى أن التضخم المالى قد زعزع من قيمة الزيادة التى حققتها ميزانيات وزارات التربية والتعليم فى كثير من الحالات ؛

ونظرا إلى أن المصدر الأساسى لتمويل التعليم العام يجب أن يكون ميزانيات السلطات العامة المختلفة المستويات ، وبالرغم من أن هـذا لا يعنى الإقلال من شأن التبرعات التى تقدمها الهيئات العامة والخاصة إلا أن هذه الميزانيات هى أثبت مصادر التمويل ؛

ونظرا إلى أن السلام هو الشرط الأساسى لازدهار التعليم حيث أنه مصدر من مصادر الغنى والخصوبة على حين أن الحرب مصدر للتخريب والتدمير وإنفاق المال فيما لا طائل تحته ، ولذلك كان من المستحسن أن يكرس للتعليم جزء من الأموال التى تخصص الآن للتسلح ؛

ونظرا إلى أن النظم التربوية المتقدمة قد عملت على تنمية التقدم الاقتصادى والاجتماعى والإنسانى فى الدول التى تقوم فيها هذه النظم ، وإلى أن التقدم الذى تم تحقيقه فى هذه الدول ما زال يدفع بالناس إلى المطالبة بزيادة تخصيص الأموال للتربية والتعليم فى جميع الدول ؛

ونظرا إلى اهمية التقدم السريع الذى ينبغى أن تحققه الثقافة والتربية القومية فى الدول المستقلة المتخلفة ؛

ونظرا إلى أن الدول رغم اتفاقها فى الأهداف إلا أنها ذات ظروف اقتصادية ومالية ونظم إدارية متباينة ، ولذلك ينبغى لها أن تفكر فيما يناسبها من حلول بشأن مشكلة تمويل التعليم ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصيات التالية :

مسائل عامة

١ — يجب على السلطات العامة أن تولى التربية والتعليم أهميـــة أولى — فى كل الأحوال — عند تدبرها للمسئوليات المالية الملقاة على عاتقها ، ولا يعنى هذا الحط من قيمة الالتزامات الأخرى ؛

٢ — إن التوسع المطرد فى التعليم يستلزم زيادة فى ميزانية التعليم بصفة عامة ، على ألا يتضمن إنشاء الخدمات الجديدة أو تنمية الخدمات القائمة فعلا تخفيض الأموال المرصودة للخدمات التعليمية الأساسية الأخرى ؛

٣ — إن الأهمية الأولى التى يحق للتربية والتعليم أن تطالب بها فى كل الأحوال فيما يختص بالتمويل يجب أن يصاحبها بذل السلطات التربوية لأقصى ما يمكنها من العناية فى حسن استغلال الأموال التى حصلت عليها عن طريق التضحيات التى ارتضى المجتمع أن يبذلها للتعليم ؛

٤ — بالنظر إلى ازدياد أهمية عامل التمويل فى توسيع مدى التعليم من المستحب أن تشير اللوائح والقوانين على اختلاف أشكالها إلى المسئولية المالية التى يجب أن تضطلع بها السلطات العامة المختلفة المستويات تجاه التربية والتعليم ؛

٥ — من المستحسن أن تجمع وتنشر البيانات التى تستخدم فى اطلاع الرأى العام على الفوائد الاقتصادية والخلقية والثقافية التى تحققت من الأموال التى أنفقت على التعليم ؛

دراسة تمويل التعليم

٦ — رغبة فى الارتفاع بمستوى كفاية نظم تمويل التعليم ، من المستحسن أن تشكل لجنة للفحص مؤلفة من ممثلين للسلطات التربوية والمالية المسئولة ومن المنتفعين بالتعليم . على أن يتبع هذا الاجراء فى البلاد التى لا يتيسر فيها طرق مناسبة أو اجراءات أخرى ؛

٧ — ينبغى ألا يقتصر نشاط لجان فحص شئون تمويل التعليم هذه على المشكلات الحاضرة وحدها ، بل ينبغى لها أن تقدر احتياجات المستقبل على ضوء الاتجاهات الحالية ، والتغييرات الكمية والكيفية فى التعليم ، ومجرى الدخل القومى وحصيلة الضرائب ؛

٨ — يجب أن يستغل ما تتوصل اليه لجان الفحص هذه فى :

(أ) اعداد ميزانيات التعليم السنوية وفق مستويات المسئولية المختلفة ،

(ب) تخطيط البرامج التربوية الخاصة التى تمتد مدتها إلى أكثر من السنة المالية الجارية ،

(ج) اعداد مشروعات القوانين المالية الجديدة الخاصة بتمويل التعليم ،

(د) اعداد جميع اللوائح والقرارات التربوية التى تتضمن إحداث بعض التعديلات .

٩ — ينبغى أن يقوم عمل لجان فحص تمويل التعليم على أساس متين من البيانات الإحصائية ، وأن يتضمن الاعتبارات التالية :

(أ) العوامل الاقتصادية مثل مستوى الدخل القومى ، والموارد الطبيعية ودرجة التصنيع والإنتاج الزراعى ، ومستوى المعيشة واحتمالات النمو الاقتصادى ،

(ب) العوامل الإدارية مثل الجهاز الإدارى على المستوى القومى والإقليمى والمحلى ، والنظام المالى ، ونظم التمويل ،

(ج) العوامل السكانية ، كالتغيير فى السكان ، وتوزيعهم بين المناطق الريفية والمدنية ، وزيادة الملتحقين بالمدارس وخاصة فى المرحلة الابتدائية ، فى البلاد التى لم يعمم فيها التعليم الإلزامى بعد ،

(د) العوامل التربوية — كمستوى تقدم النظام التعليمى فيما يتعلق بالموظفين ، والمعدات والخدمات الإضافية واللامنهجية ؛

١٠ — يبدو أنه من أهم ما ينبغى أن تدرسه هذه اللجان بصفة عاجلة تنسيق العمليات التى تقوم بها السلطات التعليمية لتمويل التعليم وتبسيط الاجراءات الإدارية والاشراف على التمويل ، مقارنة النظام القومى لتمويل التعليم بالنظم التى تتبعها الدول الأخرى ، ودراسة أنواع التعليم التى تزداد حاجتها إلى التمويل أكثر من غيرها ، وتقدير الاحتياجات المقبلة للتعليم والتكهن بالموارد المالية المحتملة فى المستقبل لمواجهة هذه الاحتياجات

المسئوليات المالية التي تضطلع بها السلطات العامة على المستويات المختلفة

١١ — دونا أي تعرض لما تتبعه أية دولة في تمويل التعليم فيها من إجراء يستمد كيانه من نظامها الإداري الذي يستمد كيانه بدوره من ظروفها الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، ينبغي أن تبذل الجهود للقضاء على ازدواج والإجراءات ، ولتبسيط توزيع المسئوليات المالية — دون المساس بدرجة كفاءتها — بين السلطات المركزية والاقليمية (كالولايات والاقاليم والمقاطعات في الدول الفدرالية ، والمناطق والإدارات ... الخ في الدول غير الفدرالية) والسلطات المحلية (كالمجالس البلدية أو السلطات المحلية المدرسية التي تجمع بين مجموعة من الأقسام) ؛

١٢ — في البلاد الشاسعة الأرجاء أو التي تقوم فيها الاختلافات العنصرية الحادة أو المجموعات الثقافية المتميزة يجب أن تتخذ إجراءات ضخمة تهدف إلى إلقاء جانب كبير من مسئولية تمويل التعليم على عاتق السلطات العامة في الدولة والمناطق والمقاطعات ...الخ إلى الدرجة التي يمكن مقارنة وظيفة هذه السلطات فيها بوظيفة السلطات المركزية في البلاد الأخرى ؛

١٣ — عند البت في الدور الذي تلعبه السلطات المحلية في تمويل التعليم وعلاقتها بالسلطات المركزية (الفدرالية) أو الاقليمية، يجب أن يدخل في الحساب درجة تقدم النشاط والحماسة المحلية ، والموارد التي يمكن بها أن تواجه السلطات التعليمية المحلية المسئوليات المالية والمسئوليات الأخرى المسندة اليها . وينبغي أن تعنى السلطات المركزية بتوزيع الأموال المخصصة للتعليم على المناطق أو المقاطعات توزيعا عادلا ، وذلك للتأكد من أن كل مواطن قد نال كامل حقه في التعليم ؛

١٤ — في البلاد التي توزع المسئوليات المالية فيها على السلطات العامة في المستويات المختلفة من المستحب أن تحمل السلطات المحلية المسئولية المالية

عن مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الإلزامى والخدمات الإضافية والأنواع الأخرى من النفقات التعليمية (وخاصة إذا كانت السلطات المحلية تسيطر على مساحات كافية) على أن تقدم لها السلطات المركزية (الفدرالية) أو الإقليمية المعونة على درجات متفاوتة تتناسب مع إمكانيات هذه السلطات المحلية ؛

١٥ — فى حالة تقديم السلطات العليا المساعدات المالية للسلطات المحلية ينبغى أن تقوم هذه المساعدات على أساس الارتفاع بها فى حالة السلطات المحلية أو الإقليمية ذات القدرة الاقتصادية أو الضريبية المنخفضة والعكس بالعكس؛

١٦ — ينبغى للرقابة المالية التى تمارسها السلطات العامة المتعددة على مختلف أنواع المدارس وألوان النشاط التربوى الممول — أن تنظم على أسس معقولة ومبسطة بقدر الإمكان ، و ينبغى ألا يسمح لها قط بأن تعرقل العمليات التربوية ، أو تحط من كفاءتها أو تعزق تقدمها .

تمويل مستويات التعليم المختلفة

١٧ — بالرغم من أن السلطات العامة لا تعلق أهمية كبيرة على مرحلة ما قبل المدرسة بصفة عامة ، إلا أن عنايتها يجب أن توجه إلى المسئوليات التى تزداد وطأتها فى هذا الميدان ، والتى سوف تطالب بالاضطلاع بها إذا أخذت حقوق الأسر وواجباتها بنظر الاعتبار المناسب ؛

١٨ — فى البلاد التى لم يعمم فيها التعليم الإلزامى بالقياس إلى الجنسين معا ، يجب أن تعطى الاولوية للأموال التى تتطلبها الإنشاءات والعمليات وذلك حتى يمكن تعميم التعليم الإلزامى فى أسرع وقت ممكن ؛

١٩ — يجب أن توجه عناية السلطات العامة فى كل الدول توجيها ملحا إلى التبعات المالية التى يتضمنها الاتجاه المتزايد نحو تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى الالتحاق بالتعليم الثانوى دونما تمييز فى العنصر أو الجنس أو المنزلة الاجتماعية أو الدين . فكل الشواهد تشير إلى أن الالتحاق بالتعليم الثانوى سوف يوازى الالتحاق بالتعليم الابتدائى فى أزمان تختلف من دولة إلى أخرى ؛

٢٠ — بالنظر إلى النمو الكمى والكيفى الذى يحققه التعليم الفنى والمهنى (بما فى ذلك التخصص العالى) ، وإلى ارتفاع تكاليف المعدات المطلوبة ، فإن لدينا كل المبررات التى تدعونا إلى الاعتقاد بأن نفقات هذا النوع من التعليم سوف تزداد ، ولما كان كيان التعليم الفنى والمهنى ما زال مطاطا وغير مستقر إلى حد ما فى بعض الدول فإن الوقت قد حان للتفكير فى :

(أ) تنسيق هذا الكيان مع التعليم الابتدائى والثانوى والعالى ،

(ب) التخطيط الفعال لتمويل السلطات المركزية (الفدرالية) والإقليمية والمحلية للتعليم الفنى والمهنى ،

(ح) إحداث التوازن بين التمويل الذى تتولاه وزارة التربية والتعليم من ناحية والوزارات غير المعنية به بصفة مباشرة من ناحية أخرى ،

(د) العمل على زيادة المساعدات الاختيارية التى تقدمها الهيئات الحرة والخاصة التى أعفيت إلى حد كبير من مسئولية تهيئة وسائل التلمذة المهنية بفضل ما حققه التعليم الفنى والمهنى من تقدم ؛

٢١ — ولما كانت الجامعات تواجه نفقات إضافية بسبب زيادة الملتحقين بها وزيادة الإقبال على دراسات التخصص الإضافية ، وحاجة بعض الكليات والأقسام إلى معدات وأجهزة حديثة ، والتوسع فى البحوث العلمية ، واستحداث الطرق الفنية الحديثة كالحلقات الدراسية — الأمر الذى يستلزم زيادة فى هيئة التدريس — فإنه من الواجب أن تزود الجامعات بأرصدة إضافية تأتيها من السلطات العامة دون مساس بالاتجاه المتزايد نحو الاستقلال الذاتى لهذه المؤسسات التربوية فى بعض الدول ؛

٢٢ — تدعى جميع الدول — ولا سيما تلك التى لم يعمم فيها التعليم الالزامى بعد — إلى أن تزيد من مسئولياتها نحو إعداد المعلمين — وهى المسئوليات الناتجة عن زيادة عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائى وعجز أعداد المدرسين عن مواجهة ذلك ، وعن الحاجة إلى برامج أطول وأشمل لإعداد المدرسين . ولئن كان إعداد معلمى التعليم الابتدائى هو المشكلة التى تجب مواجهتها أولا إلا

أنه لا بد من اتخاذ التدابير للتوسع أيضـا فى إعداد المدرسين للمدارس الثانوية والفنية والمهنية ؛

٢٣ — ينبغى للسلطات العامة أن تقدم العون المالى — بصورة مباشرة وعن طريق المنظمات العاملة فى الميدان — بغية إنشاء وتنمية برامج تعليم الكبار — وهى البرامج التى تطورت فعلا فى بعض الدول باسم محو الامية والتربية الأساسية، وفى بعض الدول الأخرى كجزء متمم لدراسة ما بعد المرحلة الابتدائية — وذلك لأن هذه البرامج سوف تزداد أهميتها ولزومها كلما قلت ساعات العمل ؛

٢٤ — ينبغى للتربية الخاصة (تربية الشواذ من المتأخرين عقليا وبدنيا والعميان والصم والبكم والمتخلفين والجانحين ... الخ) أن تتلقى عونا ماليا من السلطات العامة ، وينبغى أن يتم التنسيق الوافى بين هذه السلطات وبين الهيئات العامة والخاصة التى تعمل فى هذا الميدان لدى بعض الدول .

تمويل بعض الأنواع المتخصصة من النفقات

٢٥ — بالنظر إلى أن الضرورة تحتم توفير ظروف معيشية للمدرسين تليق برسالتهم ، وإلى أن الحاجة المتزايدة إلى أعداد ضخمة من المدرسين فى جميع مستويات التعليم سوف تزيد حتما من النفقات الإدارية ، فإن تحسين تنظيم الأمور [فى التعليم الثانوى والفنى والمهنى مثلا] قد يحقق بعض التوفير إلا أنه من الواضح أن إرجاء التفكير فى مسألة زيادة النفقات لمواجهة تعبئة المعلمين ودفع مرتباتهم سوف يؤخر ويعوق حل هذه المشكلة ؛

٢٦ — أما زيادة أعداد الطلبة الملتحقين بكل مستويات التعليم ، وإلحاح الاعتبارات التربوية والصحية والفنيـة الجديدة فى إقامة المنشآت الجديدة وتزويدها بالمعدات ، واطراد الزيادة فى أثمان المواد وأجور العمال — فإنها تدعو إلى اتخاذ سلسلة من الاجراءات الضرورية التى تقوم على البيانات الإحصائية السليمة والتى تشمل — من بين ما تشمل :

(١) تبسيط وتقنين تصميمات المبانى المدرسية ومواصفات المعدات والأجهزة

(ب) تخطيط برامج المبانى المدرسة — حيثما لزم الأمر — فى نطاق مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة المدى ،

(ج) عقد قروض وقبول تبرعات بغية تنفيذ هذه المشروعات ،

(د) التماس العون المالى أو العينى من المصادر الخاصة ؛

٢٧ — يجب على السلطات التعليمية أن تنشىء وتنمى خدمات تقديم الوجبات، وتقديم الزى المدرسى ، ومنح المنح الدراسية و إقامة معسكرات العطلات ، والقيام بالرحلات ؛ و ينبغى لها أن تنسق عملها مع الهيئات الحرة العاملة فى هذه الميادين، وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة قد وزعت توزيعا مرضيا .

وسائل خاصة لتمويل التعليم

٢٨ — من الممكن أن تزداد سرعة تنفيذ البرامج الواسعة النطاق لتشييد المبانى المدرسية ، وتنفيذ الخطط التى تتضمن حملات محو الأمية والتربية الأساسية مثلا إذا قدمت السلطات العامة المسئولة — بالإضافة إلى الميزانيات العادية — اعتمادات إضافية أو ميزانيات فوق العادة لتمويل مثل هذه البرامج أو الخطط ؛

٢٩ — يبدو أنه من الضرورى وضع مشروعات لتمويل التعليم تتخطى حدود السنة المالية الواحدة (كمشروعات السنوات الخمس مثلا) تسير جنبا إلى جنب مع تخطيط البرامج الواسعة النطاق أو البعيدة المدى ، ذلك لأن التدرج فى التنفيذ على عدة سنوات ييسر تحقيق الجهود وتنسيقها على نحو لا يمكن التطلع إليه فى البرامج التى تقتصر مدتها على اثنى عشر شهرا فقط ؛

٣٠ — من المستحسن أن تلجأ السلطات المعنية إلى القروض لتمويل النفقات الأساسية (كنفقات بناء المدارس ، وترميمها وصيانتها وشراء الأجهزة وتوفير المعدات ... الخ) حيثما كان ذلك مناسبا . فهذا النظام من شأنه أن يوزع الأعباء المالية على عدة سنوات من ناحية ، ويمكن الأجيال الصاعدة من الإسهام فى النفقات التى تطلبتها التحسينات التى استفادوا منها . وفى الوقت الذى تأذن فيه السلطات العليا بعقد هذه القروض وتتولى الإشراف عليها ينبغى لها أيضا أن تيسر المفاوضات بشأن عقدها بشروط مجزية ؛

٣١ — فى البلاد التى تقع فيها بعض المؤسسات التعليمية تحت إشراف وزارات أو إدارات أخرى (كوزارة العمل ، أو الأشغال العامة ، أو وزارة الداخلية ، أو العدل ، أو الصحة العمومية ...الخ) يستحسن — من وجهة النظر المالية — أن يتم التنسيق الوثيق بينها و بين السلطات المسئولة عن التمويل ؛

٣٢ — وفى البلاد التى تتولى فيها إدارات أو وزارات أخرى غير وزارة التربية والتعليم الانفاق على بعض النواحى التعليمية (كإنشاء المبانى المدرسية ، أو تقديم الوجبات الغذائية أو الخدمات الصحية) يجب أن يتم ذلك التنسيق الوثيق الذى أشرنا إليه بين جميع السلطات المسئولة عن التمويل .

مصادر الاعتمادات التربوية

٣٣ — تعتمد معظم الدول فى تمويل التعليم على الأموال التى تؤخذ من حصيلة الضرائب العامة ، وهذا ينطبق أكثر ما ينطبق فى حالة السلطات المركزية والسلطات الإقليمية فى الدول الفدرالية . ومع ذلك فقد يكون من المفيد توجيه النظر إلى أن بعض الدول تستمد هذه الأموال من فرض ضرائب خاصة (على الممتلكات والمبيعات والتبغ والخمور ... الخ) وخاصة على المستوى المحلى ؛

٣٤ — من الممكن التفكير فى إلغاء رسوم الالتحاق ورسوم الامتحانات ورسوم الشهادات فى جميع ألوان التعليم كتدبير من بين التدابير الرامية إلى التوسع فى مجانية التعليم ؛

٣٥ — من الوسائل المفيدة فى تغطية بعض أنواع النفقات التعليمية جمع التبرعات وقبول الهدايا العينية ، وإقامة الاحتفالات والمباريات الرياضية وإنشاء الجمعيات التعاونية المدرسية وقبول المساعدات من جمعيات الآباء ...الخ، فهذه الوسائل لها قيمتها الخاصة على المستوى المحلى .

المشروعات الخاصة وتمويل التعليم

٣٦ — فى البلاد التى لم تعمم التعليم الإلزامى بعد ، تطالب المشروعات التجارية والصناعية والزراعية والتعدينية الكبيرة بالتعاون فى تمويل التعليم الإلزامى من مواردها الخاصة . ولهذه المطالبة مبرراتها الكافية فى المناطق المنعزلة أو الأماكن البعيدة عن المراكز الآهلة بالمدارس ؛

٣٧ — يجب على الهيئات التى تستفيد من بعض البرامج التربوية أن تسهم فى تنفيذها بصورة فعالة كلما أمكن ذلك : فيمكن للصحافة وأصحاب المطابع والناشرين مثلا أن يساعدوا حملات محو الأمية ويمكن للمشروعات الصناعية أن تساعد فى ترقية التعليم الفنى والمهنى ؛

٣٨ — لا بد من إيجاد وسائل مناسبة (مثل إعلان أسماء أصحاب الهبات مثلا) لتنمية وتغذية روح البذل والعطاء وتشجيع الهبات من المصادر الحرة لبناء المدارس وشراء المواقع ومنح المنح الدراسية وإقامة أوقاف ينصرف ريعها إلى البحوث ؛

٣٩ — فى البلاد التى تستحسن سلطاتها العامة رفع مستوى المؤسسات التعليمية المستقلة عن طريق إعانتها بالأموال أو العينيات — يجدر بالسلطات العامة أن تولى الاعتبارات التالية أهمية خاصة مع العناية بما تتضمنه من مشكلات متنوعة :

(ا) دون المساس بشرعية استقلال الخدمات الحرة ، ينبغى أن تطالب المؤسسات التربوية المستقلة التى تتلقى إعانات مالية عن الأموال العامة بأن تعطى حدا أدنى من الضمانات فيما يختص بمستوى مبانيها المدرسية ، ومعداتها الدراسية ومعينات التدريس ، ومؤهلات مدرسيها ومرتباتهم ؛

(ب) ينبغى العمل على تنسيق مختلف الخطوات الرامية إلى مساعدة المؤسسات التربوية المستقلة ، سواء أكانت هذه الخطوات على شكل منح أم إعانات ، أم توريد معدات وأدوات ، أم إعارة مدرسين من المدارس العامة ، أم تقديم الخدمات الطبية أم تأمين نقل التلاميذ أم تقديم الخدمات الاجتماعية ... الخ .

الاستعانة بالموارد الدولية

٤٠ — فى الوقت الذى يجب فيه الثناء على الهيئات الدولية والإقليمية والقومية المسئولة عن زيادة المعونة المبذولة لألوان النشاط التربوى فى بعض الدول — يحسن — مع ذلك — أن نذكر هذه الهيئات بأن المزيد من هذه المعونة مازال يطلب بإلحاح إما بزيادة الحصة المخصصة للتعليم فى ميزانية برنامج المعونة الفنية التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، وإما عن طريق إنشاء صندوق دولى خاص للتعليم ؛

٤١ — لتمويل مشروعات كالمبانى المدرسية وحملات محو الأمية والتربية الأساسية ربما كان من الأجدى لو جاءت المعونة من الخارج — سواء أكانت من المصادر الدولية أم القومية — على هيئة قروض أو إعانات ؛ على أن الأشكال الأخرى من المعونة لها قيمتها العظيمة سواء أكانت معونة فنية (كإرسال بعثات الخبراء وإعارة المدرسين وتنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية ، أو تقديم منح دراسية أو مكافآت للبحث ... الخ) أم كانت معونة عينية (كتقديم المعدات والأدوات والأجهزة المدرسية ، أو إهداء الكتب العلمية وغيرها ، أو تقديم خدمات غذائية مدرسية ... الخ) ؛

٤٢ — إن الانعزال القومى فيما يختص بشئون التربية والتعليم أصبح أمراً فى ذمة التاريخ — أو كاد ؛ وذلك بفضل المنح الدراسية التى تقدمها الهيئات الدولية والقومية لمواطنى جميع الأمم ، والمساعدات التى تأتى من مصادر خارجية للمؤسسات التربوية القائمة فى بعض الدول . وإن لإشراق هذه الروح — روح التعاون العالمى التى تشهد عليها هذه الحقيقة — أثراً مهماً فى تمويل التعليم ، كما أنها سوف تحكم الروابط الثقافية بين شتى الأمم ومختلف الحضارات .

التوصية رقم ٤١

بشأن : "تدريس الفنون فى المدارس الابتدائية والثانوية"

[١٩٥٥]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته الثامنة عشرة فى يوم ٤ من يوليو سنة ١٩٥٥ بجنيف ، ويتخذ فى يوم ١٢ من يوليو التوصية التالية :

المؤتمر ،

نظرا إلى أن تدريس الفنون — وهو الأمر الذى يستحث كثيرا من ألوان نشاط الطفل — يزودنا بوسيلة مهمة من وسائل التربية الجمالية والفكرية والخلقية ، ويساعد المدرس على أن يستكشف تفكير الطفل وشعوره ويستشف ميله الفنى ؛

ونظرا إلى أن المهارة والإدراك اللذين يجنيهما الدارس من وراء دراسته للفن تشجعه على تقدير الجمال فى الطبيعة وفى الحياة وفى الإنتاج وفى الفن سواء أكان ذلك أثناء متابعته للدراسة أو قيامه بأعباء وظيفته أو لدى استغلاله لأوقات فراغه استغلالا مستنيرا ؛

ونظرا إلى أن الفنون عامل تربوى ضرورى لتنمية الشخصية تنمية متكاملة ووسيلة مهمة من وسائل التعمق فى فهم الحقيقة ؛

ونظرا إلى أن تضاعف الصور الفنية عن طريق آلات التصوير والكتب والإعلانات والملصقات والأفلام والتلفزيون تمثل اليوم تقدما يبلغ فى أهميته ما بلغه اختراع الطباعة فى الماضى ، وإلى أن تربية الأطفال البصرية ينبغى

لذلك أن تتطور على مدى أوسع ، وذلك حتى ترشد تفكيرهم وتغذى أذواقهم وتحمى مشاعرهم من أن تبلدها الفجاجة والقبح ؛

ونظرا إلى أن الفنون البصرية — شأنها شأن بقية ألوان الفنون الأخرى — تستطيع أن تسهم فى توفير الثقة والإدراك بين الجنس البشرى ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — الفنون — ونعنى بها الرسم والتصوير بالألوان والتشكيل وما أشبهها من ألوان النشاط — ينبغى أن تدرس فى المدارس الابتدائية جميعا ، و ينبغى أن تتخذ مكانها كمادة قائمة بذاتها وكوسيلة من وسائل التعبير ، و ينبغى أن تسهم بنصيبها فى تدريس المواد الأخرى ؛

٢ — كما أنها ينبغى أن تكون إجبارية — كمادة قائمة بذاتها — فى معظم صفوف المدارس الثانوية ، واختيارية فى بقيتها ؛

٣ — وسواء أكانت الفنون إجبارية أم اختيارية فإنها يجب أن تنسق مع غيرها من المواد فى المنهج ، ومع ألوان النشاط الأخرى فى المدرسة ؛ و يجب أن يتم هذا سواء أكانت المواد المختلفة يقوم بتدريسها مدرس بعينه أم أكثر ؛

٤ — ولكى تتاح أمام التلاميذ الموهوبين فرص تنمية استعداداتهم ولكى تكون دراسة الفنون أكثر جاذبية وتشويقا ، من المستحب أن يقدم لأمثال هؤلاء التلاميذ المتجمعين من صفوف مختلفة منهج إضافى ذو برنامج مرن ؛

٥ — ولأن الفنون فى حد ذاتها وسيلة قيمة من وسائل التربية ، ولأنها مهمة كوسيلة من وسائل اكتساب المهارات يجب أن تعتبر معادلة فى أهميتها للعلوم الأخرى ؛

٦ — عند وضع الجداول الدراسية ينبغى أن يخصص الوقت الكافى للفنون باعتبارها مادة قائمة بذاتها ؛

٧ — لما كانت الفنون تتطلب التعليم الفردى أكثر مما تتطلب التعليم الجمعى فإن صفوف الفنون يجب أن تكون قليلة العدد بحيث يستطيع المدرس أن يوجه عنايته إلى كل فرد على حدة ؛

٨ — عند وضع مقرر الفنون واختيار طرق التدريس ينبغى أن تظل الأهداف المتوخاة من تدريس هذه المادة نصب الأعين . و ينبغى أن تدخل الأهداف التالية فى الحساب بصفة خاصة :

(ا) الأهداف التربوية : مثل تنمية الملاحظة والتخيل والتعبير وضبط النفس والقدرة على الدأب فى العمل ، والقدرة على التعاون مع الآخرين فى المشروعات الجمعية ؛

(ب) الأهداف الثقافية : مثل تكوين الذوق والتشجيع على تفهم الأعمال الفنية واحترامها ؛

(ج) الأهداف العملية : مثل اكتساب المهارات النافعة فى المدرسة وفى الحياة اليومية ، وفى الأغراض الوظيفية ،

(د) أهداف تتصل بدراسة الأطفال : مثل استكشاف تفكير الأطفال ومشاعرهم عن طريق دراسة أعمالهم ،

(ه) الأهداف الاجتماعية : كتنمية إدراك المغزى العالمى للفنون عن طريق إثارة الاهتمام والاحترام لفنون الدول الأخرى كبيرها وصغيرها ، والإسهام فى تنشئة الجيل الصاعد مشربا بروح السلام والصداقة بين الأمم و بالروح الإنسانية ؛

٩ — يجب أن يخصص مكان مهم لتدريس النظريات التى تقوم عليها الطرق الفنية وتطبيقاتها تدريسا منظما ، إلا أن الموضوع يجب أن يعالج بطريقة تجعل نشاط التلاميذ يتصل بمطالب الحياة اليومية ؛

١٠ — عند صياغة منهج الفنون واختيار طرق تدريسه ينبغى أن يدخل فى الحساب مختلف مراحل النمو الفكرى عند الأطفال وعند المراهقين ؛

١١ — عند استخدام طرق التدريس واختيار الموضوعات والنماذج والتطبيقات العملية ، والمواد التى تستعمل ينبغى أن يتمتع المدرس بحرية ربط عمله بالظروف المحلية وقدرات كل تلميذ واحتياجاته ؛

١٢ — من طرق التدريس القيمة تشجيع الأطفال على أن يجدوا لأنفسهم قوالب التعبير بالرسم أو التلوين أو التشكيل أو غيرها من ألوان النشاط المماثلة ؛

١٣ — ينبغى للمدرس أن يستوحى التقاليد الفنية فى بلاده بصفة عامة وفى بيئته المحلية بصفة خاصة ؛

١٤ — فى المدارس الثانوية ينبغى أن يضم المنهج تاريخ الفنون وتقييم الأعمال الفنية . ويجب أن يمهد تدريس تاريخ الفنون لفهم تطور الفن باعتباره جزءا من تطور الحضارة فى كل عصر ؛

١٥ — مما تجدر التوصية به أن يقام فى مدارس ما بعد المرحلة الابتدائية ورش متخصصة أو استديوهات للفنون والحرف ؛

١٦ — مما تشتد الرغبة فيه — وخاصة فى المدارس الابتدائية — أن تورد المعدات والمواد اللازمة للفنون مجانا إما عن طريق سلطات المدرسة نفسها أو من الهيئات الأخرى . ولا بد من استغلال المواد التى يمكن الحصول عليها محليا إلى أقصى درجة ؛

١٧ — ينبغى ان تعتبر الكتب المدرسية وجميع الكتب المؤلفة للبنين والبنات مؤثرات فعالة فى تدريس الفنون . ويجب أن يتضافر التجليد والورق ونوع الطباعة والرسوم التوضيحية فى هذه الكتب على تثقيف وإشباع ذوق التلميذ وتنمية قدرته على التصميم والإخراج ؛

١٨ — مما يحسن التوصية به أن تتولى السلطات المسئولة تزويد المدارس بنسخ من القوالب والشرائح والأفلام التى يستلزمها تدريس الفنون ، كما ينبغى أن تحتوى المكتبات المدرسية على مجموعات نافعة من الكتب التى كتبت عن تاريخ الفنون وتقديره الجمالى ، وطرقه التى يستطيع التلاميذ أن يطبقوها بأنفسهم ؛

١٩ — والمدرسة فى حد ذاتها يجب أن تكون بيئة تتميز بالذوق السليم والإدراك الفنى ؛ وهذا يصدق أكثر ما يصدق على المبانى والأفنية والملاعب والحدائق ، والتخطيط الداخلى للمدرسة وأثاثها والعناية بأعمال الصيانة ؛

٢٠ — ينبغى أن يقوم التلاميذ أنفسهم — بقدر الإمكان — بدور فعال سواء أكانوا أفرادا أم جماعات — فى أعمال صيانة المدرسة وتجميلها ، ووضع تصميمات الحفلات المدرسية ؛

٢١ — سوف يعمل تعرف التلاميذ على الموارد الفنية المحلية كالمعارض الفنية والمتاحف والأبنية ذات الأهمية الفنية والمعمارية ، والمجموعات الخاصة ، والحرف والصناعات المحلية والفنون الشعبية الشائعة ومناظر الطبيعة ، وزياراتهم للمعارض الخاصة ومشاهدتهم للأفلام وغير ذلك — سوف يعمل كل ذلك على تيسير نمو التقدير الفنى لدى البنين والبنات إلى حد كبير ؛

٢٢ — يجب العمل على تشجيع تكوين مجموعات من النسخ وأعمال الفن الأصلية حتى يمكن تبادلها بين مختلف أنواع المدارس ؛

٢٣ — من المستحسن أن تطالب السلطات التربوية بأن تبحث وسائل تزويد المدارس بأجهزة التلفزيون ، وبذلك تيسر لمدرسى الفنون — حتى فى أجف المناطق وأقساها — عونا رائعا للتدريس ؛ وسوف ييسر هذا الإجراء تنظيم دروس ومناهج المراسلة للأطفال والكبار القاطنين بعيدا عن مراكز الثقافة الفنية ؛

٢٤ — وتعميم استخدام السينما التى لا شك فى أنها وسيلة من وسائل التعبير الفنى سوف يعمل — كاستخدام غيرها من وسائل الاتصال بالجماهير — على نقل الأخبار والأفكار الموجهة . وهذا يضع أمام المدرسين مشكلة ينبغى أن يولوها اهتماما كبيرا . ولذلك ينبغى أن يتخذ المعلمون من اجتذاب السينما للأطفال وسيلة لتحقيق أهداف طيبة . والواقع أنها سوف تستعمل على هذا النحو إذا عنى المربون — أثناء المدرسة وبعدها — بتدريب قدرتهم على الحكم والتذوق فيما يختص بالأفلام ؛

٢٥ — ينبغى ألا تقتصر إقامة معارض أعمال الأطفال على بيئتهم المحلية أو دولتهم ، بل يجب أن يتم تبادل هذه المعارض بين دولة وأخرى ؛

٢٦ — ينبغى للسلطات المسئولة أن توجه عناية خاصة إلى التلميذ الموهوب من الناحية الفنية ، وتتأكد من أنه يتلقى أفضل النصح والتوجيه ، وأنه يتابع أنسب البرامج الدراسية ؛

٢٧ — بالنظر إلى طبيعة التعليم الابتدائى العامة ، والصلة الوثيقة بين المواد التى تدرس فيه من المستحسن أن يتولى مدرس الفصل تدريس الفنون أيضا ؛

٢٨ — أما مدرسو الفنون بالتعليم الثانوى فيجب أن يختاروا لا على أساس قدرتهم الفنية والمهنية فحسب بل وعلى أساس قدرتهم وخبرتهم فى التدريس أيضا ؛

٢٩ — ينبغى أن يحتل الطابع الفنى لمدرسى المستقبل فى التعليم الابتدائى مكانا بارزا من الاهتمام ، وعلى ذلك ينبغى أن تشتمل مناهج معاهد إعداد المعلمين على التدريب العملى على الفنون ودراسة تاريخها وتقدير نواحى الجمال فيها ودراسة فن الكتابة ؛

٣٠ — أما مدرسو الفنون فى التعليم الثانوى فينبغى أن يعدوا إعدادا مساويا لإعداد زملائهم الذين يقومون بتدريس مواد أخرى ، وأن يتمتعوا بنفس أوضاعهم القانونية وامتيازاتهم ؛

٣١ — فى إعداد مدرسى الفنون فى المدارس الابتدائية والثانوية على السواء ينبغى أن تحتل دراسة علم النفس ، وخاصة سيكولوجية التعبير التلقائى عند الأطفال مكانا بارزا من الاهتمام ؛

٣٢ — ينبغى أن تكون المبانى المدرسية والتنظيم الداخلى والأثاث فى معاهد إعداد مدرسى الفنون بحيث تخلق جوا فنيا لمدرس المستقبل . وسوف تعمل زيارة طلبة هذه المعاهد للواقع والأبنية ذات القيمة الهندسية أو الفنية والمعارض بما فى ذلك معارض أعمال الأطفال — على استكمال إعداد هؤلاء المدرسين ؛

٣٣ — ينبغى أن تجمع مجموعات من أعمال الأطفال منذ دور الحضانة إلى المراحل النهائية لعرضها فى معاهد إعداد المعلمين، بغية توضيح طرق تدريس الفنون القديمة والحديثة على السواء، وينبغى أن تدخل مجموعات أعمال الأطفال من الدول الأخرى ضمن هذه المجموعات . وهناك نقطة أخرى ، وهى أن هذه المجموعات سوف تكون موردا لماسبقت الإشارة اليه فى الفقرة ٢٢ من مجموعات التبادل ؛

٣٤ — من المستحسن أن يخضع تدريس الفنون لمشورة المفتشين المتخصصين أو المنظمين المؤهلين فنيا . فإذا تعذر ذلك وجب على هؤلاء المفتشين أو المستشارين المعنيين بالأمر أن يبذلوا قصارى جهدهم لتقدير مطالب تدريس الفنون والعمل على تنميته إلى أبعد حد مستطاع ؛

٣٥ — ينبغى العمل على تشجيع المؤتمرات وحلقات التدريب التجديدية — فى البلاد وخارجها ، وذلك بغية مساعدة مدرسى الفنون على استكمال معلوماتهم عن موضوعهم الذى يدرسونه ، ومسايرة الاتجاهات المختلفة فى تدريس الفنون ، وتبادل وجهات النظر فى المسائل ذات الأهمية المشتركة ؛

٣٦ — من المستحب أن يمنح المدرسون العاملون منحا دراسية للسفر والتجوال والتدريب العملى ، وذلك بغية إعطائهم فرص الدراسة المباشرة للمواقع والآثار التاريخية وأعمال الفن المعاصرة وطرق التدريس المتبعة فى الخارج.

التوصية رقم ٤٢

بشأن : " التفتيش على المدارس "

[١٩٥٦]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته التاسعة عشرة بجنيف فى يوم ٩ من يوليو سنة ١٩٥٦ وفى يوم ١٦ من يوليو يتخذ التوصية التالية :

المـــؤتمر ،

نظرا إلى أن المبادئ التى تضمنتها التوصية رقم ١٠ بشأن التفتيش على المدارس، التى اتخذها المؤتمر فى جلسته السادسة التى انعقدت فى ٢٠ يوليو ســـنة ١٩٣٧ فى حاجة إلى أن تدعم وتزداد إتضاحا وتحديدا على نحو يجعلها أكثر تمشيا مع الأحوال الحاضرة ؛

ونظرا إلى النجاح الذى تحقق أخيرا بفضل الجهود المشتركة التى تبذل فى سبيل تدعيم السلام وتنمية الروابط الاقتصادية والثقافية بين مختلف بلاد العالم ؛

ونظرا إلى أن التفتيش يجب أن يسهم فى توسع التعليم الذى يهدف إلى تربية جميع الأطفال والناشئة تربية شاملة لنواحى النمو الخلق والعقلى والبدنى على نحو يمكنهم من تأدية الخدمات لأوطانهم ، والإسهام فى تدعيم الديمقراطية وروح السلام والصداقة بين شعوب العالم ؛

ونظرا إلى أن الزيادة المطردة فى أهمية التربيـــة والتعليم فى حياة الأمم تدعو الســـلطات التربوية والمربين جميعا إلى أن يبذلوا قصارى جهدهم للنهوض بالمستوى المهنى والإدارى فى هـــذا الميدان حتى يمكن ضمان نجاح الخدمات التعليمية وتنمية كفايتها ؛

ونظرا إلى مايستلزمه دور المعلم ومايمتاز به هذا الدور من صعوبة وتعقيدوتغير مستمر من وجوب إلمام المفتشين بنواحى وجوانب خاصة من المعرفة والمهارة ؛

ونظرا إلى أن التحسينات والتغييرات التى تطرأ باستمرار على المناهج ومواد التدريس وطرقه ، وعلى أساليب التقييم تتطلب تطورا فنيا مستمرا من جانب المدرسين يستطيع المفتشون أن يسهموا فيه بنصيب وافر ؛

ونظرا إلى أن المفتش — مهما كانت رتبته ولقبه،ومهما كانت فكرة الناس عن طبيعة عمله ووظيفته ، وعن نطاقها ومداها — يعد عاملا هاما فى سير العمل المدرسى بطريقة ميسرة فعالة ، وفى التنسيق بين وظيفة المدرسة و بين ضروب النشاط التعليمية وغير التعليمية التى يمارسها المجتمع المحلى ؛

ونظرا إلى أن المفتش يعتبر فى معظم بلاد العالم موجها للمعلم ، وأن من حقه فى معظم هذه البلاد أن يراقب عمل المدرس والإدارة المدرسية على السواء ، وأن من واجبه أن يسهم فى النهوض بالتدريس والتعليم فى المدارس عن طريق الاتصال بالمدرسين و بالسلطات التربوية العليا ؛

ونظرا إلى أن هناك اختلافا كبيرا فى الآراء المتعلقة بالتفتيش على التعليم العالى ، و إن كان هناك اتفاق فى الرأى على ضرورة التفتيش على المدارس الابتدائية والثانوية العامة والفنية ؛

ونظرا لأهميـــة تنظيم التفتيش فى مختلف مستوياته — سواء أكان مركزيا أم فدراليا أم إقليميا أم محليا — مع العلم فى الوقت نفسه بأن التوصيات التى يمكن الأخذ بهـا على نطاق واسع تفيد أكثر ماتفيد المفتشين الذين يتصلون بالمعلمين اتصالا مباشرا ؛

ونظرا إلى أن البلاد التى تتفق فى أهدافها وتختلف فى ظروف معيشتها فى حاجة إلى الوصول إلى حلول مختلفة لمشكلة التفتيش على المدارس ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى مختلف دول العالم التوصية التالية :

أهداف التفتيش

١ — ينبغى أن يكون الهدف الأساسى من التفتيش هو العمل بشتى الوسائل على النهوض بجميع المؤسسات التعليمية ، وتحقيق الاتصال المتبادل بين السلطات التربوية وبين المدرسة والمجتمع المحلى ؛

٢ — ينبغى أن يعتبر التفتيش أداة لخدمة المعلمين والجمهور ، وذلك بشرح السياسة التعليمية التى تتبعها السلطات ، وعرض النظريات والطرق التربوية الحديثة ، وكذلك بنقل خبرات المعلمين والمجتمع المحلى وحاجاتهم وأمانيهم إلى السلطات المسئولة ؛

٣ — ينبغى أن يسهم المفتشون فى تهيئة الوسائل التى تيسر للمعلمين النجاح فى تحقيق رسالتهم على نحو يرفع من شأنهم ، وذلك عن طريق إيجاد فرص الاستزادة من التدريب ، والعمل على الحد من عزلتهم الفكرية واحترام شخصياتهم وآرائهم حتى يبادروا إلى الابتكار كلما سنحت لهم الظروف المواتية ؛

٤ — ينبغى أن يبذل المفتشون كل ما فى وسعهم لخلق جو من التفاهم والتعاطف والاحترام المتبادل بين المدرسين وأولياء الأمور وأفراد المجتمع بوجه عام . فمثل هذا الجو ضرورى لنجاح المشروعات التعليمية أيا كان نوعها ، كما أنه ضرورى لحفز المجتمع على مؤازرة جهود المعلم مؤازرة مادية وأدبية .

تكوين التفتيش وتنظيمه

٥ — أيا ما كان النظام الذى تتبعه أية دولة فى التفتيش على مدارسها وتوجيه معلميها ، فإنه ينبغى أن يكون هذا النظام منسجما مع التنظيم الإدارى والتعليمى فى هذه الدولة ؛

٦ — عندما تشترك أكثر من هيئة فى التفتيش على المدارس وتوجيه المعلمين فى مختلف المستويات الدراسية — كما هى الحال فى بعض الدول — يستحسن أن يوجد نظام مرن بحيث ييسر التنسيق بين أعمال مختلف المفتشين ووظائف مختلف الهيئات ؛

٧ — فى البلاد التى يعتبر فيها المفتش مسئولا أمام كل من رؤسائه والجمهور المحلى أو الإقليمى أو أمام السلطات التربوية المحلية أو الإقليمية لا بد من تحاشى أى تدخل أو تضارب قد يكون من شأنه عرقلة مساعيه فى النهوض بأعباء مهمته ؛

٨ — ينبغى للرقابة التى تفرضها على عمل المفتش الهيئات المسئول هو أمامها — سواء أكانت رؤساءه أم السلطات التربوية فى مختلف المستويات — أن تكون مشبعة بنفس مبادئ التفاهم والتعاون التى يرجى من المفتش نفسه أن يحترمها ويقدمها فى علاقاته مع المدرسين ؛

٩ — من المفيد أن يكون مقر عمل المفتش قريبا — بقدر الإمكان — من المؤسسات التعليمية والبيئات المكلف بخدمتها ؛

١٠ — وسواء أكان المفتشون يقيمون فى مقرات أعمالهم بالمناطق التى يعملون فيها أم كانوا يجتمعون فى مركز واحد فإنه من الضرورى أن يمكنهم الاتصال المتبادل من تنسيق وجهات نظرهم وتبادل آرائهم فيما بينهم وبحث مشكلاتهم المشتركة ؛

١١ — وبالنظر لأهمية العلاقة القائمة بين أنواع التعليم الابتدائى والثانوى والفنى فإنه من المستحسن أن يجتمع مفتشو هذه الميادين الثلاثة من وقت لآخر لمناقشة المشكلات المشتركة ؛

١٢ — يعتبر تنظيم التفتيش على أساس المواد الدراسية أو مجموعاتها أمرا يتفق بطبيعته مع التعليم الثانوى العام والفنى على شرط أن يكفل ذلك التنظيم نمو التلميذ الشامل ؛

١٣ — من المتبع عموما ألا يكون مفتشو التعليم الابتدائى من المتخصصين فى مادة معينة ومع ذلك فمن المستحسن أن يكون للتدبير المنزلى والتربية الرياضية والأشغال اليدوية مفتشون متخصصون أو مفتشون عاديون يصحبهم خبراء فى تدريس هذه المواد ؛

١٤ — إن ازدياد الميل إلى تخصص بعض أنواع المدارس كدور الحضانة ومدارس الشواذ والمتأخرين ، ومدارس الكبار يبرر التعويل على المفتشين المتخصصين والمفتشات المتخصصات فى التفتيش على هذه المدارس ؛

١٥ — ينبغى أن يقوم بالتفتيش على المدارس الحرة والحكومية هيئة تفتيش رسمية موحدة ، وذلك رغبة فى ضمان التلسيق بين أنواع التعليم ؛

١٦ — بالرغم من أنه ليس من الممكن وضع قواعد ثابتة تسرى على جميع المواقف إلا أنه ينبغى أن نذكر أن تحديد عدد المدارس والمدرسين الذين يشرف عليهم المفتش الواحد يجب أن يتم على ضوء اعتبارات أهمها التوزيع الجغرافى لهذه المدارس ، ويسر طرق المواصلات اليسر الذى يجعل الاتصال بمدارس الأقاليم لا يقل عن الاتصال بمدارس المدن من حيث العدد والدقة والفائدة ؛

١٧ — أضف الى ذلك أنه من المستحيل وضع حد أدنى لعدد الزيارات التى ينبغى للمفتش أن يقوم بها خلال فترة معينة . فهذا يتوقف على عدة عوامل منها احتياجات المدارس وخبرة المدرسين ، والمشكلات المختلفة التى يجب أن تعالج . ومع ذلك فمن الواجب ان يكون فى استطاعة المفتش أن يزور مختلف أنواع المؤسسات التربوية القائمة فى منطقته — وخاصة مدارس المدرس الواحد — مرة واحدة فى العام على الأقل ، عدا الزيارات العرضية التى قد يقوم بها المفتش بين الحين والآخر . على أننا يجب أن نذكر أن الحاجة تدعو الى زيادة عدد الزيارات التى يقوم بها المفتشون فى النظم التعليمية التى لم تبلغ بعد درجة النضج الكافى ؛

١٨ — ومع أنه لا حاجة الى وضع مستويات دقيقة لطول فترة الزيارات التفتيشية إلا أنه ينبغى أن ننبه الى الأخطار التى تنجم عن الزيارات الخاطفة . ذلك لأن الاتصالات المطمئنة والإنسانية هى خير ما يمكن المفتش من النجاح فى اكتساب ثقة المعلمين ومدهم بما يحتاجون إليه من عون وتوجيه ؛

١٩ — بالرغم من أن المفتش مسئول عن توجيه المدرسة إلا أن توجيهاته ينبغى أن تتم عن طريق ناظر المدرسة و بالتشاور معه . وقد يكون من الأفضل فى بعض الحالات الاجتماع بهيئة التدريس كاملة أو بمجموعات منها ؛

واجبات المفتش والطرق التى يتبعها

٢٠ — بالرغم من أن الفوائد التى تترتب على قصر دور المفتش على التوجيه والإرشاد لا يمكن إنكارها إلا أنه ينبغى أن نذكر أن معظم البلاد ما زالت تصر على أن تسند إليه أعمالا أخرى بما فيها الأعمال الإدارية والتوريدات ؛

٢١ — فى الحالات التى يطالب فيها المفتش بالتوجيه والإدارة كليهما على نحو يضمن النهوض بالتعليم فى دائرة اختصاصه — وهما واجبان يصعب الفصل بينهما — يستحسن أن يعفى المفتش من المهمات الرسمية الروتينية التى تستهلك نسبة كبيرة من وقته ؛

٢٢ — وتزداد حاجة المفتش إلى من يعاونونه على النهوض بالأعباء الكتابية وأعمال السكرتارية إذا امتدت واجباته لتشمل التعليم الإلزامى وأبنية التعليم والأدوات والمعدات اللازمة لها والتعيينات والتنقلات والترقيات والإجراءات التأديبية الخاصة بالمدرسين ؛

٢٣ — و بالنظر إلى أن الأعمال الإدارية هى الميدان الذى يتعرض فيه المفتش بنوع خاص لبذل جهود قد تكون تكرارا للجهود التى تبذلها إدارة المدرسة — إن لم تتضارب معها — فإنه من الخير أن تسعى السلطات التربوية إلى تحقيق أكبر قدر من التبسيط والتنسيق فى الإجراءات الإدارية ؛

٢٤ — وحتى فى البلاد التى لا تسند فيها الأعمال الإدارية إلى المفتش — ينبغى أن نذكر أن المفروض فى المفتش أن يمثل السلطات التعليمية وخاصة لدى مدارس الأقاليم والمدارس المحلية — وذلك باقتراحه للاجراءات التى تؤدى إلى تطور التعليم من حيث الكم والكيف ، وقيامه بالدراسات الإحصائية وغير الإحصائية لمختلف جوانب الحياة المدرسية ، وأدائه لدور إيجابى فى اللجان . . الخ ؛

٢٥ — وفى استطاعة المفتش — بوصفه موجها وقائدا — أن يسهم بالكثير فى إعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة ، وذلك بتنظيمه للاجتماعات القومية والدولية ، والمؤتمرات وحلقات البحث ، والدراسات الصيفية . وعند ما يسهم

المفتش فى مثل هذه الخدمات يجب أن يتوفر الاتصال المثمر بينه و بين معاهد إعداد المعلمين و جميع الهيئات الإدارية المعنية ؛

٢٦ — ينبغى أن يشرف المفتش على تنفيذ التعليمات الرسمية ، و يشرح للمدرس كيفية تطبيقها إذا دعت الضرورة . كما ينبغى له أن يعمل على نقل رغبات معلميه وآمالهم إلى السلطات العليا ؛

٢٧ — و ينبغى للمفتش أن يعمل على توجيه ألوان النشاط التى تمارس خارج المدرسة — سواء أكانت اجتماعية أم تعليمية — كتقديم وجبات الطعام للتلاميذ ، و إنشاء المعسكرات الصيفية ، وتنظيم اجتماعات الآباء والمعلمين — كل ذلك إذا أتاحت له أعماله فسحة من الوقت للقيام بذلك دون أن يتحمل بالضرورة مسئولية ذلك مباشرة ، كما ينبغى له أن يعاون المدرسة فى إنشاء علاقات دولية نافعة ؛

٢٨ — ينبغى أن يكن المفتش كل احترام لحرية المدرس فى التفكير والعمل والمبادأة والابتكار — إذا دعت المفتش ظروف زيارته إلى أن يدلى بمقترحات ذات طابع تربوى ، أو إلى أن يوضحها بالتطبيق العملى ؛

٢٩ — من المستحسن أن يدخل المفتش فى حسابه ما قد يدلى به المعلمون و جمعياتهم من مقترحات تربوية ؛

٣٠ — حينما يطلب إلى المفتش أن يضع تقديرا مباشرا لعمل المدرس فإن مثل هذا التقدير ينبغى أن يكون موضوعيا يهدف إلى توجيه المدرس وتشجيعه ، كما ينبغى أن يبلغ إليه ؛

٣١ — ينبغى أن يكفل للمدرس حقه فى الاعتراض على ما قد يصدره المفتش من أحكام يراها المدرس مجحفة أو غير عادلة ؛

تعيين المفتشين وأوضاعهم

٣٢ — أيا ما كانت الهيئة المسئولة عن تعيين المفتشين، وأيا ما كان النظام المتبع فى اختيارهم فإنه ينبغى أن تتوفر جميع الضمانات التى تؤكد أن مثل هذا التعيين قائم على أسس موضوعية قوامها الجدارة الشخصية والمقدرة الفنية والكفاية المهنية ؛

٣٣ — لما كان تعيين المفتشين يقوم فى جوهره على مميزاتهم الفنية والمهنية فإنه ينبغى أن تبذل العناية الخاصة فى سبيل تجنب التفرقة العنصرية القائمة على أساس الجنس أو الدين أو العقيدة أو المذاهب السياسية أو الفكرية أو الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها كل من المتقدمين ؛

٣٤ — عند تعيين المفتشين ينبغى أن توجه العناية الخاصة لمؤهلاتهم الدراسية ودرجاتهم العلمية ، ومدى إلمامهم بميدان التربية وعلم النفس ، وخبرتهم التربوية ، كما ينبغى أن يوضع حد أدنى لعدد السنوات التى قضاها المرشح فى مهنة التدريس ؛

٣٥ — وبالإضافة إلى المؤهلات الدراسية والخبرة التربوية ، ينبغى أن يتوفر فى المتقدم شروط معينة منها : الصحة الجيدة والنزاهة والأمانة واستقلال الشخصية وحسن النية والتحمس للعمل والقدرة على المبادأة والابتكار ؛

٣٦ — لإعداد المفتشين إعدادا مهنيا ميزات خاصة . ومثل هذا الإعداد ينبغى أن يتضمن — بالإضافة إلى الدراسات العميقة فى التربية وعلم النفس — دراسة التربية المقارنة . فهذا مما ييسر للمفتشين الوقوف على المشكلات التعليمية التى تواجه البلاد الأخرى والحلول التى توصلت إليها ؛

٣٧ — ينبغى أن يتاح للمفتشين العاملين فرصة التدريب أثناء الخدمة (كالمؤتمرات والدراسات الصيفية وحلقات البحث ، والبعثات الخارجية بصفة خاصة) ، كما ينبغى أن يتلقوا دراسات فى الوسائل السمعية والبصرية وأن تعد لهم مكتبة خاصة تضم التجارب الجديدة فى التربية والتعليم والأفكار والآراء والمحاضرات التى يلقيها

كبار المربين عن الإشراف والتفتيش على المدارس، والاتجاهات الجديدة فى نظريات التربية وعلم نفس الطفل ... الخ .

٣٨ — ينبغى أن تتناسب مرتبات المفتشين مع أهمية الواجبات التى تسند إليهم ، كما ينبغى أن تتساوى مع مرتبات الموظفين الذين يقومون بالأعمال الإدارية والاجتماعية التى تكافىء فى قيمتها عمل المفتش . و ينبغى كذلك أن يتمتع المفتشون بالمزايا الاجتماعية والمادية التى يتمتع بها من هم فى مثل درجاتهم من الموظفين الآخرين ؛

٣٩ — من المهم أن نيسر للمفتشين مشكلة المواصلات، كما ينبغى أن تتناسب بدلات الانتقال والسفر التى يتقاضونها مع ما لوظيفتهم من جلال ، وما تتطلبه من مطالب واحتياجات ؛

٤٠ — ورغبة فى تشجيع الموظفين على أداء واجباتهم وإتاحة الفرصة للخدمات الفنية والإدارية أن تستفيد بخبراتهم من المستحسن أن يتاح للمفتشين أن يرقوا إلى وظائف أرفع سواء فى سلم الترقية الخاص بهم أو فى الإدارة المدرسية — كلما كان ذلك ممكنا .

التوصية رقم ٤٣

بشأن : "تدريس الرياضيات فى المدارس الثانوية"

[١٩٥٦]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته التاسعة عشرة بجنيف فى يوم ٩ من يوليو سنة ١٩٥٦ وفى يوم ١٧ من يوليو يتخذ التوصية التالية :

المؤتمر ،

نظرا إلى ما كان للرياضيات دائما من قيمة ثقافية وعملية لاجدال فيها ، ولما تؤديه من دور هام فى ميادين التقدم العلمى والفنى والاقتصادى ، وإلى أن الوضع الراهن فى ميدان الرياضيات لم يسبق له مثيل ؛

ونظرا إلى أن دراسة الرياضيات تعود بالفائدة على أى إنسان مهما كانت حالته أو جنسه أو ألوان النشاط التى يمارسها ؛

ونظرا إلى أنه — لكى يتحقق التقدم والرخاء فى العالم — ينبغى أن يرتفع المستوى العام للعلوم الرياضية على نحو يجعلها تساير التوسع الفنى والعلمى ؛

ونظرا إلى أن المدنيات المختلفة قد أسهمت بنصيب فى ابتكار العلوم الرياضية وتطورها ،

ونظرا لما أثبته علم النفس من أن كل إنسان تقريبا فى مقدوره أن يسهم بنصيب من النشاط فى هذا الميدان ، وإلى أنه مامن سبب يدعونا إلى الاعتقاد بأن قدرة الإناث على دراسة العلوم الرياضية تقل عن قدرة الفتيان ؛

ونظرا إلى أن تدريس الرياضيات أخذ يزداد عملية وكفاية ؛

ونظرا إلى التوصية رقم ٣١ الخاصة بإدخال مادة الرياضة فى المدارس الابتدائية — وهى التى اتخذها المؤتمر الدولى للتعليم العام فى جلسته الثالثة عشرة ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى مختلف دول العالم التوصية التالية :

أهداف تدريس الرياضيات

١ — ينبغى ألا يدخر أى وسع — فى مرحلة التعليم الثانوى بنوعيه العام والفنى — فى سبيل تحقيق الأغراض التى يهدف إليها تدريس الرياضيات من النهوض بنواحى القدرات العقلية وتكوين الشخصية . وينبغى أن تؤدى هذه الأغراض إلى إيجاد القدرة المنطقية الفعالة (كالتفكير والتحليل والتجريد والتعليم والقياس والاستقراء والتعميم والتخصيص والتطبيق والنقد ... الخ) وإلى تنمية مقومات التفكير السليم ، والقدرة على التعبير عنه (كالنظام والترتيب والدقة والوضوح والايجاز ...الخ) وإلى تدعيم الملاحظة وتصور العدد والمكان ، وتقوية البديهة والخيال فيما يتعلق بالفراغيات ، وتدعيم الانتباه والقدرة على التركيز والمثابرة ، وتنمية عادة بذل الجهد المنظم ، وتكوين الاتجاه العلمى (كالموضوعية والأمانة العقلية والميل إلى البحث والرغبة فى الاستكشاف ... الخ) ؛

٢ — فالعمليات ذات الطابع العلمى ، والتكيف للبيئة الطبيعية ، والحاجة إلى فهم ما تثيره ألوان النشاط الفنى والاقتصادى والاجتماعى من مشكلات — كل ذلك يدعو إلى زيادة الاهتمام بفهم العمليات الرياضية الجارية (كالعد ومبادئ الهندسة ، والرسم الهندسى ، والمعادلات والتعريفات والجداول والرسوم البيانية) . وقد أخذت هذه الأفكار والأساليب الرئيسية تلعب دورا ملموسا فى عدد متزايد من المهن ؛

٣ — ينبغى أن تعتبر الرياضيات وعمليات التفكير السليم جزءا جوهريا من تعليم الأفراد فى العصر الحديث ، حتى ولو لم يكن عملهم من النوع العلمى أو الفنى . كما ينبغى أن يؤدى تدريس الرياضيات — إذا ما أحكم التنسيق بينها وبين تدريس غيرها من المواد — إلى أن يفهم التلاميذ الدور الذى تلعبه الرياضيات فى المفاهيم العلمية والفلسفية فى العالم الحديث ؛

٤ — و ينبغى أن يكون من بين الأغراض الرئيسية التى يهدف إليها تدريس الرياضيات فى الفرق العليا من المدارس الثانوية - إعداد التلاميذ للقيام بالدراسات العلمية والفنية على مستوى عال . وهذه الدراسات العلمية والفنية يزداد اعتمادها على الرياضيات زيادة مطردة .

منزلة الرياضيات

٥ — ينبغى أن يخصص العدد الكافى من الدروس للرياضيات بوصفها مادة مقررة على تلاميذ الفرق الدنيا من المدرسة الثانوية ؛

٦ — ينبغى أن يخصص لدراسة الرياضيات وقت كاف فى الفرق العليا من شعب العلوم ؛

٧ — من المستحسن أن تتاح للطلبة ذوى الاستعدادات الخاصة لدراسة العلوم الفرصة لمتابعة دراسة منهج أعلى ، والفرصة لاستقلالهم بالعمل والدراسة ؛

٨ — فى البلاد التى لاتقرر الرياضيات على بعض شعب المدارس الثانوية (كشعبة الآداب مثلا) ينبغى أن تتاح الفرصة للتلاميذ — ولو على سبيل الاختيار — لتلق دروس فى الرياضيات تتسم بالطابع الثقافى أكثر مما تتسم بالطابع الفنى الصرف ؛

٩ — فى أى نظام لتقدير الدرجات ينبغى أن يتناسب ما يعطى للرياضيات من درجات مع أهمية المادة . وحيثما كانت الرياضيات مادة مقررة — وفى شعب العلوم بصفة خاصة — ينبغى أن تعتبر من المواد الأساسية التى يجب أن تدخل فى الحساب عند نقل التلاميذ إلى فرق أعلى أو منحهم الشهادات النهائية .

المقررات

١٠ — ينبغى أن يتمشى مقرر الرياضيات الموضوع لأى شعبة من شعب المرحلة الثانوية مع الأغراض العامة المتوخاة من تدريس الرياضة من ناحية ، ومع احتياجات هذه الشعبة أو تلك من ناحية أخرى ؛

١١ — ينبغى أن تساير مقررات الرياضيات أحدث التطور لكى تواكب ما تحققه العلوم من تقدم وما تحتاجه ألوان النشاط الفنى والحياة الحديثة بصفة عامة من أساليب وطرق . وهذا يتحقق بحذف ما تقادم عليه العهد من موضوعات . وينبغى أن توجه العناية الخاصة لبحث ما عمدت إليه بعض الدول بغية رفع مستوى المقررات فى الفرق الثانوية العليا : من إدخال الهندسة التحليلية وحساب التفاضل والتكامل والإحصاء ونظرية الاحتمالات ، وزيادة الاهتمام بدراسة الدلالات والموجهات وتطبيقات العلوم الرياضية ؛

١٢ — ينبغى أن تتناسب صعوبة المادة التى تدرس ومداها مع العمر العقلى لتلاميذ الصف وميولهم وحاجاتهم . فإذا رؤى أنه من المستحسن إعطاء الطلبة المتفوقين دراسة أصعب وجب تجنب تثبيط همم التلاميذ الأقل ذكاء فلا تفرض عليهم دراسة ما لاقبل لقدراتهم العقلية به ؛

١٣ — من المستحسن عند تنسيق فروع منهج الرياضيات أن يبنى المنهج على أساس الموضوعات الوظيفية التى تبرز الأفكار والمفاهيم العامة ؛

١٤ — وبهذه المناسبة يستحسن كذلك أن تحدد — بالتجارب الدقيقة — مدى ما يمكن الاستفادة به من الرياضيات الحديثة — وما لها من صور متعددة — فى تدعيم الدراسة بالمدارس الثانوية ؛

١٥ — من المستحب أن يمنح المعلمون حرية التوسع فى نطاق المناهج الأساسية وذلك بإضافة موضوعات اختيارية أخرى .

طرق التدريس

١٦ — إذا أعطيت التوجيهات والتعليمات فيما يتصل بطرق التدريس وجب أن تقدم فى صورة مقترحات تهدف إلى جعل التدريس يساير التقدم الذى حققه كل من علم نفس الذكاء والعلوم الرياضية ويتفق كذلك مع طبيعة الرياضيات وفوائدها بوصفها علما نظريا له أصوله فى واقع الحياة وله القدرة على التأثير فيها وتوجيهها ؛

١٧ — ينبغى أن تبذل الجهود الممكنة لاستثارة التلاميذ وتشجيعهم على تعلم الرياضيات ، وذلك عن طريق إسهامهم الإيجابى فى دراسة تطوراتها ؛

١٨ — من الجوهرى أن :

(أ) تستثار ميول التلاميذ فى ميدان الرياضيات وتطبيقاتها ،

(ب) توجه العناية إلى الطرق التى يتبعها التلاميذ أنفسهم فى تفكيرهم الرياضى ،

(ج) تتم الملاءمة بين التدريس والقدرات الفردية للتلاميذ ونموهم العقلى ، والتدرج فى الملاءمة بين التدريس و بين احتياجات أوجه النشاط التى سوف يمارسونها فى المستقبل ؛

١٩ — من الجوهرى كذلك أن :

(أ) ننتقل من المحسوس إلى المجرد كلما كان ذلك ممكنا وخاصة فى الفرق الدنيا ؛ ونلجأ إلى التجريب الحقيقى أو المجازى عند شرح التعاريف أو التصدى للبراهين — كلما سنحت الفرصة لذلك ،

(ب) نتوخى إبراز المعلومات الرياضية من خلال أوجه النشاط المحسوسة وتطور العمل بها ،

(ج) نستخدم المسائل التى لها أصل عملى لا لنؤكد فوائد الرياضيات فحسب بل ولنستثير الرغبة فى تتبع التطورات النظرية أيضا ؛

٢٠ — من المهم أن :

(أ) نعاون التلاميذ فى تكوين الأفكار واكتشاف العلاقات والخصائص الرياضية بأنفسهم بدلا من أن نفرض عليهم نتائج تفكير الكبار فى صورة جاهزة ،

(ب) نتأكد من أن التلاميذ قد تمثلوا الأفكار والعمليات الرياضية قبل أن نقدم لهم القواعد الأصولية ،

(ج) لا نحاول تدريب قدراتهم إلا على العمليات التى تمثلوها بصورة تامة ؛

٢١ — من الجوهرى أن :

(أ) نعطى التلاميذ فرصة اكتساب الخبرة بالوحدات والعلاقات الرياضية أولا ، ولا ننتقل إلى القياس والاستنتاج إلا بعد إتمام هذه المرحلة ،

(ب) أن نتدرج فى عمليات القياس والاستنتاج فى الرياضيات ،

(ج) أن ندرب التلاميذ على صياغة المسائل والبحث عن البيانات واستخدامها وتقييم النتائج ،

(د) أن نتطور بالموضوع عن طريق الكشف ، لا عن طريق التلقين الجامد ،

(هـ) أن نعاون التلاميذ على إدراك معنى النظرية الاستنتاجية الفرضية حيث يقوم البرهان على أساس عدد من البديهيات ، وتدخل فيه المصطلحات الجديدة بتعريفاتها ، وذلك حتى تؤدى العملية إلى المعالجة المنطقية الاستنتاجية والقياسية ؛

٢٢ — من الضرورى أن :

(أ) ندرس الاخطاء التى يقع فيها التلاميذ ، ونعتبرها وسيلة لفهمنا للعمليات العقلية التى يمر بها تفكيرهم الرياضى ،

(ب) نعاون التلاميذ على الكشف عن أخطائهم وتصحيحها بأنفسهم ،

(ج) نعين التلاميذ على فهم فكرة التقريب والتدرج فى أحجام الكميات ومعقولية النتائج ،

(د) نؤثر التفكير والتعقل على التمرين الآلى والاستظهار ، ونقصر استخدام الذاكرة على تثبيت النتائج الأساسية ،

(هـ) نضع الامتحانات التى تتطلب الإجابة عنها المهارة الرياضية ، لا تلك التى تقيس مقدار ما حشاه التلاميذ فى عقولهم ؛

٢٣ — من المهم أن :

(أ) نشجع قوالب التعبير الفردية ، حتى ولو كانت تقريبية ، ونعمل على تهذيبها بالتدريج ،

(ب) نوجه التلاميذ نحو الدقة فى التعبير ملتجئين فى ذلك إلى حاجتهم للاتصال الناجح الفعال بالآخرين وتوضيح أفكارهم ،

(ج) نشجع البحث الفردى والمبادأة والابتكار بقدر ما نشجع العمل الجماعى ،

(د) نعمل على زيادة عدد التلاميذ الذين يهتمون بالرياضيات ويميلون إليها ونساعدهم على تنمية معلوماتهم ومعارفهم ، وذلك بإنشاء الأندية وإلقاء المحاضرات وعقد المباريات وغير ذلك من ألوان النشاط الاختيارى ، وعن طريق تزويدهم بالكتب والمجلات اللازمة ؛

٢٤ — من الجوهرى أن :

(أ) نؤكد على أن الرياضيات وحدة متكاملة ، ونتجنب الفصل بين مختلف فروعها فصلا تاما ، ونربط بين مختلف الطرق التى يمكن أن تتبع فى حل مشكلة أو مسألة ما ،

(ب) نشير إلى المراحل الرئيسية فى تاريخ تطور الأفكار والنظريات الرياضية التى تجرى دراستها ؛

٢٥ — من الجوهرى كذلك أن :

(أ) ننسق بين الرياضيات وبين العلوم التى تستخدم الرياضيات .

(ب) نستغل ما يتطلبه التفكير الرياضى فى زيادة دقة التعبير اللغوى ووضوحه وإيجازه ،

(ج) نحافظ على الرابطة الوثيقة بين الرياضيات من ناحية وبين الحياة والواقع من ناحية أخرى .

المواد التى تستخدم فى تدريس الرياضة

٢٦ — إن التطور الذى مرت به طرق تدريس الرياضيات يدعو إلى إحداث التعديلات فى الكتب المقررة . وإلى جانب الكتب التى تمهد للأفكار المجردة ينبغى أن يكون فى متناول التلاميذ كتب أخرى للمراجعة حيث تدرس الموضوعات مرة أخرى ، وتنظم على مستوى أرفع . كما ينبغى أن تتوفر المراجع والمواد الإضافية والكتب المبسطة والدوريات ... الخ فى مكتبات الفصول . ويجب أن يتم جمعها فى ضوء الحاجات المختلفة لتلاميذ الشعب المختلفة ، وأن ندخل فى حسابنا الحاجات العملية والفنية والتطورات النظرية والاعتبارات التربوية ؛

٢٧ — تلعب الوسائل السمعية والبصرية ، والنماذج المجسمة (المأخوذة من الواقع أو التى يشكلها التلاميذ والمدرسون ، أو التى تنتجها الشركات التجارية) دورا تتزايد أهميته فى التدريس . وينبغى أن نستغلها فى مساعدة التلاميذ على فهم المعانى الرياضية المجردة بطريقة إيجابية فعالة .

المدرسون

٢٨ — ربما كان الدور الذى يلعبه معلم الرياضة أهم من الدور الذى يلعبه معلم أية مادة أخرى . ولهذا ينبغى أن توجه السلطات التربوية عناية خاصة نحو تعبئة مدرسى الرياضيات وإعدادهم وتدريبهم أثناء الخدمة ؛

٢٩ — ينبغى للمدرسين الذين يسند إليهم تدريس الرياضة فى المدارس الثانوية أن يكونوا قد درسوها على مستوى أرفع بكثير من ذلك الذى سيطلب منهم تدريسها عليه ، وينبغى ألا تقتصر هذه الدراسات على الرياضة النظرية وإنما ينبغى أن تشتمل كذلك على الرياضيات التطبيقية مع فكرة عامة عن تاريخ التفكير الرياضى ومناهج العلوم الرياضية نفسها ، ومبادئ الرياضة من زاوية التدريس ؛

٣٠ — ينبغى أن تسند إلى أكفأ المعلمين مهمة التدريس لتلاميذ المراحل الأولى والمتخلفين من تلاميذ المراحل المتأخرة ؛

٣١ — ينبغى أن يعتبر الإعداد المهنى والتربوى جزءا ضروريا من إعداد مدرس الرياضيات ، وينبغى أن يقوم هذا الإعداد على فهم واضح ناضج لأسس التربية الإنسانية وأهدافها ، كما ينبغى أن يوجه الاهتمام فيه إلى نمـــو الذكاء وعلاقته بتطور التفكير الرياضى . ويجب أن يتضمن الإعداد أيضا دراسة العلاقة بين المحسوس والمجرد ، وأن تحتل طرق استخدام النماذج فى تدريس الرياضيات مكانها اللائق فى هذا الإعداد . كما ينبغى أن يدرب المدرس الذى يعد لتدريس الرياضة على الملاحظة والتجريب فى تدريس هذه المـادة . وفوق هذا كله ، ينبغى أن يكون المدرس نفسه من المهتمين بالمسائل المتصلة بالمراهقين وآمالهم ؛ وبذلك يتمكن من أن يكون مرشدا وموجها لهم ؛

٣٢ — يجب أن تهيأ للمدرسين الذين يقومون بالتدريس فعلا فرصة مسايرة التطورات الحديثة فى العلوم الرياضية النظرية والتطبيقية ، والخطوات التى اتخذت للنهوض بتدريس هـذه المـادة . وينبغى أن تهيأ لهم كذلك فرصة الاستزادة من التدريب (عن طريق المحاضرات والدراسات الصيفية وحلقات الدراسة والبحث والعمل فى المصانع والورش والدراسات العملية والكتب والنشرات ... الخ) .

٣٣ — من أفضل الطرق للنهوض بتدريس الرياضيات نشر التوصيات التى يتقدم بها المفتشون والاخصائيون فى هذه المـادة ، والمشتغلون بمسائل التربية والنماذج الممتازة من أعمال المدرسين ذوى الخبرة الطويلة ؛

٣٤ — ينبغى أن يحظى مدرس الرياضيات بمـا تؤهله له دراساته العلمية ومهنته من احترام ومنزلة فى مجتمعنا القائم ؛

٣٥ — لمـا كان تدريس الرياضة على الوجه الصحيح جزءا جوهريا من عملية التربية فى جميع البلاد فإنه من الواجب أن تجتذب مهنـة التدريس العدد الكافى من المعلمين الأكفاء لهذه المـادة . وتبرز أهمية توفر العدد الكافى من مدرسى الرياضيات من استعراضنا لمـا لهم من أثر فى التقدم الذى تحرزه الأمم جميعا فى العلوم والفنون والاقتصاد والاجتماع ؛

التعاون الدولى

٣٦ — ينبغى أن تتعاون الحكومات والهيئات الثقافية والتربوية الدولية كهيئة اليونسكو ومكتب التربية الدولى واللجنة الدولية لتدريس الرياضة، واللجنة الدوليـــة للنهوض بتدريس الرياضيات — على العمل بكل الوسائل الممكنة (كالمطبوعات والمحاضرات والاجتماعات والمعاوض والرحلات والبعثات ...الخ) على النهوض بالمجهودات الدولية التى تبذل فى سبيل تبادل الآراء والمشروعات والبحوث ونتائجها فى ميدان تدريس الرياضة ، حتى تتاح للناشئة فى جميع أنحاء العالم فرصـــة الإفادة السريعة بخبرات المعلمين فى مختلف البلدان وبما يحرزونه من تقدم .

التوصية رقم ٤٤

بشأن : " التوسع فى المبانى المدرسية "

[١٩٥٧]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته العشرين بجنيف فى يوم ٨ من يوليو سنة ١٩٥٧ ، وفى يوم ١٦ من يوليو يتخذ التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا لأن ما تقــدم به المؤتمر الدولى من توصيات فى المــاضى وما سوف يتقدم به فى المستقبل لن يتسنى تنفيذه إلا إذا توفر العدد الكافى من المبانى المدرسية فى مختلف البلدان ؛

و بالإشارة إلى التوصية التاسعة بشأن التشريعات الخاصة بالمبانى المدرسية — تلك التوصية التى اتخذها المؤتمر الدولى للتعليم العام فى جلسته الخامسة التى عقدت فى السابع عشر من شهر يوليو عام ١٩٣٦ ؛

وحيث إن تطور التعليم يعتبر من المشكلات الجوهرية التى علينا أن نجد لها حلا فى السنوات المقبلة مبتغين فى ذلك خير الإنســانية وساعين إلى إحراز التقدم الثقافى والاقتصادى والاجتماعى وتحقيق التفاهم بين شعوب العالم ؛

ونظرا لأن حق التعليم يقتضينا أن نتيح لجميع الأطفال دون تمييز أو تفرقة فرصة تلقى تعليمهم فى أماكن مناسبة تم تصميمها واعدادها لهــذا الغرض بالذات ؛

ولما كانت جميع البلدان ، على اختلاف مراحل التطور المادى والثقافى التى تمر بها ، تعانى من نقص المبانى المدرسية ؛

وحيث إن تزايد عدد السكان والأخذ بمبدأ التعليم الالزامى للجميع أو إطالة مدة هـذا التعليم والتوسع فى التعليم الثانوى سوف يترتب عليه بالضرورة زيادة عدد المتقدمين إلى المدارس عاما بعد عام ؛

ونظرا لصعوبة المشكلة وتعقدها وما يقتضيه ذلك من ضرورة التعاون داخل البلد الواحد بين جميع السلطات المعنية بمشروعات أبنية التعليم ؛

ونظرا لأن جميع بلدان العـالم لا بد من أن تستفيد من التعاون الدولى وأن كثيرا من هذه البلدان ما زال فى أشد الحاجة إلى المعونة الدولية ؛

وحيث إن البـلدان التى تشترك فى أهدافها قد تختلف نظمها الاقتصادية والمـالية والإدارية بحيث تحتاج إلى أن تصل إلى مختلف الحلول لمشكلة أبنية التعليم ؛

يتقدم بالتوصيات الآتية إلى وزارات التربية والتعليم فى مختلف البلدان :

حصر الاحتياجات

١ — من الجوهرى لـكى نصل إلى حل معقول لهـذه المشكلة ونتلافى جميع النفقات التى لا داعى لهـا أن نقوم سلفا برسم خطة شاملة قائمة على دراسة الحاجات الراهنة والمستقبلة إلى أبنية التعليم ؛

٢ — ينبغى أن تقوم هـذه الدراسة على الحاجات التعليمية التى يواجهها كل بلد وأن تشتمل على :

(أ) إحصاء لأبنية التعليم القائمة بما فى ذلك المبانى المؤجرة والمبانى المؤقتة وتفصيل طريقة الاستفادة بها فى الوقت الحاضر ومدى إمكان تعديلها على نحو يجعلها تسد حاجات جديدة ؛

(ب) بيانات إحصـــائية عن الاتجاهات الراهنة والمستقبلة التى يسير فيها تعداد تلاميذ المدارس ،

(ج) دراسة الآثار التى يمكن أن يتركها على نمو عدد المتقدمين إلى المدارس وتوزيعهم : (١) إدخال نظام التعليم الالزامى للجميع حيثما لا يوجد هذا النظام بالفعل ، (٢) إطالة مدة التعليم الالزامى ، (٣) توفير فرص التعليم الثانوى لأعداد متزايدة من الطلبة ، (٤) التحركات الداخلية للسكان ، (٥) توزيع أبنية التعليم على نحو أفضل ،

(د) تقدير للاعتمادات المـالية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ،

(هـ) تحليل لمدى توفر الفنيين والعمال ومواد البناء اللازمة ؛

(و) الترتيبات اللازم اتخاذها لتنفيذ الخطة على مراحل ؛

٣ — تختلف طبيعة الهيئات التى تقوم على إجراء هـذه الدراسة وتتبعها على نحو يجعلها تساير الأوضاع القائمة باختلاف التنظيم الإدارى لكل بلد ودرجة تغلغل نظام المركزية فى نظامها التعليمى ، على أنه من المستحب عند ما تكون مسئولية التعليم ملقاة على عاتق السلطات المحلية أن تتم دراسة شاملة تعطى فكرة عامة عن احتياجات البلاد ككل ؛

٤ — ويعتبر وضع مثل هـذه الخطط طويلة الأمد وكذلك إبراز المسائل التى تحتاج إلى أن يبت فيها وسيلة لتنبيه السلطات والرأى العام إلى الحاجات الملحة التى ينبغى للبلد أن يسدها ،وما يتطلبه سد هذه الحاجات من أموال .

الإجراءات الإدارية

٥ — ينبغى أن تكون الإجراءات الإدارية التى يتطلبها إنشاء المبانى المدرسية بسيطة وسريعة قـدر الإمكان ولا ينبغى بأية حال أن تكون هذه الإجراءات بحيث تعرقل أو تعطل بناء المدارس ؛

٦ — من الضرورى حيث يدخل بناء المدارس فى اختصاص مختلف السلطات على مختلف المستويات أن تجنب تكرار الأعمال وتداخلها بين الهيئات الإدارية المركزية والاتحادية والإقليمية والمحلية ؛

٧ — من صالح التعليم أن تتاح للسلطات المحلية فرص الإسهام بأكبر نصيب ممكن فى برامج بناء المدارس ؛

٨ — فى الحالات التى تكون مختلف الوزارات (التعليم ، الأشغال ، المالية) مسئولة مسئولية مباشرة عن موضوع إنشاء أبنية التعليم ينبغى أن تبذل كل الجهود الممكنة للتنسيق بين اختصاصاتها ؛

٩ — يؤدى وضع الخطط طويلة الأمد على مستوى قومى أو إقليمى أو محلى سواء أكان على أساس الإلزام أو الاختيار ، إلى تيسير الإجراءات وزيادة الكفاية والاقتصاد فى الوقت .

١٠ — يجب العمل على توفير فرص السكنى للعاملين فى نفس الوقت الذى يجرى فيه بناء المدارس و بخاصة فى المناطق التى تهدد فيها أزمة المساكن بالتأثير فى الجهود التى تبذل لتعبئة العاملين .

الإجراءات المالية والاقتصادية

١١ — مهما كانت مرحلة التطور التى يمر بها التعليم فى أى بلد من البلدان يجب أن ينظر إلى نفقات أبنية التعليم على أنها حاجة مستمرة . ومن الضرورى لمواجهة مثل هذه النفقات أن يرسم كل بلد لنفسه سياسة مالية طويلة الأمد ؛

١٢ — يجب فى ضوء التنظيم الإدارى والاقتصادى لكل بلد من البلدان أن يتحقق أكبر قدر من التوازن بين الأنصبة التى يسهم بها فى تمويل أبنية التعليم كل من السلطات المحلية والإقليمية والمركزية والاتحادية .

١٣ — نظرا لضخامة النفقات التى يتطلبها بناء المدارس ينبغى أن تبذل كل الجهود الممكنة للعمل على خفض هذه النفقات إلى الحد الأدنى مع مراعاة ألا تتأثر بذلك صلاحية البناء من الناحيتين التعليمية والصحية للغرض الذى أنشىء من أجله ؛

١٤ — عندما يكون الأمر أمر توفير فرص التعليم الأساسية أو سد حاجات جديدة ملحة فقد ثبتت أفضلية اتخاذ الإجراءات المالية الاستثنائية الآتية :

(ا) إنشاء ميزانيات تكميلية أو سلف أو صناديق قومية أو محلية لتغطية نفقات برامج العمل الاستثنائية ،

(ب) الحصول على موارد إضافية عن طريق فرض الضرائب الخاصة وجمع التبرعات والهبات ،

(ج) تشجيع استثمار رءوس الأموال الخاصة عن طريق إصدار الأسهم والسندات ،

(د) قبول الهبات التي يمنحها الأفراد أو الجماعات في صورة أموال أو أراض أو أيد عاملة أو مواد ؛

١٥ — تعمد السلطات التشريعية في بعض البلدان إلى الزام المؤسسات الصناعية أو التجارية أو التعدينية أو الزراعية أو شركات الإسكان بالأسهام بطريقة أو بأخرى في بناء المدارس مما قد يساعد على حل هذه المشكلة في مناطق معينة .

الاجراءات الفنية

١٦ — يجب أن تصمم المدارس على أساس الحاجات التعليمية وأن تؤخذ في الاعتبار عوامل المناخ والحالة الاقتصادية للبلاد وطرق البناء والتنظيم الإدارى في كل بلد ، وعلى ذلك يجب أن يكون تصميم أبنية التعليم نتيجة للتعاون الوثيق بين المربين والمهندسين ومتعهدى البناء والقائمين على شئون الإدارة ؛

١٧ — أثبتت التجربة قيمة الدراسات التي تجرى على تصميم أبنية التعليم وإنشائها بمعرفة هيئات تؤلف لهذا الغرض ؛

١٨ — تشير التغييرات التي تطرأ على توزيع السكان وعلى الحاجات التعليمية وطرق التدريس إلى أن من الأفضل ألا تبنى المدارس لتبقى مدى الدهر ، وأن تنشأ على نحو يتسنى معه تعديلها بحيث تساير ما يطرأ من تغييرات أثناء قيامها ؛

١٩ — من الضرورى عند إنشاء المبانى الجديدة أن نأخذ فى الاعتبار ما جد من تطورات فى طرق التدريس والمواد المستخدمة فيه ؛

٢٠ — مما يساعد إلى حد كبير على خفض نفقات الإنشاء والتعجيل بإجراءاته الإفادة بالتطورات التى حدثت فى النظريات التعليمية وبما جد من تبسيط وتقنين لطرق البنـاء ومن إمكان وضع الخطط النموذجية المتنوعة والقابلة للتعديل ، وذلك مع مراعاة تجنب التوحيد أو الجمود الذى يتنـافى مع تباين الظروف المحلية ؛

٢١ — قد تؤدى الدراسة المتزنة لحاجات المنتفعين بهذه المبانى إلى اقتصاد كبير فى النفقات بخفض المساحة التى ينشأ عليهـا البناء ، وبخفض استهـلاك مواد البناء، مما يشجع على الإفادة بهذا الوفر، مع مراعاة عدم الإضرار بالحاجات التعليمية والصحية ؛

٢٢ — سوف تدعو الضرورة إلى إنشاء المبانى المدرسية على مراحل . ومع ذلك ينبغى تخطيط كل مشروع من مشروعات الإنشاء ككل قبل البدء فى تنفيذ أى جزء من أجزائه حتى يكون المشروع بعد إتمامه مرضيا من الناحيتين التعليمية والمعمارية ؛

٢٣ — قد يكون توفـــير مرافق التعليم المكشوفة فى المنـاطق التى يساعد مناخها على ذلك إجراء اقتصاديا لحل مشكلة أبنية التعليم حلا جزئيا ؛

٢٤ — من الجوهرى عند تخطيط المدن أن ندخل فى اعتبارنا منذ البداية ترك فراغ يتسع لإنشاء جميع أنواع المدارس على ألا نغفل أنه فى المستقبل غير البعيد سوف يحتاج إنشاء المدارس الثانوية الى فراغ يفوق ما يحتاجه إنشاء المدارس الابتدائية ؛

٢٥ — من المستحسن عند اختيـار مواقع المـدارس الجديدة أن ندخل فى اعتبارنا ما قد يحدث من تغيرات فى توزيع السكان وأخطار المرور ، وتوفر وسائل الانتقال والمرافق العامة والظروف الطبوغرافية وأحوال التربة وما إلى ذلك ؛

٢٦ — فى المناطق التى يقل فيها عدد السكان ينبغى الإفادة بما يحدث من تطور فى وسائل النقل وانشاء مدارس مركزية تتسع لاعداد كبيرة من التلاميذ بدلا من المدارس الصغيرة المستقلة توخيا للاقتصاد ؛

٢٧ — ينبغى أن تتوفر لدى شركات ومؤسسات الإنشاء المعلومات الصحيحة عن بناء المدارس حتى يتسنى لها رسم برامج العمل قبل الشروع فى تنفيذها بفترة كافية ، وتنظيم ما لديها من أيد عاملة ومعدات على خير وجه ممكن ؛

٢٨ — لكى يتسنى لشركات ومؤسسات البناء الحصول على ما يلزمها من المواد بأثمان أفضل ، وتوحيد بعض عناصر البناء وتنظيم عملياته على أسس معقولة ، ربما كان من المستحسن فى بعض الحالات الجمع بين إنشاء عدد من المدارس فى عقد واحد شامل ؛

٢٩ — ينبغى أن يكون ثمة برنامج خاص يهدف إلى تشجيع تأليف المجالس القوميـة وتنظيم حلقات الدرس التى يسهم فيها الاخصائيون و إقامة المعارض وعقد المسابقات فى أعمال الرسم والتصميم وما إلى ذلك .

إجراءات الضرورة

٣٠ — ينبغى ألا نغفل تمام الأغفال دراسة بعض الحلول المؤقتة على أن ينظر اليها على أنها شر لا بد منه ،ولا بد كذلك من علاجه فى أقرب فرصة ممكنة حتى لايسمح له بالبقاء بصفة دائمة ؛

٣١ — من بين إجراءات الطوارئ ذات المساوئ الواضحة زيادة عدد تلاميذ الفصل أو مناوبة التلاميذ على فصول الدراسة (بحيث تستخدم حجرة الدراسة الواحدة لمجموعتين أو ثلاث من التلاميذ بالتناوب) ومثل هذه الاجراءات لاينبغى اتخاذها إلا فى الظروف الشاذة ؛

٣٢ — قد يكون استخدام المبانى التى أنشئت أصلا لأغراض غير تعليمية أو إنشاء مبان مؤقتة إجراءا لا مفر منه فى كثير من الأحيان . فإذا ما اقتصر

أمر استخدامها على فترة محدودة فربما كان ذلك أيسر الطرق وأرخصها لسد حاجة طارئة ، على أنها إذا استبقيت لفترات طويلة فإن هناك من الأدلة مايشير إلى أنها — فضلا عما قد يكون لها من مساوئ تعليمية وصحية — قد تجاوز تكاليفها (تكاليف شرائها أو إيجارها أو صيانتها أو ما الى ذلك) ما تتطلبه أبنية التعليم التى صممت تصميما صحيحا لتستخدم بصفة دائمة .

التعـــاون الدولى

يتقدم المؤتمر إلى منظمة الأمم المتحدة و إلى هيئاتها المتخصصة و إلى المنظمات القائمة بين الحكومات بالتوصيات الآتية :

٣٣ — من الخير لجميع البلدان أن تكافح كل ما من شأنه تعويق تطور التعليم وعليها أن تعاون بعضها البعض فى العمل على إنجاح مشروعاتها لإنشاء أبنية التعليم ؛

٣٤ — من الخير أن تلقى حالة البلدان المتخلفة عناية خاصة ، فنظرا لما تواجهه من احتياجات ضخمة لا بد أن تسدها وعقبات كثيرة لا بد أن تذللها فإنها تعانى رغم كل ما تبذله من جهود ، نقصا فى المواد والإمكانيات المالية والفنية يجعل من المعونة الأجنبية لهذه البلدان أمرا ضروريا وحاجة ملحة . وعلى هذا فمن الخير أن تعمل الهيئات الدولية التى تمارس نشاطها فى أرجاء العالم أو فى بعض أقاليمه — تعاونها فى ذلك الهيئات القومية التى تتألف فى البلدان المنتعشة هادفة إلى منح المعونات الأجنبية — على مواصلة معونتها التى تخصص لأبنية التعليم فى البلدان التى لا تزال فى حاجة ماسة إليها إن لم تعمل على زيادة هذه المعونة ؛

٣٥ — و ينبغى أن تقدم المعونة الدولية فى ميدان إنشاء أبنية التعليم وتصميمها وتمويلها (الذى ينبغى أن يتحدد دائما فى ضوء الظروف المحلية للبلاد) فى صورة :

(ا) ارسال مهندسين وفنيين إلى الخارج و إيفاد البعثات بمنح من برامج المعونة الفنية ؛

(ب) تبادل الآراء والخبرات والمعلومات ومن الخير فى هذا الشأن أن ينشأ بالتعاون مع هيئة اليونسكو وغيرها من المؤسسات الدولية مركز دولى

لأبنية التعليم يزود بما يلزمه من أساتذة ، كما ينبغى لمثل هـذا المركز بعد إنشائه أن يشجع على إنشاء مراكز إقليمية مماثلة و يعاون فى إنشائها ؛

(ج) تنظيم اجتماعات دولية ومعارض لأبنية التعليم ورحلات دراسية بمعرفة الجمعيات والاتحادات الدولية للمربين والمهندسين وعلماء الاقتصاد ؛

(د) نشر المقالات والكتيبات و إصدار المجلات التى تتناول الطرق الحديثة لإنشاء أبنية التعليم ؛

٣٦ — وفى استطاعة المنظمات الدولية كذلك أن تلعب دورا هاما فى إنشاء مراكز البحث القومية والإقليمية التى تعمل على تصميم خطط بنائية مناسبة وابتداع طرق اقتصادية سريعة تناسب عمليات الإنشاء فى مختلف المناطق ؛

٣٧ — من الممكن أن تقدم المساعدات الدولية فى صورة منح وقروض بشروط سخية بل إن من الممكن إنشاء صندوق دولى للمعاونة فى إنشاء أبنية التعليم ؛

٣٨ — قد يرى البنك الدولى للانشاء والتعمير النظر فى إمكان عقد قروض طويلة الأجل لإنشاء أبنية التعليم فى البلاد التى تتقدم بطلبها ، وسوف تظل مثل هذه البلاد فى حاجة إلى هذه القروض طالما عجزت مرحلة التطور الاقتصادى التى تمر بها عن تمكينها من مواجهة النفقات الضرورية بنفسها ؛

٣٩ — قد يكون من الخير تعيين الخبراء اللازمين لبحث موضوع استثمار رؤوس الأموال المتوفرة على نطاق دولى فى مشروعات إنشاء أبنية التعليم و بخاصة فى البلدان المتخلفة ؛

٤٠ — قد تتخذ المعونة الدولية صورة المنح أو الهبات أو عرض مواد البناء اللازمة بأسعار متهاودة ، ويدرس إمكان اتباع هذه الإجراءات بمعرفة الهيئات الدولية والقومية المختصة ببحث المسائل الاقتصادية والاجتماعية ؛

٤١ — من المشروعات البالغة الأهمية التى ينبغى لمنظمة اليونسكو إدراجها فى برامج نشاطها للسنوات القليلة القادمة مشروع يخصص لأبنية التعليم .

التوصية رقم ٤٥

بشأن : "إعداد المدرسين القائمين على إعداد معلمى التعليم الابتدائى"

[١٩٥٧]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى ، يعقد جلسته العشرين بجنيف فى يوم ٨ من يوليو سنة ١٩٥٧ ، وفى يوم ١٧ من يوليو يتخذ التوصية التالية :

المؤتمــــر ،

نظرا إلى التغيرات السريعة التى أحدثها التقدم الاقتصادى والفنى والاجتماعى فى العالم الحديث ؛

ونظرا إلى أن مشكلة إعداد المدرسين القائمين على إعداد معلمى التعليم الابتدائى مشكلة دائمة ، وإلى أن مسئوليات المدرسة الابتدائية قد ازدادت ازديادا كبيرا وأصبح من الضرورى الآن أن تشتمل على إعداد الأجيال الصاعدة إعدادا خلقيا واجتماعيا ووطنيا سليما بجانب إعدادهم إعدادا علميا وتزويدهم بالمهارات ؛

ونظرا إلى أن هذه المسئوليات المتزايدة سوف تتطلب من معلمى المدارس الابتدائية مستويات أعلى من المعرفة والمهارة فى الدراسات الإنسانية والاجتماعية والمواد العلمية الخالصة والفنية البحتة ؛

وبالإشارة إلى التوصية رقم ٣٦ بشأن إعداد معلمى التعليم الابتدائى والتى اتخذها المؤتمر الدولى فى جلسته السادسة عشرة التى انعقدت فى يوم ١٤ يوليه سنة ١٩٥٣ ؛

ونظرا إلى أن هيئات التدريس بمعاهد إعداد معلمى التعليم الابتدائى يحتاجون إلى أن يحصلوا بصفة خاصة — أثناء إعدادهم هم أنفسهم — على تجارب شخصية فى قطاعات حياة عصرهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ؛

ونظرا إلى أن تقدم الدراسات الاجتماعية والعلوم التربوية يتطلب الآن — بصفة خاصة — أن يدرب معلمو التعليم الابتدائى فى هذه الميادين حتى يستطيعوا أن يصدروا أحكامهم الحكيمة المستقلة ؛

ونظرا إلى أنه يبدو من العسير على مدرسى التربية العملية أن يعدوا معلمى التعليم الابتدائى إعدادا طيبا دون أن يكونوا هم أنفسهم قد مارسوا التـدريس بالمدارس الابتدائية والقوه بصورة كاملة ؛

ونظرا إلى أن الأساتذة المسئولين عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى لا يمكنهم أن يقنعوا — أثنـاء إعدادهم هم أنفسهم — بالدراسات النظرية الخالصة ، وإلى أنه ينبغى لهم أن يكونوا قادرين على أن ينقلوا إلى تلاميذهم طرق التدريس الحديثة الفعالة ، مع تنميـة قدرة كل تلميذ من تلاميذهم على البحث الفردى والعمل الخلاق ؛

ونظرا إلى أن الأزمة الدولية فى معلمى التعليم الابتدائى تحتم الاستقرار فى تنمية المعاهد المسئولة عن إعدادهم ، وترقية جميع المؤسسات المتصلة بدراسـة التربية والتعليم ؛

ونظرا إلى أن الإعداد المهنى إذا كان أمرا لا غنى عنه بالقياس إلى من سوف يقومون بتدريس المواد العامة ، فإنه من ألزم المستلزمات بالقياس إلى من سوف يقومون بتدريس العلوم التربوية ؛

ونظرا إلى ميل بعض الجامعات والمعاهد العليا نحو الاهتمام بالعلوم والبحوث التربوية دون أن تعنى بجوانبها التطبيقية أو العملية فى التدريس ؛

ونظرا إلى أن معاهد إعداد المعلمين يجب أن تكون من مراكز البحث التربوى ، ولذلك يجب أن يعهـد بإدارتها إلى رجال لا تكون كل مؤهلاتهم

أنهم مدرسون محنكون فحسب بل ومهتمون اهتماما شخصيا بالعلوم والبحوث التربوية أيضا ؛

ونظرا إلى أن المجتمع الحديث يطالب بالمزيد من التعاون الدولى والفهم المتبادل ؛

ونظرا إلى أن الدول تتفق فى الأهداف وتتفاوت فى النظم الاقتصادية والمالية والإدارية ولذلك ينبغى لها أن تبحث عن حلول متباينة لمشكلة إعداد المدرسين المسئولين عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى بلاد العالم المختلفة التوصية التالية :

١ — من الضرورى أن تعطى السلطات المعنية اهتماما متزايدا لمسألة إعداد هيئة التدريس التى عليها أن تعد معلمى التعليم الابتدائى فى كل من الدراسات العامة والخاصة والعلوم التربوية ، وأن تشترط تلقى هذا الإعداد من بين مسوغات التعيين ؛

٢ — يتم إعداد معلمى التعليم الابتدائى فى الوقت الحاضر فى معاهد على المستوى الثانوى ، وعلى مستوى ما بعد الثانوى ، وعلى المستوى الجامعى . وبالنظر إلى استمرار التحسن فى أوضاع المدرسين القانونية يستحسن أن يعد معلمو التعليم الابتدائى فى معاهد على المستوى العالى ؛

٣ — عند المفاضلة بين الطريقتين المتبعتين فى إعداد هيئة التدريس المسئولة عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى (وهما الكليات الجامعية أو المعاهد الخارجة عن نطاق الجامعة) ينبغى لكل دولة أن تختار الوضع الذى يستجيب لسد حاجتها من المدرسين ويتفق مع هيكل تعليمها العالى ؛

٤ — فى الدول التى يتداخل فيها النظامان ينبغى أن يبذل كل جهد مستطاع لتحاشى ضياع الجهود ولضمان أكبر قدر من التعاون ؛

٥ — لما كان نجاح معاهد إعداد المعلمين على المستوى الجامعى يتوقف على هيئات التدريس ذات الإعداد الجامعى فانه من المرغوب فيه التحقق مقدما من توفر هؤلاء المدرسين ؛

٦ — فى البلاد التى يتم فيها إعداد المدرسين المسئولين عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى فى إحدى الكليات الجامعية من المستحب أن يتضمن هـذا الإعداد دراسات مشتركة مع الكليات الأخرى ؛

٧ — أما البلاد التى يتم فيها هذا الإعداد فى معاهـد خارجة عن نطاق الجامعة فينبغى أن يشجع التعاون بين هذه المعاهد والجامعات بحيث يتمكن طلبة هذه المعاهد من متابعة بعض الدراسات الجامعية ؛

٨ — من المفيد أن تقوم المعاهد المسئولة عن إعداد هيئات تدريس معلمى التعليم الابتـدائى بإعداد المفتشين ورجال الإدارة المدرسية أيضا ، وفى هذه الحالة ينبغى أن تتاح كل فرصة ممكنة للمدرسـين المحنكين لكى يستفيدوا من هذا الإعداد ،

٩ — ينبغى أن يكون عميد معهد إعداد المعلمين من المربين البارزين الذين تتوفر لهم المعرفة الممتازة والتجربة الواسعة والخبرة العميقة بالمشكلات التربوية . فاذا تطلبت الظروف تعيين عميـد تخصص أصلا فى إحدى المـواد العلمية وجب أن يساعده اخصائى فى مشكلات التعليم الابتدائى ؛

١٠ — ينبغى على كل دولة أن تحاول — حسبما يقتضيه نظامها التعليمى — أن تنظم وتنمى الطرق التربوية على المستوى القومى ، وأن تؤمن أيضا تقـدم البحوث ونمو معاهد إعداد المعلمين بكافة الوسائل المناسبة من مثل إنشاء هيئة تفتيشية أو لجنة مركزية أو هيئة جامعية . . . الخ ؛

١١ — فى الدول التى لم تنشأ فيها المعاهد اللازمة الكافية ينبغى تشجيع التعاون الدولى المؤدى إلى إعداد هيئات التدريس المسئولة عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى فى المعاهد العريقة والجامعات الممتازة فى الخارج ، كما ينبغى رصد العون المـالى الكفيل بتحقيق ذلك ؛

١٢ — أيا ما كان نوع المعاهد التى تعد هيئات التدريس المسئولة فى المستقبل عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى — ينبغى أن يكون أساتذة وطلبة هذه المعاهد فى وضع يمكن مقارنته بأوضاع الكليات أو المعاهد الجامعية ؛

١٣ — يجب أن يشترط الإعداد على المستوى الجامعى أو العالى المساوى لدرجة الليسانس — على الأقل — كمؤهل لا بد من توفره لدى جميع المدرسين المسئولين عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى ؛

١٤ — عند اختيار أعضاء هيئة التدريس فى كليات إعداد المعلمين ينبغى ألا تدخل القدرات الخلقية والثقافية والمهنية فى الحساب فحسب ، بل ومدى الشعور بقداسة الرسالة وعمق الإحساس بالمسئولية الاجتماعية ؛

١٥ — وأيا ما كانت الطريقة المتبعة فى التعيين [سواء أكانت امتحانات مسابقة أم اختيارا أم غير ذلك] فان تعيين هيئة التدريس المسئولة عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى يجب أن يتم بصورة موضوعية بحتة ولا يتأثر إلا بمؤهلات المرشحين وسعة اطلاعهم وقدراتهم التربوية ؛

١٦ — ينبغى أن تتكافأ أمام الرجال والنساء فرص التعيين كأعضاء فى هيئة التدريس المسئولة عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى ؛ إذا تساوت مؤهلاتهما ، كما ينبغى أن يتقاضوا مرتبات واحدة ؛

١٧ — ينبغى أن تتلقى هيئة التدريس — أثناء إعدادهم — التعليم مجانا إذا اقتضت ظروفهم المادية ذلك ، بل وينبغى أن يتقاضوا منحا دراسية وإعانات مالية ، وأن يقيموا فى الأقسام الداخلية مجانا ، ويتمتعوا بكل التسهيلات السكنية المعمول بها . أما المدرسون العاملون فعلا فينبغى لهم أن يحصلوا على إجازات بمرتب كامل ، وعلى بدل انتقال إذا لزم الأمر ؛

١٨ — إذا كان مدرسو المواد العامة من أعضاء هيئة التدريس المسئولة عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى يعدون كما يعد مدرسو التعليم الثانوى تماما جاز اختيارهم من بين مدرسى التعليم الثانوى مع أخذ مؤهلاتهم وخبرتهم فى التدريس بنظر الاعتبار . وينبغى أن يعتبر هذا الاختيار بمثابة ترقية تؤهلهم لأن يتقاضوا مرتبات أعلى . وبعد أن يقع الاختيار عليهم ينبغى أن يمروا بفترة تجربة يستطيعون خلالها أن يقوموا بالاتصال — أو يعاودوا الاتصال — بالمدرسة الابتدائية ؛

١٩ — رغبة فى زيادة عدد الأعضاء الممتازين فى هيئة التدريس المسئولة عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى يستحب جدا أن يمنح معلمو التعليم الابتدائى الذين أبدوا قدرات ممتازة أثناء تدريسهم إجازات دراسية بمرتب كامل لكى يتابعوا الدراسات اللازمة ؛

٢٠ — أما المدرسون الذين يعهد إليهم تدريس معلمى التعليم الابتدائى المقبلين بعض المواد الخاصة مثل الفنون والحرف ، والاقتصاد المنزلى ، والموسيقى والتربية البدنية فيجب أن يتلقوا إعدادا يمكن مقارنة مستواه بمستوى الإعداد الذى يتلقاه مدرسو المواد العلمية ؛

٢١ — من الطبيعى أن يتوفر الإعداد فى التربية وعلم النفس لكل من أساتذة المواد الخاصة والمواد العلمية على السواء ؛ وذلك حتى يتعلم كلا الطائفتين كيف يطابقون بين المواد التى يدرسونها و بين احتياجات تلاميذهم من معلمى المستقبل للتعليم الابتدائى ؛

٢٢ — و ينبغى أن يكون إعداد المسئولين عن تدريس التربية وعلم النفس لمعلمى التعليم الابتدائى المقبلين نظريا وعمليا ؛ وأن يشتمل على دراسة علم نفس الطفل وعلم نفس المراهقين والطرق الخاصة ، والتربية التجريبية ، والتوجيه التعليمى ، وتاريخ التربية ، والتربية المقارنة والتقاليد القومية والمحلية ... الخ ويجب أن يتم تدريس هذه الفروع على مستوى عال ، وأن يشتمل على التعمق والتخصص فى أحد الفروع ؛

٢٣ — ينبغى لبرامج إعداد هيئة التدريس المسئولة عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى أن تشتمل على تدريب الطلاب على البحث فى سياسة التعليم ونظمه ، كما ينبغى أن تتضمن واجبات الأساتذة فى معاهد إعداد المعلمين إجراء البحوث التربوية ؛

٢٤ — من المرغوب فيه أن يكون مدرسو التربية وعلم النفس ممن مارسوا التعليم بالمدارس الابتدائية من قبل ، و يصدق هذا أكثر ما يصدق على الأساتذة المشرفين على التربية العملية ؛

٢٥ — ينبغى أن توجه العناية الخاصة لإتاحة الفرصة أمام أعضاء هيئة التدريس لكى يشتركوا اشتراكا فعالا فى العلاقات الدولية ، ولكى يدرسوا مشكلات تنمية التفاهم الدولى وكيفية التغلب عليها عن طريق التربية والتعليم ؛

٢٦ — ينبغى أن تبذل العناية لكى تتعرف هيئة التدريس المسئولة عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى فى المناطق الريفيـة على الظروف الريفية وطرق التدريس الخاصة بالتعليم الريفى ؛

٢٧ — لما كان إعداد معلمى الشواذ ممن هم فى سن التعليم الابتدائى يحتاج إلى دراسات وخبرات خاصة فإن هـذا الإعداد يجب أن يعهد به إلى هيئة تدريس تلقت إعدادا إضافيا خاصا وتقوم بمهمتها إما فى معهد عادى من معاهد إعداد المعلمين أو فى مؤسسة خاصة .

٢٨ — أياما كان نوع مؤسسات إعداد هيئة التدريس المسئولة عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى فإنه ينبغى أن يتوفر لها عدد كاف من كراسى الأستاذية للتربية ، والمختبرات لإجراء البحوث النفسية والتربوية ، والمدارس — أو الصفوف — النموذجية الملحقة . وينبغى أن يكون لديها أيضا مكتبات عامرة بالكتب والدوريات فى علم النفس التربوى ، ومجموعة منتقاة من الوسـائل السمعية والبصرية التى أعدت على أساس تجارى أو بأيدى المدرسين . ذلك لأن مدرسى المستقبل يجب أن يألفوا كل هذه المواد ويحسنوا استغلال موارد البيئة فى جعل تدريسهم أكثر واقعية وحيوية ؛

٢٩ — يجب على السلطات المعنية أن تمد العدة لتدريب هيئة التدريس المسئولة عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى أثناء الخـدمة بنشر المطبوعات ، وعقد حلقات العمل أو الدراسة ، وإقامة مراكز للتدريب أثناء الخدمة ، وصياغة المناهج الدراسية ومنح المنح الدراسية ، والسفر إلى الخارج وما شابه ذلك . ومن المرغوب فيه أن يتم التعاون الوثيق بين هيئات التدريس هـذه والأوساط العلمية بحيث تساعدهم هذه الأوساط العلمية على متابعة إجراء بحوثهم التربوية ؛

٣٠ — عندما تتلقى هيئة التدريس التربية العملية أثناء إعدادها يستحسن أن يختار طلبة فصول التربية العملية من بين طلبة معاهد إعداد المعلمين ، وأن يتم اختيارهم على أساس مؤهلاتهم الطيبة وخبرتهم الواسعة ؛

٣١ — من المفيد جدا لمدرس التربية أن يظل على اتصال منتظم بالتدريس الفعلى ، وللفتش أن يعرض أفكاره على ضوء تجاربه فى سلسلة من المحاضرات التربوية . ولهذا يجب العمل على تشجيع التبادل بين مدرسى التربية والمفتشين بمعنى أن يحل أحدهما محل الآخر حيثما كان ذلك ميسورا وعمليا ؛

٣٢ — ينبغى لهيئة التدريس المسئولة عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى أن تتمتع — كحد أدنى — بكافة ما تتمتع به هيئات التدريس المماثلة (من عطلات وجداول دروس وتقاعد ، ومعاش ... الخ) . ومن المرغوب فيه أن يتمكنوا من الحصول على إجازة دورية كل سبع سنوات قوامها سنة كاملة بمرتب كامل يتابعون فيها دراسات مهنية أعلى ؛

٣٣ — ينبغى لهيئة التدريس المسئولة عن إعداد معلمى التعليم الابتدائى أن ينالوا ترقياتهم بنفس المعدل الذى ينالها به نظراؤهم من المدرسين أو الموظفين المدنيين الذين يحتلون مناصب من نفس المستوى ؛ وأما مدرسو التعليم الثانوى الذين اختيروا بالطريقة التى بينتها الفقرة ١٨ من هذه التوصية فإنهم يجب أن يتقاضوا مرتبات أعلى من المرتبات التى تتقاضاها هيئات التدريس بالمدارس الثانوية .

التوصية رقم ٤٦

بشأن : " إعداد مناهج التعليم الابتدائى و إصدارها "

[١٩٥٨]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى ، يعقد جلسته الحادية والعشرين بجنيف فى يوم ٧ من يوليو سنة ١٩٥٨ ، وفى يوم ١٥ من يوليو يتخذ التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أن التطور الذى يجد فى الوقت الحاضر يتميز بالتغير السريع فى المعرفة وفى النظم الاجتماعية وفى نشاط الجنس البشرى ؛

ونظرا إلى أن تلاميذ اليـوم الصغار يتم نموهم فى عالم يتأثر تأثرا بليغا بتطبيق العلوم فى جميع نواحى النشاط ؛

ونظرا إلى أنه بالرغم من أن التقـدم الذى أحرزته علوم التربية هو — إلى حد كبير — نتيجة تطور الأفكار ومناقشة الآراء وتبادل وجهات النظر إلا أن المطلب الأول ما زال هو البحث الموضوعى فى مشكلات التربية ؛

ونظرا إلى أننا عند إعدادنا للمناهج ينبغى أن ندخل فى حسابنا كلا من قدرات واهتمامات الطفل الفرد — ولدا أكان أم بنتا — واحتياجات المجتمع ؛

ونظرا إلى أن الهـدف الأساسى من التعليم الابتدائى هـو تزويد الأطفال بالأداة اللازمة لتحصيل المعرفة وتنمية مجموع شخصيتهم متكاملة — إلى جانب ما يغرسه فى نفوسهم من حب للعمل واحترام له ؛

ونظرا إلى أن المدرسة الابتدائيـة ينبغى أن تتيح لتلاميذها فرص القيام بالأعمال التى تستثير أقصى ما يستطيعون بذله من جهد ؛

ونظرا إلى أنه — لكى تصل جهود المعلمين إلى أقصى حدود الكفاية ينبغى أن يتاح لهم — فى حدود المقرر — قدر كاف من الحرية فى اختيار ما يعالجون من موضوعات — وما يتبعون من طرق بحيث يسيرون فى عملهم بخطوة تتناسب معهم ومع تلاميذهم على السواء ؛

ونظرا إلى أن هناك إجماعا بين رجال التربية على وجوب تجنب الافراط فى العمل المدرسى وشحن مناهج المدرسة الابتدائية وحشوها بالمواد الدراسية ؛

ونظرا إلى أنه تنبغى حماية تلاميذ المدرسة الابتدائية من أى ميل إلى إثقالهم بالدراسات والمسئوليات التى تتجاوز حدود أعمارهم وقدراتهم المتفاوتة .

ونظرا إلى أنه على الرغم من تشابه الدول فى الأمانى والآمال إلا أن البلاد المختلفة الأوضاع يجب أن تصل إلى حلول مختلفة لمشكلة إعداد مناهج التعليم الابتدائى وإصدارها .

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

المبادئ التى تنظم عملية إعداد مناهج التعليم الابتدائى

١ — كثر الخلط فى مختلف البلاد بين المعنى المراد من اصطلاحى " التعليم الابتدائى " " والتعليم الإلزامى " وعلى ذلك فحيثما لا يتفق هذان الاصطلاحان فى مدلولهما تنبغى مقاومة الميل نحو نسب أهداف للتعليم الابتدائى غريبة عنه — الميل الذى يترتب عليه غالبا إثقال مناهج هذا التعليم وشحنها بالمواد .

٢ — ينبغى أن يهدف التعليم الابتدائى فى جميع البلدان إلى :

(أ) تزويد الطفل بالأدوات الأساسية اللازمة للتفكير والعمل — مكيفة طبقا لسنه ، والتى تمكنه فى المستقبل من أن يحيا حياة ممتلئة إلى أقصى حد بوصفه فردا ومواطنا ، كما تمكنه من فهم العالم الذى قدر له أن يعيش فيه ؛

(ب) نقل التراث والثقافة ؛ ليس هذا فحسب بل واصطناع الوسائل التى تخصبهما وتغنيهما ؛

(ج) تخريج أناس أحرار يدركون مسئولياتهم ويحترمون ذواتهم وذوات غيرهم ويؤدون فى الحياة القومية دورا إيجابيا نافعا ؛

٣ — يجب أن يكون من الأهداف الرئيسية للتربية الحديثة تهيئة الأطفال للإسهام اسهاما واعيا فعالا يتناسب مع عمرهم ونموهم — فى حياة الأسرة وفى حياة المجتمع المحيط وفى حياة الأمة ، وكذلك الاسهام فى بناء مجتمع عالمى يتمثل فيه مزيد من روابط المعونة والأخاء — مجتمع غنى بتنوعه إلا أنه متحد فى سعيه لتحقيق الأهداف العامة المشتركة وهى السلام والأمان والتعاون المثمر بين جميع الناس ؛

٤ — يجب أن تتضمن المناهج عناصر ثلاثة : معارف تهضم وتمثل ، مهارات تكتسب وتتقن ، ووسائل ذات طابع اجتماعى لاشباع الحاجات الجسمية والعاطفية والجمالية والروحية للفرد ؛

٥ — عند اعداد المقررات للفرق المتتالية ينبغى أن نأخذ بنظر الاعتبار قدرة الأطفال على فهم الحقائق والأفكار وتمثلهم لها فى مختلف مراحل النمو ، وذلك حتى نتأكد من أنهم يتلقون تدريبا عقليا منظما يسير فى خطوة طبيعية ؛

٦ — عند البت فى محتويات المقررات ينبغى ألا نقصر انتباهنا على العمليات العقلية عند الأطفال فحسب ، وإنما ينبغى كذلك أن نأخذ فى اعتبارنا ميولهم وحاجاتهم ومجموع حياتهم العاطفية والصحية ؛

٧ — ينبغى لكل برامج التدريس أن تدخل فى اعتبارها مستوى المعلم الذى سوف يقوم على تنفيذها والوقت الفعلى الذى يستطيع كل من المدرس والتلميذ أن يكرساه له ؛

٨ — عند تخطيط مقررات المدرسة الابتدائية ينبغى أن نذكر أن التربية الخلقية والعقلية يجب أن تهدف إلى تعليم الطفل كيف يتعلم ، وتعليمه كيف يفكر ويعبر ، وتعليمه كيف يعمل ، وتعليمه كيف يتصرف ؛

٩ — ينبغى أن يستبدل بالمقررات التى تتراكم فيها المواد الدراسية وتتزاحم مجموعة منتقاة من الموضوعات الجوهرية .

إجراءات وضع المقررات

١٠ — أياما كان النظام المعمول به فى إدارة التعليم فى أى بلد من البلدان يجب أن يعهد بوضع المقررات إلى هيئات متخصصة سواء أكانت دائمة أم مؤقتة ؛

١١ — ينبغى أن تضم اللجان المسئولة عن وضع مقررات التعليم الابتدائى متخصصين فى الفروع المختلفة لعلوم التربية وعلم نفس الطفل . وذلك بالإضافة إلى المعلمين العاملين والقائمين بالتدريس فى مختلف مستويات التعليم ؛

١٢ — قد يكون من المفيد — فى أحوال معينة — أن تعمل السلطات المسئولة على إعداد مقررات التعليم الابتدائى ومراجعتها بالتعاون مع ممثلين لأولياء الأمور والآباء والدوائر الثقافية والقائمين على شئون الاقتصاد القومى سواء أكانوا من الموظفين أم من رجال الأعمال ؛

١٣ — يوجه المؤتمر نظر السلطات المسئولة إلى الأخطاء الناشئة عن اتباع الطرق السريعة المرتجلة فى تخطيط مناهج التعليم الابتدائى ومراجعتها ؛

١٤ — تتطلب جميع الأعمال المتعلقة بإعداد القرارات ومراجعتها توثيقا مبدئيا وبحوثا تمهيدية فى احتياجات البلاد وقدرة هيئات التدريس الميسورة والخطوة الخاصة التى يسير بها النمو النفسى للطفل . كما تتطلب إجراء بحوث مقارنة عن مقررات التعليم الابتدائى فى البلدان الأخرى ، وعن نتائج التجارب التى أجريت فى ميدان التربية والتعليم ؛

١٥ — لما كان من المستحب أن يقوم البحث التجريبى التربوى بدور فائق الأهمية فى إصلاح مقررات التعليم الابتدائى وإعادة النظر فيها فإن من الضرورى أن يزداد عدد المراكز والمعلمين الذين يقومون بهذه البحوث وأن يزودوا بما يحتاج اليه عملهم من أدوات وأجهزة ؛

١٦ — من المهم تدعيم تبادل المعلومات والآراء المتعلقة بمقررات التعليم الابتدائى على نطاق دولى .

إصدار المناهج وتطبيقها

١٧ — أظهرت التجربة ميزة تعريض المقررات لاختبار ميدانى يدوم فترة كافية قبل إصدارها بصفة نهائية ولا يشترط فى ذلك الاختبار أن يتم فى نوع معين من المدارس فقد يتم فى المدارس التجريبية أو المدارس الابتدائية العادية.

١٨ — تختلف السلطات المسئولة عن إصدار مقررات التعليم الابتـــدائى بالضرورة تبعا للنظام المركزى أو اللامركزى المتبع فى كل بلد. فإذا كان النظام مركزيا فإنه لمن المستحب أن يفسح التشريع الخاص بإصدار المقررات المجال لإدخال قدر مناسب من التعديلات على المناهج حتى تستجيب للمطالب الإقليمية والمحلية ؛

١٩ — فى البلاد التى يحتم فيها على المدارس الابتدائية اتباع مقررات بعينها يستحسن أن يتاح للمدرسين الأوائل والمدرسين أنفسهم الحرية اللازمة للتفسير والتكييف ؛

٢٠ — من المستحسن أن تصحب المقررات مقترحات بشأن الطرق المستحب اتباعها . وذلك لتذكير المدرس بالأهداف المتوخاة وتزويده فى الوقت نفسه بالمعلومات التى يحتاج إليها عند تنفيذ المقررات عمليا ؛

٢١ — عند ما تصدر مقررات جديدة أو مقترحات جديدة بشأن الطرق المستحب اتباعها ينبغى أن تتخذ الوسائل التى تكفل إيقاف المدرسين المعنيين بالأمر على الأسس التى قامت عليها التغييرات المقترحة . ومن هــذه الوسائل المحاضرات والمؤتمرات وحلقات الدرس والأحاديث التى يلقيها المفتشون ومن إليهم ؛

٢٢ — ينبغى أن تتخذ جميع الخطوات المناسبة التى تكفل تمشى الكتب المدرسية والمواد التعليمية مع المقررات الجديدة ؛

٢٣ — بالرغم من أن وضع قاعدة ثابتة لتسرى فى جميع البلاد وعلى جميع مواد الدراسة أمر واضح الاستحالة ، وبالرغم من مساوئ إعادة النظر فى المقررات على فترات بالغة التقارب أو متناهية التباعد إلا أنه ينبغى — من حيث المبدأ — أن يعاد اختبارها بصفة دورية تتناسب مع تقــدم الثقافة وأساليب التعليم الفنية والتطور الاجتماعى فى البلاد .

التوصية رقم ٤٧

بشأن : "تيسير التعليم فى المناطق الريفية"

[١٩٥٨]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى ، ينعقد جلسته الحادية والعشرين بجنيف فى يوم ٧ من يوليو سنة ١٩٥٨ ، ويتخذ فى يوم ١٦ يوليو التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

بالإشارة الى التوصية رقم ٨ بشأن تنظيم التعليم الريفى التى اتخذها المؤتمر الدولى للتعليم العام فى اليوم الثالث عشر من شهر يوليو سنة ١٩٣٦ فى جلسته الخامسة ؛

ونظرا إلى أن الجهل المتفشى بين الجانب الأكبر من سكان الريف فى العالم ، وهم يمثلون أكثر من نصف الجنس البشرى هو سبب رئيسى من أسباب انعدام التوازن وعامل من العوامل التى تؤدى حتما الى تعويق تقدم الأمم ؛

ونظـرا إلى أن حالة أطفال الريف فى بعض البلدان تتعارض تعارضا سافرا مع مبدأ الالزام والمجانيـة فى التعليم الابتدائى للجميع وهو المبدأ الذى تنص عليه المـادة ٢٦ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان ؛

ونظـرا إلى أن عدم تكافؤ فرص التعليم الذى يقع الأطفال فى كثير من البلدان ضحية له — ظلم صارخ يتطلب بإلحاح اتخاذ الاجراءات الكفيلة برفعه ؛

ونظـرا إلى أن ازدياد التشابه فى أساليب المعيشة بين سكان الريف وسكان المدن — وبخاصة حيث أدخلت وسائل المواصلات والاتصال الحديثة — يحتم أن تتيح لأطفال الريف فرصا للتعليم مكافئة للفرص المتاحة لأطفال المدن ؛

ونظرا إلى أن التطور السريع الذى انتظم حياة المجلس البشرى الثقافية والاقتصادية والاجتماعية يتطلب عملية مثمرة من التكيف والملاءمة من جانب الناس جميعا سواء أكانوا يقطنون الريف أم المدن ؛

ونظرا إلى أن التشابك بين العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية واعتماد بعضها على بعض أمر يزداد وضوحه فى المناطق الريفية المتخلفة بصفة خاصة . ولذلك فإن الجهود التى تبذل لرفع مستوى المعيشة يتطلب وضع خطة شاملة لهذه المناطق ؛

ونظـرا إلى أن الادراك الدائم لضرورة صيانة الموارد الطبيعية واستغلالها استغلالا حكيما أمر جوهرى بالقياس إلى صالح المجلس البشرى ، وأن سكان الريف هم المعنيون والمسئولون أولا وبالذات عن كلا الأمرين معا ؛

ونظرا إلى أن المدرسة الريفية — مثلها فى ذلك مثل المدرسة المدنية — ينبغى أن تكون مركز التقدم الثقافى والاقتصادى والاجتماعى بالنسبة للمجتمع المحيط بأسره ؛

ونظرا الى أنه قد استحدثت فى بعض الأنحاء برامج للمدرسة الريفية لا تقل فى جودتها ولا فى كفايتها عن مناهج المدارس فى المناطق المدنية ، ونظرا إلى أن تقدما ملحوظا قد أحرز حتى فى البلدان التى تعانى مشكلات تعليمية ريفية عويصة ؛

ونظرا إلى أنه فى المناطق التى تحدث فيها الهجرة من القرى إلى المدن يواجه تعليم الأطفال فى الريف مشكلات خاصة ناشئة عن الحاجة الى استبقاء المدرسين الأكفاء فى المناطق الريفية ؛

ونظرا إلى أن التعاون الدولى ينبغى أن يعمل على تيسير فرص التعليم الريفى فى جميع البلدان، ولهذا السبب فهو بحاجة إلى معونة إيجابية من جانب المنظمات القومية والدولية ؛

ونظرا إلى أنه بالرغم من تشابه الدول فى الأمانى والآمال إلا أن البلاد المختلفة الأوضاع يجب أن تصل إلى حلولها الخاصة لمشكلة تيسير فرص التعليم فى المناطق الريفية ؛

يرفع الى وزارات التربية والتعليم فى الدول المختلفة التوصية التالية :

الإدارة

١ — ينبغى للسلطات المسئولة عن الادارة المدرسية أن تهيئ لجميع الأطفال فى المناطق الريفية تعليما يوازى فى مستواه التعليم الذى يتاح للأطفال فى المناطق المدنية . وفى سبيل تحقيق هذا الهدف ينبغى أن تتضمن واجبات هذه السلطات بنوع خاص ما يلى :

(ا) إعداد قائمة مفصلة بالاحتياجات التعليمية للمناطق الريفية ،

(ب) البت فى نوع نظام التعليم والمناهج والطرق التى ينبغى اقتباسها فى المناطق الريفية ،

(ج) البدء فى تنفيذ خطط تتصل بالمواد الدراسية والمبانى المدرسية وهيئة التدريس والأدوات والمعدات والخدمات الاجتماعية فى المدارس وما إلى ذلك ،

(د) التحقق من توفر الأموال اللازمة للانفاق على التعليم وأنها موزعة بين المناطق الريفية والمدنية طبقا لما ثبت من احتياجات كل منهما ،

(ه) تزويد أطفال المناطق الريفية بفرص تكافئ فرص أطفال المناطق المدنية للحصول على خدمات التربية الخاصة ولتلقى التعليم بعد انتهائهم

من مرحلة الدراسة الابتدائية . ومن المستحب فى هذا الصدد أن تطلع السلطات سكان المنطقة — بما فى ذلك جمعيات الآباء وجمعيات المعلمين — على ما ينوون اتخاذه من خطوات وأن يشركوهم فى تنفيذ خططهم كلما كان ذلك مناسبا ؛

٢ — ينبغى لهذه السلطات أن تنظم حملات تهدف إلى التخلص العاجل من تلك العوامل التى تتسبب فى انعدام التكافؤ بين المناطق الريفية والمناطق المدنية (مثل عدم استكمال الفصول الدراسية وقلة عدد المبانى ونقص عدد المدرسين المؤهلين وما إلى ذلك) كما تهدف كذلك إلى إيجاد وعى من شأنه أن يدرك الناس الأضرار التى تلحق بالتطور الثقافى والاقتصادى للبلاد نتيجة لاستمرار مثل هذه الأحوال . كما ينبغى لهذه السلطات أن تنظم حملات تهدف الى استثارة اهتمام سكان المناطق الريفية بالعمل على النهوض بمدارسهم وتعبئة مواردهم المادية والأدبية لتحقيق هذا الغرض ؛

٣ — فى البلاد التى تسير فيها الإدارة التعليمية على النظام المركزى وتزداد فيها حدة مشكلة تيسير التعليم للمناطق الريفية قد يكون من المفيد تشكيل هيئات إدارية خاصة يعهد اليها بمسئولية النهوض بالتعليم فى تلك المناطق بشرط ألا يؤدى اسناد هذه الواجبات المؤقتة إلى الهيئات المذكورة الى استمرار حالة عدم التكافؤ القائمة فى فرص التعليم ؛

٤ — وضمانا لانسجام تعليم أطفال الريف مع السياسة التعليمية العامة ينبغى أن تخضع هذه الهيئات الإدارية السالفة الذكر للسلطات القائمة على التعليم العام ، كما ينبغى أن تسعى إلى التعاون الوثيق مع الوزارات أو المصالح الأخرى التى تعمل على النهوض السريع بجوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى المناطق الريفية ؛

٥ — ينبغى ألا يكون الهدف الأساسى لهذه الهيئات الإدارية النهوض تدريجيا بمستوى التعليم الابتدائى الريفى حتى يبلغ المستوى الذى بلغه هذا التعليم فى المناطق المدنية فحسب بل ينبغى لهذه الهيئات أيضا أن تهدف إلى أن تتيح لأطفال الريف فرصا للتعليم فيما بعد المرحلة الابتدائية تكافئ الفرص المتاحة لأقرانهم فى المدن ؛

٦ — يستحب حيث تسمح الظروف أن يستعان بالموارد والإمكانيات الخاصة بكافة أنواعها مع وضعها تحت رقابة السلطات القائمة على التعليم العام ؛

٧ — من المفيد إنشاء ميزانية خاصة — محلية أو اقليمية — لتمويل إقامة المبانى المدرسية فى المناطق الريفية ؛

٨ — ينبغى للهيئات القائمة على التفتيش أن تدخل فى اعتبارها المميزات الخاصة بالمدارس الريفية وأن تعترف بالنمط الادارى الخاص بها . فإذا أفردت للتعليم الريفى خدمات تفتيشية خاصة به كان من المهم ألا يؤدى مثل هذا الاجراء إلى تعزيز أى نوع من أنواع التفرقة بين التعليمين الريفى والمدنى مهما كانت هذه التفرقة غير مقصودة ؛

٩ — قد يبدو وجود الهيئات الإدارية الخاصة أقل نفعا فى البلدان التى تتبع النظم اللامركزية حيث تقوم السلطات التعليمية المحلية بدورها المباشر فى ادارة التعليم وتنظيمه . على أنه من المستحب رغم ذلك أن تبنى هذه السلطات خطط عملها على أساس المبادئ المذكورة فيما سبق ؛

١٠ — يستحب استثارة اهتمام السلطات المحلية بالتعليم الريفى وتشجيعها على اتخاذ الخطوات الإيجابية فى صالح هذا التعليم . على أنه من الضرورى أن تشرف السلطات العليا على السلطات المحلية اشرافا قد تبلغ درجة الاضطلاع بالمسئولية الكاملة عن هذا التعليم فى المناطق المحاطة بظروف معوقة للغاية ؛

التنظيم

١١ — وما أن نقبل المبدأ الذى يقضى بأن التعليم الريفى ينبغى ألا يقل فى مستواه أو فى مداه عن التعليم الذى يحظى به أطفال المناطق المدنية حتى ينبغى أن نشرع فى تنظيم هذا التعليم فى ضوء ما تقدمه المناطق الريفية من مزايا وما يكتنفها من مشكلات وعلى ذلك فمن الضرورى تكييف الجداول والعطلات فى المدارس الريفية طبقا للظروف المحلية ؛

١٢ — لكل طفل الحق فى اتمام مرحلة التعليم الإلزامى كلها ولتحقيق هذا المثل الأعلى قد يكون من المفيد أن يتبع فى المجتمعات المحلية الصغيرة نظام المدرسة الابتدائية الكاملة ذات المدرس الواحد على النحو المتبع فى كثير من البلدان المتحضرة . وفى ظل هذا النظام يستطيع المعلم بالتعاون من الأطفال أنفسهم أن يقدم المنهج الدراسى الكامل إلى جميع الصفوف الدراسية التى تدخل فى هذه المرحلة من التعليم ؛

١٣ — ويتطلب اتباع هذا النظام تدريب معلميه — وهم ومازالوا بعد طلابا فى معاهد المعلمين — على الطرق التى ينبغى أن تتبع فيه فاذا استطاع المعلم أن يستغل أصول علم النفس التربوى فان مدرسته قد تضاهى فى حيويتها ونجاحها مدرسة يقسم فيها التلاميذ طبقا لأعمارهم ومستوياتهم ؛

١٤ — ومن الطرق الأخرى المفيدة فى بعض المناطق الريفية نظام المدرسة المركزية التى تشبه فى تنظيمها وتجهيزها مدارس المدن ويمكن أن تقـــدم منهج التعليم الابتدائى كاملا لجميع التلاميذ فى المنطقة ؛

١٥ — وحيث تتيسر وسائل المواصلات ينبغى أن تتاح لتلاميذ هذه المدرسة المركزية فرص الانتقال المجانى أو المخفض حتى يتمكنوا من العودة إلى منازلهم يوميا فيجمعون — بمقتضى هذا النظام — بين مزايا حياة الأسرة والحياة المدرسية فى آن واحد ؛

١٦ — أما حيث تتعذر وسائل المواصلات فقد يحسن التفكير فى الأخذ بنظام المدرسة الداخلية المركزية المجانية وتزويد هذه المدرسة بهيئة مدربة خصيصا لهذا الغرض . على أنه من المستحب فى هذه الحالة أن تتخذ الخطوات اللازمة للإبقاء على الاتصال المنتظم بين التلاميذ وبين أسرهم ؛

١٧ — وعندما تسمح الظروف (كأن يتوفر العدد الكافى من التلاميذ وتتيسر وسائل المواصلات) قد يصطنع نظام يجمع بين المدرسة ذات المدرس الواحد لصغار التلاميذ و بين المدرسة المركزية التى ينقل إليها كبارهم ؛

١٨ — مما قد يساعد على زيادة نسبة الحضور فى مدارس المناطق الريفية زيادة كبيرة تزويد المدرسة بمقصف وتقديم الملابس المدرسية للتلاميذ . وقد تكون هذه الخدمات فضلا عن ذلك عاملا مساعدا على تحسين صحة التلاميذ وعلى نشر القواعد الصحية بينهم و بين الناس ؛

١٩ — إذا كان المستوى التعليمى للآباء بحيث يؤهلهم للإشراف على أطفالهم أثناء الاستذكار فقد يكون التعليم بالمراسلة طريقة مناسبة فى تزويد أطفال المناطق المنعزلة بما يلزمهم من التعليم ؛

٢٠ — كما أن التعليم بالراديو أو التليفزيون وسيلة قيمة لتعليم الأطفال العاجزين عن الذهاب إلى المدرسة ووسيلة فعالة لتدعيم ما يقدم لغيرهم من دروس ؛

٢١ — ينبغى أن يدعم التعليم بالمراسلة وعن طريق الراديو بإتاحة فرص النشاط والدراسات الجماعية الدورية تحت إشراف المدرس لمـا لا يقل عن أسبوع فى كل فصل دراسى .

المناهج والمقررات والطرق

٢٢ — ينبغى أن تتخذ جميع الوسائل الممكنة لضمان عدم هبوط مستوى مناهج المدرسة الريفية ومقرراتها عن مستوى مناهج مدرسة المدينة لا من حيث جودتها ولا مجالها ، وللتأكد من أنها تهيئ لتلاميذ المدرسة الابتدائية فرص اكتساب المهارات والمعارف وأساليب التفكير الضرورية لاستمرارهم فى الدراسة بالمدرسة الثانوية دون أن يكون هناك معوق لهذا الاستمرار — بنفس القدر الذى تهيؤه المدارس المدنية لتلاميذها ؛

٢٣ — على أن التعليم بالمدارس الريفية لا ينبغى أن يكون مهنيا فى طبيعته وإن استمد وحيه وروحه من حياة أهل الريف وأعمالهم وينبغى أن يؤدى دوره فى التقدم بالجانب العملى ، ويعمل على تحسين الحياة فى الريف ويؤكد العلاقة بين هذا التحسين وبين توخى الحكمة فى استثمار الموارد الطبيعية ؛

٢٤ — وتعتبر الجمعيات التى تمارس ضروب النشاط العملى (كنوادى شباب الفلاحين وجمعيات الدراسات البيئية والجمعيات الكشفية وما إلى ذلك) من الوسائل القيمة لاستئناف العملية التعليمية التى بدأتها المدرسة الريفية ؛

٢٥ — قد يكون من المفيد إعداد الكتب المدرسية والأدوات والأجهزة التعليمية خصيصا للمدارس الريفية ، وذلك فى البلاد التى تسمح مواردها وإمكانياتها بذلك ؛

٢٦ — تبين أن ظروف الحياة فى المناطق الريفية لا تقل عن ظروف المناطق المدنية فى صلاحيتها لاستخدام طرق النشاط فى عملية التعليم ؛

٢٧ — من الممكن العمل على تدريب المدرسين أثناء الخدمة فى الريف عن طريق الإذاعة المدرسية والتليفزيون وبذلك يرتفع مستوى التدريس وتقل عزلة المدرسين .

تيسير التعليم بعد المرحلة الإبتدائية

٢٨ — ليست المناطق الريفية فى حاجة إلى تيسير التعليم فى المستوى الابتدائى فحسب بل ينبغى تيسير التعليم العام والفنى على المستوى الثانوى فى هذه المناطق حيثما تيسر ذلك ؛

٢٩ — حينما يتعذر إنشاء مدارس مناسبة للتعليم بعد المرحلة الابتدائية فى كل مجتمع ريفى محلى ينبغى توفير خدمات التعليم اللازمة فى مراكز قريبة المنال يؤمها التلاميذ من عدة قرى أو من عدة جماعات .

تعليم الكبار

٣٠ — ينبغى أن يتاح لشباب الريف الذين يشتغلون بفلاحة الأرض عقب انتهائهم من مرحلة التعليم الإلزامى فرص الحاق بدراسات تكميلية (بعض الوقت) تهدف إلى استئناف عملية التعليم العام التى بدأت فى المدرسة كما تهدف فى الوقت نفسه إلى النهوض بالمستوى المهنى للتلاميذ .

٣١ — لتحسين ظروف المعيشة فى المناطق الريفية من المهم أن تتولى السلطات التعليمية مهمة تعليم الكبار بالاشتراك مع السلطات الزراعية ومنظمات العمال الزراعيين ؛

٣٢ — ينبغى أن تتوفر للجتمعات الريفية المحلية مراكز للتعليم الريفى مزودة بجميع مصادر المعلومات الضرورية (كالسينما والراديو والتلفزيون والمكتبة وما إلى ذلك) ؛

٣٣ — فى المناطق المتقدمة ينبغى أن يتيسر تعليم الكبار للجميع و بصفة مستمرة وذلك لتزويدهم بالمعلومات والتدريب المهنى وللنهوض بمستواهم الثقافى العام ولاطلاعهم على أهم مشكلات الحياة الحديثة ؛

٣٤ — أما فى المناطق المتخلفة فإن تعليم الكبار ينبغى أن يتم فى صورة حملات لمحو الأمية وبرامج للتربية الأساسية ؛

٣٥ — و ينبغى لتعليم الكبار فى جميع المناطق على السواء أن يعنى باستغلال أوقات الفراغ استغلالا أطيب ، حيث أن حسن استغلاله عامل أساسى فى كسب المعركة الدائرة الرحى من أجل استبقاء أهل الريف فيه وعدم الهجرة منه إلى المدن ؛

٣٦ — ينبغى أن نهتم بنوع خاص بتدريب أكبر عدد ممكن من الاخصائيين فى تعليم الكبار وذلك عن طريق إعداد البرامج الخاصة بهم و إلقاء المحاضرات عليهم ونشر الكتب فى هذا الميدان وما إلى ذلك ؛

هيئة التدريس

٣٧ — فى البلاد التى يتخرج فيها المعلمون الريفيون فى معاهد خاصة بهم ينبغى ألا يكون المنهج المعد لهم أقصر أو أدنى فى مستواه من المنهج المعد لتخريج مدرسى مدارس المدن ؛

٣٨ — وفى البلاد التى يتلقى فيها جميع طلاب مدارس المعلمين تعليما واحدا ليتخرجوا مدرسين للمدارس الابتدائية يجب أن يتعرفوا أثناء دراستهم إلى المشكلات الخاصة بالتعليم الريفى و بطرق التدريس فى المدرسة ذات المدرس الواحد ؛

٣٩ — و ينبغى أن يترتب على تساوى أو تطابق برامج التعليم المعدة لجميع معلمى المدارس الابتدائية تكافؤ مماثل فى مستواهم الوظيفى من حيث شروط التعيين والمرتبات والتنقلات وما إلى ذلك ؛

٤٠ — فى البلاد التى اعتادت أن تقدم لمعلمى المدارس الابتدائية الريفية دراسة أدنى فى مستواها من البرامج الخاصة بمعلمى المدارس الابتدائية المدنية ينبغى أن تتخذ الخطوات اللازمة لمعالجة الموقف (وذلك عن طريق الدراسات الصيفية أو الدراسات الأسبوعية أو الدراسة بالمراسلة وما إلى ذلك) ؛

٤١ — ينبغى أن تتخذ الخطوات المناسبة التى تهدف إلى تجنيب المعلم الريفى أى شعور بالعزلة (وذلك بزيادة عدد زيارات المفتشين وفرص اجتماع المدرسين والدراسات التكميلية ، وخدمات المكتبات والوسائل السمعية والبصرية وبرامج التدريب أثناء الخدمة والدراسة بالمراسلة وما إلى ذلك) ؛

٤٢ — نظرا لأن ظروف المعيشة فى المناطق الريفية قد تكون أقل قبولا من ظروف المعيشة فى المناطق المدنية ولأن المهمة الملقاة على عاتق المعلم الريفى قد تكون أشق من مهمة المعلم بالمدينة لما قد تتضمنه من مساهمة فى حملات محو الأمية وتنفيذ برامج التربية الأساسية بالإضافة إلى أعماله المدرسية ، ونظرا كذلك لما يترتب على هذا كله من صعوبة فى تعبئة المعلمين الريفيين

فإنه من المستحب منح هؤلاء المعلمين بعض الامتيازات الخاصة (فى المسكن والعلاوات الخاصة وفرص التعليم لأبنائهم والفرص التى تتاح لهم للنهوض بمستواهم الثقافى والمهنى وما إلى ذلك) وإعطاؤهم نفس فرص الترقى فى وظائف التعليم إذا تساوت مؤهلاتهم مع مؤهلات زملائهم من معلمى مدارس المدينة ؛

٤٣ — وعند تعبئة المعلمين للمدارس الابتدائية ينبغى تشجيع طلاب المناطق الريفية على إعداد أنفسهم لمهنة التدريس ، ولكى يتسنى إعداد العدد الكافى من المعلمين المؤهلين من هذه المناطق ينبغى افتتاح الفصول التكميلية أو الثانوية حيثما دعت الضرورة إلى ذلك ؛

٤٤ — نظرا لما لحملات محو الأمية وبرامج التربية الأساسية فى المناطق الريفية من أهمية وطابع خاص وكذلك لما لفرص التعليم بعد المرحلة الابتدائية وتعليم الكبار من هذه الأهمية وذلك الطابع فإنه من المستحب أن يندب لهذه المهام معلمون اخصائيون ملمون بقدر كاف من المعرفة بعلم الاجتماع والأسس التى يقوم عليها المجتمع الريفى فضلا عما لديهم من المؤهلات التعليمية المعتادة .

تدابير ذات طابع دولى

٤٥ — نظرا لما لمشكلة تيسير التعليم فى المناطق الريفية من أهمية خاصة فإنه من المستحسن جدا عقد المؤتمرات الإقليمية لبحثها بغية ملاءمة المبادئ التى تدعو إليها هذه التوصية لكل منطقة ريفية كبرى من مناطق العالم ؛

٤٦ — يوجه المؤتمر نظر المنظمات الدولية والدول الأعضاء فيها والمهتمة بالتوسع فى نشر التعليم إلى ضرورة تضمين مشروعاتهم مسألة الاستمرار فى منح المعونات للدول المتخلفة وزيادة هذه المعونات لتمكين هذه الدول من توفير الوسائل المادية والفنية اللازمة لتعليم أطفالهم من سكان المناطق الريفية ؛

٤٧ — وفى الأماكن التى لا يعرف فيها نظام المدرسة الكاملة ذات المدرس الواحد وحيث يجب أو يستحب الاستعانة بهذا النظام كوسيلة للتوسع فى نشر التعليم الابتدائى يرى المؤتمر ضرورة العمل على تنظيم حلقات دراسية لبحث هذا الموضوع وعلى إيفاد الخبراء لتقديم المعونة الفنية اللازمة لذلك .

التوصية رقم ٤٨

بشأن : " إعداد الكتب المدرسية للمرحلة الابتدائية واختيارها واستعمالها "

[١٩٥٩]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته الثانية والعشرين بجنيف فى يوم ٦ من يوليو سنة ١٩٥٩ ، وفى ١٣ يوليو يتخذ التوصية التالية :

المؤتمـــر ،

بعد الرجوع إلى التوصية رقم ١٥ التى أوصى بهـا المؤتمر الدولى للتعليم العام بجلسته السابقة فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٨ ورفعها إلى وزارات التربية والتعليم بشأن " وضع الكتب المدرسية واستعمالها واختيارها " ؛

ونظرا إلى أنه مهما كانت الطريقة المتبعة فى طبع الكتب المدرسـية (سواء أكانت تأميماً أو نشاطا خاصا مطلقا متحررا من كل قيد ، أم جمعا بين الطريقتين يشترط رقابة الدولة وإشرافها أو يسمح بالإنتاج الحر ، أم قيام الشركات الخاصة بالنشر مع احتمال مد السلطات العامة لها بالإعانات أو تزويدها بالتسهيلات الأخرى) فإنه يجب أن يبذل قصارى الجهـد ولا يدخر أى وسع فى سبيل التأكد من أن الكتب المدرسية المستعملة فى المدارس الابتدائية تتجاوب — شكلا وموضوعا — مع المطالب التى تتطلبها علوم التربية الحديثة ؛

ونظرا إلى أن التعاون الوثيق بين المؤلفين والناشرين تزداد ضرورته لمواجهة مطالب الوقت الحاضر ؛

ونظرا إلى أن نشر الكتب المدرسـية يؤلف — حسب التقديرات القابلة للاعتماد — نصف إنتاج العالم من الكتب ، ونظرا إلى أن الكتب المدرسية تصدر فى أعداد تفوق أعداد أى نوع آخر من المؤلفات ؛

ونظرا إلى أن الإجراءات المتبعة فى اختيار الكتب المدرسية من بين هذه المؤلفات المطبوعة يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على الدور الذى تؤديه هذه الوسيلة التعليمية فى النشاط التربوى ؛

ونظرا إلى أنه مما له أهمية جوهرية قصوى من وجهتى النظر الاجتماعية والتربوية ألا يحرم أى تلميذ من فرصة الحصول على الكتب المدرسية المستعملة فى كل صف من صفوف الدراسة الابتدائية ؛

ونظرا إلى أنه بالرغم من أن أهم دور فى الفصل الدراسى هو ما يقوم به المدرس نفسه من غير شك إلا أن الكتاب المدرسى مع ذلك معين قيم يساعد المدرس على أن يجعل تدريسه ينبض بالحياة ؛

ونظرا إلى أن الكتاب المدرسى — بصفة عامة — أداة لا غنى عنها للمربى ، فهو من ألزم الأمور له — بصفة خاصة — فى المدارس التى يضطر فيها إلى العمل فى ظروف قاسية (مثل ازدحام الفصول أو وجوده فى مدرسة ذات فصل واحد ... الخ ؛

ونظرا إلى أن الكتاب المدرسى يكون — فى بعض الحالات — أول كتاب يدخل المنزل ولذلك ينبغى أن يكون بمثابة نواة لمكتبة عائلية صغيرة ؛

ونظرا إلى أن الكتاب المدرسى ليس عونا على التثقيف فحسب ، بل أنه وسيلة هامة من وسائل التربية الخلقية ، تعمل على ترقية مسلك التلميذ الاجتماعى وتنمية احترامه للعمل ، وتزويده بشعور الأخوة بين الأمم ؛

ونظرا إلى أن التربية والثقافة هما أسرع وأيسر وسائل التقريب بين الأمم ، ومعاونتها على التعاون ، ونظرا إلى أن الكتب المدرسية يمكنها أن تسهم — بنفس القدر الذى تسهم به كلمات المدرس ومسلكه العام — فى إيجاد مزيد من التفاهم بين الشعوب ؛

ونظرا إلى أن المساعدات الدولية والتعاون العالمى يساعدان على تحسين الكتب المدرسية من حيث التأليف والنشر والاستعمال ؛

فإنه يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى بلاد العالم المختلفة التوصية الآتية :

التأليف

١ — نظرا إلى الدور الهام الذى تؤديه الكتب المدرسية فى التعليم الابتدائى فإنه من المهم أن توجه السلطات التربوية عناية متزايدة لقيمة هذه الكتب المدرسية من جميع الوجوه ، بغض النظر عن النظام الذى اتبع فى وضعها وإصدارها ؛

٢ — من المستحسن أن يتم التأكد من أن الكتب المدرسية المستعملة فى التدريس على مستوى عال لا جدال فيه من الناحية العلمية والتربوية والجمالية ، ويجب أن يتم ذلك بصفة خاصة فى البلاد التى يكون فيها تأليف الكتب المدرسية قاصرا على الجهود الخاصة ؛

٣ — ونظرا إلى المطالب الواجب توفرها فى الكتب المدرسية من حيث محتوياتها وقيمتها كمعين من معينات التدريس ، فإنه من المستحسن أن يزداد التعاون — عند وضعها — بين الخبراء فى البحث التربوى والخبراء فى المواد التى تؤلف الكتب فيها والمدرسين الذين سوف يقومون بتدريسها فعلا ؛

٤ — ربما كان للسابقات والتنافس بين المؤلفين أو بين مجموعات منهم أثره فى تحسين المكتب المدرسية من حيث الكيف ؛

٥ — يبدو أنه من المرغوب فيه — وخاصة فى البلاد التى تقع فيها مسئولية طبع الكتب المدرسية على عاتق السلطة العامة — أن تعين هيئات أو لجان تقوم بتأليف هذه الكتب ؛

٦ — فى الحالات التى يعهد فيها بتأليف الكتب إلى هيئات أو لجان يجب أن تضم هذه الهيئات أو اللجان — من بين من تضمهم — مدرسين من مدرسى التعليم الابتدائى الذين يدرسون فى الصفوف التى تؤلف لهم هذه الكتب ، على أن يتم اختيار هؤلاء المدرسين من بيئات متنوعة بقدر الإمكان ؛

٧ — إذا توفرت ظروف التجريب فأن التجربة تعطى نتائج قاطعة ، ذلك لأن استعمال الكتاب المقترح — استعمالا مبدئيا فى عدد محدد من الصفوف — سوف يمكن المربين الذين استخدموه — على أساس تجريبى — من أن يجمعوا آراءهم واقتراحاتهم وانتقاداتهم ؛

الطـــبع

٨ — فى البلاد التى يلعب فيها المجهود الحر دورا فى طبع الكتب المدرسية للتعليم الابتدائى ، يجدر بالسلطات التربوية أن تجرى بين دور النشر مسابقات تتوخى من ورائها رفع مستوى الطبع وخفض تكلفة المؤلفات المطبوعة ؛

٩ — أيا ما كانت الطريقة المتبعة فى طبع الكتب المدرسية فإنه من المستحسن أن تستخدم كل وسيلة ممكنة لمسايرة التحسينات التى تمت خلال السنوات القليلة الماضية فى كل من حروف الطباعة والرســوم التوضيحية والتجليد ... الخ ؛

١٠ — فى البلاد التى يكون فيها إنتاج الكتب المدرسية محدودا إلى درجة لا تسمح لكل تلميذ بأن يحصل على الكتب المطلوبة لتغطية جميع منهج السـنة الدراسية — من المهم أن تتخذ إجراءات استثنائية تهدف إلى إعطاء طبع الكتاب المدرسى الأولوية على غيره من المعدات المدرسية التى لاتدانى الكتاب المدرسى فى الأهمية ؛

١١ — يجب أن تتعاون السلطات التعليمية مع غيرها من السلطات المعنية (كوزارة الاقتصاد القومى — الخزانة — مصلحة الجمارك ... الخ) فى دراسة أفضل الوسائل الهادفة الى تنظيم إنتاج الكتب المدرسية أو استيرادها بصورة تحقق أكبرقدرمن الكفاية . وهذا الاجراء من شأنه أن يقلل من سعر التكلفة وسعر البيع دون أن يقلل من جودة الكتب المدرسية ؛

١٢ — الدول التى تضطر الى استيراد الكتب المدرسية من الخارج — نظرا لعدم كفاية وسائلها الإنتاجية — تحسن صنعا إذا هى طلبت أن تعدل هذه الكتب بحيث تتفق — الى أكبر درجة ممكنة — مع مناهجها وخصائصها القومية ؛

١٣ — فى البلاد التى تتبع النظام المركزى فى طبع الكتب المدرسية لتستعمل فى جميع أنحائها — يستحسن أن يفسح المجال — وخاصة فى الجغرافيا والعلوم الطبيعية — لإدخال تعديلات تأخذ بنظر الاعتبار الفوارق المحلية أو الإقليمية على أقل تقدير ؛

١٤ — أما فى البـــلاد اللامركزية التى أخذت بنظام طبع الكتب المدرسية بمعرفة السلطات الرسمية — فإن السلطات التعليمية فى المناطق الإدارية المختلفة يجب أن تتفق فيما بينها على أن تقوم بطبع بعض الكتب المدرسية التى تعالج بعض المواد بصفة مشتركة ، وذلك حتى يزداد عدد النســـخ المطبوعة فينخفض سعر التكلفة ؛

١٥ — يجب أن توجه العناية الفائقة إلى " الصفة القرائية " (اختيار بنط الطباعة واعداد الكتاب) وخاصة فى كتب المطالعة المعدة للصفوف الأولى ؛

١٦ — بالرغم من أن الرسوم التوضيحية — وخاصة الملونة — تميل إلى الارتفاع بثمن الكتب المدرسية إلا أنه يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار قيمتهـا الفائقة فى مساعدة التلاميذ على استيعاب المـادة وتمثلها ، وخاصة فى الموضوعات ذات الطابع النظرى — الأمر الذى يجعلها من ألزم الأمور فى مثل هذه الكتب وفى الكتب المعدة للمبتدئين ؛

١٧ — لمـا كان لإخراج الكتاب المـــدرسى إخراجا فنيا تأثير مباشر على تربية الطفل الجمالية فإنه من المرغوب فيه أن يقتدى بالتقدم الذى أحرزته فى هذا المضمار كتب الأطفال الترويحية والثقافية ؛

١٨ — نظرا لتعرض الكتب المدرسية الدائم للاستهلاك والتمزق فإن العناية يجب أن توجه إلى جودة الورق وجودة التجليد وقوة احتماله .

الاختيار

١٩ — من أفضل وسائل التأكد من أن الكتب المدرسية المستعملة جيدة فعلا — فى البلاد التى تكل طبع الكتب المدرسية للتعليم الابتدائى الى الجهود الحرة ، أو التى لا تقتصر مسئولية طبعها على السلطات التعليمية وحدها — كتابة قوائم متجددة ، بأسماء الكتب التى اختيرت ليتم الانتخاب النهائى من بينها لكل مدرسة أو لكل مجموعة من المدارس ؛

٢٠ — يجب أن تكون اللجان التى تعين لوضع قوائم الكتب المدرسية المختارة محايدة تماما ، وأن تكون موضوعية فى اختيارها للكتب ، وأن تأخذ بنظر الاعتبار

الجودة العلمية والتربوية وطريقة العرض وثمن البيع وردود الفعـــل المحتملة من جانب الآباء وأولياء الأمور . ومثل هذه اللجان يجب أن تضم بين أعضائها ممثلين من هيئة التدريس بالمدارس الابتدائية على أية حال ؛

٢١ — فإذا ترك المدرس حرا فى اختيار الكتب المدرسية التى يستعملهـا ، كان من المستحب — لصالح التلميذ والتعليم بوجه عام — أن تتبع كافة الوسائل للتأكد من توفيق المـدرس فيما اختاره من الكتب ، ومن المحافظة على استمرار التقدم الدراسى — بخطوته الطبيعية — من صف الى آخر .

التوريد : التوزيع والشراء

٢٢ — إن صرف الكتب المدرسية لجميع تلاميذ المدارس الابتدائيـــة مجانا هو معامل الارتباط المنطقى لمبدأ إلزامية التعليم ؛

٢٣ — فى البلاد التى لا يمكن فيها تطبيق هذا المبدأ تطبيقا كاملا لأسباب مالية — يجب أن تصرف الكتب المـــدرسية بالمجان على أوسع نطاق ممكن لطوائف التلاميذ الذين يتعذر عليهم الحصول عليها . وتحقيقا لذلك يجب على السلطات التعليمية وهيئة التدريس أن تجد — بالتعاون مع جمعيات الآباء — أى وسيلة من الوسائل التى تكفل تيسير الكتب المدرسية بالمجان لغير القادرين من الطلبة على شرائها ؛

٢٤ — يستحسن أن تظل الكتب المدرسية — وخاصة كتب الصف الابتدائى النهائى — ملكا للتلميذ، فلعله يبنى حولها مكتبة شخصية صغيرة تساعده على تذوق الكتب واحترامها وتنمى فيه حبه للثقافة ؛

٢٥ — وفى الحالات التى تصرف فيها الكتب المـــدرسية لتلاميذ التعليم الابتدائى على سبيل الإعارة يجب أن تتخذ التدابير الصحية الخاصة قبل إعادة توزيعها فى السنة التالية ، كما يجب أن تفحص حالة كل نسخة للتثبت من صلاحيتها للاستعمال من جديد ؛

٢٦ — وفى الحالات التى يكون فيها الحصول على الكتب المدرسية من واجبات آباء التلاميذ أو أولياء أمورهم يجب استحداث خطوات خاصة — بل وتحديد الأسعار — حتى لا يكون شراء الكتب المدرسية عبئا ثقيلا على كاهل أولياء الأمور ؛

الكتب المدرسية وطرق التدريس

٢٧ — الكتب المدرسية فى المدارس الابتدائية يجب أن تعكس صورة التقدم الذى تم فى العلوم التربوية ، وأن تيسر تطبيق الطرق القائمة على علم نفس الطفل ، وأن تستجيب للطريقة التى يستخدمها بها كل من المدرسين والتلاميذ ؛

٢٨ — ينبغى على مؤلف الكتب المدرسية ألا يهدف إلى إعداد مادة الكتاب إعداداً منطقيا فحسب ، بل يجب عليه فوق كل شىء أن يكيف مادته حسب الاهتمامات الخاصة بالتلميذ وقدرته العقلية ؛

٢٩ — يجب أن يقدم الكتاب المدرسى مجموعة متساندة من الحقائق والأفكار والمقترحات ، كما يجب أن تكون المادة التى يقدمها (من نصوص ووثائق ورسوم إيضاحية وخرائط ورسوم بيانية وأسئلة ... الخ) مهيئة بحيث تجعل من الممكن — لا بل من الضرورى — استخدام الطرق التى تشجع على تبادل وجهات النظر بين المدرس وتلاميذه ؛

٣٠ — يجب أن يبذل قصارى الجهد للتأكد من أن المعلومات المعطاة فى الكتب المدرسية تتفق مع الحقائق وأنها حديثة وخاصة فيما يتصل بالإحصائيات والنظريات العلمية ؛

٣١ — يجب ألا يشير الكتاب المدرسى إلى مواد أو موضوعات ليست فى منهج الصف الذى كتب من أجله ؛

٣٢ — الكتاب المدرسى عون للدرس وللتلاميذ . ويجب ألا يتخذ وسيلة هينة للتحلل من المسئولية . بل يجب أن يهدف المدرس إلى أن يستخلص الأفكار الرئيسية التى وردت فى الكتاب وأن يعين التلاميذ على فهمها . فان هذا المسلك من شأنه أن يكون مرشدا للتلميذ وعونا لذاكرته ؛

٣٣ — يحسن أن يعقب كل درس أو فصل من فصول الكتاب المدرسى مجموعة من الأسئلة وقائمة بألوان النشاط العقلى والعملى الذى يهدف إلى الكشف عن — أو تثبيت — ما تم تعلمه ، وإلى تدريب عقل الطفل وتنمية قدراته — وذلك فى الحالات التى تسمح فيها المادة أو طريقة التدريس بذلك ؛

٣٤ — يجب ألا يقتصر استعمال الكتاب المدرسى على مجرد تحصيل الأفكار الأولية واستظهار المعلومات الضرورية فقط ، بل يجب أن يشتمل الكتاب — حينما كان ذلك مناسبا للموضوع — على منتخبات من نصوص المؤلفات المتخصصة ، وذلك بغية تشجيع التلاميذ على تحصيل المعرفة بأنفسهم واطلاعهم على آفاق أوسع ؛

٣٥ — يجب أن توجه العناية الخاصة إلى المفردات اللغوية وقوالب التعبير والمصطلحات المستخدمة فى الكتب المدرسية للمدارس الابتدائية حتى لا تضاف صعوبات الإدراك اللغوى إلى الصعوبات الناشئة عن المعلومات المراد استيعابها ؛

٣٦ — يجب أن تقدم الكتب المدرسية الجديدة فى نفس الوقت الذى تقدم فيه المناهج الجديدة إذا كانت هذه المناهج الجديدة تمثل روحا جديدة أو تسجل تطورات وتغييرات لها خطرها ؛

٣٧ — من المستحب أن توضع المراجع فى متناول التلاميذ بالإضافة إلى الكتب المدرسية التى تصرف لكل واحد منهم ، وذلك بغية تشويقهم إلى البحث الشخصى . وهكذا تصبح مكتبة المدرسة أو مكتبة الفصل ملحقا لا غنى عنه للكتاب المدرسى ؛

٣٨ — يجب العمل على تشجيع الميل الظاهر لدى كثير من البلاد نحو استعمال " مرشد المعلم " أو " كتاب المدرس " الذى يتصدى بالشرح والتفصيل لطريقة استخدام الكتب المدرسية المستعملة ؛

الكتب المدرسية والتعاون الدولى

٣٩ — يجب أن تؤدى الكتب المدرسية دورا إنشائيا فى ميدان التفاهم الدولى ؛ يكون الهدف منه تغذية الإخاء العالمى والتعاون الفعال بين الدول . ولذلك فإنه من الأهمية بمكان — بالنسبة لجميع الدول — أن تتخذ التدابير المباشرة وغير المباشرة للتأكد من أن الكتب المدرسية المتنوعة خالية من أى عنصر من العناصر التى من شأنها أن تعكر صفو التفاهم بين الأمم أو الهيئات الاجتماعية أو الأجناس أو الأديان ؛

٤٠ — من المستحسن جدا أن تتكون لجان مشتركة من المربين — كما تم فعلا فى كثير من الدول — تهدف إلى أن تمحو من الكتب المدرسية كل ما من شأنه أن يضر بمصالح التفاهم المتبادل بين شعوبها ، وإن المنظمات التربوية الدولية والإقليمية لفى وضع طيب يمكنها من تشجيع تكوين مثل هذه اللجان المشتركة ؛

٤١ — يجب أن تشرب الكتب المدرسية بروح الاحترام الحق والتقدير للشعوب الأخرى ، وبفكرة التعاون الدولى والتفاهم العالمى . ويجب أن تقدم معلومات أوفى عن الدول الأخرى والدور الذى تؤديه المنظمات الدولية — كلما كان ذلك ماسيا ؛

٤٢ — ما زالت المجموعات الدولية من الكتب المدرسية تؤدى خدمات جليلة للمؤلفين والناشرين على السواء . ويجب أن تزداد خدماتها هذه فى المستقبل . وينبغى للسلطات التعليمية والمدرسين والمؤلفين والناشرين أن يكونوا على علم بوجود هذه المجموعات الدولية من الكتب المدرسية ؛

٤٣ — إنه لكسب واضح أن تكون المجموعات الدولية من الكتب المدرسية كاملة بقدر الإمكان — أو معبرة على الأقل — ولذلك يجب أن تصطنع الطرق الفعالة لتحقيق هذا الهدف ، والاحتفاظ بهذه المجموعات متجددة دائما . وليس من الضرورى أن تتطابق هذه الطرق فى جميع الدول ؛

٤٤ — يجب على مراكز الوثائق القومية والدولية أن تحافظ على مجموعات الكتب المدرسية متجددة ، وأن تنظم تبادلها بين الدول المختلفة المعنية بالأمر ؛

٤٥ — من أهم الوسائل الفعالة فى تحسين الكتب المدرسية من جميع الوجوه إقامة معارض مؤقتة للكتب المدرسية تضم عينات من تلك المستعملة فى البلدان الأخرى والمستعملة محليا ؛

٤٦ — عند مراجعة الكتب المدرسية ، يحسن بالمسئولين عن الطبعات الجديدة أن يرسلوا الخبراء للاطلاع على مجموعات الكتب المدرسية الدولية الموجودة أو أن يستعيروا عينات من تلك المستعملة فى البلدان الأخرى ؛

٤٧ — يجب على المنظمات الدولية والهيئات القائمة بين الحكومات أن تعمل على إرسال خبراء تأليف الكتب المدرسية وطبعها إلى البلاد التى تطلبهم — وذلك كجزء من برامج المعونة الفنية التى تضطلع بها .

التوصية رقم ٤٩

بشأن : " الإجراءات الرامية الى التوسع فى وسائل اختيار الفنيين والعلميين وإعدادهم"

[١٩٥٩]

المؤتمر الدولى للتعليم العام :

بدعوة من منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة [اليونسكو] ومكتب التربية الدولى يعقد جلسته الثانيـة والعشرين بجنيف فى يوم ٦ من يوليو سنة ١٩٥٩ ، وفى يوم ١٥ من يوليو يتخذ التوصيه التالية :

المؤتمـــر ،

نظرا إلى أن جميع الدول تبذل جهودا تزداد مع الأيام دقة وإحكاما لتحسين أوضاع شعوبها المادية والثقافية معا ؛

ونظـرا إلى أن الأمم تحتاج — فى كل مرحلة من مراحل تقدمها — إلى عدد أكبر من الفنيين والعلميين لكى تبلغ أهدافها ؛

ونظرا إلى أن تقدم العلم والأصول الفنية تزداد سرعته ازديادا يتطلب الاستمرار فى تعديل طرق إعداد العلميين والفنيين ؛

ونظرا إلى أن الأزمة الخطيرة التى تعانيها بعض الدول فى هذا الميدان تهدد بأن تدوم وتزداد مسافة التخلف الاقتصادى الذى عليها أن تجتازها ؛

ونظرا إلى أنه من المفروض أن يوجد فى كل مكان أعداد كافية من الشباب القادرين على أن يكونوا أداة فنية وعلمية جيدة إذا هم أعدوا لذلك الإعداد اللازم ؛

ونظرا إلى أن العجز فى الأموال والمدرسين والمبانى يحول — كل سنة — بين السلطات التربوية وبين الاضطلاع بمثل هـذا الإعداد لعدد لا يستهان به من شباب بلادها ؛

ونظرا إلى أنه من المستحب أن تمنح النساء — فعلا وعملا — ما يمنح الرجال من الحقوق والتسهيلات لشغل الوظائف الفنية والعلمية ؛

ونظرا إلى أن التدريب العملى — فى التعليم الفنى والعلمى — له الأهميـة القصوى دائما ؛

ونظرا إلى أنه — فى الإعداد الفنى والعلمى — يظل المدرس هو العامل الجوهرى والعلمى دائما ، مثله فى ذلك كمثله فى سائر الفروع الأخرى من التعليم ؛

ونظرا إلى أن زيادة قـدرة الأمم الفنية والعلمية الكامنة زيادة لا تصحبها نهضة مماثلة فى المستويات الثقافية والخلقية أمر قد يتهدد السلام ؛

ونظـرا إلى أنه ينبغى أن يزداد توجيه النشاط العلمى والفنى نحو الأغراض السلمية أكثر فأكثر ؛

ونظرا إلى أن الوقوف على مقدار احتياجات الحاضر والمستقبل من الأداة العلمية والفنية يعد من الميزات الكبيرة التى تساعد على إعداد الخطط والبرامج لسد هذه الاحتياجات ؛

ونظراً إلى أن أى تمييز قد يكون من شأنه حرمان الشباب من الالتحاق بمعاهد إعداد الفنيين والعلميين يجب أن يعتبر منافيا للإعلان العـالمى لحقوق الإنسان على خط مستقيم سواء أكان ذلك التمييز راجعا إلى عدم كفاية الوسائل ، أو إلى تباين النظم التعليمية القائمة فى المناطق المختلفة ، أو إلى التعصب ، أو إلى اللوائح ؛

ونظرا إلى أن كل هذه المشكلات تزداد حدتها بصفة خاصة فى البلاد الأقل من غيرها حظا فى التقدم ؛

ونظرا إلى أن ميدان الإعداد المهنى والفنى يتيح فرصة كبيرة لتبادل المعونة العملية والتعاون الفعال على المستوى الدولى ؛

يرفع إلى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية الآتية :

الاحتياجات والتخطيط

١ — إن مدى العجز فى الفنيين والعلميين عموما يستلزم اصطناع تدابير خاصة وعاجلة تهدف إلى الإسراع باختيارهم وإعدادهم . ولتحقيق قدر أعظم من الكفاءة يستحسن أن تعد الخطط ويوضع ما تستلزمه من مناهج على أساس المسح الدورى للاحتياجات الحاضرة والمقبلة لمختلف المستويات (من العلماء والمهندسين والفنيين والعمال المهرة) دون تحيز لأى طائفة من الطوائف . ويجب أن يكون هذا المسح الدورى كاملا وشاملا بقدر الإمكان ؛

٢ — ونظرا لأن مسح احتياجات الحاضر والمستقبل من الفنيين والعلميين عملية معقدة فإنه ينبغى أن يقدم للخبراء المسئولين عن إجرائه أقصى ما يمكن من التسهيلات . وأنه لمن المرغوب فيه جدا أن تظل الهيئة المسئولة عن هذا المسح هيئة دائمة ، وأن تتمكن من الوصول إلى جميع المصادر القومية للمعلومات ، وأن تعمل على اتصال وثيق مع هيئات التخطيط الاقتصادى — إن وجدت ؛

٣ — ينبغى أن تشتمل دراسة احتياجات الحاضر والمستقبل من الفنيين والعلميين — فيما تشتمل عليه — على :

(أ) مسح للأداة المستخدمة فعلا ، وتقدير للنقص الحالى فيها ، وتنبؤ احتمالى لمطالب المستقبل ؛

(ب) مسح للدبلومات التى منحت فى مختلف المواد خلال العام الدراسى المنصرم ، ومسح لمن هم فى دور الإعداد (من الفنيين والعلميين الذين يتلقون تعليمهم فى المستوى الثانوى والعالى) ؛

(ج) مسح لوسائل الإعداد (الوسائل الحالية وعدد المعاهد ، والأماكن الشاغرة وعدد المدرسين ... الخ) وتنبؤ احتمالى بمطالب المستقبل ، والمعدات الحالية والمقبلة ؛

(د) تقدير للأموال المرصودة فى الوقت الحاضر لإعداد الفنيين والعلميين وللأموال الإضافيـة المطلوبة لمواجهة الاحتياجات الحالية والمقبلة حسبما يوضحها المسح السالف الذكر ؛

(هـ) تحليل للطرق الممكنة لتمويل هـذه المطالب مع مراعاة الاتجاهات المحتملة للدخل القومى ، والمساعدات المتوقعة من المنظمات الإقليمية أو الدولية ؛

٤ — أما النتائج التى يقدمها هذا المسح لاحتياجات الحاضر والمستقبل من الفنيين والعلميين فتستغل فى تنوير الرأى العـام حول أى تجديد كبير فى هـذا الميدان . وهـذا يجب أن يساعد على تدعيم الاعتقاد بضرورة رصـد الأموال وقبول ما يستتبعه تنفيذ الخطط من إصلاحات وتغيير فى العادات ، وكذلك ما يستتبعه منها الاستمرار فى تكييف الإعداد الفنى والعلمى طبقا لتقـدم الدولة العـام ، كما تستغل هـذه النتائج أيضا فى إطلاع الشباب على أكثر قطاعات الاقتصاد احتياجا للفنيين والعلميين ؛

٥ — يختلف عدد السنوات التى تتطلبها برامج الإعداد الفنى والمهنى تبعـا للظروف السائدة فى الدولة المعينة بالأمر ، ولذلك ينبغى أن تكون الخطط من المرونة بحيث تسمح بإحداث التعديلات اللازمة على ضوء التجربة ؛

٦ — ينبغى للدول المسئولة عن إدارة بلاد أخرى أن تدخل احتياجات هذه البلاد فى تقديراتها ، بمعنى أنه من المستحب عند تشكيلها لهيئات الخبراء أن تشتمل هذه الهيئات على عدد من مواطنى هذه البلاد حتى يبينوا وجهـة نظر بلادهم ، ويعملوا على تنوير الرأى العـام المحلى والقومى فيما يختص بأهميـة الإصلاحات المقترحة وجدواها وما يترتب عليها من تقدم ، وبذلك يشجع تعاون الفنيين والعلميين الوطنيين تعاونا كاملا فى سبيل التقدم بالأصول الفنية ؛

٧ — من المستحسن وضع تعريفات دقيقـة للاصطلاحات والوظائف والمهن وأنواع التجارة والقيام بتقنين ذلك ولو على المستوى القومى . أما إذا تم هذا التقنين على المستوى الإقليمى أو الدولى فإنه سوف ييسر — إلى حد كبير عملية تبادل الخبراء مع الدول المجاورة ومع الدول الأخرى التى يراد التعاون معها ؛

الإجراءات الإدارية

٨ — من المهم أن تكون نظم التعليم التى تقام لمواجهة المطالب الجديدة التى يستلزمها الإعداد الفنى والعلمى من المرونة بحيث تسمح بمتابعة التغييرات السريعة فى العلوم والأصول الفنية ؛

٩ — ينبغى أن يعهد بتنمية وتنسيق الإجراءات الرامية إلى الإسراع بعملية اختيار وإعداد الفنيين والعلميين (من مثل اعـداد الخطط — ووضع المناهج الدراسية وتوفير الوثائق .. الخ) إلى هيئات متخصصة (كاحدى الإدارات العـامة فى الوزارة أو لجنة وزارية أو هيئة تجمع بين عدة وزارات ، أو هيئـة للتخطيط أو مركز .. الخ) تتوفر لها السلطة والنفوذ اللازمان ؛

١٠ — من المرغوب فيه جدا أن تستفيد هـذه الهيئات المتخصصة من تعاون الهيئات الاستشارية التى تمثل المدرسين ورجال العلم والأصول الفنيـة ورجال الصناعة والزراعة الإداريين منهم والعاملين على السواء ؛

١١ — تمكن الهيئات المهتمة بإعـداد الفنيين والعلميين من الاشتراك فى وضع السياسة القومية المتصلة بالميادين التربوية والعلمية والإقتصادية ؛

١٢ — فى الحالات التى تختص فيها بإعداد الفنيين والمهنيين عدة هيئات فى إدارات حكومية مختلفة أو على المستوى الفيدرالى أو المركزى أو الإقليمى أو المحلى يستحسن جدا أن ينسق نشاطها تنسيقا يضمن عدم التداخل أو الازدواج .

الإجراءات المـالية

١٣ — أيا ما كان المستوى الاقتصادى أو الثقافى الذى بلغته الدولة فإنه من المهم أن تعمل هذه الدولة على رصد قدر متزايد من الأموال لمواجهـة المطالب المتزايدة التى يتطلبها إعداد الفنيين والعلميين . و بالرغم من أنه لا ينبغى أن ترصد هـذه الأموال على حساب فروع التعليم الأخرى عموما إلا أنه من المستحب فى بعض الحالات أن يعاد النظر فى هيكل التعليم نفسه وفى العلاقـة

بين أنواعه المختلفة وذلك لتجنب المبالغة — بلا مبرر — فى الاهتمام بالدراسات العامة الخالصة أو بالعلوم الإنسانية ؛

١٤ — وحتى فى البلاد الأقل حظا من التقدم حيث قد تبـــدو الأموال المطلوب رصدها باهظة بالقياس إلى مجموع الموارد المـالية المستطاعة ، وغير متناسبة مع أعظم النتائج المتوقعة من المهم الالتجاء إلى كل وسيلة ممكنة من وسائل إعداد العلميين والفنيين . فإن هذا مطلب أساسى لابد من توافره قبل الطمع فى أى تقدم اقتصادى ؛

١٥ — عند تقدير المبالغ المخصصة لإعداد الفنيين والعلميين يجب أن يدخل ازدياد المطالب فى الحساب وخاصة فى الميادين الآتية :

(أ) إقامة المعاهد الجديدة على أساس عدد الطلبة وأنواع التخصص العلمى والفنى الجديدة ،

(ب) اختيار المدرسين المطلوبين ومحضرى المعامل الفنيين وعمال الورش وإعدادهم وتعيينهم وترقيتهم ،

(ج) إنشاء العدد الكافى من المبانى بما فى ذلك الفصول الدراسية والمعامل والمختبرات والورش المطلوبة ،

(د) توفير الأجهزة العلمية والفنية الأساسية اللازمة للدراسة والبحث ،

(هـ) رصد الأموال لصيانة وإدارة الأجهزة المختلفة ،

(و) تيسير المعونة الاجتماعية للطلبة .. الخ ؛

١٦ — إن إلحاح مشكلة زيادة عدد الفنيين والعلميين فى معظم الدول قد يستلزم — بالإضافة إلى بنود الميزانية العادية — اللجوء إلى اجراءات استثنائية مثل رصد ميزانية ضخمة فوق العادة أوتخصيص اعتمادات خاصة قوميةودولية ، أو فتح باب التبرعات الخاصة .. الخ ؛

١٧ — يجب التأكد من التنسيق الكامل بين الأموال التى تقدمها الهيئات المختلفة المهتمة بشئون إعداد الفنيين والعلميين ولاسيما فى الدول التى تضطلع فيها أكثر من جهة حكومية بمسئولية هذا الاعداد ؛

١٨ — وربما كان من الضرورى — فى الدول الفيدرالية — التماس المعونة من الحكومة الفيدرالية بدرجات متفاوتة . على أنه من المستحب ألا يمس هذا الإجراء حقوق الولايات الداخلة فى الاتحاد أو خصائصها الثقافية ؛

١٩ — أما الدول التى تتبع النظام المركزى فى التربية والتعليم فإنه من المستحب تشجيع السلطات الإقليمية والمحلية فيها حيثما سمحت الظروف بذلك على التعاون فى الإجراءات المالية الرامية إلى ترقية شئون اختيار الفنيين والعلميين وإعدادهم ؛

٢٠ — تشجيع المؤسسات الصناعية — حيثما سمح النظام الاقتصادى القائم فى البلاد بذلك — على الاسهام فى النفقات المطلوبة ، ذلك لأنها أول المنتفعين بزيادة عدد الفنيين والعلميين . ويمكننا أن نذكر الإعفاء من الضرائب كوسيلة من وسائل تشجيع الإقبال على هذا الاسهام الخاص ؛

٢١ — وينبغى أن توجه العناية إلى الصور الآتية من الإسهام الخاص :

- قيام الشركات الكبرى بإنشاء المعاهـــد لتخريج الفنيين ولمتابعة البحوث العلمية ،
- قيام عدة شركات بافتتاح اعتماد خاص لذلك ،
- تبرع المشروعات الخاصة بالأموال إلى الاعتمادات العـامة التى تفتحها الحكومة ،
- تقديم الإعانات مباشرة إلى بعض المعاهد ،
- بذل التبرعات الخاصة لترقية إعداد الفنيين والعلميين ،
- تخصيص المنح الدراسية الخاصة لتشجيع دراسات معينة أو لتدعيم البحث العلمى .. الخ ؛

الإجراءات التربوية

٢٢ — يجب أن يبذل كل جهد مستطاع لزيادة عدد معاهد إعداد الفنيين والعلميين فى المستوى الثانوى والعالى ، ويجب أن يزاد عدد الأماكن الشاغرة فى المعاهد القائمة بحيث تستوعب عددا أكبر من الطلبة . ولكن يجب التأكد من أن زيادة الطلبة لا ينتج عنها انخفاض المستوى ؛

٢٣ — كل خطة تربوية كاملة يجب أن تشتمل — بالإضافة إلى برامج تخريج المهندسين النظاميين والعلماء — على مناهج تعد خصيصا لتخريج الفنيين والمهنيين والعمال المهرة وتمنحهم مؤهلات تعترف بها فى حدود مستوياتها ؛

٢٤ — ينبغى بقدر المستطاع أن توزع معاهد إعداد الفنيين والعلميين توزيعا عادلا فى أنحاء البلاد ، وفى حالة إعداد المتخصصين والخبراء ينبغى أن يدخل فى الحساب طبيعة الوظائف الموجودة فى المنطقة والتى تقوم هذه المعاهد على إمدادها وخدمتها ؛

٢٥ — ينبغى — بقدر المستطاع — أن تكون لغة التدريس فى إعداد الفنيين والعلميين هى اللغة القومية . فهى الوسيلة الوحيدة لنقل أساسيات العلوم والأصول الفنية إلى الشعب والعمال ؛

٢٦ — يتطلب التقدم فى العلم والتحسين والتجديد فى طرق الإنتاج الفنية درجة متزايدة من التخصص الدقيق فى المناهج الدراسية الفنية والمؤهلات العلمية ، على أنه يجب العمل على تجنب الإسراف فى التخصص وخاصة فى التعليم الثانوى وذلك لصالح التعليم من ناحية ولإتاحة الفرصة من ناحية أخرى أمام الطالب الذى قد يرغب فى أن يتحول من نوع إلى آخر من أنواع العمل فى مرحلة أعلى ؛

٢٧ — لا يمكن مواجهة الحاجة إلى الفنيين والعلميين بمجرد مضاعفة عدد المناهج الدراسية المتخصصة . بل ربما احتاج الأمر إلى أقسام ومراكز جديدة تماما بل وحتى إلى كليات جديدة ؛

٢٨ — من المستحب أن تستحدث دراسات متخصصة أعلى تبدأ من حيث تنتهى البرامج الدراسية النظامية فى المستوى الثانوى والمستوى العالى وبعد التخرج ؛

٢٩ — لكى يرتفع مستوى الأعداد الفنى والعلمى وتعلو درجة كفاءته يستحسن أن يندمج الجانب النظرى إندماجا أوثق مع الجانب العملى وذلك بزيادة العناية بالتدريب العملى فى الشركات والمعامل والمختبرات ومعاهد البحوث ، جنبا إلى جنب مع زيادة عدد المناهج الدراسية العليا فى العلوم الطبيعية والرياضية ؛

٣٠ — للعجز فى الفنيين والعلميين أثره السىء على اختيار المدرسين لإعداد هؤلاء ولذلك ينبغى أن تتخذ التدابير الجدية الرامية نحو جذب الفنيين والعلماء والمهندسين النظاميين إلى مهنة التدريس واستبقائهم فيها . ولقد يغريهم على البقاء فيها شروط استخدام أفضل مما تقدمه لهم المصانع . كما ينبغى أن تتخذ مثل هذه الإجراءات لجذب الأعداد الكافية من تلاميذ المدارس الثانوية وطلبة الجامعات — من كلا الجنسين — لمهنة التدريس والقيام بالبحوث ؛

٣١ — ومن بين الإجراءات الرامية إلى زيادة عدد المدرسين المؤهلين — ولاسيما المتفرغين للتدريس كل الوقت ينبغى أن يذكر :

— عمل التسهيلات لتوسيع مجال الاختيار وإعداد المدرسين على المستوى الثانوى والعالى ،

— إعطاء المرتبات الكافية ،

— إدراك أهمية عمل المدرس وقيمته ،

— توفير التأمين الاجتماعى لأعضاء المهنة ،

وربما كان من المفيد استخدام أعضاء من هيئة البحوث والإنتاج فى الصناعة للتدريس بعض الوقت بالإضافة إلى المدرسين المتفرغين كل الوقت ؛

٣٢ — مناهج التدريب أثناء الخدمة ضرورية بصفة عامة لربط هيئة التدريس بعجلة التقدم فى العلوم والأصول الفنية ووسائل الإيضاح وطرق التدريس ؛

٣٣ — من الضرورى أن تزود معاهد الأصول الفنية العليا والجامعات بمختبرات ومعامل مجهزة بمعدات حديثة من الدرجة الأولى ، وبمكتبات فنية وعلمية على مثل هـــذه الصفة ، وذلك ابتغاء جذب ذوى المؤهلات الممتـازة من العلميين وإعدادهم لمهنة التدريس والبحث ، لسد الاحتياجات الحاضرة ؛

٣٤ — ولكى يزداد اهتمام التلاميذ بالدراسات الفنية والعلمية من المستوى الابتدائى فصاعدا من المستحب أن تستغل طرق النشاط السليمة التى تساعدهم على تكوين اتجاه تجريبى ؛

٣٥ — ينبغى أن تلق العلوم والرياضيات ما هى جديرة به من العناية فى مناهج المـدارس الابتدائية والثـانوية ، وأن يكرس الوقت الكافى للعمل التدريبى والتجريبى والأشغال اليدوية والزراعية . . . الخ ؛

٣٦ — يتطلب التقدم المتزايد السرعة فى العلم والأصـول الفنية أن تكون المواد المستعملة فى المدارس متجاوبة الكفاية، وأن تظل متجددة لتساير التقدم . ويجب أن يستمر التعاون بين المدرسين والعلماء فى الدراسة بغية تقرير وتطوير المواد والمعـدات التى لا غنى عنها لطلاب المدارس الثانوية والجامعات حتى يفهموا أساسيات العلم ، وربمـا لعبت وسائل الاتصال بالجماهير (كالراديو والتلفزيون والسينما . . . الخ) دورا كبيرا فى تعريف الشباب بالأعمال الفنية والعلمية وتشويقهم إليها ؛

٣٧ — من المفيد أن تنشأ خدمات التوجيه التربوى بالتعليم الابتـدائى والدراسات التى تليه ، وأن تعمل هذه الخدمات مع خدمات التوجيه المهنى ، فكلاهما له دور تزداد أهميته فى اكتشاف رجال المستقبل الفنيين والعلميين وانتخابهم . وفى الحالات التى لا توجد فيها خدمات توجيهية سليمة ينبغى أن يعرف المـدرسون بالطرق الفنية التى قد يستخدمونها لتوجيه تلاميذهم توجيها ناجحا من الناحية التربوية والمهنية على السواء ؛

٣٨ — ربما كان تهيئ كل "دليل" يعالج الشروط اللازم توفرها للالتحاق بالأعمال التى يهدف إليها الطلبة — فى المدارس الثانوية والدراسات العليا — معينا قيما لهم ولآبائهم يساعدهم على اختيار المناهج الدراسية والوظائف ؛

٣٩ — ينبغى ألا يسمح النظام التعليمى للتلميذ بأن يختار الشعبة التى تعد لهذه المهنة أو تلك وهو فى سن مبكرة . فهذا قد يتم فى بداية الدراسة الثانوية بتخصيص فترة يوجه خلالها الطالب ؛

٤٠ — عند محاولة التقدم بإعداد المتخصصين من رجال المستقبل الفنيين والعلميين من المستحب أن يعطى الاهتمام المناسب — أثناء الدراسة — للمواد الثقافية العامة ، ولكل ما من شأنه أن يسهم فى تقدمهم العقلى ؛

٤١ — من المهم أن يتاح للعمال المستخدمين كل فرصة ممكنة لمتابعة دراسة المناهج الفنية أو العلمية سواء فى المستوى الثانوى أو الأعلى منه ، وذلك حتى يتمكنوا من التأهيل لمراكز أعلى ، (وأفضل وسائل ذلك هى منحهم إجازات بأجور كاملة للتدريب العملى) ؛

٤٢ — ما زالت الدراسات المسائية للمواد الفنية والعلمية تعتبر من أهم الوسائل التى أدت دورها — وسوف تظل تؤديه — فى تعليم العمال تعليما مهنيا غير متفرغ (بعض الوقت) إلا أن المدى الذى بلغته الأصول الفنية الحديثة من التوسع والتعقيد أصبح يتطلب — فى كثير من الحالات — دراسة فنية وعلمية لا يجدى معها كثيرا مجرد الاقتصار على الفصول المسائية ؛

٤٣ — من المستحب أن تتضح جدوى النظام الذى يوافق بمقتضاه أصحاب الأعمال على أن يطلقوا بعض عمالهم فترة من كل أسبوع — دون أن يخسروا شيئا من أجورهم — وذلك حتى يلتحقوا بفصول نهارية — بعض الوقت — لدراسة المناهج الفنية والعلمية . وهناك طريقة أخرى وهى أن يوضع برنامج دراسى يستغرق مدة تعادل مجموع هذه الأوقات الأسبوعية ثم يعطى على فترة واحدة أو فترتين كل سنة ؛

٤٤ — من المستحب أن يذكر أيضا ذلك النظام الذى يتألف من الدمج الكلى بين التعليم النظرى الذى يعطى فى المعاهد والعمل الفعلى الذى يتم فى المصانع . وهذا النظام يقوم على فترات متساوية تقضى بالتناوب بين التدريب العملى المعترف به فى المصانع والتعليم النظرى ، كما يقوم على أساس التوفيق الدقيق بين

كل من التدريب العملي والدراسة النظرية والإشراف عليهما معا إشرافا كاملا . وهناك ترتيب شائع وهو أن تقوم المنظمات الصناعية التي يتدرب الطلاب في مصانعها باستخدامهم فعلا طيلة مدة دراستهم لمناهجهم ؛

٤٥ — وربما أعانت الدراسة بالمراسلة التي قد تعززها الوسائل السمعية والبصرية المناسبة (كالراديو والتلفزيون والسينما . . . الخ) العمال الراغبين في تحسين معلوماتهم الفنية والعلمية طلبا للترقية ؛

٤٦ — ينبغي أن يتاح الالتحاق بالدراسات العليا والجامعات لا لحملة شهادة إتمام الدراسة الثانوية فحسب ، بل ولحملة الشهادة الثانوية الفنية وللعمال المستخدمين أيضا ، وذلك بوساطة برنامج إعدادي أو عقد امتحان للقبول ؛

٤٧ — وعلى العموم فإن أي خطوة تتخذ للتقدم بتدريب العمال المستخدمين تدريبا عاما أو تدريبا أعلى (وهذا أمر في صالح كل من الشركات والعمال على السواء) يجب أن تعتبر إسهاما غير مباشر لقضية إعداد الفنيين والعمليين ومن ثم فهي خطوة تستحق كل تشجيع ؛

٤٨ — ينبغي أن تقدم التسهيلات أيضا للذين لم يتابعوا في الأصل دراسات فنية ثانوية أو عالية ، إلا أنهم عادوا فرغبوا في التأهيل الفني أو العلمي ليحصلوا على وظيفة فنية أو على مركز علمي ؛

المعونة الاجتماعية

٤٩ — من أجدى وسائل زيادة عدد المقبلين على الدراسات الفنية والعلمية إعطاء المنح الدراسية ومنح الإجازات لمتابعة الدراسة ؛

٥٠ — وأنه لمما تشتد به التوصية أن تخفض رسوم الالتحاق والمصروفات المدرسية إلى أقل حد ممكن ، وأن يتمكن الطالب الرقيق الحال من أن يتمتع بالإعفاء المباشر أو غير المباشر . فالمثل الأعلى هو أن تقدم الخدمات التعليمية بالمجان لجميع أنواع التعليم في سائر مراحله ومستوياته ؛

٥١ — إن استعمال بيوت الطلبة ذلك الاستعمال الذى اتسع مداه حل من أفضل الحلول لمشكلة السكن ، وكذلك الحال فى مطاعم الجامعة فإنها وسيلة لتقديم وجبات رخيصة مغذية ؛

٥٢ — من بين الوسائل المتبعة فى توسيع ميدان اختيار رجال المستقبل الفنيين والعلميين والجديرة بتفكير السلطات المسئولة نذكر الامتيازات المالية التى تمنح للطلبة ومن هم تحت التدريب مثل تخفيض أجور المواصلات ، والتأمين الذى يشمل الرعاية الطبية ومنح الإجازات مجانا أو بأجر مخفض ، وما إلى ذلك ؛

٥٣ — إن تقديم عروض للعمل المأجور الذى يتفق مع الدراسة (وحبذا لو كان تدريبا عمليا مكملا للدراسة النظرية) قد يعتبر من ألوان المعونة الاجتماعية التى يحسن الالتجاء إليها — كما أنه من المستحب أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتجنب أى احتمال لتلاعب أصحاب الأعمال فى عمل الطلبة أو فى ترقيتهم ؛

٥٤ — ينبغى أن تتولى الهيئات الحكومية والخاصة مسئولية معاونة الشباب المتخرجين فى الحصول على عمل ، وينبغى أن تبذل لهم المعونة فى المراحل الأولى من تجارتهم أو مهنتهم ، وذلك تأمينا لمصالح الصناعة من ناحية ومصالح الشباب أنفسهم من ناحية أخرى . وإنه لمن المستحب أن يتم التأكد من أنهم عينوا فى الوظائف أو استخدموا فى المراكز التى تطابق مؤهلاتهم ؛

٥٥ — فى البلدان التى يعين فيها حديثو التخرج فى المناطق التى تشتد إليهم الحاجة فيها ينبغى أن تؤخذ رغباتهم ومواطنهم الأصلية ومسئولياتهم العائلية وما إلى ذلك بعين الاعتبار . وهناك نظام جدير بأن يستعمل استعمالا أوسع وهو تعيين الشباب المؤهل فى الأماكن الشاغرة التى تعد قوائمها المدارس الفنية والجامعات ، هذا إذا لم يكونوا قد وفقوا بعد فى الحصول لأنفسهم على وظائف أو مراكز ؛

٥٦ — ومن بين الاجراءات الرامية إلى مساعدة المبتدئ فى تجارته أومهنته ينبغى أن نذكر إعطاءه القروض أوالمساعدات التى تمكنه من مواجهة نفقات

العمل الأساسية، والتدقيق فى الاشراف على طريقة استقبال المبتدئين فى الشركات التى يبدأون عملهم بها ، ووضع نظام للتعيين والمعونة عند عودة الفنيين والعلميين من الخارج ، وذلك فى البلاد التى يغلب إعدادها لشبابها الفنى والعلمى فى الخارج وما إلى ذلك ؛

التعاون الدولى

٥٧ — من المرغوب فيه المضى بإعداد الفنيين والعلميين فى نطاق المعونة الفنية (الدولية) إلى مدى أبعد ، وذلك بتقديم المعونة لإنشاء المعاهد الجديدة والتوسع فى المعاهد القائمة فعلا ... الخ ؛

٥٨ — فى بعض الحالات تقدم النصيحة لعدة دول بأنها تحسن صنعا لوأنها جمعت مواردها معا لتنشىء المعاهد الفنية أو العلمية على نطاق اقليمى ، بل ومن المحتمل أن تنشىء معاهد لإعداد المعلمين الفنيين على النطاق الاقليمى أيضا ؛

٥٩ — من الضرورى — حتى بالقياس إلى الدول القليلة الحظ من التقدم أن ترسل طلابها وخبراءها إلى الخارج فانه على الرغم من أن النفقات التى يتطلبها ذلك قد تبدو فوق طاقة مواردها إلا أن ذلك أمر لا غنى لتقدمها عنه . وفى هذه الحال يمكن للصعوبات المالية أن تجد لها حلا جزئيا فى نطاق المعونة الفنية (الدولية) كما هو الشأن فى سائر المشكلات الناتجة عن الرغبة فى الإسراع بإعداد الفنيين والعلميين ؛

٦٠ — من المهم اصطناع وسائل خاصة لحصول على الأجهزة والمعدات الحديثة للمختبرات والمعامل العلمية من أجل الدول التى تفتقر اليها ؛

٦١ — ينبغى للمنظمات الدولية والاقليمية والقومية التى يتضمن نشاطها إرسال الخبراء فى المهمات أن توجه عناية خاصة للطلبات التى تقدم اليها بشأن إعارة الخبراء أو المدرسين بغية إعداد الفنيين والعلميين . ومن الجوهرى أن يكون الخبراء المنتدبون لذلك على علم كاف بخصائص البلاد التى يرسلون اليها واحتياجاتها ؛

٦٢ — يجب العمل على تشجيع ما تقوم به المنظمات الدولـــية والاقليمية والقومية المختلفة — الحكومية والأهلية على السواء — من زيادة عدد المنح الدراسية المرصودة للشباب من الفنيين والعلميين لكى يدرسوا فى الخارج أو يعدوا أنفسهم إعدادا أعلى ، أو لكى يقوموا فى الخارج بالتـــدريب العملى المتصل بإعدادهم ؛

٦٣ — ومما يسهم فى تحسين إعداد رجال المستقبل الفنيين والعلميين تبادل رجال الإدارة التربوية والفنيين ومدرسى المواد الفنية والعلمية على نطاق دولى . وهذا أمر على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة للوئام الدولى والتفاهم العالمى .

التوصية رقم ٥٠

الموجهة الى وزارات التربية والتعليم
بشأن
اعداد مناهج التعليم الثانوى العام واصدارها
(١٩٦٠)

ان المؤتمر الدولي للتعليم العام :

الذى دعت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومكتب التربية الدولي الى عقده في جنيف وانعقد فيها في دورته الثالثة والعشرين في السادس من شهر يوليو (تموز) سنة ١٩٦٠ ، قد اصدر في يوم ١٤ يوليو (تموز) التوصية التالية :ـ

ان المؤتمر

نظرا الى ما تبديه الهيئات الدولية ذات الصبغة التربوية بصفة عامة واللجنة الاستشارية الدولية الخاصة بالبرامج المدرسية التي كونتها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بصفة خاصة من اهتمام بمشكلة البرامج المدرسية

وبعد الرجوع الى التوصية رقم ٤٦ المرفوعة الى وزارات التربية والتعليم بشأن " اعداد مناهج التعليم الابتدائي واصدارها " التي اتخذها المؤتمر في اثناء انعقاد دورته الحادية والعشرين في يوم ١٥ يوليو (تموز) سنة ١٩٥٨

ونظرا الى ان التقدم البعيد المدى الحادث الان في التعليم الثانوى لا يستتبع احداث تغييرات في هيكل التعليم فحسب بل واعادة النظر في المناهج والبرامج المدرسية بغية تعديلها على ضوء مختلف الاحتياجات القومية والدولية

ونظرا الى ان التقارير الواردة الى المؤتمر من وزارات التربية والتعليم تدل على ان اكثر من نصف الدول مشغولة ـ في الوقت الحاضر ـ اما باعداد

برامج التعليم الثانوى او اعادة النظر فيها

ونظرا الى ان التعليم الثانوى العام — الذى كان من قبل وقفا على الاقلية — اخذ يصبح الان في متناول اعداد مطردة الزيادة من الطلبة الذين قد يتفاوتون تفاوتا كبيرا في القدرة العقلية والوسط الاجتماعي والحياة العملية المستقبلة

ونظرا الى ان تعميم التعليم الثانوى يجب الا يفضي الى خفض المستوى العام للتعليم والثقافة

ونظرا الى ان التعليم الثانوى يجب الا تقتصر رسالته على الميادين الفكرية والخلقية والبدنية والفنية بل وان تمتد ايضا الى اعداد الشباب للحياة وللعمل النافع من الناحية الاجتماعية

ونظرا الى ان التقدم السريع الحاصل في العلوم والاصول الفنية يدعو الى اصطناع اساليب جديدة في التفكير والتطبيق

ونظرا الى ان مجموع المعرفة البشرية قد ازداد ومازال يزداد بخطوات مطردة السرعة في ميادين العلوم والاداب والفنون

ونظرا الى ان اشد المذاهب رواجا عن التعليم الثانوى العام يقوم على اساس التوازن السليم بين العلوم الانسانية والمعارف العلمية

ونظرا الى ان كل توصية ذات صبغة عالمية لا يمكن ان تعم جميع الجوانب النظرية لمشكلة برامج التعليم الثانوى العام والى ان كل توصية كهذه ينبغي لها ان تقتصر على تقدير التدابير العملية القابلة للتنفيذ اذا اريد لها ان تكون ذات اثر فعال

ونظرا الى ان تباين اوضاع الدول على الرغم من اتفاقها في الامال يحتم عليها ان تتخذ حلولا متباينة لمشكلة اعداد برامج المدارس الثانوية واصدارها

لذلك،

<u>يرفع المؤتمر الى وزارات التربية والتعليم في دول العالم المختلفة التوصية التالية :</u>

المبادىء العامة لاعداد البرامج

١— عند صياغة برامج المدارس الثانوية ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

آ — الاهداف المختلفة المتوخاة من هذا النوع من التعليم

ب— كيانه : وهل هو موحد او مقسم الى مراحل واقسام

ج — الاهمية النسبية التي يجب ان تعطى لكل مادة دراسية او مجموعة من المواد الدراسية

د — البيئة التي ينشأ فيها الطالب ويتلقى تعليمه فيها

هـ — قدرة الطلاب على الاستيعاب والاحتياجات ووجوه الاهتمام التي تتفق مع عمرهم وجنسهم

٢— وبالرغم من انه ليس هناك مبادىء مطلقة يمكن تطبيقها وتقبلها في كافة بلاد العالم يوصي المؤتمر بالمحافظة على التوازن الملائم بين مختلف نواحي التربية اثناء وضع المناهج والبرامج المدرسية (النواحي العقلية والخلقية والاجتماعية واليدوية والبدنية والفنية الجمالية) • وذلك ضمانا لنمو الطالب نموا كاملا متناسقا •

٣— وللتوصل الى هذا التناسق يستحب الا يغيب عن البال عند صياغة البرامج ان كل مادة دراسية يمكنها ان تساهم بوجوه شتى لا في زيادة حصيلة الطالب العامة من المعرفة الواقعية فحسب بل وفي تنمية شخصيته وتوجيه مسلكه نحو العالم الذي يحيط به كذلك ••

٤— من المهم ان نولي التربية الخلقية الاهتمام الذى تتطلبه الظروف الراهنة وان يطالب المدرسون جميعا بالتاكيد على المضامين الخلقية والاجتماعية للمواد التي يقومون بتدريسها والاستفادة من المواقف التي قد تجابه تلاميذهم داخل المجتمع المدرسي وخارجه

٥— ينبغي العمل على تشجيع النزعة المزدوجة التي تنزع الى افساح المجال الاكبر في التعليم الثانوى العام للعمل اليدوى والمعارف ذات الصبغة العملية

والمهنية من ناحية والى التعمق في دراسة المواد الدراسية العامة في المؤسسات الفنية والمهنية الثانوية من ناحية اخرى ·

٦ــ من المهم عند صياغة البرامج ، التأكيد على الخدمات التي يستطيع تدريس بعض المواد الدراسية ان يؤديها لقضية السلام واقامة العلاقات الطيبة وزيادة التفاهم بين الشعوب والاجناس ــ دونما حاجة الى اضافة مادة دراسية جديدة لهذا الغرض ·

٧ــ يجب ان تعتبر برامج التعليم الثانوى العام امتدادا طبيعيا لبرامج التعليم الابتدائي ، وعلى ذلك فمن المستحب ــ عند بداية التعليم الثانوى العام او الانتقال الى المرحلة الاعلى منه ــ حيثما وجدت مرحلة كهذه ــ ان يعد البرنامج بحيث يسمح بمهلة للانتقال وذلك لوقاية الطلاب عند تهيئة انفسهم للمرحلة الجديدة من الجهد والتوتر الشديد الذى قد يؤدى بهم الى اليأس والرسوب ·

٨ــ من المستحسن عند اعداد مناهج التعليم الثانوى العام ان تؤخذ بقدر الامكان مطالب المعاهد القائمة على المستوى بعد الثانوى بعين الاعتبار دون ان يلحق ذلك اى ضرر بالتقدم التربوى الطبيعي لغالبية الطلاب ·

المبادئ المتصلة بكيان التعليم

٩ــ في البلاد التي يشتمل فيها التعليم الثانوى على مرحلتين يجب ان تدخل البرامج في حسابها الاهداف المتوخاة من كل مرحلة على حدة على اساس ان المرحلة الاولى اعم ، وانها امتداد واستمرار منطقي للتعليم الابتدائي في حين ان المرحلة الثانية مخصصة لزيادة الاهتمام بطائفة معينة من المواد الدراسية وانها قد تكون الى حد ما تهيئة لدراسات اعلى ·

١٠ــ في البلاد التي تكون جميع مرحلة التعليم الثانوى الاولى فيها او بعضها ــ مرحلة عامة يتلقى فيها جميع الطلاب ثقافة عامة وتوجيها مشتركا ــ وهو حل موفق جدير بأن يزداد انتشاره بين الدول ــ ينبغي لمحتويات البرنامج

وتنظيمه ان تتيح للطلبة فرصة اختيار الدراسة التي يرغبون في متابعتها ، وللمدرسين او الاخصائيين الذين تقع على عاتقهم مهمة التدريس فرصة انتقاء ما يرون تدريسه منها

١١ — في البلاد التي يضم فيها التعليم الثانوى اقساما متعددة وحيث تدخل البرامج المطبقة في حسابها الاهداف المتوخاة من كل قسم من هذه الاقسام على حدة — من المهم الا تغيب عن البال الاهداف المتوخاة من التعليم الثانوى بجمله • وكذلك الحال في البلاد التي يتيح فيها البرنامج للطلبة فرصة اختيار المواد الدراسية بغية الاستجابة لاحتياجاتهم واهتماماتهم وقدراتهم ، ينبغي التأكد من ان هذا التنويع يتم دون اجحاف بالمواد الدراسية التي لا غنى عنها لاستكمال تعليم الطلبة وتربيتهم

١٢— في البلاد التي لا ينقسم فيها التعليم الثانوى الى اقسام مختلفة — ولذلك يكون فيها اكثر تجانسا في طبيعته — من المستحب ان يسمح باكبر قدر ممكن من التساهل لتعديل البرنامج وتكييفه وفقا لاحتياجات التلاميذ واهتماماتهم وقدرتهم

١٣— ينبغي ان تصاغ برامج الدراسة بحيث يستطيع الطلبة في مختلف مراحل التعليم الثانوى ان ينتقلوا من قسم الى اخر او من التعليم العام الى التعليم المتخصص او العكس •

المبادىء المتعلقة بمحتويات البرنامج

١٤— ينبغي ان توضع برامج لكل سنة دراسية على حدة على ان تؤخذ بعين الاعتبار اهداف كل صف وقدرات التلاميذ وحصيلتهم ومواضع اهتمامهم في مختلف الاعمار والوقت الفعلي المتاح لتدريس المواد المقررة •

١٥— لكي تكون برامج التعليم الثانوى العام فعالة ينبغي الا تتعدى قدرة تلاميذ الصفوف التي تعد لها •

١٦— ينبغي ان تتمشى محتويات البرنامج الخاص باية مادة دراسية مع الاهداف الخاصة المتوخاة من تدريس هذه المادة بعينها من ناحية ، ومع الاهداف

العامة المتوخاة للمرحلة او القسم الذى تدرس فيه من ناحية اخرى .

١٧ — ان تحديد الاهمية النسبية المعلقة على كل مادة من المواد المدرسية يعد جانبا حيويا من جوانب اعداد البرامج . وينبغى ان يعاد النظر بصفـــة دورية فى كمية الوقت المخصص لكل مادة على ضوء الظروف الاجتماعية المتطورة ونتائج البحوث التربوية الحديثـة .

١٨ — من الواضح ان المواد المدرسية التى توظف لباب اى قسم من مختلف اقســام التعليم الثانوى العام يجب ان تحتل مكان الصدارة ، ولكن ذلك لا ينبغى ان يحرم المواد الدراسية الاخرى مما هى جديرة به من العناية والاهتمام حتى ولو كانت الدراسة الثانوية تنتهى بامتحان تخصص شديد .

١٩ — من المستحب التأكد من عدم عزل برامج المواد الدراسية المختلفة من بعضها البعض ، واستغلال العلاقات الوثيقة التى تقوم بين مختلف المواد الدراسية الى اقصى حد . وينبغى كذلك الاستفادة من الفرص التى قد يتيحها اتمــام هذه المواد بعضها لبعض — كل ذلك مع الحرص على تجنب ما لا لزوم لــه من التكرار او التدخل والازدواج .

٢٠ — ان النزعة الشائعــة نسبيا نحو شحن المناهج والبرامج اما بادخال مــواد دراسية جديدة او بالتوسع فى محتويات كل مادة دراسية على حدة تمثـــل خطرا حقيقيا . ولتجنب ذلك ينبغى ان يصحب ادخال كل مادة دراسيـــة جديدة استبعاد مادة اخرى اصبحت قليلة الاهمية ،كما ينبغى ان تكون المقررات الدراسية اميل الى اتاحة فرصة اختيار الموضوعات الاساسية للمادة منها الى تكويم المواد الدراسية بعضها فوق بعض .

اجراءات وضع المناهج

٢١ — ايا ما كانت السلطة المسئولة عن التعليم الثانوى العام يجب ان تقع مسئوليــة اعداد برامج هذا النوع من التعليم على عاتق هيئات متخصصة يمثل فيهــا المدرسون دائما .

٢٢ — من الجوهرى ان يجرى اعداد برامج كل مادة من المواد الدراسية الـــــتى

تعلم في المستوى الثانوى — او اعادة النظر في تلك البرامج على ايدى المتخصصين في هذه المادة بالذات وبصفة اساسية • وبهذا الصدد يجب الا يغرب عن البال انه قد يكون من الافضل في الصفوف الدنيا من التعليم الثانوى ان يقوم مدرس واحد بتدريس طائفة من المواد الدراسية المترابطة •

٢٣ — عندما يعهد اعداد البرامج الى مجموعات من المتخصصين ، يستحسن التثبت من قيام التناسق بين هذه المجموعات المختلفة التي ينبغي لها ان تؤدى مهمتها على اساس من المبادىء المشتركة وان تعتبر نفسها وحدات مكونة لمجموع واحد •

٢٤ — ينبغي ان يتم تنسيق العمل في اعداد البرامج لا من حيث المواد الدراسية المختلفة الداخلة في منهج التعليم الثانوى العام فحسب بل ومن حيث علاقتها مع مراحل التعليم السابقة او التالية للتعليم الثانوى والانواع الموازية له وللتوصل الى هذا التنسيق يجب الاستعانة بمدرسين من فروع التعليم الاخرى (كالتعليم الابتدائي ومعاهد اعداد المعلمين والتعليم المهني والفني والتعليم العالي •) •

٢٥ — من المهم ان تتمكن السلطات المسئولة عن اعداد البرامج من الاستفادة من خبرة الاخصائيين في التدريس وفي علم نفس المراهقين على السواء•

٢٦ — رغبة في تعزيز الصلة بين المدرسة ومحيطها الثقافي والاجتماعي والاقتصادى يستحسن ان تتاح لاباء التلاميذ واوليائهم وممثلي الهيئات التي تهتم بالتعليم الثانوى العام لمختلف الاسباب ، فرصة الاعراب عن رأيهم في البرامج •

٢٧ — نظرا لاهمية البحوث التربوية النفسية في اعداد مناهج التعليم الثانوى العام واعادة النظر فيها يستحسن تشجيع القيام بمثل هذه البحوث في مراكز مهيئة تهيئة ملائمة لهذا الغرض . وذلك بالتعاون الى اقصى درجة مستطاعة مع المدرسين الذين يهتمون بهذا النوع من العمل •

٢٨ — ينبغي للسلطات القائمة على اعداد البرامج ان تمنح نفسها مهلة مبدئية

للا ستقصاء والتحرى عن امور من بينها :

أ) خصائص التلاميذ ونمط نموهم في هذه المرحلة من السن التي تؤثر فيها ازمة المراهقة ومشكلاتها ٠

ب) ما تم من تقدم علمي هام في الميادين المختلفة التي تتألف منها مواد الدراسة ٠

ج) احدث المعلومات التي تقدمها فن التدريس العام والمتخصص ٠

د) درجة الاعداد العلمي والتربوى للمدرسين الذين يقومون بالتدريس

هـ) الاتجاهات السائدة في الميادين الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في العالم المعاصر

و) الدراسات المقارنة للمناهج المطبقة في البلاد الاخرى ٠

ز) نتيجة التجارب التي اجريت في هذا الشأن في داخل البلاد او خارجها

٢٩ـ قبل ان تقرر البرامج بصفة نهائية يجب ان تجرب الى اقصى حد ممكن تحت اشراف الخبراء اما في المدارس التجريبية او في عينة منتقاة من المدارس الثانوية العادية ، وعلى اية حال يجدر التدرج في تطبيقها بحيث يسهل تعديلها على الوجه الذى توحي به التجربة ٠

اجراءات اصدار المناهج

٣٠ـ في البلاد التي تتولى السلطات المركزية فيها اصدار البرامج ـ من المستحب ان يسمح بقدر كاف من الحرية في تكييفها على المطالب الاقليمية او المحلية ٠

٣١ـ في البلاد ذات النظام التعليمي اللا مركزى ، من المستحسن ان تشجع السلطات المختلفة المسؤولة عن اصدار البرامج على ان تتعاون فيما بينها بغية ازالة كل ما لا ضرورة له من الاختلاف في برامج المناطق المختلفة وبذلك تقل الاضرار الناجمة عن تغيير الطلبة لمواطنهم ٠

٣٢ـ بالرغم من المساوىء التي تنجم عن اعادة النظر في البرامج على فترات شديدة

التقارب او شديدة التباعد ، يجب الا يغيب عن البال ان التقدم العلمي في بعض فروع المعرفة يتطلب تجديد البرامج المتصلة بها بمعدل اسرع من معدل برامج المواد المدرسية الاخرى •

تطبيق البرامج

٣٣— تأكيدا للصلة الوثيقة التي يجب ان تكون قائمة بين طريقة التدريس ومحتويات المناهج — يستحب ان تشتمل المناهج على خلاصة موجزة للفكرة الاساسية المتوخاة من تدريس كل مادة دراسية على حدة وعلى بعض المقترحات الخاصة التي تقوم على اساس ماتم من بحوث ودراسات في ميداني علم النفس التربوى والتربية التجريبية •

٣٤— ينبغي ان يكون اصدار البرامج الجديدة مناسبة طيبة لعقد الدراسات والمحاضرات والاجتماعات التربوية ، وحلقات البحث ونشر المقالات في الصحف وما الى هذا . وذلك حتى يقف المدرسون على المبادىء التي استوحيت منها التغييرات المقترحة •

٣٥— يجب ان يشتمل الاعداد التربوى لمدرسي التعليم الثانوى على التعرف النظرى والعملي الى البرامج التي سوف يقومون بتدريسها •

٣٦— من المستحب ان تعتبر البرامج مرشدا وعونا محسوسا للمدرسين لا مجرد مجموعة جامدة من التنظيمات تستعصى على التعديل المناسب او تنكر على المدرس حقه في ان يتمتع بقدر معقول من الحرية في تكييفها •

٣٧— يجب ان تتخذ كافة الخطوات اللازمة للتأكد من ان الكتب المدرسية تتجاوب مع البرامج الجديدة الى ابعد درجة مستطاعة مع عدم تجاهل ما قد يستلزمه ذلك من نفقات •

٣٨— عند حدوث اى تغيير في البرامج الدراسية يستحب التأكد من ان المدارس قد زودت بالامكانيات والمعدات الخاصة والوسائل التعليمية المختلفة (من

مثل اجهزة المختبرات والوسائل السمعية والبصرية وما اليها) مما يتطلبه تطبيق البرامج الجديدة ٠

٣٩ — عند تطبيق البرنامج المقرر لاية مادة دراسية ، من المهم ان توضع نصب العين احتياجات الطلبة الذين يزيد معدل اكتسابهم للمعارف على المستوى العادى او ينقص عنه . ويمكن تحقيق هذا الهدف بطرق متعددة تتضمن عناية المدرس الخاصة بهم داخل الصف واثناء ممارستهم لالوان النشاط الخارجة من البرنامج الدراسي .

النواحي الدولية للمشكلة

٤٠ — ان كثرة انتقال الطلاب من دولة الى اخرى تثير مشكلة تعادل الدراسات والشهادات الثانوية وتزيد من حدتها ٠ وبالرغم من انه ليس هناك تفكير في تقنين البرامج وتوحيدها الا انه لا بد من بذل محاولة للتوصل الى جعلها متجانسة بقدر الامكان ، وذلك بغية تيسير الاعتراف بالدراسات الثانوية التي تتم في الخارج ٠

٤١ — ان الاتصالات التي تستهدف تحقيق المزيد من توحيد التسميات التي تطلق على المواد الدراسية المختلفة ، او تيسير القيام بدراسات وبحوث مقارنة في اوجه الشبه ومواطن الاختلاف الاساسية بين البرامج المطبقة في الدول المختلفة — يجب ان تساعد على حل مشكلة تعادل هذه الدراسات .

٤٢ — ان المجموعات الدولية من المناهج شانها شان المجموعات الدولية من الكتب المدرسية — تبلغ من الاهمية درجة قصوى لا بالقياس الى المتخصصين في اعداد المناهج وحدهم ، بل وبالقياس الى السلطات التعليمية والمدرسين ايضا . وعلى ذلك ينبغي ان تيسر لمراكز الوثائق الدولية او الاقليمية مهمة الاحتفاظ بمجموعة متجددة من هذا النوع .

٤٣ — من المرغوب فيه ان تشتمل مشاريع المساعدة الفنية ،القومية منها والدولية على امداد الدول التي تلتمس هذه المساعدة بالخبراء القادرين على القيام بدور فعال في اعداد البرامج .

التوصيـــة رقـــم ٥١

بشـــأن

تنظيم التعليم الخاص بالمتخلفين عقليـــا

١٩٦٠

ان المؤتمر الدولي للتعليم العام

الذي دعت منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الامم المتحدة (اليونسكو) ومكتب التربية الدولي ، الى عقده في جنيف وانعقد فيها في دورته الثالثة والعشرين فـــي اليوم السادس من شهر يوليو (تموز) سنة ١٩٦٠

قد أقر يوم ١٥ من يوليو (تموز) سنة ١٩٦٠ التوصية التالية :

ان المؤتمـــر

بعد النظر في المبادىء التي سبق للمؤتمر الدولي للتعليم العام ان قررها بشأن تنظيم مدارس التربية الخاصة في توصيته رقم ٧ التي اتخذها فـــي جلسته الخامسة في يوم ١٤ من يوليو(تموز) سنة ١٩٣٦

ونظرا الى ان الحق في التعليم طبقا لما نص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان يصدق على كل القادرين على الاستفادة منه — بمن في ذلك الاقل حظا من الموهبة ٠

ونظرا الى ان مبدأ الزامية التعليم بالقياس الى جميع الاطفال مبدأ معترف به دوليا كما انه مطبق فعلا في كثير من دول العالم ٠

ونظرا الى انه من الخسارة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاى امة ان تضم

بين صفوفها عددا من المتخلفين عقليا ممن لو ثقفوا بطريقة مناسبة لاصبح الكثيرون منهم من المواطنين النافعين .

ونظرا الى ان الواجب يقضي باستغلال اى قدرة خاصة يتمتع بها اى متخلف عقليا ، في تسهيل تعليمه وتربيته)

ونظرا الى ان تقدم الطب وعلم نفس الطفل والتربية الصحية العلاجية يسر مهمة اكتشاف الاطفال الذين يعانون من القصور العقلي ومهمة تعليمهم بطرق خاصة تقوم على اساس التدريس الفردي (المتباين)

ونظرا الى ان اتباع طرق التدريس (المتباين) ينبغي الا يؤدى الى العزلة الاجتماعية الكاملة باطفال هم في حاجة ماسة الى ان يظلوا على اتصال بالحياة السوية كي يندمجوا فيها فيما بعد ، وبما ان المدرس المتمرس قد يستفيد من هذا الوضع لينمي لدى تلاميذه ذوى القدرات المتفاوتة مسالك تؤدى الى المزيد من الادراك المتبادل

ونظرا الى ان مشكلة تقديم التربية الخاصة للاطفال المتخلفين عقليا ترتبط في كل دولة دائما بالدرجة التي بلغتها في تقديم التعليم للاطفال الاسوياء كما ترتبط بالفوارق التي ماتزال قائمة في التعليم بين المدن الكبيرة والصغيرة

ونظرا الى ان مشكلات التربية الخاصة ينبغي ان تحتل مكانا متزايد الاهمية في مجال التعاون الثقافي بين الامم وفي برامج المساعدة الفنية ، حيث ان هذه المشكلات لم تدرس بعد في بعض الدول دراسة منظمة رغم اهميتها ومساس الحاجة اليها

ونظرا الى ان تباين الدول في الاوضاع رغم اتفاقها في الامال يحتم عليها ان تتوصل الى حلول متباينة لمشكلة تيسير التعليم الخاص بالمتخلفين عقليا

لذلك قرر المؤتمر رفع التوصية التالية الى وزارات التربية والتعليم في دول العالم

اكتشـــــاف المتخلفين عقليـــــا

١ — من الضروري ان يجرى اكتشاف المتخلفين عقليا في بداية التحاقهم بالتعليم — حيثما سمحت الظروف بذلك — وقبل ان يلتحقوا بالمدارس اذا تيسر ذلك

٢ — ولتحقيق تلك الغاية من المهم اتقان وسائل الملاحظة الفنية والتدابير السيكولوجية من ناحية ، ووسائل التشخيص الميسورة لمختلف الاخصائيين من ناحية اخرى بجعل الاكتشاف موضوعيا بقدر المستطاع وتجنب الخلط بين الاطفال ذوى القصور العقلي الحقيقي . واولئك الذين لايتعدى القصور لديهم ان يكون شيئا ظاهريا .

٣ — ومن المستحب ان تؤخذ بعين الاعتبار الطريقة التي يتصرف بها الاطفال — الذين يشتبه في كونهم من ذوى القصور العقلي — في محيطهم الاجتماعي والعائلي والمدرسي .

٤ — تقع مسوءولية اتخاذ اى قرار بشأن سحب الطفل من التعليم العادى واختيار الصف او المدرسة التي يلتحق بها على عاتق السلطات التربوية وحدها ويستحسن ان يتم ذلك بموافقة الوالدين . ومن المرغوب فيه ان تسبق اتخاذ مثل هذا القرار فترة من الملاحظة .

الزاميــــة الالتحاق بالمدرسة

٥ — لجميع القابلين للتعليم من المتخلفين عقليا نفس ما للاطفال الاخرين من حق في التعليم . وينتج عن ذلك انه يتحتم على السلطات التربوية ان تقدم لهم تعليما مكيفا على احتياجاتهم .

٦ — لا يمكن تطبيق مبدأ الزامية التعليم بالنسبة الى المتخلفين عقليا الا بمقدار ما تستطيع السلطات التعليمية ان تقدم لهم من التعليم الملائم ،على انه من

المستحب جدا ان يمتد هذا التعليم الى ما بعد السن الالزامية لمغادرة المدرسة .

٧ـ لما كان مبدأ مجانية التعليم نتيجة طبيعية لالزامية التعليم فانه ينبغي للمتخلفين عقليا من الاطفال ان يتلقوا تعليمهم مجانا ولو ان التربية الخاصة بهم تتطلب اموالا اكثر مما تتطلبه المدارس العادية .

٨ـ عندما يتحتم على الاطفال المتخلفين عقليا ان يقيموا في المدارس الداخلية يجب ان تخصص منح مالية لأولياء الامور الذين لا تسمح لهم مواردهم المالية بمواجهة ما تستلزمه اعالة ابنائهم وانتقالاتهم من نفقات . وينبغي ان يصدق ذلك على جميع المعاهد المعنية بالامر سواء اكانت حكومية ام خاصة .

الادارة والاشراف

٩ـ من المفيد ان ينشأ جهاز متخصص لتقديم خدمات التربية الخاصة في البلاد التي يبرر انتشار التربية الخاصة فيها ذلك ، بحيث يسهم هذا الجهاز في تنمية تعليم جميع طوائف المتخلفين وخاصة في تنظيم الجهود المبذولة في هذا الميدان .

١٠ـ فيما يتعلق بالمتخلفين عقليا ـ ينبغي لهذا الجهاز المتخصص ان يأخذ على عاتقه المهمات التالية ـ اما بنفسه او بالاستعانة بمراكز الوثائق والبحوث التربوية :

أ) تعريف انواع القصور العقلي المختلفة تعريفا دقيقا .

ب) اعداد احصائيات تبين نسبة الطوائف بين المتخلفين ممن هم في سن التعليم ونسبة الموجود منهم بالمدارس .

ج) دراسة التسهيلات الدراسية الحالية والمطالب المقبلة في هذا الميدان

د) اعداد الخطط لضمان التوسع التدريجي المنظم في التربية الخاصة

هـ) دراسة المشكلات الناشئة عن الامور المتصلة باعداد المتخلفين عقليا اعدادا مهنيا وشروط استخدامهم .

و) دراسة الاشكال المختلفة لرعاية هؤلاء الاطفال بعد مغادرتهم للمدرسة الخ ...

١١ــ ينبغي ايضا ان يكون هذا الجهاز المتخصص مسؤولا عن الاشراف على المؤسسات الحكومية والخاصة الواقعة في دائرة اختصاصه ويجب ان يتم هذا الاشراف على ايدي المفتشين المتخصصين او المستشارين القادرين علـــى ارشاد المدرسين وعلى الاسهام في ترقية هذا النوع من التعليم بمجرد ان ييور ازدياد عدد معاهد التربية الخاصة ذلك .

١٢ــ ان البلاد التي لا يوجد فيها مفتشون مختصون بالاشراف على مؤسسات التربية الخاصة ينبغي فيها للمفتشين العاديين ــ وبخاصة المسؤولين عن المدارس في المدن الصغيرة والمناطق الريفية ــ ان يبدوا اهتماما ايجابيا بشان الحالات الفردية للاطفال المتخلفين عقليا الموجودين في المدارس العامة ويسعوا في الحصول لهم على معونة المدرسين والسلطات التعليمية والمنظمات الخيرية الاجتماعية .

١٣ــ قد يكون تعليم الاطفال المتخلفين عقليا ميدانا طيبا لتضافر جهود الهيئات الخاصة والسلطات التعليمية تضافرا مثمرا بصفة خاصة . لهذا السبب كان من المستحب العمل على تدعيم الهيئات الخاصة ــ حيثما كان ذلك ممكنـــا لانها كثيرا ما كانت في طليعة العاملين على تعليم المتخلفين عقليا والسهر على مصالحهم ــ وهي ما تزال تعمل على استدراك ما يفوت السلطات الرسمية في هذا المجال .

نظام التربية الخاصة

١٤ــ بالنظر الى تعدد اشكال القصور العقلي والظروف الخاصة بكل حالة بمفردها فانه من المهم ان تنشأ انواع منوعة من الصفوف والمؤسسات ــ تسمح بتربية

القاصرين تربية متوعة .

١٥ـ من المهم العمل بقدر المستطاع على تجنب عزل الطفل المتخلف عقليا من بيئته او ممن هم اكثر منه موهبة بصفة خاصة وان كان من الواجب الا يدفع الـــــى التنافس معهم في الميادين التي لا مفر له من ان يمنى فيها بالاحساس بانه اقل منهم . ولهذا السبب كان من المستحب ان تفتتح فصول التربية الخاصة في المدارس العادية ٠

١٦ـ بالقياس الى الطفل المتخلف عقليا بصورة خطيرة يبدو ان افتتاح المدارس الخاصة النهارية او الداخلية حل افضل مما تقترحه الفقرة السابقة ٠ والمدارس الداخلية ضرورية فوق كل شيء اذا كان اولياء الامور يقطنون بعيدا عن المدرسة النهارية المتخصصة ، او كانت الظروف المنزلية غير ملائمة ، او كان القصور العقلي مصحوبا بالاضطرابات السلوكية ٠

١٧ـ في المدن الكبيرة القائمة في الدول التي تتوفر لديها الامكانيات اللازمة والتي وفقت في علاج مشكلة الزامية التعليم الابتدائي ـ يستحسن ان يشرع تدريجيا في افتتاح المدارس والفصول من النوع الذي ذكرناه انفا

١٨ـ اما في المدن الصغيرة او المناطق الضحلة السكان حيث يتعذر افتتاح المدارس او الفصول المتخصصة ، فانه يمكن التفكير بالاخذ باحد الحلول التاليـــــــــة :

أ) التعليم الفردي في الصفوف العادية

ب) الحاق الطفل بمدرسة او صف من صفوف التربية الخاصة في احدى المدن المجاورة على شرط ضمان وسيلة المواصلات للطالب بل ووجبة الغذاء اذا لزم الامر ٠

ج) التعليم في المنازل واللجوء الى نظام المدرسين المتنقلين ٠

د) الالحاق بالمدارس الداخلية .

١٩ـ في الدول التي لم يتيسر لها بعد اقامة التربية الخاصة للمتخلفين عقليا بصورة منتظمة ، وحتى في الدول التي لم تنفذ التعليم الالزامي لجميع الاطفال

بصورة كاملة ، يستحب الشروع بتجارب نموذجية — على الاقل — تسمح بتعليم عدد من التلاميذ المتخلفين عقليا • ومن الممكن ان تكون هذه التجارب نواة لنظام تعليمي كامل للتربية الخاصة •

برامـــج التعليم وطرقـه

٢٠ — ان تعليم الاطفال المتخلفين عقليا يجب ان يكون وظيفيا ومحسوسا اكثر من اى لون اخر من الوان التعليم • ولذلك يستحسن اتباع الطرق التي مـن شانها ان تنشط العمليات العقلية عن طريق النشاط الذى يستلزم الذكاء العملي من ناحية ويسمح باكتساب المهارات الاساسية من ناحية اخرى •

٢١ — يجب ان يكون التعليم فرديا الى درجة كبيرة • كما يجب ان يسمح بالوان النشاط الجمعي — سواء اكان ذلك النشاط عملا ام لعبا — وذلك بغية تنمية وعي التلاميذ الاجتماعي •

٢٢— استنادا الى الاسباب السالفة الذكر يجدر الا يكون المدرس الواحد — بقدر الامكان — مسوءولا عن العناية باكثر من خمسة عشر تلميذا •

٢٣— يجب الا يتجاهل المدرس الاعادة والتكرار اللذين يبتغى منهما تثبيت المهارات الاساسية ، والتأكد من احتفاظ الاطفال المتأخرين عقليا بالمعلومات في نطاق قواهم ،كما يجب ان يوجه العناية الكافية نحو تكوين الاطفال للعادات الحميدة والخلق القويم والمسالك الاجتماعية الطيبة ، وذلك حتى ينمى لدى الاطفال المتخلفين عقليا صفات قد تعوضهم عن نقص ذكائهم وتزود هم بالثقة بالنفس•

٢٤— من المهم التاكيد على قيمة علاج نطق المتخلفين كوسيلة من وسائل اعادة التعليم •

٢٥— يوءلف اللعب والتربية البدنيةوالايقاعية والموسيقى والاناشيد والغناء الجمعي (الكورالي) والرسم والفنون البصرية جزءا اساسيا من تربية الاطفال

المتخلفين عقليا لانها تساعدهم على اكتساب ضبط النفس وتسهم في تنمية شخصياتهم بصورة منسجمة •

٢٦ـ تؤدى الاعمال اليدوية منذ البداية دورا جوهريا في تربية الاطفال المتخلفين عقليا ، وقد تكون فيما بعد مقدمة حقيقية للاحتراف •

٢٧ـ التعاون بين المدرسة والاسرة امر ضرورى في تربية الاطفال المتخلفين عقليا بصفة خاصة • ولذلك ينبغي للمدرس ان يبذل جهودا متصلة بالاشتراك مع الاخصائي الاجتماعي اذا اقتضى الحال ذلك لمعاونة الاباء او اولياء الامور على فهم احتياجات طفلهم المتخلف عقليا • بل انه قد يدعو هؤلاء الاباء الى الاشتراك في بعض الوان النشاط المدرسي او اللا منهجي •

الاعداد المهني والرعاية بعد المدرسة

٢٨ـ اذا لم تكن مدرسة التربية الخاصة مستعدة لتدريب الاطفال المتخلفين تدريبا مهنيا صحيحا ، فقد يكون من المفيد تزويدهم بدروس مهنية تكميلية وانشاء الورشات لتدريبهم على ان يستمر تدريبهم هذا فترة كافية من الوقت •

٢٩ـ من الاهمية بمكان ان تقدم المدرسة الوانا من النشاط تيسر على تلاميذها عملية التكيف على الحياة اليومية والاندماج في ظروف العمل العادية • وقد تجد بعض الدول ان من المفيد اقامة " نظام الاستخدام المدرسي " الذى يستتبع قيام التلاميذ بالعمل بعض الوقت تحت اشراف المدرسة •

٣٠ـ ينبغي ان تبذل للفتيان المتخلفين عقليا المساعدات اللازمة لالحاقهم باعمال تناسبهم ، كي لا ينقطع عهدهم بالنشاط التعليمي بعد مغادرتهم المدرسة وحتى يحول المال الذى يكسبونه بينهم وبين ان يكونوا عالة على المجتمع • وينبغي لخدمات التوجيه المهني والاستخدام ان تمد بانتظام قائمة بالاماكن الخالية الملائمة للاشخاص المتخلفين عقليا ، وخاصة في الميادين

الصناعية ٠

٣١ـ لاغنى للا طفال المتخلفين عقليا عن الرعاية بعد المدرسة على شرط ان تقدم هذه الرعاية في القطاعين الرسمي والاهلي على السواء ٠ وينبغي ان تظل مكاتب هذه الرعاية على اتصال بالشباب المتخلف عقليا وباسرهم ، وابداء الاهتمام بما ينتجون ، وبسط نوع من الحماية الاجتماعية عليهم وتزويد هم بما يحتاجون اليه من النصح والمشـورة ٠

هيئة التدريــــــس

٣٢ـ تتطلب التربية الخاصة من المدرسين والمربين التفاني والصبر واللباقة ،اذ بدون هذه الصفات لا يؤتي الاعداد المتخصص لهم ثمرته المرجوة مهما كان كاملا او شاملا ٠

٣٣ـ لما كان تعليم الاطفال المتخلفين عقليا يثير بعض المشكلا ت التربويــــــــة والسيكولوجية المعينة فانه من المهم ان ييسر للمدرسين الراغبين في هذا النوع من العمل متابعة دراسات متخصصة لمدة كافية من الوقت كي يستكملوا بذلـك اعدادهم العام لمهنة التدريس ٠ ومــن المستحسن ان يشجع العاملون منهم على الالتحاق بالدراسات التجديدية الدورية ٠

٣٤ـ للمربين المسؤولين عن العناية بالتلاميذ خارج الصفوف وخاصة في المدارس الداخلية ـ دور جوهري يؤدونه في الناحية التربـوية ٠ ولذلك يجدر اعداد هؤلاء المربين اعدادا متخصصا ايضا ،كما هو جار فعلا في كثير من الدول

٣٥ـ عند اقرار مرتبات المدرسين والمشرفين على التربية الخاصة يجب ان تدخل في الحساب صعوبة المهمة التي يضطلعون بها والاعداد الاضافي الذي تلقوه استعدادا للقيام بهذه المهمة ٠

٣٦ـ لما كان من الواجب قيام صلا ت وثيقة بين التعليم العادي والتربية الخاصة ،

ولما كان من المحتمل ان تعثر طائفة ضخمة من المدرسين العاديين فى صفوفهم على اطفال يصعب عليهم مسايرة العمل المدرسى ، فمن الاهمية بمكان ان يتلقى جميع المدرسين والمفتشين معلومات دقيقة من مشكلات القصور العقلى ٠

٣٧ـ من المستحسن ان يتم اختيار مفتشى التربية الخاصة من بين صفوف مدرسى التربية الخاصة انفسهم بقدر ما يكون ذلك ممكنا ٠

التعاون الدولــى

٣٨ـ ان البلاد التى تعوزها الاموال اللازمة وهيئات التدريس المؤهلـــــة لاستحداث التربية الخاصة او تحسينها ، ينبغى لها مساعدة فنيـــــة لهذا الغرض، وقد تتخذ هذه المساعدة صورة منح دراسية للدراسـة والبحث ، او صورة معدات مادية اوزيارات يقوم بها الخبراء ٠٠٠الخ

٣٩ـ من المهم ان تقوم منظمة اليونسكو ـ فى اسرع وقت ممكن ـ بالتعــاون مع غيرها من الهيئات المعنية بهذه المشكلة بوضع تصنيف اساســـى لعوائق الاطفال المتخلفين ٠

٤٠ـ من المستحسن ان تسهم منظمة اليونسكو فى تاليف هيئة دولية جديدة او ان تنسق عمل الهيئات الدولية القائمة فعلا بغية معاونة اجهـــزة التربية الخاصة فى جميع دول العالم ، عن طريق تزويدها بالوثائـــق التى تبين التقدم الذى احرزته البحوث والدراسات والتحسن الــذى طرأ على طرق الملاحظة واكتشاف الاطفال المتخلفين ، وطرق التدريس ومعنياته ، والنظم الادارية وما الى ذلك مما يتصل بالتربية الخاصة ٠

٤١ـ ومن المستحسن ايضا ان تتولى منظمة اليونسكو بالتعاون مع مكتب التربية الدولى وغيره من المنظمات الدولية المعنية ، معاونة الدول ذات الاوضاع المتشابهة على تبادل تجاربها وخبراتها فى ميدان التربيـــة الخاصة ٠

التوصيـــــة رقـــــم ٥٢
بشـــــأن
تنظيم مدارس المعلم الوحيد الابتدائية
١٩٦١

ان المؤتمر الدولي للتعليم العام ،
الذى دعت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
ومكتب التربية الدولى الى عقده فى جنيف وانعقد فيها فى دورته الرابعة
والعشرين فى يوم ٣ يوليو (تموز) ١٩٦١ ،قد اتخذ فى يوم ١٣ يوليو (تموز)
من السنة نفسها التوصية التالية ،

ان المؤتمر ،

اشارة الى التوصية رقم ٤٧ المرفوعة الى وزارات التربية والتعليم
بشأن " تيسير التعليم فى المناطق الريفية " ، التى اتخذها المؤتمر فى جلسته
الحادية والعشرين المنعقدة فى جنيف فى يوم ١٦ يوليو (تموز) ١٩٥٨ ،

واشارة الى المادة ٢٦ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان ،
التى تنص على وجوب تقديم التعليم الابتدائى الالزامى للجميع ،

ونظرا الى وجوب التغلب على جميع الوان العقبات التى تحول
دون تمتع اطفال المجتمعات الصغيرة بما يتمتع به اطفال المراكز الكبيرة من
الخدمات التعليمية دون ان يضطروا الى الانفصال عن ذويهم ،

ونظرا الى ان انشاء المدارس ذات المعلم الوحيد قد يسر
تقدم التعليم الالزامى فى كثير من الدول ،

ونظرا الى ان ملايين الاطفال ما زالوا يتعلمون فى المدارس
الابتدائية ذات المعلم الوحيد رغم ما جد من تطور فى احوال المعيشة فى
المجتمعات الصغيرة ، وما نتج عن ذلك من انخفاض فى عدد المدارس ذات
المعلم الوحيد ،

ونظرا الى ان امكان انتقال الاطفال الى مدرسة ابتدائية اخرى واستمرارهم فى تلقى العلم فيما بعد المرحلة الابتدائية يقتضى ان تكون مدرسة المعلم الوحيد "كاملة" اى محتوية على سنوات الدراسة التى تحتوى عليها المدرسة الابتدائية العادية ،

ونظرا الى ان تحويل مدارس المعلم الوحيد غير الكاملة الى مدارس كاملة يعتبر من الزم الضروريات ،

ونظرا الى ان مدرسة المعلم الوحيد الكاملة ما زالت مدعوة الى تقديم خدمات جليلة للشعب ولا سيما فى الدول التى تهتم الان بتنظيم التعليم الابتدائى الالزامى فى بلادها فى حين ان طرق المواصلات والاتصال المتوفرة لديها لا تزال قاصرة فى بعض الجهات ،

ونظرا الى ان دراسة المشكلات المتنوعة المتصلة بحسن اداء مدرسة المعلم الوحيد لواجباتها لم تحظ حتى الان الا بقسط ضئيل من الاهتمام ،

ونظرا الى ان تباين اوضاع مختلف البلاد رغم تماثلها فى الامانى والامال يوجب عليها ان تصل الى حلولها الخاصة لمشكلة تنظيم مدرسة المعلم الوحيد الابتدائية ،

<u>يوجه الى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة</u>

<u>التوصية التالية :</u>

<u>١ — وجود مدارس المعلم الوحيد</u>

١ — ايا ما كانت طبيعة موطن الطفل الملتحق بالمدرسة الابتدائية او مقر سكناه، وسواء اكان مدنيا ام ريفيا — وسواء اكانت المدرسة الملتحق بها ذات معلم وحيد او معلمين كثيرين — فانه يجب ان يتلقى من التعليم الحد الادنى اللازم له لكى يتابع دراسته فيما بعد المرحلة الاولى، او يتمكن من تلقى تدريب اضافى يعده للوفاء بالتزاماته بوصفه انسانا ومواطنا ،

٢ — عند وضع الخطط الرامية الى التوسع فى التعليم الابتدائى او تعميم التعليم الالزامى يجب ان توجه العناية الخاصة الى الخدمات التى يمكن ان يؤدى بها نظام مدرسة المعلم الوحيد الكاملة فى سبيل تنفيذ هذه الخطط .

٣ — حيثما كانت مدارس المعلم الوحيد " غير كاملة " ، بمعنى ان سنواتها الدراسية تقل فى مجموعها عما هو مقرر لغيرها من المدارس الابتدائية ، يجب ايجاد التسهيلات لتمكين التلاميذ من متابعة دراستهم دون صعوبة ، مع اخذ الاحوال المحلية بنظر الاعتبار .

٤ — وفى الاماكن التى ما زال يسودها الاعتقاد بأن المدرسة التى تضم معلما واحدا لا تقدم سوى جزء من التعليم الابتدائى ، يجب ان تبذل العناية الفائقة لاقناع السلطات التربوية والمدرسيـــــن :

(أ) بأن الامية قد تلاشت كلية فى البلاد التى استغلت نظام مدرسة المعلم الوحيد الكاملة فى تقديم التعليم لجميع اطفالها .

(ب) وبأن الدول التى تعد فى الطليعة من حيث التقدم التربوى ما زالت تستغل هذا النظام على نطاق واسع جدا حيثما لا تسمح طرق مواصلاتها او مواردها المالية بتجميع الاطفال القادمين من المجتمعات الصغيرة فى المدارس المركزية الخارجية او الداخلية .

(ج) وبأن مدرسة المعلم الوحيد الكاملة — رغم كل ما بها من قصور — لها مزاياها التى لا تنكر فى مجالات ثلاثة : اولها المجال التربوى (كدراسة البيئة المحلية ، والعمل الجمعى ، والعمل الفردى ... الخ) والثانى المجال الانسانى (كالجو العائلى والعلاقات الانسانية والتعاون) والثالث المجال الاجتماعى (كمد تأثير المدرسة واسهامها فى تعليم الكبار والتربية الاساسية) .

٥ — ان الدول الحديثة الناهضة ، والجهات المتخلفة نسبيا من الدول الاخرى ، التى يعتبر فيها انشاء مدرسة المعلم الوحيد امرا ضروريا ،

ينبغى الا تكون هذه المدرسة مثابة لتدريس الاطفال فحسب بل ومركزا لتعليم الكبار وتنفيذ الخطط الرامية الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦ — من المرغوب فيه ان تحول مدارس المعلم الوحيد الناقصة القائمة فعلا او التى قد تنشأ فيما بعد — بأسرع وقت مستطاع وحسب خطط مرسومة من قبل — الى مدارس كاملة ذات مدرسين او اكثر اذا قضت الظروف بذلك.

٧ — ان المدارس الكاملة التى تتجمع فيها سنتان دراسيتان او ثلاث سنوات دراسية تحت اشراف كل مدرس، يمكن ان تتخذ اساسا لتحويل المدارس الابتدائية ذات المعلم الوحيد الى مدارس ابتدائية عادية.

٨ — اذا كانت الظروف المحلية تقضى بأن تظل مدرسة المعلم الوحيد ناقصة فمن المهم ان تتاح لتلاميذها فرصة اتمام تعليمهم الابتدائى فى احدى المدارس المركزية.

٩ — ان الدول التى تتجه فيها النية الى الغاء مدارس المعلم الوحيد نظرا للتغييرات الحاصلة فى عدد السكان او رغبة فى تحقيق المزيد من الكفاية فى توزيع المدارس، يستحسن فيها ان يسبق تنفيذ اعادة توزيع المدارس، الاستئناس برغبات السكان المحليين وخاصة الاباء واولياء الامور الذين قد يرغبون فى الاحتفاظ بمدرستهم التى يرون فيها غالبا المركز الوحيد لحياتهم الثقافية والاجتماعية.

٢ — التدابير الادارية

١٠ — ان الدول التى تتبدل فيها اعداد السكان او طرق المعيشة فى المجتمعات الصغيرة بسرعة يستحسن فيها ان تعيد السلطات المختصة النظر بصورة دورية فى اللوائح والقوانين المنظمة لمدارس المعلم الوحيد بغية تكييفها على ما يطابق الظروف المتغيرة.

١١ — بالرغم من ان الظروف التى تتطلب انشاء مدرسة المعلم الوحيد تختلف اختلافا بينا من دولة الى أخرى (كعدد السكان ، والبعد الكبير عن اقرب مدرسة ابتدائية ٠٠٠٠ الخ) ينبغى على السلطات التعليمية ان تسترشد عند اتخاذ قراراتها بمبدأين :

(أ) اولهما الا ترجىء انشاء المدرسة فى اى مكان الى ان يحتم عدد الاطفال وجود مدرسين كثيرين ،

(ب) وثانيهما ان تكون اللوائح المنظمة لمدارس المعلم الوحيد مرنة الى درجة تيسر التحاق اكبر عدد ممكن من الاطفال فى طول المنطقة وعرضها ٠

١٢ — ينبغى اللجوء الى كافة الوسائل الممكنة للقضاء على عزلة مدرسة المعلم الوحيد — سواء من ناحية المدرس (كبذل المعونة الخاصة له من قبل المفتشين والمرشدين ، وتزويده بالنشرات والكتب المهنية ، ودعوته للحلقات الدراسية ، وضمان استمرار اتصاله بالمؤسسات التربوية الكبرى ٠٠٠ الخ) او من ناحية التلاميذ (كتنظيم الزيارات لطبيب المدرسة ، وانشاء العلاقات العلمية مع المدارس الاخرى ، وانشاء الجمعيات التعاونية وتنظيم الرحلات المدرسية ، وايجاد نظام تبادل التلاميذ واشتراك الطلاب فى الامتحانات النهائية للمدارس الاخرى ٠٠٠ الخ)٠

١٣ — يوصى المؤتمر بصورة خاصة ان تنظم خدمات المكتبات المتنقلة على اوسع نطاق ممكن لصالح مدارس المعلم الوحيد ، وذلك حتى تسد احتياجات المدرس والجماعة والتلاميذ معا ، ومن الواجب ان تعان هذه المدارس على ان تكون لنفسها مجموعة صغيرة من المراجع التى لا غنى عنها ٠

١٤ — من المستحسن ان ينشأ جهاز استشارى كجزء من ادارة التعليم الابتدائى العامة توكل اليه مهمة التعاون مع الوزارات او الادارات

الاخرى وممثلى المدرسين المختصين فى بحث ودراسة المشكلات التى تلازم ادارة مدارس المعلم الوحيد من كافة الزوايا والنواحى .

وينبغى ان تشتمل اختصاصات هذا الجهاز الاستشارى للبحث والدراسة على ما يأتى بصفة خاصة :

أ) دراسة مزايا وعيوب مدرسة المعلم الوحيد دراسة موضوعية غير متحيزة .

ب) تحرى الوسائل التى يمكن بها تلافى هذه العيوب والبحث عن الطرق التى تزداد بها كفاءة هذه المدارس اذا كان لا مفر من انشائها .

ج) بحث المسائل المالية والاجتماعية والثقافية والتربوية وما الى ذلك مما يستلزمه الابقاء على هذا النوع من المدارس او تحويله الى مدارس ذات مدرسين كثيرين .

د) تهيئة كل ما من شأنه ان يشجع المدرسين وييسر عليهم عملهم .

٣ ـ التدابير التربويـــــة

١٦ ـ لما كان المدرس الذى يقوم على مدرسة المعلم الوحيد يرعى شئون اطفال تتفاوت اعمارهم وصفوفهم الى درجة كبيرة فان عدد التلاميذ الذين يلتحقون بهذا النوع من المدارس يجب الا يتجاوز عدد نظرائهم ممن يقوم بتدريسهم مدرس واحد من مدرسى المدارس الابتدائية العادية ذات المدرسين المتعددين ، لا بل ان عددهم يجب ان يقل عن ذلك العدد .

١٧ ـ لما كان من المستحيل على المدرس فى مدرسة المعلم الوحيد ان يعنى بجميع التلاميذ فى وقت واحد فالواجب يقضى بتكوين مجموعات متجانسة منهم الى اكبر حد مستطاع على اساس اعمار التلاميذ وقدراتهم ومستوياتهم التحصيلية .

١٨ ـ على الرغم من تضاؤل الدور الذى كان يلعبه "العريف" فى المدارس العادية قد يكون من صالح المدرس والتلاميذ انفسهم ان يستمروا

فى الاستعانة ببعض التلاميذ المتقدمين لاداء هذا الدور لان هذا العمل بالاضافة الى ما يقدمه من حافز على التقدم ،ييسر تنظيم الصف بصورة عامة كما ييسر الاشراف على الاعمال اليدوية والالعاب الرياضية وانواع النشاط التى تتم فى الهواء الطلق ٠

١٩ — ينبغى الا تقل المناهج ولا المقررات ولا السنوات الدراسية فى مدرسة المعلم الوحيد عن مثيلاتها فى المدارس الابتدائية العادية ذات المدرسين الكثيرين وذلك حتى تتاح لتلاميذ المدرستين فرصة متكافئة لمتابعة الدراسة فيما بعد المرحلة الاولى ٠

٢٠ — لما كان الاختلاف بين المدرسة ذات المعلم الواحد ونظيرتها ذات المعلمين المتعددين لا يتناول المناهج ولا المقررات وانما ينحصر فى تنظيم المدرسة الداخلى ،فانه من المستحسن التشديد بصورة خاصة فى التعليمات والاقتراحات الموجهة لهـــــــذه المدارس على ان هذا النوع من المدارس يتيح اكثر من غيره الفرصة لتطبيق بعض مبادئ علم النفس التربوى مثل العمل الفردى والعمل الجمعى ٠

٢١ — ان اعداد "كتب المعلم" لمعلمى مدارس المعلم الوحيد امر تبرره الضرورة كل التبرير ، ومن المفيد كذلك تشجيع اصدار النشرات التربوية التى تحمل الى معلمى هذه المدارس المعلومات والمقترحات التى تهمهم مباشرة٠

٢٢ — بالرغم من الصعوبات المادية التى تلازم اصدار كتب مدرسية خاصة لمدارس المعلم الوحيد يستحسن مع ذلك ان يوضع تحت تصرف هذه المدارس ما يلائم التدريس الجماعى من الوسائل السمعية والبصرية ومجموعات التمارين المتدرجة وبطاقات العمل الفردى والمواد التعليمية ٠

٢٣ — ينبغى ان تصمم المبانى المدرسية المعدة لمدارس المعلم الوحيد بحيث تستجيب للمطالب الخاصة التى يتطلبها هذا النوع من المدارس، وذلك حتى تيسر عمل المجموعات المختلفة والوان نشاطها فى وقت واحد • ومن المرغوب فيه ان تزود هذه المدارس بمساحات او غرف اضافية مهيأة بحيث يمكن للمدرس ان يضع جميع التلاميذ تحت اشرافه الدائم • وينبغى ان تلحق بالمدرسة قطعة من الارض للزراعة وتربية الحيوانات الصغيرة — كلما كان ذلك ممكنا •

٢٤ — يجب على السلطات التعليمية ان تهتم بمطالب مدرسة المعلم الوحيد من الاثاث والمعدات كالمقاعد والطاولات والكراسى المكيفة على حاجات الاطفال من مختلف الاعمار ، والسبورات العديدة التى يحتاج اليها المدرس فى عمله ، وما الى ذلك •••

٢٥ — ينبغى ان تكون المشكلات الخاصة بمدارس المعلم الوحيد موضع اهتمام هيئات البحوث التربوية ،وان تكون الدراسات التجريبية موجهة الى تنمية المعرفة بأصول التعليم بصفة عامة•

٤ — هيئــة التدريـــس

٢٦ — ايا ما كان نوع المؤسسة التى تعد مدرسى مدارس المعلم الوحيد المقبلين ،ينبغى ان يماثل اعدادهم فى مستواه ومدته،اعداد نظرائهم ممن سوف يعملون فى المدارس الابتدائية العادية ذات المدرسين الكثيرين، بحيث لا يقوم فى المستقبل اى عائق يحول دون انتقال المدرسين من احد النوعين الى النوع الاخر فى المناطق الريفية او المدنية•

٢٧ — ان دراسة المشكلات الخاصة بمدرسة المعلم الوحيد لها قيمتها بالنسبة لجميع من يعدون انفسهم للتدريس فى المدارس الابتدائية ، وعلى ذلك ينبغى ان تدخل ضمن البرنامج العام لاعداد مدرسى التعليم الابتدائى كلما كان ذلك ممكنا •

٢٨ — ان اتاحة الفرص امام مدرسى المستقبل للتمرن العملى فى مدرسة ذات معلم وحيد — كجزء من برنامج اعداد المدرسين — يعدل فى أهميته المعرفة النظرية بنظام العمل فى هذا النوع من المدارس• ولهذه الخبرة قيمتها الكبرى بالنسبة لجميع معلمى المدارس الابتدائية بصفة عامة•

٢٩ — قد يكون من المفيد لبعض البلاد انشاء مدارس نموذجية من مدارس المعلم الوحيد مكيفة على حاجات مختلف المناطق القائمة فيها • وفى مثل هذه الحالة يستحسن الحاق هذه المدارس بمعهد لاعداد المعلمين وذلك حتى تكون مجالا لتدريب معلمى المستقبل من ناحية، ومركزا لتدريب المعلمين الاخرين اثناء الخدمة•

٣٠ — نظرا لحالة الانعزال التى يجد فيها انفسهم معلمو مدارس المعلم الوحيد فان التدريب اثناء الخدمة يعد الزم لهم من نظرائهم العاملين فى المدارس ذات المدرسين الكثيرين • ومن المرغوب فيه ان تتاح لهم فرص الدراسات الصيفية ومتابعة الدراسة بالمراسلة وبالاذاعة، وحضور مؤتمرات المناطق، واستغلال المكتبات المتنقلة•

٣١ — فى البلاد التى تلقى فيها مدرسو مدارس المعلم الوحيد تعليما يقل فى مستواه عن نظرائهم العاملين فى المدارس الابتدائية الاخرى ، ينبغى ان تسعى الاجراءات التى تستهدف استكمال تأهيلهم، الى وضعهم على قدم المساواة مع زملائهم فى المدن ؛ وذلك بغية ازالة الفوارق التى قد تكون قائمة بينهم من حيث شروط الاستخدام والترقية والنقل وما الى ذلك •

٣٢ — نظرا لصعوبة المهمات والمسئوليات الاضافية التى يضطلع بها المدرسون فى مدارس المعلم الوحيد — يستحسن العمل على تحسين شروط استخدامهم الى اقصى حد مستطاع، وتيسير المعونة اللائقة لهم من ناحية السكنى والامدادات الطبية ونفقات السفر، وينبغى ايضا التفكير فى امكان منحهم علاوة المدير كما هو متبع فى بعض الدول •

٥ ـ التعاون الدولـــــى

٣٣ ـ من المستحسن جدا ان تقوم الدول التى لا يزال فيها هذا النظام فى خطواته الاولى والتى قد يساعدها توسيعه فى التغلب على مشكلة تعميم التعليم الالزامى ،بدعوة الخبراء او الاساتذة ذوى الخبرة الواسعة فى تنظيم مدارس المعلم الوحيد الكاملة٠

٣٤ ـ يجب ان يشتمل برنامج المنح الدراسية على منح تخصص لرجال التربية الذين يرغبون فى السفر الى الخارج للتعرف على النظام الكامل لمدارس المعلم الوحيد او لتوسيع نطاق معلوماتهم عن طرق تطبيقه وادارته ٠

٣٥ ـ ينبغى لمنظمة اليونسكو ومكتب التربية الدولى والمنظمات التربوية الاقليمية ،واتحادات المدرسين المهنية ان تعمل على تنمية وتبادل الوثائق المتنوعة (كاللوائح الرسمية ،والتقارير ،والدراسات الفردية ،والافلام ، والكتب المدرسية الى غير ذلك) وتنظيم اجتماعات مهنية وحلقات دراسية تكرس لدراسة القضايا التى تهم مدارس المعلم الوحيد (كانشاء تلك المدارس وادارتها واعداد معلميها ، وتهيئة جداولها الدراسية واستعمال الطرق ومواد التدريس والمعينات السمعية والبصرية الملائمة لها وما الى ذلك)

٦ ـ التنفيـــــــــــذ

٣٦ ـ من المهم ان تعمل وزارات التربية والتعليم والسلطات التربوية المسئولة عن مرحلة التعليم المعنية ،واتحادات المدرسين الدولية والقومية وما الى ذلك على اذاعة هذه التوصية على اوسع نطاق ممكن ٠ و ينبغى للصحافة التربوية الرسمية والاهلية ان تلعب دورها الكبير فى نشر واذاعة هذه التوصية٠

٣٧ ـ ان مراكز اليونسكو الاقليمية مدعوة ـ بالتعاون مع الوزارات المعنية ـ الى تيسير دراسة هذه التوصية على المستوى الاقليمى رجاء تكييفها على خصائص المنطقة المعنية بالامر٠

٣٨ ـ ان وزارت التربية والتعليم في الدول التى قد تستدعى فيها الضرورة ذلك بدعوة الى تكليف الهيئات المسئولة بالقيام بأنواع معينة من النشاط :

أ) كدراسة هذه التوصية ومقارنتها بالاوضاع القائمة فى بلادها قانونا وحكما ،

ب) تقدير المزايا والمساوىء التى قد يسفر عنها تطبيق اى من الفقرات التى لم توضع بعد موضع التنفيذ ،

جـ) تكييف كل فقرة على ما يتمشى مع مطالب الدولة المعنية بالامر اذا رؤى تطبيقها مفيدا ،

د) اقتراح اللوائح والتنظيمات والتدابير العملية التى تراها كفيلة بحسن تنفيذ كل من الفقرات المبحوثة ٠

ــــــــ

التوصية رقم ٥٣

المرفوعة الى وزارات التربية والتعليم

بشـــــــان

تنظيم التعليم فيما قبل المرحلة الأولـــــى

١٩٦١

ان المؤتمر الدولى للتعليم العام ،

الذى دعت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومكتب التربية الدولى الى عقده فى جنيف وانعقد فيها فى دورته الرابعة والعشرين فى يوم ٣ يوليو (تموز) ١٩٦١ ، قد اقر فى يوم ١٤ يوليو (تموز) التوصية التالية :

ان المؤتمر :

مراعاة للمبادئ الواردة الصادرة ذكرها فى التوصية رقم ١٧/فى يوم ١٩ يوليو (تموز) ١٩٣٩ بشأن تنظيم التعليم السابق للمرحلة المدرسية ،

ونظرا الى وجوب تزويد الطفل منذ سنواته الاولى بالتربية المناسبة التى تعمل على تنميته روحيا وخلقيا وفكريا وبدنيا على أكمل وجه ،

ونظرا الى ان تربية الطفل منذ نعومة اظفاره من اقدس واجبات والديه ومن حقوقهما التى لا تقبل التحويل ،

ونظرا الى ان وسط الاسرة الذى يظل انسب البيئات لنمو الطفل يحتاج مع ذلك الى المعونة لان الوالدين — مهما حسنت الظروف — لم يعودا فى وضع يمكنهما بمفردهما من مواجهة كل الاحتياجات التربوية التى يتطلبها الطفل الناشئ وهو يقترب من الرابعة ،

ونظرا الى ان تزايد عدد السيدات المشتغلات بمختلف المهن ، او المرهقات بواجباتهن المنزلية لاسباب كثيرة قد ادى الى اطراد اهمية الدور الاجتماعى الذى تلعبه التربية فيما قبل المرحلة الاولى فى مجتمعنا الحديث

يمنحها الطفل الامن الذى يحتاج اليه و سهرها على تكامل نموه ،

ونظرا الى ان المواظبة على مؤسسة من مؤسسات التربية السابقة لمرحلة التعليم الاولى ييسر عملية الانتقال من البيت الى المدرسة ،

ونظرا الى ان مواظبة الطفل على مؤسسة من هذه المؤسسات يساعد على سرعة تشخيص جميع الوان الخلل البدنى والفكرى التى يصبح علاجها او تحسينها ايسر منالا اذا هى اكتشفت بأسرع ما يمكن ويعود بكثير من الفائدة على الاطفال المعوقين بدنيا لانه يعودهم فى سن مبكرة على الحياة مع غيرهم من الاطفال ،

ونظرا الى ان الخبرة التى اكتسبت حتى الان تصلح لان تكون اساسا صالحا لوضع المبادئ والطرق الواجب اتباعها فى تربية الاطفال فى المرحلة السابقة لمرحلة التعليم الاولى ،

ونظرا الى ان التعليم فيما قبل المرحلة الاولى يستلزم اعداد المربين القائمين عليه اعدادا خاصا وتحليهم بصفات وقدرات خاصة ايضا ،

ونظرا الى ان مشكلة توسيع التعليم السابق لمرحلة التعليم الاولى تبدو ـ فى كل دولة ـ وثيقة الارتباط بالمرحلة التى بلغتها تلك الدولة فى تقديم الخدمات التعليمية لكل من هم فى سن التعليم من الاطفال ، ولما كان من المستحسن مراعاة الفروق التى قد تكون قائمة بين المناطق الريفية والمناطق الصناعية التى تستخدم فيها اليد العاملة النسائية على نطاق واسع ، وغيرها من المناطق ،

ونظرا الى ان تباين مختلف البلاد بالاوضاع رغم تماثلها فى الامانى والامال يوجب عليها ان تجد حلا خاصا بكل منها لمشكلة تنظيم التعليم فيما قبل المرحلة الاولى .



يوفع الى وزارات التربية والتعليم فى دول العالم المختلفة التوصية التالية :

١ ـ احتمالات الانشاء والتوسع

١ ـ من المهم ان تعمل السلطات المسئولة عن التعليم على تشجيع استحداث مؤسسات ما قبل المرحلة الاولى والتوسع فيها وتنميتها، مع مراعاة الدرجة التى بلغها التعليم فى كل دولة والاوضاع السائدة فى مختلف البيئات المحلية.

٢ ـ حيثما كان التعليم الالزامى يقدم فعلا لجميع الاطفال بلا استثناء، يجب ان تيسر التسهيلات التعليمية لاطفال ما قبل المرحلة الاولى طالما كانت اعدادهم تبرر انشاء مؤسسة او فصل دراسى من هذا النوع.

٣ ـ اما البلاد التى لم تمتد فيها خدمات التعليم الالزامى لجميع الاطفال فيستحسن فيها ـ مع الاحتفاظ بالاولوية لمطالب التعليم الابتدائى ـ ان تتخذ الخطوات اللازمة لتنمية تسهيلات التعليم السابق لمرحلة التعليم الاولى، وخاصة فى المناطق الصناعية والمناطق الريفية التى تستخدم العاملات على نطاق واسع.

٤ ـ ينبغى الا يغيب عن البال ان التربية السابقة لمرحلة التعليم الاولى من شأنها ـ مع احتفاظها بطابعها التربوى الخاص ـ ان تستجيب لحاجات اجتماعية اخذت تحتل منزلة متزايدة من الاهمية فى هذا العالم المتغير، ولهذا لا غنى عن ضمان التعاون الوثيق بين السلطات التربوية الرسمية والاهلية والخدمات الطبية والاجتماعية.

٥ — من المرغوب فيه ان تهتم المشاريع والمؤسسات الاقتصادية التى تستخدم النساء العاملات بانشاء وتنميـــة مؤسسات للتربية السابقة لمرحلة التعليم الاولى بالتعاون مع السلطات التعليمية المختصة ٠

٢ — الادارة والاشراف والتمويل

٦ — فى الدول التى تقوم فيها مؤسسات ما قبل المرحلة الاولى ينبغى ان تفرد ادارة خاصة — خاضعة لاشراف السلطات التربوية — توكل اليها معالجة جميع القضايا المتصلة بتنمية وتحسين مؤسسات ما قبل المرحلة الاولى ٠

٧ — ينبغى ان توكل الى ادارة مؤسسات ماقبل المرحلة الاولى انواع مختلفة من النشاط نخص منها بالذكر ما يلى : —

أ— تقدير عدد الاطفال الذين هم فى سن ما قبل المدرسة وتوزيعهم بالنسبة لعدد السكان فى محال اقامتهم وبيئاتهم المحلية ٠

ب— جمع المعلومات الخاصة بعدد ونوع مؤسسات ماقبل المرحلة الاولى القائمة فعلا ونسبة المؤسسات الرسمية والاهلية الى مجموعها ومعدل الالتحاق بكل منها ٠

جـ— البحث فى امكان التوسع فى خدمات مؤسسات ما قبل المرحلة الاولى ووضع الخطط الرامية الى هذا التوسع ٠

د — دراسة المشكلات الفنية الخاصة بمؤسسات ما قبل المرحلة الاولى ٠

هـ — دراسة المشكلات المتصلة باختيار واعداد وتدريب اعضاء هيئة التدريس اثناء الخدمة وأوضاعهم المهنية٠

و — وضع المستويات الفنية والتربوية للمبانى والمعدات اللازمة لمؤسسات ما قبل المرحلة الاولى ٠

ز — توثيق التعاون بين المعلمين والآباء٠

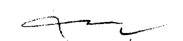
٨ ـ من واجب السلطات التعليمية ان تنظم التفتيش الصحى والتربوى على جميع مؤسسات ما قبل المرحلة الاولى سواء اكانت رسمية ام اهلية ٠

٩ ـ يجب ان يقوم على تفتيش مؤسسات ما قبل المرحلة الاولى والاشراف عليها مفتشون متخصصون او مرشدون تربويون اخصائيون ،اذ اكان عدد تلك المؤسسات يبرر ذلك ، وفى الحالات الاخرى توكل مسئولية الاشراف على تلك المؤسسات الى مفتشى التعليم الابتدائى الذين تخصصوا فى هذا النوع من العمل ٠

١٠ ـ قد تختلف الطريقة التى تمول بها مؤسسات ما قبل المرحلة الاولى الرسمية تبعا للتكوين الادارى لكل دولة ومع ذلك يؤمل الا تتحمل السلطات المحلية نفقات هذا النوع من التعليم وحدها بل ان تشاركها فيها السلطات الادارية ذات المستوى الاعلى ٠

١١ ـ طالما كانت المؤسسات التى تديرها الجهود الاهلية تسد نقصا فى التعليم الرسمى فيما قبل المرحلة الاولى ، وتقدم التسهيلات الكافية للتعليم والحماية الاجتماعية ـ وجب ان تتمكن هذه المؤسسات من الاعتماد على الاعانات المالية من السلطات٠

٣ ـ التكوين والتنظيم



١٢ ـ بالرغم من الفوائد التى يجنيها الاطفال من الالتحاق بمؤسسات ما قبل المدرسة فان التحاقهم بها يجب ان يظل اختياريا ٠

١٣ ـ فى الحالات التى تقوم فيها السلطات الرسمية بتمويل مؤسسة من هذا النوع تمويلا كليا يستحسن ان يقبل فيها الاطفال مجانا ٠

١٤ ـ يختلف الحد الادنى لسن الالتحاق بمؤسسات ماقبل المرحلة والاولى تبعا لخصائص الانواع المختلفة من هذه المؤسسات على ان سن مغادرة المدرسة يجب ان يتفق مع السن القانونية المقررة للالتحاق بالمدرسة الابتدائية •

١٥ ـ اذا عجزت مؤسسات ما قبل المدرسة عن قبول جميع الاطفال المتقدمين اليها لقلة عددها وجب ان يقوم الاختيار اساسا على تقدير احتياجات الطفل الفردية وظروف اسرته •

١٦ ـ يجب ان تقل نسبة التلاميذ الى المعلمة فى مستوى ما قبل المدرسة عن مثيلتهـا فى المدارس الابتدائية ،وان يقل عدد الاطفال فى الفصل الواحد نسبيا لانهم اصغر سنا ،ومن المستحسن الا يزيد عدد الاطفال فى الصف الواحد عن خمسة وعشرين طفلا •

١٧ ـ ينبغى ان تتوفر للمعلمة معونة احدى المساعدات وهيئة اخرى اضافية وخاصة فى المؤسسات التى تقدم الخدمات الاجتماعية على نطاق واسع•

١٨ ـ ينبغى ان يكون جدول اوقات الدراسة والوان النشاط فى مؤسسات ما قبل المدرسة اكثر مرونة من مثيلاتها فى التعليم الابتدائى ،وذلك حتى يمكن تكييفها احسن تكيف على حاجات الاطفال والاسر التى تنتفع بخدماتها • وربما كانت هناك مؤسسات تفتح ابوابها فى الصباح ،وربما كانت هناك اخرى تفتح ابوابها طيلة اليوم وتقدم الغذاء العادى وفترات الراحة التى لا غنى عنها •

١٩ ـ ان المؤسسات الموسمية لمرحلة ما قبل المدرسة التى تنشأ فى الريف لتعنى بالاطفال اثناء اشتغال الاباء والامهات بالاعمال الزراعية الهامة او غيرهـــــــا يجب ان تتحول الى مؤسسات دائمة ـ كلما سمحت الظروف بذلك ـ كى ترعـى شئون الاطفال على مدار السنة •

٤ ـ الوان النشاط التربوى والطرق الفنية

٢٠ ـ ينبغى على مؤسسات ما قبل المدرسة ان تتبع طرقا فنية تدخل فى حسابها احدث ما وصل اليه علم نفس الاطفال الصغار وعلوم التربية. وتقوم هذه الطرق الفنية على اساس الفعالية والنشاط الذى غالبا ما يتخذ صورة اللعب الحر او المقترح وتساعد الوان النشاط الحركى واليدوى التى تيسر للاطفال وسائل التعبير التلقائى (مثل الغناء والرسم والحركات الايقاعية ... الخ) التى تعمل على تنبيه شخصيات الاطفال واحداث التوازن العاطفى والفكرى السليم لديهم.

٢١ ـ ان التعليم الوظيفى والمعدل طبقا لاحتياجات الفرد الذى يجب ان تتميز به تربية الاطفال الصغار ـ يجب الا يخرج من حسابه النشاط الجمعى الذى يسهم بدوره فى تهذيب الخلق وتربية العواطف وتنمية الوعى الاجتماعى.

٢٢ ـ فى مستوى ما قبل المدرسة ينبغى ان تعتمد التربيـة الفكرية على ملاحظة المحيط الحى وتنمية التعبير الشفهى. وبالرغم من وجوب الابتعاد عن اى نوع من انواع التعليم النظامى فى هذه المرحلة يجوز ـ ابتداء من سن الخامسة فما بعدها وطالما اظهر الطفل اهتماما ونضجا كافيين ـ ان يتعرف الى المهارات التى سوف يتعلمها فى المرحلة الابتدائية وذلك عن طريق التعبير المصور، وتهيئة مواقف محسوسة لا تحل الا عن طريق القياس والعد، واستغلال المواد المصممة تصميما خاصا.

٢٣ ـ يجب ان يخصص الوقت الكافى لالوان النشاط فى الهواء الطلق وان يقام توازن سليم بين الوان النشاط الحرة والموجهة.

٢٤ — مع وجوب مراعاة المبادئ السالفة الذكر، ينبغى ان تتوفر للمدرسات فى مرحلة ما قبل المدرسة حرية واسعة فى اختيار طرق العمل واعداد برنامج النشاط، بعد التأكد من توفر المواد المتنوعة والمعدات التى لا غنى عنها .

٢٥ — لما كانت مرحلة ما قبل المدرسة تلعب دورا هاما فى العناية بصحة الاطفال وجب ان تنمى فيهم العادات الصحية الطيبة، ومن الجوهرى ان تتوفر للاطفال الخدمات الصحية والارشادية على مستوى لا يقل عن مستواها فى التعليم الابتدائى.

٢٦ — التعاون مع الاسرة ضرورى فى مرحلة ما قبل المدرسة، والهدف من هذا التعاون هو اشعار الوالدين بمسئولياتهم التربوية ومساعدتهم على الاضطلاع بها . وينبغى الا يقتصر هذا التعاون على مجرد مقابلة الاباء الذين يحضرون ابناءهم الى المدرسة، بل يجب ان يشتمل على المقابلات الدورية، والاحاديث الخاصة، وعقد حلقات للمناقشة بل ومشاركة الاباء لابنائهم فى الوان النشاط المدرسى، وزيارتهم للمدرسة اثناء سير الدراسة، وكذلك زيارة المعلمات للاسر، وزيارة الاخصائية الاجتماعية لها اذا لزم الامر.

٢٧ — ينبغى ان تجرى الدراسات والبحوث التربوية الخاصة بمرحلة ما قبل المدرسة على نطاق واسع وشامل، ومن المهم ان يعلم اعضاء هيئة التدريس والاباء بالنتائج العملية لهذه الدراسات والبحوث، وذلك عن طريق المقالات والمحاضرات واحاديث الاذاعة والمطبوعات المختلفة وما الى ذلك .

٥ _ هيئـــــة التدريـــــس

٢٨ _ لما كانت تربية الاطفال فى مرحلة ما قبل المدرسة لها مشكلاتها النفسية والتربوية الخاصة فانه من المهم ان يتوفر لدى كل من يرغب فى القيام بالتدريس فى هذه المؤسسات الصفات الضرورية وان يتلقوا تدريبا متخصصا يشفع الاعداد العام فى التربية والتعليم ،ومن المستحسن انشاء مدارس نموذجية تلحق بمعاهد اعداد المعلمين ٠

٢٩ _ اما الدراسات والمؤهلات المطلوبة من معلمى مرحلة ما قبل المدرسة فينبغى ان تكون _ على الاقل _ فى نفس مستوى المؤهلات المطلوبة من هيئة التدريس بالتعليم الابتدائى ٠

٣٠ _ قد يكون من المفيد حيثما كان هناك عجز فى عدد المدرسين المؤهلين لهذا النوع من التعليم ، تنظيم برامج عاجلة لتأهيل الاشخاص الذين توفرت لديهم بعض الخبرة التربوية والقدرات اللازمة على ان يتبع هذا الاعداد تدريب اثناء الخدمة يوصلهم بالتدريج الى مستوى المدرسين المؤهلين للتدريس فى مرحلة ما قبل المدرسة ٠

٣١ _ من المرغوب فيه ان يتاح لمدرسى مرحلة ما قبل المدرسة ما يتاح لغيرهم من طوائف المدرسين من فرص لتحسين طرقهم الفنية وكفايتهم سواء اكان ذلك عن طريق منحهم اجازات ام عن طريق متابعتهم لبرامج المراسلة او اية برامج اخرى ،او عن طريق حضور المحاضرات عن التربية ، او العمل فترة معينة فى احدى المؤسسات النموذجية وما الى ذلك ٠

٣٢ — ينبغى ان يتمتع مدرسو مرحلة ما قبل المدرسة بنفس الوضع القانونى (كالمرتبات وشروط الاستخدام والعطلات وما الى ذلك) ونفس الميزات التى تتمتع بها هيئة تدريس التعليم الابتدائى .

٣٣ — ان من شأن المساواة فى اعداد المعلمين واوضاعهم ومرتباتهم ان تساعد على تيسير تحويل المدرسين من مرحلة ما قبل المدرسة الى المدارس الابتدائية وبالعكس ومن الواجب اعداد برامج تجديدية للمدرسين اذا اقتضى الامر ذلك .

٦ — المبانـــى والمعـــدات

٣٤ — يجب ان تتخذ كافة التدابير الممكنة لتأمين سلامة الاطفال ، وفى المدن ينبغى ان تقوم مؤسسات ما قبل المدرسة على مقربة من سكنى اولياء الامور للاقلال من اخطار حركة المرور و تجنب استعمال وسائل المواصلات .

٣٥ — يجب ان تكون لجميع مؤسسات ماقبل المدرسة مبانيها الخاصة ويجب ان تشتمل تلك المبانى على ملاعب مزودة بمعدات تهدف الى تنمية الوان النشاط الخارجى وكذلك على حديقة تكون — بالاضافة الى قيمتها الجمالية — مسرحا لملاحظة ظاهرات الطبيعة والقيام بأعمال البستنة وتربية الدواجن الصغيرة .

٣٦ — اذا لم يكن من الممكن استقلال مؤسسات ما قبل المدرسة بمبناها الخاص وجب ان تقام تلك المؤسسات فى الدور الارضى ،وان تكون غرف المبنى فسيحة و منارة بما فيه الكفاية وان يكون لهذا الدور الارضى منفذ يفضى الى ملعب مخصص للعب الاطفال ، ومجهز بمعدات خاصة ملائمة لهم .

٣٧ — عندما تقوم السلطات المختصة باصدار الرخص لاقامة ابنية جديدة فى ارض قيد التقسيم يجب ان تطلب — من بين ما تطلب — تخصيص قطع من الارض لاقامة العدد الكافى من المبانى المدرسية لمؤسسات ما قبل المدرسة

على ان يشتمل كل مبنى على ملعب يظل مفتوحا فى وجه الاطفال عند انتهاء المؤسسة من عملها ·

٣٨ — يجب ان توجه عناية خاصة للزينة والزخرفة وللاثاث والمعدات فى مؤسسات ما قبل المدرسة ، ويجب ان تكيف كل هذه العناصر على احتياجات الاطفال البدنية والتربوية حسب اعمارهم ، بحيث تزيد الفراغ الموضوع تحت تصرف الاطفال فى كل غرفة كلما قلت سنهم ·

٣٩ — لما كان التدريب على النظافة والعادات الصحية القويمة جزءا لا يتجزأ من التعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة كان من المهم ان توجه العناية الخاصة نحو مد المؤسسة بمياه الشرب النقية ، وتكييف دورات المياه على اعمار الاطفال المختلفة ، وحفظها نظيفة وفى حالة صالحة تماما ·

٤٠ — اما مؤسسات ما قبل المدرسة التى تخدم اغراضا اجتماعية ويبقى فيها الاطفال طوال اليوم ، فيجب ان تتوفر لها المعدات اللازمة لاعداد وتوزيع الوجبات الغذائية ولايواء الاطفال فى فترات الراحة الضرورية ، كما يجب ان تتوفر لها التسهيلات اللازمة لعزل الطفل المريض عزلا مؤقتا عن زملائه طيلة اليوم ·

٧ — التعـــاون الدولـــى

٤١ — من المرغوب فيه ان تتمكن الدول التى تتجه نيتها الى استحداث مؤسسات ما قبل المدرسة — من الاستعانة بخبراء الدول الاخرى بغية اقامة مؤسسات نموذجية ولاعداد هيئة تدريسية ذات كفاءة واختصاص ·

٤٢ — من صالح جميع الدول — بما فيها الدول التى تقوم فيها مثل تلك المؤسسات فعلا — ان تنظم حلقات دراسية وان تعقد مؤتمرات على المستوى الدولى لتناقش المشكلات المتصلة بالاطفال الصغار والتعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة ، وتيسر تبادل الوثائق (كاللوائح والقوانين الرسمية والتقارير والمطبوعات المتخصصة والافلام وكتب الاطفال والمعينات وما الى ذلك) بين

المدرسين والاخصائيين من مختلف دول العالم، وفى هذا الصدد يمكن ان يستعان بخدمات منظمة اليونسكو ومكتب التربية الدولى والهيئة العالمية لتعليم الطفولة المبكرة وغيرها من المنظمات والاتحادات التربوية ذات الصفة الدولية او الاقليمية.

٤٣ ـ ينبغى ان يعمل برنامج المنح الدراسية على معاونة المتخصصين فى ميدان تعليم ما قبل المدرسة على السفر الى الخارج، او متابعة البرامج فى الدول التى تقدم هذا النوع من التعليم وبصفة خاصة فى الدول التى تتشابه فى النواحى الاقتصادية والعمرانية وغيرها من النواحى مع الظروف السائدة فى دولهم الخاصة.

٨ ـ التنفيـــــــــــــذ

٤٤ ـ من المهم ان تعمل وزارات التربية والتعليم والسلطات التعليمية المسئولة عن المرحلة التعليمية الوثيقة الصلة بموضوع البحث، واتحادات المدرسين الدولية والاقليمية وما اليها على اذاعة هذه التوصية على اوسع نطاق، وينبغى ان تؤدى الصحافة التربوية رسمية كانت ام اهلية دورها الكبير فى اذاعة هذه التوصية.

٤٥ ـ ان المراكز الاقليمية لمنظمة اليونسكو مدعوة بالتعاون مع الوزارات المعنية لتيسير دراسة هذه التوصية على المستوى الاقليمى بغية تكييفها على خصائص المنطقة المعنية بالامر.

٤٦ ـ يترتب على وزارات التربية والتعليم فى الدول التى تدعو فيها الحاجة الى ذلك، ان تكلف الاجهزة المختصة بالقيام بأنواع معينة من النشاط مثـــل :

أ ـ فحص هذه التوصية ومقارنتها بالموقف الراهن فى دولهم من واقع القوانين واللوائح وعلى ضوء الواقع الماثل فى دولهم.

ب — التفكير فى مزايا ومساوىء تنفيذ اية فقرة من الفقرات التى لم تنفذ حتى الان ٠
ج — تعديل كل فقرة يعتبر تنفيذها مفيدا بما يتفق مع مطالب كل دولة ٠
د — اقتراح اللوائح والتنظيمات والتدابير العملية التى يجب ان تتخذ لتأمين حسن تنفيذ اى فقرة تم اختيارها ٠

التوصية رقم (٥٤)
المرفوعة الى وزارات التربية والتعليم
بشأن
التخطيط التربوى

ان المؤتمر الدولى للتعليم العام ،

الذى عقد دورته الخامسة والعشرين بجنيف ، بدعوة من منظمة اليونسكو ومكتب التربية الدولى ، والذى بدأ اجتماعاته فى الثانى من شهر يوليو سنة ١٩٦٢ ، واختتمها فى الثانى عشر من يوليو سنة ١٩٦٢ ٠ يعلن انه قد أقر التوصية التالية :

ان المؤتمر ،

نظرا لان التربية ليست وسيلة للتسامى بعزة الشخصية الانسانية فحسب ، وانما هى عامل اساسى فى تقدم الامم ثقافيا ، وعلميا ، وفنيا ، واقتصاديا ، واجتماعيا ،

ونظرا لان التوسع التعليمى انما يعتمد فى نهاية الامر على الموارد الاقتصادية والمالية والبشرية لدى البلد الذى يسعى نحو هذا التوسع ، ونظرا لان التخطيط التربوى الفعال يتيح لنا استخدام هذه الموارد على أكمل وجه ،

ونظرا لما يتميز به عصرنا الحاضر من تزايد الاحتياجات وكثرة التغيرات وسرعتها الامر الذى يستدعى تكييف التعليم فى جميع نواحيه لموائم احتياجات الغد والفرص التى سوف يتيحها ،

ونظرا لانه من واجب السلطات التعليمية ان تقوم بعمل منظم يستهدف رسم اهداف التقدم التربوى وتحديد احتياجاته خلال فترة معينة ، كما يراعى فيه تحديد المراحل الرئيسية للطريق الموصل الى تلك الاهداف والوسائل العملية والاجراءات الضرورية لحل المشكلات الناشئة ،

ونظرا لان الاساليب الفنية فى التخطيط التى ثبتت صلاحيتها فى الميادين الاخرى قد تساعد — اذا أحسن تكييفها — على حل المشكلات التربوية المتزايدة التعقيد ،

ونظرا لان التسليم بمبدأ التكافل بين التوسع فى التعليم والتوسع الاقتصادى والاجتماعى ، يجب الا يجعلنا نغفل من ضرورة احتفاظ التربية بطابعها الخاص الذى يتمثل فى تنشئة الشخصية الانسانية ، وتحقيق النمو الذى تتوافق به جميع القدرات الاخلاقية والفكرية والبدنية ٠

ونظرا للمكانة الخاصة التى يحتلها التخطيط التربوى فى أوجه نشاط اليونسكو ، ونظرا للتوصيات التى اتخذتها بهذا الشأن المؤتمرات الاقليمية والدولية التى عقدت بالتعاون مع هذه المنظمة ،

ونظرا لأن كثيرا من التوصيات التى أقرها المؤتمر الدولى للتعليم العام فى السنوات القليلة الماضية ، سيما التوصيات رقم ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٩ الخاصة بتمويل التعليم والتوسع فى الابنية المدرسية ، وتوفير الفنيين والمشتغلين بالعلوم وتدريبهم ، كانت تستهدف ادخال مجموعة من الوسائل المنظمة التى تكفل للتقدم التربوى ان يكون متمشيا مع الاحتياجات الراهنة ،

ونظرا لأن جميع البلدان ينبغى أن تكون فى وضع يتيح لها أن تدرك العلاقة القائمة بين واقع التربية وبين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية واحوال السكان ، وذلك ليتسنى لها ان تكشف احتياجاتها التربوية على نحو أفضل ، وان تحدد الاهداف التى يجب الوصول اليها ، وان تختار انسب الوسائل لتحقيقها .

ونظرا لأن التعاون فى ميدان التربية يعتبر عاملا مهما فى سبيل التفاهم والنفع المتبادل بين الامم ،

ونظرا لتعذر التقدم باقتراحات تكون ذات قيمة بالنسبة لجميع البلدان ، وذلك لما يطرأ على عملية التخطيط من تحسن مستمر من جهة ، ولاختلاف موقف السلطات التعليمية من هذه المشكلة اختلافا ملموسا من جهة اخرى ،

ونظرا لأن البلاد وان تشابهت اماليها فانها ستتوصل الى حلول متباينة لمشكلة التخطيط التربوى ، وذلك نتيجة لشدة اختلاف أوضاعها ،

يرفع الى وزارات التربية فى مختلف البلاد التوصية التالية :

مجال التخطيط التربوى

١ — ان الجهود التى تبذل لادخال التخطيط التربوى أو لتحسينه أو التوسع فيه ، يجب الا تأخذ فى اعتبارها المرحلة التى وصل اليها كل بلد فى تنظيم التعليم تنظيما فعالا ناجحا فحسب ، بل وان تأخذ ايضا فى اعتبارها خصائص النظام التعليمى فى هذا البلد :

٢ — فى البلاد التى يكون التخطيط فيها شاملا لجميع أوجه النشاط فى الدولة فانه من الاهمية بمكان أن يوضع التخطيط التربوى ضمن اطار الخطة أو البرنامج الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويجب ان يكون نصيب التخطيط التربوى فى هذه الخطة أو هذا البرنامج متناسبا مع الدور الذى سيضطلع به فى التقدم الشامل للبلد .

٣ — وفى البلاد التى ليس لديها تخطيط عام لجميع أوجه النشاط فى الدولة ، بينما يوجد لديها تخطيط تربوى ، فمن المهم والحالة هذه ، أن نتأكد من وجود التنسيق الوثيق بين التخطيط التربوى وبين قطاعات النشاط الاخرى .

٤ — وفى البلاد التى ليس لديها تخطيط تربوى ، فان البرامج التى تعد من اجل تقدم التعليم وتحسينه ينبغى ان تكون مبنية على المبادئ العامة للتخطيط وذلك فيما يتعلق — مثلا — بعدد التلاميذ المنتظر قبولهم ، وما يتطلبه المستقبل بالنسبة للمدرسين واعدادهم وبالنسبة للمبانى المدرسية والميزانية المخصصة للأغراض التعليمية .

٥ — ان الارتباط المتزايد بين المشكلات التربوية يبرز أهمية السعى الى تحقيق التخطيط التربوى الشامل الذى يعرف عادة بالتخطيط العام أو بالتخطيط المتكامل .

٦ — اذا لم يكن التخطيط التربوى من النوع العام أو المتكامل ، فيجب ان يقوم تنسيق وثيق بين مختلف الخطط التربوية المنفصلة التى أعدت أو التى يجرى اعدادها .

٧ — بالرغم من ان خطط التنمية التعليمية من الامور التى يصعب ابداء رأى قاطع فى تحديد مدتها ، فان هذه الخطط ينبغى ان تكون طويلة المدى الى حد ما ، وان كان من الممكن تقسيم هذا المدى الى فترات أقصر ، حتى يتيسر اجراء أى تعديل ضرورى فى التقديرات الموضوعة للخطة الطويلة المدى .

الهيئات المسئولة عن تخطيط التعليم

٨ — من المهم ان يكون لدى كل وزارة للتعليم جهاز مسئول عن التخطيط التربوى — أيا كان الاسم الذى يطلق عليه — يكون على صلة وثيقة بالادارات الاخرى

بالوزارة ، خاصة تلك التى تكون مسئولة من التعليم والتدريب .

٩ — بغض النظر من أى نشاط خاص تبادر به الهيئة المشرفة على التخطيط من تلقاء ذاتها ، فان من الواجب ان يكون من مهمتها الاستفادة من اعمال الهيئات الاخرى التى اشتت نفسها ، والتنسيق بين جهود هذه الهيئات التى نذكر منها على سبيل المثال : المجالس الاستشارية ولجان الاصلاح ، ومراكز التوثيق والبحوث ، ومكاتب الاحصاء وادارات الابنية المدرسية ، وادارات الميزانية وغير ذلك .

١٠ — يجب ان تنشأ هيئة التخطيط التربوى على المستوى القومى أو الفيدرالـــى تبعا للتنظيم الحكومى فى البلد من حيث المركزية أو اللامركزية ، ومع هذا فلن يحول ذلك دون امكان انشاء مكاتب للتخطيط أو لجان له على المستوى الاقليمى أو المحلى .

١١ — من المهم العمل على ان يكون التعاون وثيقا بين الاخصائيين فى التخطيط التربوى وخبراء التخطيط فى الميادين الاخرى ، وخاصة ما كان منها وثيق الصلة بالتربية والتعليم .

اعداد خطـط التعليم

١٢ — أيا كان نوع التخطيط القائم (تخطيطا تعليميا كجزء من خطة أم تشمل جميع أوجه النشاط فى الدولة ، او تخطيطا تعليميا متكاملا او جزئيا ، او تخطيطا يبدأ من المستوى المحلى ليصل الى المستوى القومى او العكس) ، فانه مـــن الواجب ان يكون من بين ما يشتمل عليه اعداد خطة التعليم ما يأتى :

أ) تحليل للموقف التعليمى والموقف الشامل فى البلد .

ب) تحديد للاحتياجات التربوية الواجب مواجهتها .

جـ) مسح للموارد البشرية والمادية المتوفرة .

د) تحديد للاهداف المطلوب بلوغها خلال فترة معينة ، مع ترتيب هذه الاهداف تبعا لأهميتها .

هـ) بيان بالخطوات التى يجب اتخاذها أو التغييرات التى يجب احداثها من اجل بلوغ الاهداف المطلوبة .

١٣ — يجب على القائمين باعداد الخطة التعليمية الا يقصروا اهتمامهم على العوامل ذات الطابع التربوى وحدها — وان كانت هذه العوامل هى التى ستظل دائما موضع الاهتمام الاول — بل انه من الاجدر ان ينظر بعين الاعتبار الى ما يطرأ على تطور التعليم نتيجة لما يأتى :

أ) البناء الاجتماعى للبلد والعوامل التى تسرع فى تطوره ٠

ب) اتجاهات السكان ، والهجرة من البلد أو اليه ، وتحركات السكان داخل البلد نتيجة لاعادة التوزيع الاقتصادى أو لغير ذلك من الاسباب ٠

جـ) العوامل ذات الطابع الاقتصادى مثل احتياجات الانتاج من حيث توفر القوى البشرية وخاصة ذوى الكفاية الفنية والعلمية ٠

د) الاختلاف فى اعداد التلاميذ المقيدين بمراحل التعليم المختلفة ، ونسبة المقبولين فى مختلف انواع التعليم ومراحله ٠

هـ) تركيب الجهاز الادارى بوجه عام وسير العمل فيه وتركيب الجهاز الادارى التعليمى بوجه خاص ٠

و) الموارد المالية التى تخصص للتعليم فى كل عام وما يمكن اعداده لهذا الغرض من برامج تمويل خاصة تمتد لعدة سنوات ٠

ز) التقدم الثقافى وذلك بالنسبة لكل من الاكتشافات العلمية والفنية والنشاط العقلى الحر ٠

١٤ — نظرا لان التقدير الكمى للوضع الراهن وللحاجات المرتقبة يلعب دورا هاما فى اعداد الخطة التعليمية ، فانه من الجوهرى ان تضمن السلطات توفير البيانات الاحصائية الصحيحة المتناسقة ٠

١٥ — ينبغى ان يعتبر استخدام الدراسات التربوية عنصرا لا غنى عنه فى اعداد خطة التعليم ، فمثل هذه الدراسات تساعد على تحديد وضع البلد بالنسبة لغيره من البلاد ، وتعين على ايجاد مستويات تعليمية على نطاق دولى ، وتيسر وضع التقديرات الصحيحة بما تكشف عنه من اتجاهات جديدة فى التربية ٠

١٦ — ينبغى عند اعداد الخطة التعليمية ان نوجه اهتماما خاصا نحو ترتيب الاحتياجات التعليمية حسب اولويتها فى درجة الاهمية ، وفى درجة الحاجة

اليها ، وفى مدى القدرة على مواجهتها ، لا على أساس ما قد يكون للاجراءات التى تتخذ من بريق .

١٧— يتطلب اعداد الخطة التعليمية قدرا معينا من المرونة يسمح بالتكيف مع التغيرات التى يمكن ان تطرأ على الموقف .

١٨— فى البلاد التى يقوم فيها التعليم الخاص بدور كبير نسبيا ، ينبغى للقائمين باعداد الخطة التعليمية ان يضعوا فى اعتبارهم احتياجات ذلك الفرع من التعليم وامكانياته .

١٩— عند اعداد الخطط التعليمية ، ينبغى الرجوع الى مراكز التوثيق والاعلام والبحوث ، كما قد يرى تكوين لجان البحث واللجان الاستشارية التى يرجى الخير من وراء اسهامها .

٢٠— يجب الا توضع الخطة التعليمية دون استشارة ذوى الاختصاص بتمويل التعليم وتنميته : كممثلى المهن التعليمية والجمعيات التربوية واتحادات مجالس المدارس والسلطات المحلية والاقليمية وجماعات الآباء واتحادات طلاب الجامعات .

٢١— لما كان الاهتمام الذى يبديه الجمهور والتعليقات التى تنشرها الصحف أو يصرح بها فى المؤتمرات الصحفية او الاعلامية بوجه عام ، يمكنها ان تساهم مساهمة كبيرة فى نجاح الخطط التعليمية فمن المهم ان يكون الرأى العام على علم بالمشروعات من طريق جميع وسائل الاعلام المناسبة .

٢٢— يجب ان نوجه اهتماما خاصا نحو اعداد اجزاء الخطة المتعلقة بتمويل التعليم وانشاء الابنية المدرسية وتجهيزها ، واعداد المعلمين وتدريب العمال المهرة ، وذوى الكفاية الفنية والعلمية .

٢٣— ينبغى ان تتبع الطريقة الموصى بها لاعداد الخطط عند وضع البرامج الخاصة للاصلاح التعليمى فى البلاد التى لا يوجد بها تخطيط تعليمى .

اقرار الخطة التعليمية وتنفيذها

٢٤— من الافضل قبل اقرار الخطة التعليمية بصفة نهائية ، ان توضع بعض المشروعات التى تتضمنها الخطة موضع الاختيار المبدئى أو ان تجرب لفترة ملائمة ،

بحيث يمكن تعديل أى جزء من الخطة او استبعاده ، اذا اقتضت الضرورة ذلك

٢٥ـ على الرغم من اهمية احاطة اجراءات اقرار الخطة التعليمية وتنفيذها والاشراف عليها بكافة الضمانات الضرورية ، فانه ينبغى الا تكون هذه الاجراءات من التعقيد بحيث تؤخر التنفيذ العملى للخطة المقترحة او تعوقه ٠

٢٦ـ من المهم ان تكون الاشخاص والمنظمات المشتركة فى تنفيذ الخطة التعليمية على معرفة تامة ـ ما أمكن ذلك ـ بمجال الخطة وخصائصها والوسائل العملية اللازمة لنجاحها ٠

٢٧ـ ان توزيع مسئولية التطبيق العملى للخطة التعليمية قد يختلف باختلاف النظام الادارى القائم فى كل بلد ، على ان السلطات الاقليمية والمحلية تستطيع القيام بدورها فى تنفيذ الخطة من طريق التقييم الدقيق لامكاناتها ، ومن طريق استخدام مواردها الاقليمية والمحلية استخداما يعود بأعظم الفائدة ٠

٢٨ـ يجب ان يتسم تنفيذ الخطة التعليمية بدرجة معينة من المرونة ، اذ ان نجاحها يعتمد الى حد ما على تكيفها لخصائص المناطق المختلفة فى البلد ، ولما قد يطرأ على الموقف من تغيرات ٠

٢٩ـ يجب أن نوجه اهتماما خاصا لوسائل تمويل خطة التعليم ، ولا ينبغى ان نقف عند حد حساب تكاليف كل مشروع بعناية بالغة ، بل يجب التأكد من أن المبالغ المخصصة للصرف ستكون فى متناول اليد عند الحاجة اليها ٠

٣٠ـ ان الاشراف على تنفيذ الخطة التعليمية ، وعلى ادخال ما قد تحتاجه من تعديل هو أيضا من العوامل التى تقرر نجاح الخطة ، وعلى ذلك يجب اعتبار اسهام خدمات التفتيش المدرسى بجميع مستوياته وسلطات التعليم المحلية امرا لا غنى عنه فى هذا المجال ٠

٣١ـ يجب ان تستخدم كل الطرق الممكنة لتحسين وسائل التقييم الكمى والكيفى حتى يتيسر لنا ان نتحقق بصورة منظمة من صحة النتائج التى توصلنا اليها ، وهذا التحقق لا شك يسهل اعداد الخطط المقبلة ٠

تدريب القائمين على تنفيذ الخطة

٣٢ — يستحسن ان تبذل كل دولة عناية خاصة بتدريب الاخصائيين فى التخطيط التعليمى ، كما ينبغى تعريف المسئولين عن التعليم والمسئولين عن الادارة المدرسية وتنظيمها بالاسس التى يبنى عليها التخطيط التعليمى وبالفوائد التى تجنى من ورائه ، وبالمشكلات التى تنشأ عند اعداد مختلف الخطط وعند اقرارها وتنفيذها وتقييمها ٠

٣٣ — على المعاهد التى تقوم بتدريب المتخصصين فى التخطيط العام ، ان تقدم ضمن مناهجها قدرا كافيا لتدريب المخططين للتعليم ٠

٣٤ — فى البلاد التى لا يوجد بها معاهد لاعداد المتخصصين فى التخطيط ، يجب ان تنظم دراسات جامعية أو عالية تكون مشكلات التخطيط التعليمى من بين ما تشتمل عليه ، وقد يرى ان تنظم هذه الدراسات فى نطاق اتفاقات دولية ٠

٣٥ — يجب ادخال مبادئ التخطيط التعليمى ضمن برامج التدريب المخصصة لمفتشى المدارس والقائمين على ادارتها ، وفى برامج تدريب المعلمين بوجه عام ٠

٣٦ — لا غنى لاجهزة التخطيط التعليمى عن ان تزود بجماعة من الاخصائيين فى التربية وفى الاساليب الفنية للتخطيط ، وفى علم الاجتماع ، وفى الاحصاء ، وفى الاقتصاد ٠ ويجب ان يكون لهؤلاء الاخصائيين دراية كافية بهذه الميادين المختلفة حتى تتكون منهم هيئة متكاملة فعالة ٠

التعاون الدولى

٣٧ — مع الاقرار بأن لكل دولة ثقافتها الذاتية المستقلة وان الخطط التربوية فى كل بلد من البلاد لا بد وأن تنبع من خبراتها ومشكلاتها ، فانه من المهم ان نؤكد اهمية التعاون الدولى فى التخطيط التعليمى ، هذا التعاون الذى يقوم على الاعتراف بوجود مفاهيم مختلفة للتخطيط التربوى وبقيمة تعدد المصادر التى يمكن ان يستمد منها المتخصصون المشورة الفنية ٠

٣٨ — ينبغى ان يتجه التعاون الدولى بصفة اساسية الى :

أ) تقديم المنح الدراسية لتدريب متخصصين فى التخطيط خارج بلادهم ٠

ب) ايفاد الخبراء المتخصصين فى التخطيط التعليمى الى البلاد التى تطلب ذلك ٠

جـ) العمل على تداول الوثائق والمعلومات الخاصة بجميع نواحى التخطيط التعليمى ٠

د) تنظيم رحلات دراسية وزيارات تتيح للمسئولين عن الادارة المدرسية وتنظيمها بصفة عامة ، وللمسئولين عن التخطيط التعليمى بصفة خاصة ، ان يتعرفوا على انماط سياسة التعليم ونظمه ومشكلاته فى البلاد الاخرى٠

٣٩ — ينبغى للمنظمات الدولية ان تستمر فى تعاونها على الدراسة العلمية للاساليب الفنية للتخطيط التربوى والاستمرار فى تطويرها ، وسبيلها الى ذلك مراكز التدريب الاقليمية والدولية ، وحلقات الدراسة واجتماعات الخبراء ، والمطبوعات والمنح المالية والمساعدات — على اختلاف اشكالها — التى تقدم لمراكز التدريب القومية القائمة حاليا ٠ كما ان التشاور مع المنظمات الدولية لنقابات المعلمين والتعاون معها ، من الامور التى قد يرجى من ورائها النفع الكبير ٠

٤٠ — كلما طرأت حاجة محددة وجب عقد مؤتمرات اقليمية لبحث الاحتياجات التعليمية وطرق مواجهتها ، فمثل هذه الاجتماعات تسهم مساهمة قيمة فى النهوض بالاساليب الفنية للتخطيط التعليمى ، وتبرز العلاقة بين التقدم التعليمى من ناحية والتقدم الثقافى والاقتصادى والاجتماعى من ناحية اخرى ٠

٤١ — تستطيع الهيئات الدولية والهيئات القومية ، العامة منها والخاصة ، ان تسهم مساهمة فعالة فى التعريف بالتخطيط التعليمى والعمل على نشره ٠ ولنتأكد من ان المساعدات المالية التى تقدمها هذه الهيئات تستخدم على احسن وجه ، يجب ان يكون الاساس فى تقديم هذه المساعدات هو استخدام الاساليب الفنية للتخطيط استخداما ناجحا فعالا ٠

تنفيــذ التوصيــة الحالية

٤٢ــ من الاهمية بمكان ان تنشر نصوص هذه التوصية على أوسع نطاق ، وذلك عن طريق وزارات التربية ، والسلطات المدرسية ، ومراكز الوثائق التربوية ، والاتحادات الدولية والقومية للمعلمين والآباء ... الخ . كما ينبغى ان تلعب الصحف التربوية سواء أكانت حكومية أم أهلية دورها الكبير فى نشر هذه التوصية بين الجهات التى يهمها الامر ، وبين هيئات التدريس والادارة والجمهور .

٤٣ــ يرجى من المراكز الاقليمية لليونسكو ــ بالتعاون مع الوزارات المختصة ان تيسر دراسة هذه التوصية على المستوى الاقليمى بقصد مواءمتها مع خصائص كل اقليم .

٤٤ــ يرجى من وزارات التربية ــ فى البلاد التى تدعو فيها الضرورة الى ذلك ــ ان تطلب من الهيئات المختصة القيام بأوجه نشاط معينة مثل :

أ) دراسة هذه التوصية ومقارنتها بالوضع القائم فى بلادها من الناحيــــة التشريعية والناحية الواقعية .

ب) بحث ما قد يترتب على تنفيذ البنود التى لم تطبق بعد من مزايا أو مساوئ .

جـ) العمل على تحوير كل بند بما يلائم الموقف فى كل بلد ، اذا ما اتجهت النية الى تطبيقه .

د) اقتراح القواعد والاجراءات العملية التى تضمن تطبيق ما تتم دراسته من بنود .

٥ ٥
٥

التوصية رقم " ٥٥ "
المرفوعة الى وزارات التربيـــة والتعليـــم
بشــــأن
تدريب معلمى المرحلة الابتدائية اثناء الخدمة

ان المؤتمر الدولى للتعليم العام ،
الذى عقد دورته الخامسة والعشرين بجنيف ، بدعوة من منظمة اليونسكو ومكتب التربية الدولى ، والذى بدأ اجتماعاته فى الثانى من شهر يوليو سنة ١٩٦٢ ، واختتمها فى الثانى عشر من يوليو سنة ١٩٦٢ ، يعلن انه قد أقر التوصية التالية :

ان المؤتمر ،

نظرا لانه من حق الاطفال فى جميع انحاء العالم ان يتعلموا ويتربوا على ايدى معلمين قد توفرت فيهم جميع الضمانات من حيث اعدادهم العام والتربوى ،

ونظرا للتعقيد المتزايد فى المسئوليات التربوية التى تقع على عاتق المدرسة ونظرا للتقدم السريع فى العلوم ، والتطور المستمر فى نظريات التربية وطرقها والتطور فى الثقافـــة بوجه عام ،

ونظرا لانه ينبغى ان تتاح لكل مدرس طوال سنى حياته العملية فرص توسيع آفاقــه وتنمية ثقافته العامة واعداده التربوى ، والنهوض بمؤهلاته الفنية والمهنية ،

ونظرا لان المدرسين الذين لم يستكمل تأهيلهم قد تزايد عددهم نتيجة لصعوبة توفير المدرسين المؤهلين اللازمين ، بحيث اصبحت الحاجة أشد الى تزويدهم بقدر ملائم من التدريب العام والمهنى ،

ونظرا لانه من واجب السلطات التعليمية ان تبذل قصارى جهدها فى ان تيسر ان لم تكفل للمدرسين مختلف انواع التدريب اثناء الخدمة ،

ونظرا لانه قد يصعب على مدرسى المدرسة الابتدائية ان يستفيدوا من الـوسائـــل المباشرة أو غير المباشرة للتدريب الذى يحتاجون اليه وذلك لاسباب متنوعة اخصها الوضــع العادى ،

ونظرا لما جاء فى التوصية رقم ٣٦ الخاصة بتدريب معلمى المرحلة الابتدائية والتـى اقرها المؤتمر الدولى للتعليم العام فى دورته السادسة عشرة سنة ١٩٥٣ ، وخاصة ما ورد

فى المواد من ٥٥ الى ٦٤ متعلقا بتدريب معلمى المرحلة الابتدائية اثناء الخدمة ،

ونظرا لان البلاد وان تشابهت أمانيها فانها ستتوصل الى حلول متباينة لمشكلة تدريب معلمى المرحلة الابتدائية اثناء الخدمة ، وذلك نتيجة لشدة اختلاف اوضاعها ،

يرفع الى وزارات التربية فى مختلف البلاد التوصية التالية :

تنظيم التدريب

١ — ان توفير التدريب لمعلمى المرحلة الابتدائية اثناء الخدمة على نحو منهجى منظم ، قد اصبح امرا أشد لزوما من ذى قبل سواء أكان هؤلاء المعلمون من الذين لم يستكملوا تأهيلهم ويحتاجون الى النهوض بمستوى ثقافتهم العامة والتربوية ، أم كانوا معلمين مؤهلين ولكنهم يرغبون فى متابعة الطرق الحديثة والاساليب الفنية وتوسيع ثقافتهم العامة ، او الحصول على مؤهلات اعلى فى بعض الحالات ٠

٢ — قد يعهد بتنظيم التدريب — تبعا للنظام التعليمى الخاص بكل بلد لاحدى ادارات التعليم الابتدائى الموجودة فعلا ، أو لهيئة خاصة تعمل فى تعاون وثيق مع هذه الادارات ٠

٣ — يجدر بالسلطات التعليمية ان تلتمس العون والمشورة من اتحادات المعلمين وغيرها من الجماعات أو المؤسسات التى يمكنها ان تقوم بدور هام فى تنظيم التدريب ٠

٤ — ينبغى للسلطات التعليمية ان تمنح تأييدها الادبى والمادى للجهود الخاصة (غير الحكومية) ، متى كانت هذه الجهود تساهم مساهمة فعالة فى تدريب معلمى المرحلة الابتدائية اثناء الخدمة ٠

٥ — أيا كان الشكل الذى يأخذه تنظيم تدريب معلمى المرحلة الابتدائية اثناء الخدمة فمن الضرورى عند التطبيق العملى لهذا التدريب وتقييم النتائج التى يسفر عنهما ان تتضافر جهود نظار المدارس ، وهيئة التدريس بمعاهد تدريب المعلمين ، والمستشارين التربويين ، ومفتشى المدارس الابتدائية ومعاهد التربية على المستوى الجامعى ، والاساتذة او المتخصصين فى موضوعات اخرى قد يساعد تدريسها على تنمية الثقافة العامة للمعلمين ٠

فئات المعلمين الذين ينبغى اشراكهم فى برامج التعليم

٦ ـ يجب على السلطات المسئولة عن تنظيم تدريب معلمى المرحلة الابتدائية اثناء الخدمة ان تضع فى اعتبارها هذه الفئات الثلاث بوجه عام :

أ) المعلمون غير المؤهلين

ب) المعلمون المؤهلون الذين قد يستفيدون من التدريب فى زيادة معلوماتهم العامة ، وتحسين الطرق التى يتبعونها فى التدريس .

جـ) المعلمون المؤهلون الذين يرغبون فى الحصول على مؤهلات أعلى أو اعداد انفسهم للاضطلاع بمهام اخرى فى ميدان الخدمة التعليمية .

٧ ـ ان تحقيق الاعداد الكافى للمعلمين غير المؤهلين بالمرحلة الابتدائية ، أمر ضرورى فى البلاد التى تعانى نقصا فى هيئة التدريس ، تضطر معه سلطات التعليم الى الاستعانة بمدرسين لا يحملون المؤهلات المطلوبة .

٨ ـ مهما كان التدريب المهنى لمعلمى المرحلة الابتدائية كاملا ، فانه ينبغى للسلطات التعليمية ان تكفل للمعلمين طوال مدة خدمتهم فرصا تتيح لهم التوسع فى ثقافتهم العامة والتعمق فيها ، وان يجددوا معلوماتهم التربوية حتى يسايروا الزمن ويصبحوا على علم بطرق التدريس الحديثة وأساليبه الفنية .

٩ ـ ينبغى للسلطات التعليمية ـ لصالح التعليم نفسه ـ ان تتخذ الخطوات الضرورية التى تمكن الراغبين من معلمى المرحلة الابتدائية من الدراسة للحصول على دبلومات اعلى ، او حضور دراسات تخصصية فى التربية ، او تأهيل انفسهم للاضطلاع بمهام اخرى فى ميدان الخدمة التعليمية .

١٠ ـ ينبغى ان يتوقف اعتبار الاشتراك فى التدريب اجباريا ام اختياريا على وضع الفئة التى اعد لها التدريب ومستواها ، وعلى نوع وسائل التدريب المتبعة .

وسائل التدريب

١١ ـ من بين الوسائل الكثيرة التى يمكن ان تفيد فى تدريب معلمى المرحلة الابتدائية اثناء الخدمة يحسن اختيار ما كان منها اكثر اتفاقا مع ما يأتى :

أ) الاحتياجات الخاصة بكل فئة من المعلمين المستفيدين من التدريب ،

ب) الموارد المادية أو غير المادية التي يمكن توفيرها ،

جـ) خصائص التعليم الابتدائي في البلد واحتياجاته .

١٢) ينبغي توفير برامج التدريب الخاصة بالمعلمين غير المؤهلين ، بصورة منهجية ومنتظمة ، على ان تتوقف مدة التدريب على مستوى المشتركين فيه ، وقد يحسن انشاء معاهد خاصة للقيام بهذا الغرض .

١٣ — عندما يكون الهدف هو زيادة المعلومات العامة او التربوية أو تجديد هذه المعلومات لدى المدرسين المؤهلين ، فانه من المهم ان يعد برنامج منهجي منظم في هذه الحالة كذلك .

١٤ — عندما توضع البرامج التي يقصد بها تمكين المعلمين المؤهلين من تحسين مؤهلاتهم، أو لاعداد انفسهم للاضطلاع بمهام اخرى في ميدان التعليم ، فانه يجب مراعاة التوفيق بين هذه الدراسات الاضافية وبين ما يسند الى المشتركين في هذه البرامج من واجبات ومسئوليات في المدارس التي يعملون بها .

١٥ — ينبغي الا تقتصر برامج تدريب معلمي المرحلة الابتدائية اثناء الخدمة على الناحية النظرية الخالصة ، وانما يجب ان تتضمن جانبا تطبيقيا ودروسا عملية ونموذجية .

١٦ — من المرغوب فيه ان تستكمل برامج التدريب المنتظمة بأن تخصص بين الحين والحين ايام يحتفى فيها بالتربية والمربين ، وتلقى محاضرات عامة وتجرى مناظرات ، او تنظم فيها زيارات لمؤسسات تربوية أو غير ذلك .

١٧ — يحسن ان يشجع تنظيم جماعات للمناقشة والبحث داخل نطاق المدرسة أو على المستوى المحلي أو الاقليمي لأن ذلك يسمح للمعلمين أن يتبادلوا وجهات النظر ، وان يهتموا اهتماما ايجابيا مباشرا بالمشكلات التي قد تعترضهم اثناء عملهم .

١٨ — من المهم تنظيم برامج التدريب بالمراسلة والتوسع فيها ، اذ يرجع نفعها الاكبر الى انها تمكن المدرسين في الاماكن النائية من الدراسة دون حاجة الى الانقطاع عن آداء واجباتهم .

١٩ — ينبغي مضاعفة الاهتمام بتوفير الكتب التربوية والثقافية والكتيبات والدوريات كما يجب توزيعها على اوسع نطاق ممكن حتى يكون في متناول يد كل معلم ، او يمكنه الرجوع اليها دون مشقة .

٢٠ — يستحسن عند تنفيذ برامج التدريب ان ينتفع الى اقصى حد ممكن بمراكز التوثيق التربوى والمكتبات وخصوصا المكتبات التربوية ، وعلى هذا الاعتبار يكون من المفيد التوسع فى خدمات المكتبات المتنقلة وفى خدمات اعارة الكتب بوجه عام ٠

٢١ — يحسن الانتفاع بحكمة من الامكانيات العديدة التى تيسرها التسجيلات الصوتية بأنواعها ، والافلام والاذاعة والتلفزيون ٠

٢٢ — يستحسن تشجيع معلمى المرحلة الابتدائية على السفر داخل بلادهم وخارجها ، افرادا وجماعات ، وذلك بقصد تدريبهم ٠

التسهيلات والامتيازات التى تمنح للمعلمين اثناء التدريب وبعده

٢٣ — فى الحدود التى لا تضر بعملية التعليم ، يجب ان تحرص السلطات التعليمية على ان تمنح معلمى المرحلة الابتدائية اكبر قدر من التسهيلات التى تشجعهم على ان يستفيدوا من الوسائل المختلفة للتدريب ، وخاصة اولئك الذين يواجهون صعابا نتيجة لعملهم فى مدارس نائية ٠

٢٤ — من بين العوامل الكثيرة التى يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عند تقرير نوع التسهيلات التى تمنح للمشتركين فى التدريب ، نخص بالذكر طبيعة البرنامج التدريسى ذاته وهدفه وحقيقة كونه اجباريا أو اختياريا ، ثم المدة التى لا بد للمشتركين ان يتغيبوا فيها من عملهم ، والاسفار التى يتطلبها التدريب ٠

٢٥ — اذا كان على المدرس ان يتغيب عن مدرسته فترة من الزمن لحضور دورة تدريبية ما ، ينبغى للسلطات التعليمية ان تمنحه الاجازة اللازمة ، وان تستمر فى دفع مرتبه كاملا أو دفع جزء منه ، وأن تتحمل جميع تكاليف من يحل محله ٠

٢٦ — عندما يستدعى الاشتراك فى نشاط التدريب قدرا من السفر والانتقال ، فمن المهم ان ترد نفقات السفر كلها أو جزء منها لمن اشترت فى هذا التدريب ٠

٢٧ — ينبغى للمسئولين عن التدريب توفير الغذاء والسكن للمشتركين فيه ، أو تعويضهم عن ذلك بمنح ومساعدات كلما وجد ما يبرر ذلك ٠

٢٨ — المعلمون غير المؤهلين الذين اكتسبوا التدريب المهنى الذى كان ينقصهم يجب — اذا استوفوا الشروط المقررة — ان يمنحوا شهادات أو دبلومات تمكنهم من الدخول فى كادر المعلمين والتمتع بجميع المزايا القانونية التى يكسبها اياهم هذا الانضمام ٠

٢٩ — ينبغى مراعاة درجة الكفاية التى يصل اليها معلمو المرحلة الابتدائية المؤهلون الذين يحصلون على تدريب اضافى ، وخاصة عند اجراء التنقلات والترقيات ، وذلك تبعا لأهمية هذا التدريب .

٣٠ — المعلمون الذين فى الخدمة فعلا ، والذين اتموا بنجاح دراسات تكميلية للحصول على مؤهلات علمية أعلى أو لاعداد انفسهم لوظائف نظار أو مفتشين أو مدرسين بالمدارس الثانوية أو مدرسين متخصصين ، هؤلاء المدرسون يجب ان يتاح لهم التمتع بالمزايا المتصلة بالمؤهلات التى حصلوا عليها او المتصلة بالمهام الجديدة التى اعدوا أنفسهم للاضطلاع بها .

التعـــاون الدولـــى

٣١ — نظرا لتزايد عدد البلاد التى تطلب العون من الخارج لكى توفر لمعلميها فرص التدريب اثناء الخدمة ، فانه من المرغوب فيه ان تكـون المنظمات التربوية أو الاقليمية فى وضع يمكنها من اجابة مثل هذه الطلبات .

٣٢ — ينبغى ان يكون العون المالى الذى يقدم على هذا النحو بحيث يسمح — مثـلا — بانشاء المعاهد المتخصصة فى التدريب لمعلمى المرحلة الابتدائية غير المؤهلين . وتدعيم الاوجه الاخرى لهذا النوع من التدريب مثل البحث التربوى ، وسفر المسئولين عن برامج التدريب ودراستهم فى الخارج .

٣٣ — ومن الصور التى يمكن ان يتخذها التعاون الدولى ايضا توفير الخبراء والمستشارين المختصين فى تنظيم برامج تدريب المعلمين وكذلك اساتذة معاهد التدريب ، ووضعهم تحت تصرف البلاد التى تطلبهم ، وتزويد هذه البلاد بما تحتاجه من مطبوعات ووثائق تربوية وما اليها .

٣٤ — عندما تنظم — على النطـاق الدولى او الاقليمى — حلقات الدراسة فى حقل التربية ، نظرية كانت هذه الدراسة أم عملية ، فانه يجب اعتبارها بمثابة مساهمة فى تدريب معلمى المرحلة الابتدائية القائمين بالعمل فعلا ، وبهذا الصدد يستحسن التفكير فى توفير التسهيلات (كالمنح الدراسية مثلا) التى يقصد بها تكوين عدد ممن يهمهم الامر من الاسهام فى هذه الحلقات .

٣٥ — قد تقدم ايضا المعونة المتبادلة على المستوى الدولى عن طريق السماح لمواطنى البلاد الاخرى بالاشتراك فى اوجه التدريب التى ينظمها البلد لتدريب معلميها ٠

تنفيذ التوصية الحالية

٣٦ — من الاهمية بمكان ان تنشر نصوص هذه التوصية على اوسع نطاق وذلك عن طريق وزارات التربية ، والسلطات المدرسية للمرحلة التعليمية التى يعنيها الامر مباشرة ومراكز الوثائق التربوية ، والاتحادات الدولية والقومية للمعلمين وللآباء ٠٠٠ الخ ٠ كما ينبغى ان تلعب الصحف التربوية سواء أكانت حكومية أم أهلية دورها الكبير فى نشر هذه التوصية بين الجهات التى يهمها الامر ، وبين هيئات التدريس والادارات والجمهور ٠

٣٧ — يرجى من المراكز الاقليمية لليونسكو — بالتعاون مع الوزارات المختصة ان تيسر دراسة هذه التوصية على المستوى الاقليمى بقصد مواءمتها مع خصائص كل اقليم ٠

٣٨ — يرجى من وزارات التربية — فى البلاد التى تدعو فيها الضرورة الى ذلك ان تطالب من الهيئات المختصة القيام بأوجه نشاط معينة مثل :

أ) دراسة هذه التوصية ومقارنتها بالوضع القائم فى بلادها من الناحية التشريعية والناحية الواقعية ٠

ب) بحث ما قد يترتب على تنفيذ البنود التى لم تطبق بعد من مزايا أو مساوئ ٠

جـ) العمل على تحوير كل بند بما يلائم الموقف فى كل بلد ، اذا ما اتجهت النية الى تطبيقه ٠

د) ثم اخيرا ، اقتراح القواعد والاجراءات العملية التى تكفل تطبيق ما تتم دراسته من بنود ٠

٥ ٥
٥

التوصية رقم ٥٦
المرفوعة الى وزارات التربية والتعليم
بشأن
تنظيم التوجيه التعليمى والمهنى

ان المؤتمر الدولى للتعليم العام ،
الذى عقد دورته السادسة والعشرين بجنيف ، بدعوة من منظمة اليونسكو ومكتب التربية الدولى ، والذى بدأ اجتماعاته فى اليوم الأول من شهر يوليو ١٩٦٣ واختتمها فى الحادى عشر من يوليو ١٩٦٣ يعلن أنه قد أقر التوصية التالية :

ان المؤتمر ،

نظرا لأن التوجيه التعليمى والمهنى يجب أن يتيح لكل فرد أقصى حد لنمو قدراته واستخدام امكانياته وتفتح شخصيته ،

ونظرا لأن التوجيه التعليمى والمهنى تتزايد ضرورتهما لمواجهة الظروف التى نجمت عن سرعة التطور الذى شمل النواحى الفنية والاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك لضمان الاستثمار الحكيم للقوى البشرية وأن هذه المواجهة انما تكون برفع مستوى المعرفة والتأهيل ،

ونظرا لأنه لا يمكن ضمان تقدم المجتمع اذا تعذر على معظم الأفراد أن يختاروا المهنة التى تتفق مع ميولهم وقدراتهم ولم يظفروا بالاشباع من مزاولة المهنة التى اختيرت لهم ،

ونظرا لأن مفهوم التوجيه يتطور باستمرار وأن مثل هذا التوجيه يبدو الآن كعملية مستمرة وثيقة الاتصال بالأنشطة التربوية للمدرسة ،

ونظرا للازدياد المطرد فى عدد الملتحقين بالمدارس وضرورة توفير النصيحة الفردية للتلاميذ ابتداء من السن التى يدركون فيه مسئولياتهم تجاه البيئة التى سيحتاجون الى التكيف معها والقيام بدورهم كأعضاء عاملين فيها ،

ونظرا لأن التوجيه يكون أكثر جدوى متى قام على معرفة وافية بالطفل ، ومتى كان مصدر هذه المعرفة هو ملاحظة الطفل ملاحظة كافية لفترة طويلة أثناء مراحل نموه المختلفة ولشتى مظاهر سلوكه ،

ونظرا لأن التوجيه يمكن أن يكون حلقة وصل بين العمل والمدرسة ، وأن يؤثر فى بناء التعليم وتنظيمه ومحتواه ، كما يسهم فى نجاح التخطيط الاقتصادى والاجتماعى للدولة ،

ونظرا لأن الشخص البالغ قد يجد نفسه فى لحظة من لحظات العمل الذى يمتهنه امام ضرورة تقتضيه تغيير مهنته أو قد يرغب فى تزويد نفسه بمؤهلات أعلى ،

ونظرا لأن امكانيات التوسع فى عملية التوجيه تعتمد — بالرغم من كل شئ — على درجة التقدم التربوى والتقدم الاقتصادى والاجتماعى فى أى بلد أو فى أى اقليم من أقاليمه ،

ونظرا لأن التوجيه التعليمى والمهنى لايمكن ان يكون فعالا الا اذا اتخذت الخطوات لضمان مجانية التعليم وتوفير المساعدة المادية للتلاميذ كلما اقتضى الأمر ذلك ، وعدم التمييز العنصرى أو الاجتماعى أو أى لون آخر من التفرقه ،

ونظرا لأن التوصيات المتعدده التى أقرها المؤتمر الدولى للتعليم العام فى السنوات الأخيره وبخاصة التوصية رقم ٢٥ الخاصة بتطوير الخدمات السيكولوجيه فى التربية ، والتوصية رقم ٤٩ الخاصة بقبول واعداد هيئة تدريس العلوم والمواد الفنية وهما التوصيتان اللتان صدرتا على التوالى فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٤٨ ، ٥ يوليو سنة ١٩٥٤ ، تتناول تطوير التوجيه التعليمى والمهنى ،

وعلاوة على ذلك ، فانه نظرا للتوصية الخاصة بالتوجيه والارشاد المهنى التى أقرها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية فى ٨ يونيه سنة ١٩٤٩ ، والتوصية الخاصة بالتدريب المهنى التى أقرها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية فى ٦ يونيه سنة ١٩٦٢ ، والتوصية الخاصة بالتعليم الفنى والمهنى التى أقرها المؤتمر العام لليونسكو فى ١١ ديسمبر ١٩٦٢ ،

ونظرا أيضا للتوصيات والقرارات التى صدرت على مستوى غير حكومى والتى تتناول جانبا أو أكثر من جوانب التوجيه التعليمى والمهنى ،

ونظرا لأن البلاد المختلفة وان تشابهت فى أمانيها الا أنها ستتوصل الى حلول مختلفة لمشكلة تنظيم التوجيه التعليمى والمهنى ،

يرفع الى وزارات التربية فى مختلف البلاد التوصية التالية :

طبيعة التوجيه التعليمى والمهنى

١ — ان السلطات المسئوله تجد نفسها اليوم امام مفاهيم أو نظم مختلفه للتوجيه التعليمى والمهنى ، هذه الأنظمه المختلفة بالرغم من ارتباطها باحتياجات ومشكلات مختلفة الا أنها من بعض وجوهها قد يؤثر بعضها فى البعض الآخر ، بل ويكمله أيضا . وبالتالى يجب الا ينظر اليها

على أنها أنظمة متناقضة ، وعندما يكون على البلاد المختلفة أن تختار من بين هذه الأنظمة المتنوعة ، فينبغي أن تأخذ في اعتبارها خصائص الأنظمة الرئيسية القائمة حاليا المبينة في الفقرات التالية :

أ ـ النظام القديم للتوجيه المهني والحرفي ـ خارج المدرسة ـ الذي قام على الخبرة الطويلة في كثير من البلاد .

ب ـ النظام الذي تبنى فيه برامج التعليم كلها على التوجيه والاعلام المهني دون تنظيم أية خدمات خاصة يطلبها مفهوم التربية الذي يهتم أساسا بتعريف التلميذ بأوليات العمل وتبصيره بمسئولياته نحو المجتمع مستقبلا .

ج ـ النظام الذي يطبع نفس بناء التعليم الثانوي بطابع توجيهي تكون المرحلة الأولى منه مشتملة على فصول للملاحظة والتوجيه وتفضي الى دراسات متنوعة على مستوى المرحلة الثانوية ، وهذا النظام لا يتسق فقط مع وجود خدمات التوجيه التعليمي والمهني خارج المدرسة ولكنه يسهم أيضا معها في التوجيه .

د ـ نظام التوجيه المهني والتعليمي المستمر الذي تقدمه المدارس على هيئة خدمات استشارية وارشادية تتابع النمو العقلي والجسمي للتلاميذ وتساعدهم على حل مشكلاتهم الشخصية وتقدم لهم التوجيه عندما يحتاجون الى اتخاذ قرارات متعلقة بمستقبلهم .

٢ ـ وفضلا عن ذلك يجب على السلطات المسئولة أن تراعي النواحي التالية :

أ ـ بناء النظام التعليمي وخصائصه الحالية وامكانيات تغييره ،

ب ـ الوسائل الحالية للتوجيه ،

ج ـ المواد أو الموارد الاخرى الميسورة في الدولة لامكان توفير التوجيه ،

د ـ الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومراحل تطورها في الحاضر والمستقبل .

المبادىء العامة

٣ ـ مهما كان النظام الذي تأخذ به السلطات المسئولة عن التوجيه فمن المهم ان تراعي المبادىء العامة التي تنطبق على الظروف المختلفة .

٤ ـ ينبغي أن يساعد التوجيه الفرد على اختيار دراسته ومهنته ويمكنه من معرفة نفسه وامكانياته وذلك عن طريق استقصاء ميوله واستعداداته العقلي منها والجسمي ، وتعريفه بالمهن المختلفة والفرص المتاحة له .

٥ ـ وبالاضافة الى ذلك ينبغي مراعاة التطور الاجتماعي والاقتصادي للدولة

واحتياجات المجتمع الحالية والمستقبلة ، كما ينبغى فى الوقت نفسه ضمان حرية الفرد فى الاختيار ، الأمر الذى يعنى أن يصبح التوجيه مسئولا تجاه كل من الفرد والمجتمع .

٦ — أن يكون من واجب كل بلد توفير كل من التوجيه المهنى والتربوى الذى يجب أن يكون ميسورا للتلاميذ فى جميع المستويات ، كما يجب ان يشجع التلاميذ على الافادة من هذه الخدمات . ويجب ايضا ان يهيئ التعليم فرصا كافية للاختيار والانتقال حتى يتسنى لكل تلميذ فى اى وقت اتخاذ الطريق الاكثر ملاءمة لميوله وقدراته .

٧ — ينبغى أن تكون الخدمات المهنية والتوجيهية التى تنظمها السلطات العامة بالمجان ، حتى لا يحرم منها أى فرد يرغب فى الافادة منها بسبب اعتبارات مالية . ويمكن تقديم المساعدات المالية لمرافق التوجيه الخاصة التى لا تستهدف تحقيق ربح مادى .

٨ — ينبغى على السلطات التعليمية ان تأخذ على عاتقها المسئولية الأولى للتوجيه التعليمى . أما بالنسبة للتوجيه المهنى فواجب السلطات التعليمية ان تكفل الاتصال الدائم بالسلطات المسئولة عن الخدمات المتعلقة بالعمل والصناعة والرعاية الاجتماعية ورعاية الشباب ... الخ .

٩ — من المرغوب فيه ان توجد هيئة استشارية دائمة تضم ممثلين عن جميع الجهات المعنية ، مهما كان نوع النظام القائم للتوجيه .

١٠ — يجب توفير الوسائل الكافية التى تسمح بالتوسع المستمر فى نظام التوجيه بحيث يشمل الشباب جميعا فى كل المناطق الريفية منها والمدنية ، وليشمل ايضا جميع مستويات التعليم .

١١ — يجب على الدول التى لم تتوفر لديها الوسائل الكافية لوضع نظام عام للتوجيه حتى الآن ان تتولى اقامة عدد معين من المراكز التجريبية فهذه المراكز يمكن ان تستخدم كنماذج ويمكن التوسع فيها تدريجيا حتى تشمل جميع انحاء البلد .

الأساليب الفنية للتوجيه واجراءاته

١٢ـ مهما كان النظام المتبع فى التوجيه فان من الضرورى ان يقوم التوجيه على دراسة كل فرد وملاحظته مع مراعاة جميع جوانب نموه الشخص والعقلى والعاطفى والجسمى ونتائجه المدرسية وظروفه العائلية والاجتماعية التى يكون لها تأثير على سلوكه .

١٣ـ الاختبارات النفسية التطبيقية التى توضع لقياس مستوى الذكاء والكشف عن الاستعدادات والميول ينبغى ان تصاغ صياغة علمية ، وان تكون متنوعه تنوعا وافيا ، وملائمة لخصائص البلد ومستوياتها الثقافية والاجتماعية المختلفة .

١٤ـ فى أى برنامج للتوجيه التعليمى والمهنى يجب ألا تقوم معرفة نمو كل ناشئ وامكانياته على مايكشف عنه الاختبار السيكولوجى فحسب بل وعلى نتائج اختبارات التحصيل والدرجات المدرسية والبيانات الصحية والجسمية ايضا ، وكذلك على المعلومات الخاصة بالبيت والبيئة ، كما أن تعاون أولياء الأمور أمر لايمكن الاستغناء عنه .

١٥ـ من الضرورى ان يكون لكل تلميذ سجل متجمع يلازم التلميذ خلال حياته المدرسية يتضمن جميع نواحى نموه مثل تحصيله العلمى وسلوكه اليومى ، كما يجب ان يقوم باستيفاء بيانات هذا السجل مدرسون على درجة مناسبة من الكفاية . وان تكفل له السرية ولايستخدم الا للمعاونه فى التوجيه المهنى والتعليمى .

١٦ـ من الضرورى فى جميع انظمة التوجيه عقد سلسلة من المقابلات الشخصية لكسب ثقة التلميذ وعائلته ، وينبغى أن تساعد هذه المقابلات التلميذ على معرفة نفسه بصورة أوضح وادراك الامكانيات المتاحه له .

١٧ـ من الضرورى فى جميع انظمة التوجيه ان توجه عناية كبيرة للاعلام بالمهن والمقررات الدراسية اللازمة لها ، ومثل هذا الاعلام الذى يهم الآباء كما يهم التلميذ يجب ان يكون متكاملا مع نظام التوجيه التعليمى والمهنى ومعدا بالتعاون مع الخدمات المتخصصة ، ومنشورا على الجمهور على نطاق واسع عن طريق النشرات والمحاضرات والجرائد والافلام والاذاعه والتليفزيون .

١٨ـ يجب ان يكتسب التلاميذ خبرة تيسر لهم برنامج التوجيه المهنى سواء كان هذا عن طريق الدراسات العملية فى المدارس ام عن طريق الزيارات أو العمل فى المشروعات الصناعية كما يحدث فى بعض الدول .

١٩ـ بالرغم من الصعوبات التى لا مفر منها فانه يجب استخدام طرق لمتابعة هؤلاء التلاميذ الذين تلقوا توجيها ، فمثل هذه المتابعة لا تفيد الفرد فقط وانما تفيد نتائجها ايضا فى عملية التقييم والتحسين المستمر المنظم لطرق التوجيه ، ومن الممكن أن يقوم بمثل هذا البحث أجهزة قادره .

الهيئة المسئولة عن التوجيه

٢٠ـ حيثما تستخدم الأساليب الفنية النفسية فى التوجيه التعليمى والمهنى يجب أن يكون الأشخاص المسئولون عن هذه الاختبارات مؤهلين لاستخدام هذه الأساليب الفنية ، وأن يكونوا قد تلقوا تدريبا عاليا .

٢١ـ عندما تكون خدمات التوجيه التعليمى والمهنى غير مركزه داخل المدارس نفسها ، فانه ينبغى ان يكون القائمون بتقديم هذه الخدمات حاصلين على دبلوم فى التوجيه المهنى ، كما يجب ان يكونوا قد تلقوا دراسات خاصة متقدمه فى علم النفس التطبيقى وفى العلوم الاجتماعية والاقتصادية وان تتوفر لديهم الخبرة فى معالجة المشكلات المتعلقه بالتربية والعمل ورعاية الشباب ، ويستطيع مثل هؤلاء المتخصصين ان يتخذوا لهم مساعدين من الحاصلين على مؤهلات أدنى .

٢٢ـ من المهم فى البلاد التى يتكامل فيها الاعلام المهنى والتوجيه مع نظام التعليم أن يتدرب عضو أو اكثر من اعضاء هيئة التدريس على هذا العمل وان يلم الماما كافيا بالمهن المختلفة والدراسات المقررة ، وفضلا عن ذلك يجب ان يتضمن منهج اعداد المعلمين دراسات موجزه عن اسس التوجيه التعليمى والمهنى وطرقه وممارسته .

٢٣ـ فى البلاد التى يكون التوجيه فيها جزءا منفصلا عن البرنامج التعليمى وان كان يتولاه بعض المدرسين فى بعض الأحيان ، فان من المرغوب فيه ان يدرب مثل هؤلاء المدرسين تدريبا مناسبا للقيام بهذا العمل المتخصص كما ينبغى ضمان العدالة فى تخصيص انصبتهم من العمل كمرشدين وكمعلمين حتى يستطيعوا تكريس وقت كاف لكل من هذين النوعين من الواجبات .

٢٤ـ يجب على المختصين بالتوجيه أن يؤدوا واجباتهم بالتعاون المتصل مع المدرسين ومع غيرهم من هيئة المدرسة (كالطبيب والاخصائى النفسانى والاخصائى الاجتماعى) .

٢٥ـ من الضرورى ان يلم مدرسو المرحلة الأولى من التعليم الثانوى ـ حينما تعتبر هذه المرحلة مرحلة توجيه ـ بجميع الاساليب الفنية اللازمة لانتقال التلاميذ الى مستوى المقررات الدراسية المختلفة التى تدرس فى المرحلة

الثانية من التعليم الثانوى .

٢٦ـ يجب ان تراجع وتتحدد باستمرار طرق التوجيه التعليمى والمهنى و الاعلام ، كما يجب ان تتوفر للمسئولين عن التوجيه مايكفى من الوسائل والفرص لتحسين مؤهلاتهم المهنية .

٢٧ـ عندما تستلزم خدمات التوجيه التعليمى والمهنى الاستعانة بالمتخصصين من غير اعضاء مهنة التدريس ، يجب ان توضع شروط الخدمة التى تنظم عمل هذه الهيئة المتخصصة ، وان تحدد رواتبهم وان يراعى المؤهلات المألوفه والاعداد اللازم للاضطلاع بهذه المهام .

٢٨ـ يجب على السلطات والمنظمات المهنية المسئولة عن التوجيه التعليمى والمهنى ، ان ترسم المبادىء الاخلاقية الخاصة بهذه المهنة للاسترشاد بها فى اداء واجباتها وفى علاقاتها المهنية .

الجهود الدولية

٢٩ـ البلاد التى تعوزها الامكانيات المالية وتفتقر الى المؤهلين لتنظيم التوجيه التعليمى والمهنى وضمان تقدمه يجب ان تتمكن من الافادة من المعونات الفنية التى تقدمها البلاد الاخرى أو المنظمات الدولية على صورة خبراء ومنح دراسية للسفر والدراسة وادوات واعتمادات مالية ... الخ .

٣٠ـ مهما كانت طبيعة تطور نظام التوجيه فى اى بلد والمرحلة التى وصل اليها هذا التطور ، فان جميع البلاد يجب ان تضع فى اعتبارها الخبرات التى وصلت اليها البلاد الاخرى ، وبالتالى فانه من المهم ألا يقتصر التشجيع على تبادل المطبوعات ، بل يجب ان يتعداه الى الاتصالات الشخصية عن طريق تبادل الزيارات والمؤتمرات والبرامج الدراسية وكذلك الدراسات التى يحضرها الدارسون من البلاد المختلفة من المهتمين بمشكلات التوجيه .

٣١ـ يجب تشجيع اجراء الدراسات المقارنة التى تبين اوجه التشابه والاختلاف بين انظمة التوجيه القائمة ، فان ذلك لاتقتصر فائدته على مايقدمه من معلومات نافعه ، بل انه قد يوحى بتحسينات قيمة للنظم الموجودة حاليا .

تنفيذ التوصية الحالية

٣٢– من الأهمية بمكان أن تنشر نصوص هذه التوصية على أوسع نطاق ممكن عن طريق وزارات التربية والسلطات المدرسية ، ومراكز الوثائق التربوية والاتحادات الدولية والقومية للتوجيه المهني وجمعيات المعلمين والآباء .. الخ كما ينبغي ان تلعب الصحف التربوية ، سواء أكانت حكومية أم أهلية ، دورا كبيرا في اذاعة هذه التوصية بين الهيئات المعنية ، وبين هيئات التدريس والادارة والجمهور .

٣٣– يرجى من وزارات التربية في البلاد التي تدعو فيها الضرورة الى ذلك أن تطلب الى الهيئات المختصة الاضطلاع بانشطة معينة مثل :

أ– دراسة هذه التوصية ومقارنتها بالوضع القائم في بلادها من الناحية التشريعية والناحية الواقعية .

ب– بحث المزايا والعيوب التي تترتب على تنفيذ كل بند من البنود التي لم تطبق بعد .

جـ– العمل على تحوير كل بند بما يلائم الوضع في كل بلد اذا رؤى من المرغوب فيه تنفيذ هذا البند .

د– اقتراح القواعد والاجراءات العملية التي تكفل تنفيذ كل بند بعد دراسته .

٣٤– يرجى من المراكز الاقليمية لليونسكو – بالتعاون مع الوزارات المختصة – أن تيسر دراسة هذه التوصية على المستوى الاقليمي بقصد مواءمتها مع خصائص كل اقليم .

التوصيـــــة رقم (٥٧)
المرفوعة الى وزارات التربية والتعليم بشأن النقص فى عدد مدرسى التعليم الابتدائـــى

ان المؤتمر الدولى للتعليم العـــام ،
الذى عقد دورته السادسة والعشريـــن بجنيف ، بدعوة من منظمة اليونسكو ومكتب التربية الدولى ، والذى بدأ اجتماعاته فى اليوم الأول من شهر يوليـــو سنة ١٩٦٣ واختتمها فى الحادى عشر من يوليو سنة ١٩٦٣ يعلن أنه أقر التوصيـــة التاليـــة :

ان المؤتمـــر ،

نظرا لأن أزمة النقص فى عدد مدرسى التعليم الابتدائى ، ولأن توفيـــر العدد اللازم منهم قد اصبحت أمورا ملموسة فى الغالبية العظمى من البلاد ،

ونظرا لأن النقص فى مدرسى التعليم الابتدائى لايعوق التوسع الكمى فـــى التعليم فحسب ولكنه يؤثر ايضا تأثيرا ضارا على كيفية التعليـــم ،

ونظرا لأن النقص الملموس فى مدرسى مرحلة التعليم الابتدائى يثير مشكـــلات خطيرة أمام جميع البلاد وبخاصة تلك التى لم تصل بعد الى مرحلة تطبيق التعليـــم الالزامى ،

ونظرا لان مهمة مدرسى التعليم الابتدائى فى أغلبية الدول الناميـــة هى أن يكونوا فى طليعة العاملين على تنمية المجتمع فى المناطق الريفية ،

ونظرا لأنه من الضرورات الحاجلة التوصل الى تحليل دقيق للاســـباب المتعددة لهذا النقص ومداه و لخصائصه فى كل بلد من البلاد التى تعانيه ،

ونظرا لشدة الاحتياجات التعليمية وللنمو المستمر فى اعداد التلاميـــذ الأمر الذى أصبح واضحا فى كافة بلاد العالـــم ،

ونظرا لأنه من المرغوب فيه عند النظر فى الخطوات التى تتخذ لحل مشكلـــة النقص فى مدرسى التعليم الابتدائى ، ان نلجأ أولا الى تلك الخطوات التى لايكون لها سوى أدنى قدر من التأثير الضـــار على التعليم من حيث الكيف ،

ونظرا لما جاء فى التوصيات السابقة وبخاصة التوصيات رقم ٣٦ ، ٣٧ ، ٥٥ التى أقرها المؤتمر فى دورته السادسة عشره والخامسة والعشرين والتى تتناول اعداد معلمى المرحلة الابتدائية ، وأوضاع معلمى المرحلة الابتدائية ، وتدريـــب

معلمى المرحلة الابتدائية أثناء الخدمة .

ونظرا لأن البلاد المختلفة وان تشابهت امانيها الا أنها ستتوصل الى حلول مختلفة لمشكلة النقص بين معلمى المرحلة الابتدائية .

يرفع الى وزارات التعليم فى البلاد المختلفة التوصية التالية :

دراسة أسباب النقص بين المدرسين

١- ينبغى أن تقوم الاجراءات التى تتخذ للتغلب على النقص بين مدرسى الابتدائى على بيانات موضوعية يسفر عنها البحث العلمى ومسح لأسباب العجز الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وان تقوم كذلك على تبين ما للحلول المقترحة من مزايا وعيوب وخاصة مايتعلق منها بمدى امكان تطبيق هذه الحلول ومقدار ملاءمتها .

٢- تعتبر مثل هذه الدراسات امرا لايمكن الاستغناء عنه فى كافة البلاد التى تعانى نقصا فى عدد المدرسين وخاصة تلك التى يشكل فيها هذا النقص تهديدا خطيرا لنمو التعليم الابتدائى وكفايته . ويجب ان تسهم فى هذه الدراسات كل الهيئات القادرة على بذل المساعدة .

٣- فى البلاد التى توجد بها هيئة واحدة أو عدة هيئات للتخطيط التربوى ، يجب أن تتولى هذه الهيئات أو من ينوب عنها القيام بتلك الدراسات وتقييم الخطوات المطلوبة .

٤- ونظرا لتعقد المشكلة فانه لايمكن قصر الدراسة الخاصة بطبيعة النقص بين مدرسى التعليم الابتدائى وتطوره على مجرد استقصاء الاسباب ذات الطبيعة التعليمية المحضه ولكن يجب ان يؤخذ فى الاعتبار ايضا كل العوامل الاخرى التى يمكن أن تكون سببا فى هذا النقص .

٥- يجب تقرير مايتصف به كل سبب من هذه الاسباب من الدوام أو العرضية وكذلك الترابط القائم بين الاسباب المختلفة واتجاهاتها المحتملة أى مدى احتمال تفاقمها أو ثباتها أو اختفائها .

٦- ومن النقاط الضرورية فى الدراسات المبدئية لأسباب النقص ، تلك التى تتعلق بالاتجاهات السكانية ولذلك فانه من الضرورى أن نقدر الى أى مدى ترتبط مشكلة توفير المدرسين بالتفاوت فى نسبة المواليد وتحركات السكان ، وأن نتنبأ بنتائج الاتجاهات السكانية المقبلة .

٧— فى البلاد التى تطبق مبدأ التعليم الالزامى تطبيقا كاملا ، ينبغى أن تقرر هذه الدراسات ايضا الى اى مدى يحتمل ان يعوق نقص المدرسين تطبيق الالزام أو يؤخره .

٨— على البلاد التى يشكل امتداد التعليم الالزامى فيها احد الاسباب الرئيسية للنقص ان تقوم بتحليل احتياجاتها من المدرسين مما يقتضيه هذا الامتداد .

٩— كثيرا ماتعتبر شروط التوظف بالنسبة المدرسين والمدرسات وعدم كفاية العلاوات من الاسباب الرئيسية للنقص بين مدرسى التعليم الابتدائى . ولذلك يجب القيام بدراسات لمقارنة حالة المدرسين بحالة العاملين فى المهن الأخرى ذات المؤهلات المتعادلة والمسئوليات المتساوية .

١٠— من المحتمل ألا تكون نسبة النقص واحدة فى مختلف اجزاء البلد الواحد ، ولهذا يكون من الضرورى دراسة توزيع هذا النقص فى المناطق المختلفة وفى المناطق الريفية وفى المناطق المدنية كما أنه من الضرورى فضلا عن ذلك ان نتبين ماذا كان هذا النقص اكثر وضوحا بين الرجال أم النساء .

١١— وأخيرا فانه من الضرورى ان نتحرى الاسباب الاخرى التى يمكن ان تلعب دورها فى أزمة المدرسين فى بعض البلاد ، حتى ولو كانت هذه الأسباب ليست عامة بدرجة الاسباب السابق ذكرها ، ومن بينها : مد فترة اعداد الطلاب فى دور المعلمين ، ونقص عدد التلاميذ بالفصل الواحد ، وخفض عدد ساعات العمل والرغبة فى مواصلة الدراسات العليا ، أو نقل معلمى المدارس الابتدائية الى اعمال اخرى أو الى مرحلة تعليمية اخرى ، أو الى مهنة أخرى .

خطوات لتحسين وضع المدرسين

١٢— مادامت مستويات المعيشة لمعلمى المدارس الابتدائية فى بعض البلاد لاتتناسب مع مؤهلاتهم ولا مع مسئولياتهم فانه يجب أن نتوقع صعوبات فى الاقبال على المهنة أو تهربا منها ولذلك فان من الخطوات التى تتخذ للقضاء على النقص فى المدرسين توجيه عناية خاصة للتأكد من أنهم من حيث الوضع المادى والمركز الاجتماعى ليسوا أقل من غيرهم من افراد المجتمع ممن يتشابهون معهم فى الاعداد والمسئوليات .

١٣— تحسين الوضع المادى للمدرسين له مايبرره فى أعين المسئولين عن تمويل التعليم ، لأن استثمار الأموال فى التعليم بصفة عامة يشكل فيما بعد عنصرا أساسيا فى تقدم الشعب اقتصاديا واجتماعيا .

١٤ـ من الضرورى ان يكون لهيئات التدريس مركز يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمهنية فى كافة البلاد لأن مثل هذا المركز سيسهم مساهمة فعالة فى ضمان المكانة اللائقة فى المجتمع لمدرسى التعليم الابتدائى .

١٥ـ وفضلا عن ذلك فانه حينما يكون وضع المدرسين الاجتماعى وتأميناتهم (من حيث التأمين ضد المرض والتأمين على الحياة وشروط الاحالة على المعاش ... الخ) تغاير وضع الفئات الاخرى من الموظفين العموميين ، فانه من الضرورى ان تزال هذه التفرقة المجحفة فى اسرع وقت ممكن .

١٦ـ وفى البلاد التى يشتد فيها النقص فى عدد مدرسى الابتدائى بصفة خاصة فى مناطقها الريفية أو النائية ، يجب تشجيع معلمى المناطق الريفية باجراءات تعويضية مثل : العلاوات الخاصة ، وتحديد مدة الخدمة فى المناطق النائية أو غير الصحية ، وتسهيلات السكن والتموين ، والسفر المجانى ، والخدمات الصحية المجانية لاسرهم ، وتوفير خدمات الاقامة والدراسة لأطفالهم واستخدام الاراضى الزراعية للمدرسة ... الخ .

<u>خطوات تيسير اعداد المعلمين وتوفيرهم</u>

١٧ـ ان ضمان التوازن الضرورى بين الاحتياجات الحالية والمستقبلة من المعلمين وكذلك توفير تسهيلات الاعداد المنتظمة يجب ان يكون من المهام الدائمة التى تقوم بها السلطات التعليمية وخاصة فى البلاد التى يترتب فيها نقص مدرسى التعليم الابتدائى على تقرير الالزام ، أو تعميمه والتوسع فيه ، ويجب ان تبذل كل المحاولات لانشاء معاهد اعداد المعلمين وتنميتها بصورة مستمرة لتخريج العدد اللازم من المدرسين المدربين لمواجهة احتياجات المستقبل .

١٨ـ ونظرا لأن المناطق الريفية هى التى يظهر فيها عادة نقص فى معلمى الابتدائى بصورة ملموسة فانه من المرغوب فيه ان تنشأ معاهد اعداد المعلمين فى هذه المناطق ، على أن يكون مفهوما ان تراعى مناهجها الخصائص البيئية لكل منطقة والا تكون هذه المناهج باى حال من الاحوال أقل من حيث الكم والكيف عن مثيلاتها فى معاهد اعداد المعلمين بالمدن . وحينما لا تتوفر التسهيلات الخاصة لانشاء مثل هذه المؤسسات يجب ان يشكل فريق متنقل مكون من مفتشى المدارس لتيسير اعداد معلمى المناطق الريفية والنائية واستكمال تدريبهم .

١٩ـ عندما يقل عدد الطلاب الذين تستهويهم مهنة التدريس ، فان من المرغوب فيه ان تقوم السلطات المسئولة عن اعداد المعلمين وكذلك الجمعيات المهنية بل والمدرسون انفسهم بتنظيم حملات تهدف الى التعريف بخصائص المهنة ،

وتحقيقا لهذا الغرض يمكن الالتجاء الى توزيع النشرات ، والى المناقشات الجماعية ، والمحاضرات ، والمقالات الصحفية ، واذاعات الراديو والتليفزيون ، والزيارات المدرسية بل ومن الممكن بالتعاون مع خدمات التوجيه المهنى اتاحة فرصة التجربة العملية لفترة قصيرة لراغبى الالتحاق بالمهنة .

٢٠— والتجارب التى أجريت فى بعض البلاد لاتاحة الفرصة امام العمال والمستخدمين للالتحاق بالدراسات التربوية يجب متابعتها باهتمام كبير سواء أكانت عبارة عن مدارس تدريب مسائية أم مراكز تدريبية ذات جدول دراسى خاص أم دراسات بالمراسلة أو بالاذاعة ، أم حلقات دراسية ، أم دراسات توضيحية ، أم تمرينات ومقررات عملية ... الخ . كما يجب ان يقدم اصحاب العمل كافة التسهيلات اللازمة فى هذا المجال بمعاونة الدولة فى مساعدة هذه الفئة من الطلاب الذين يعدون للتدريس بالمرحلة الابتدائية .

٢١— يبدو أن توفير المساعدات المادية لطلاب معاهد المعلمين فى صورها المتنوعه يعتبر من افضل الوسائل لتشجيع اقبال الطلاب على العمل بالتعليم الابتدائى ، ومن هذه المساعدات : الاعفاء من الرسوم الدراسية ، وتقديم الأدوات المدرسية بالمجان ، والمنح الدراسية ، وتخصيص نفقات الاقامة الداخلية أو جعلها مجانا ، والعلاوات التى تعوض نقص المرتبات ، ومنح مرتبات خلال فترة الدراسة ... الخ .

اجراءات عاجلة للاعداد السريع للمعلمين
وتدريبهم أثناء الخدمة وتوفيرهم

٢٢— بالرغم من القصور الظاهر فى الاعداد العاجل للمعلمين أو الاسراع فيه فان بعض البلاد يجب أن تأخذ به كحل مؤقت ، الى أن يحين الوقت لتوفير عدد من المعلمين ممن أعدوا اعدادا منتظما ، وعلاوة على ذلك فان المدرسين الذين تلقوا مثل هذا الاعداد السريع يجب ان يشجعوا على استكمال اعدادهم فيما بعد .

٢٣— يجب — ماأمكن — ألا تقل الشروط التى يجب توفرها فى الملتحقين بالاعداد السريع عن شروط الالتحاق بمعاهد الاعداد العادى للمعلمين .

٢٤— ومع أن الدراسة بالنسبة للاعداد العاجل لاتختلف غالبا عن الدراسة بالمعاهد العادية الا من حيث طول فترة الاعداد الا أن مدة الاعداد العاجل يجب ألا تكون مسرفه فى قصرها اكثر مما ينبغى .

٢٥— يجب توجيه اهتمام خاص الى عملية وضع المناهج والمقررات التى تقرر للتدريب السريع ، فالاختيار الدقيق للمواد التى تدرس ولمحتواها سوف يسمح باستبعاد

كل مايعتبر ثانويا ، بينما يستبقى كل ماهو حيوى من ناحية الاعداد فى مثل هذا النوع من التدريب المركز . ونظرا للصعوبات التى تلازم مثل هذا النوع من التدريب فينبغى ان يعهد به الى طائفه قادرة من المدرسين ذوى الخبرة الواسعة فى النواحى الثقافية والتربوية .

٢٦– من سوء الحظ أن السلطات التربوية تضطر فى كثير من الحالات أن تستخدم مدرسين لم يسبق اعدادهم مهنيا . الا أنه يجب ان يكون مفهوما ان هذا الاجراء الاستثنائى لايمكن ان يكون اكثر من مخرج مؤقت وخاصة بالنسبة للبلاد التى تتوافر لديها وسائل اخرى للتغلب على النقص فى مدرسى التعليم الابتدائى .

٢٧– واذا لم يكن هناك مفر من استخدام مدرسين دون تأهيل مهنى سابق فمن الواجب توخى الدقة الكاملة عند اختيار المتقدمين لشغل هذه الوظائف وعلى أية حال فانه من الضرورى ان يكونوا على مستوى حسن من الثقافة العامة وان يكون لديهم الاستعدادات التربوية اللازمة ، كما يجب ان يكونوا ميالين الى التدريس . ومن الواجب ان تتاح لهؤلاء المدرسين فرص للتدريب المنتظم اثناء الخدمة حتى يتمكنوا من الحصول على المؤهلات الضرورية ويصلوا الى المستوى المهنى المطلوب .

٢٨– وفى الأمور المتعلقة بالتدريب السريع للمدرسين غير الحاصلين على مؤهلات مهنية ، يجب على السلطات التعليمية أن تختار مايلائم ظروف بلادها مثل الدراسات المنتظمة ، الدورات الدراسية اثناء العطلات ، الدراسات بالمراسلة ، الحلقات الدراسية ، الدراسات العملية ، الدراسات التوضيحية ... الخ ويجب ان تقدم كل المساعدات التى تحتاجها هيئة التدريس للاستفادة من هذه الوسائل فى استكمال التدريب على ألا يتأثر بهذه الاجراءات الاستثنائية توفير المعلمين بالصورة العادية .

٢٩– ينبغى ان يعامل المدرسون الذين تابعوا بنجاح برامج الاعداد السريع على مستوى يماثل الدراسات المنتظمة بنفس معاملة المدرسين الذين تلقوا تدريبا منتظما ، كما يتقاضوا نفس مرتباتهم . أما المدرسون الذين تابعوا برنامج الاعداد السريع ولم يصلوا الى مستوى المدرسين الذين اعدوا اعدادا منتظما ولكنهم يستكملون أوجه النقص فى اعدادهم عن طريق برامج التدريب التكميلية الملائمة ، فهؤلاء يعاملون بنفس المعاملة السابقة ، وكذلك المدرسون الذين لم يتلقوا تدريبا مهنيا سابقا ولكنهم تابعوا بنجاح البرامج التدريبية التى نظمت لهم اثناء خدمتهم فهؤلاء ايضا ينبغى أن تكون لهم نفس المكانة ونفس المرتب الذى يتقاضاه المدرسون الذين أعدوا اعدادا منتظما .

اجـــــــراءات أخرى

٣٠ـ حيثما يكون هناك عدم توازن واضح في المدرسين من احد الجنسين فانه يجب اتخاذ الاجراءات المناسبة لعلاج هذا الوضع (كالقيام بحملات اعلامية مثلا) ومن بين الاجراءات التي يوصى بها للقضاء على النقص في عدد مدرسي التعليم الابتدائي : أن تتاح الفرصة امام المدرسات المتزوجات لمواصلة عملهن أو أن يعدن اليه من جديد في حالة ما اذا كن قد استقلن منه ، كما يجب ان يمنحن تسهيلات اخرى كتنقلهن الى أماكن قريبة من مقر عمل ازواجهن أو من منازلهن .

٣١ـ يبدو ان اعادة المدرسين المتقاعدين الى العمل اذا ما كانت قدراتهم العقلية وحالتهم الصحية تسمح بذلك تعتبر من الاجراءات التي تساهم في علاج النقص في مدرسي التعليم الابتدائي . ومن المرغوب فيه في البلاد التي تعاني هذا النقص ان يشجع المدرسون الذين يتقاعدون وهم لايزالون متمتعين بالقدرة على الاستمرار في نشاطهم الوظيفي .

٣٢ـ وهناك اجراءات معينة في التنظيم التعليمي يمكن ان تؤدي الى مزيد من الافادة المعقولة لهيئة التدريس الموجودة ويمكن الاخذ بها كلما كان ذلك مناسبا . وتتضمن هذه الاجراءات على وجه الخصوص : توزيع المدارس توزيعا جغرافيا افضل ، ادماج المدارس الصغيرة حينما تتوفر وسائل نقل التلاميذ أو يكون من الممكن اعداد المساكن لهم أو افتتاح مدارس المعلم الوحيد حيث لايستدعي عدد التلاميذ وجود مدرسين أو ثلاثة ، والالتجاء الى التعليم المختلط اذا لم يكن هناك داع لوجود معلم أو معلمة معا ... الخ .

٣٣ـ عند الضرورة القصوى ينبغي ان تتهيأ الوسائل لمدرسي التعليم الابتدائي المتخصصين في احدى المواد أن يستكملوا تدريبهم حتى يتسنى لهم تدريس المواد العامة .

٣٤ـ لعلاج النقص في عدد مدرسي التعليم الابتدائي ينبغي الاهتمام بطرق التدريس الحديثة التي تستلزم عددا من المدرسين أقل مما تتطلبه الطرق التقليدية (مثل التعليم المبرمج ونظام المرفاء) .

٣٥ـ اسوة بكثير من البلاد يمكن ان يقوم بالتدريس في الفصول المسائية لتعليم الكبار مدرسون يتقاضون مكافأة خاصة تساعدهم على تحسين ظروفهم المادية . وعندما تتساوى المؤهلات ينبغي تفضيل المدرسين العاملين في التعليم الابتدائي فعلا .

٣٦— وفى البلاد التى ترغب فى التعجيل بتعميم التعليم الابتدائى ، ويقتضيها ذلك ان تلجأ الى اجراءات خاصة ، مثل : (زيادة عدد التلاميذ بالنسبة لكل فصل أو بالنسبة للمدرس ، أو تخفيض الجدول الدراسى ، أو العمل بنظام تبادل الفصول) ، فان مثل هذه الاجراءات يجب ان ينظر اليها على انها مؤقتة تماما بسبب مايترتب عليها من آثار سيئة على المدرس والتلميذ معا .

التعاون الدولى

٣٧— كل المساعدات الفنية والمالية التى تتيح انشاء معاهد جديدة لاعداد معلمى المرحلة الابتدائية تعتبر من أجدى الوسائل للقضاء على النقص فى عدد المعلمين وخاصة فى البلاد التى لم تطبق بعد مبدأ تعميم التعليم الالزامى .

٣٨— من المرغوب فيه ان تواصل المنظمات الدولية المتربية مثل منظمة اليونسكو التجارب التى تقوم بها بنجاح فى البلدان النامية التى تعانى عجزا فى عدد المعلمين وذلك بأن تزود البلاد التى تطلب الاستعانة بعدد من الخبراء اللازمين لدراسة الظواهر المختلفة للمشكلة واقتراح الوسائل الكفيلة بحلها . ويجب ان يكون من بين المهام التى يضطلع بها هؤلاء الخبراء : تنظيم دراسات للتدريب اثناء الخدمة لمن لم يستوف تدريبه من المعلمين وانتاج وسائل التعليم الملائمة لظروف هذه البلاد . كما يجب ان تساعد المعونة الفنية على توفير الوثائق المتعلقة بالتجارب التى أجريت فى البلاد الأخرى .

٣٩— ينبغى ان تعمل المساعدات الفنية على تأكيد استكمال تدريب المعلمين وعلى ضرورة قيام كل بلد من البلاد النامية بمواجهة احتياجاتها من موارده ا الخاصة . وبالرغم من المزايا الواضحة للتبادل الدولى للمعلمين فى الحالات التى تقضى فيها الضرورة باستخدام معلمين من بلاد اخرى . الا أن هذا الاجراء يجب ان يصاحبه اعداد مركز لمعلمى البلاد الاصليين حتى يمكن تلافى الاعتماد الكثير على المساعدات الخارجية .

تنفيذ التوصية الحالية

٤٠– من الأهمية بمكان أن تنشر نصوص هذه التوصية على أوسع نطاق ممكن عن طريق وزارات التربية والسلطات المدرسية ، ومراكز الوثائق التربوية والاتحادات الدولية والقومية للتوجيه المهني وجمعيات المعلمين والآباء ... الخ كما ينبغي أن تلعب الصحف التربوية ، سواء أكانت حكومية أم أهلية ، دورا كبيرا في اذاعة هذه التوصية بين الهيئات المعنية وبين هيئات التدريس والادارة والجمهور .

٤١– يرجى من المراكز الاقليمية لليونسكو – بالتعاون مع الوزارات المختصة – أن تيسر دراسة هذه التوصية على المستوى الاقليمي بقصد موائمتها مع خصائص كل اقليم .

٤٢– يرجى من وزارات التربية في البلاد التي تدعو فيها الضرورة الى ذلك أن تطلب الى الهيئات المختصة الاضطلاع بأنشطة معينة مثل :

أ– دراسة هذه التوصية ومقارنتها بالوضع القائم في بلادها من الناحية التشريعية والناحية الواقعية .

ب– بحث المزايا والعيوب التي تترتب على تنفيذ كل بند من البنود التي لم تطبق بعد .

جـ– العمل على تحوير كل بند بما يلائم الوضع في كل بلد اذا رؤى من المرغوب فيه تنفيذ هذا البند .

د– اقتراح القواعد والاجراءات العملية التي تكفل تنفيذ كل بند بعد دراسته .

٥ ٥

٥

التوصيه رقم ٥٨
لمؤتمر التربية الدولى بجنيف
الى وزارات التربية والتعليم
بشأن
محو الامية وتعليم الكبار

المؤتمر الدولى للتعليم العام ،

الذى عقد دورته الثامنة والعشرين بجنيف بدعوة من منظمة اليونسكو ومكتب التربية الدولى ، والذى بدأ اجتماعاته فى الثانى عشر من شهر يوليو ١٩٦٥ قد أقر فى اليوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٦٥ التوصيه التالية :

المؤتمر ،

نظرا لأن الجهود الضخمة التى تبذل فى سبيل محو الامية وتعليم الكبار تجد لها ما يبررها فى (أ) الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، (ب) والاحترام الواجب لكل انسان مما يقتضى توفير الوسائل لكل فرد للتزود بالثقافه ، وأداء واجبه ووظائفه كاملة — كعضو فى مجتمع ديمقراطى — بكفاية واخلاص ، (جـ) وان محو الامية وتعليم الكبار من الناحية الوظيفية يعتبر من العوامل الجوهرية للتقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى للافراد والمجتمعات .

ونظرا لأنه بالاضافة الى هذه الاسباب التى تستند اساسا على حقوق الانسان واحترامه ، وعلى كرامة الانسان وتقدمه ، فان هناك عوامل اخرى منها / (أ) ان ظروف الحياة الحالية تتسم بالتقدم العلمى والتقنى ، الذى يتطلب باستمرارا ان تتوفر لجميع المواطنين الثقافة والتعليم الكاملين ، ومن ثم فان من يظل منهم على اميته سيواجه صعوبات يتعذر التغلب عليها ، (ب) ان زيادة عدد الذين تمحى اميتهم تؤثر فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الامر الذى يقابله زيادة فى القدرة الانتاجية ومستوى الاستهلاك .

ونظرا لأن الامية يجب أن تجتث من جذورها لكى يتسنى القضاء عليها قضاء كاملا ومن ثم فأن جميع الاطفال يجب ان يلتحقوا بالمدارس بأسرع مما يمكن .

ونظرا لأن محو الامية وتعليم الكبار يشكل عنصرا هاما فى النهوض بتحسين التفاهم بين الاجيال وفى زيادة التأثير التربوى للآباء على ابنائهم .

ونظرا لأن نجاح برامج محو الامية مع عدم اغفال تقاليد البلاد المختلفة وخصائصها — تتوقف على مدى تقدير العوامل الانسانية واستغلال الموارد المالية وارادة الكبار من الاميين لبذل الجهود الضرورية واهمية القدوة التى تتمثل فى اكثر جماعات الاميين نشاطا ، وتصميم القادة على القضاء على وصمة الجهالة .

ونظرا لأن الوقت قد حان للسير قدما نحو مرحلة التنفيذ الفعال بعد التوصيات المتعددة التى اتخذت حتى الآن وبعد النجاح الذى احرزته بلاد كثيرة .

ونظرا لأن تطوير الدراسات التكميلية للكبار تقابل فى جميع البلاد — حاجة العصر الحديث الذى يتسم بزيادة معدل التغيرات التاريخية ، وسرعة التقدم التقنى كما تقابل التعطش الى العدالة والحاجات الحتمية للتقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى يتطلب عددا متزايدا من العمال والقادة المتعلمين والمؤهلين .

ونظرا لأن العصر الذى نعيش فيه يتطلب ان يكون مضمون التعليم مرتبطا ارتباطا علميا بالحياة ، وان عليه ان يسهم — بروح انسانية — فى تدريب الانسان العصرى وفى المعرفة والتقدير المتبادلين بين الشعوب وقيمها الثقافية ، كما يسهم فى تدعيم السلام والتفاهم المتبادل فى العالم أجمع .

ونظرا لأن النهوض بالمستوى الثقافى والاجتماعى للكبار ، وهو الامر الذى يعتبر ضروريا لصالح الافراد والامم على حد سواء — لا يهم المسئولين عن التربية فحسب بل يهم ايضا بصفة خاصة — المسئولين عن المشروعات التى تنفذ فى مختلف قطاعات النشاط الانسانى .

ونظرا للعمل الذى تؤديه مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية على المستويين القومى والدولى .

ونظرا للنداء الذى وجهه المؤتمر العام لليونسكو فى اعلانه الصادر فى ١٩ نوفمبر ١٩٦٢ الى حكومات الدول الاعضاء وشعوبها والى المنظمات الاجتماعية والثقافية والسياسية والى الاتحادات المهنية والمنظمات الخاصه والى كافة الرجال والنساء ذوى النوايا الطيبة فى كل مكان لتقديم العون والمساعدة والتأييد لحركة عالمية لمحو امية الجماعات .

ونظرا لان الاهداف وان تشابهت فانه يجب ان توضع الحلول المختلفة لمشكلات تعليم الكبار ومحو الامية بحيث تلائم ظروف كل بلد وفرصه وتقاليده ونظامه .

يرفع الى وزارات التربية فى مختلف البلاد التوصية التالية :

أولا : الجهود المتعلقة بالنهوض لمحو امية الكبـار

أ) أسس النشاط الوقائي والعلاجـــي

١ـ للتخلص من أحد مظاهر عدم تكافؤ الفرص فى التعليم وهو مظهر يدعو الى أشد الاسف والدهشة ، فأنه من الضرورى اتخاذ نوعين مـــن الاجراءات : (أ) اجراء وقائى وهو الطريق الوحيد لضمان عدم استمـــرار الامية فى معاودة الظهور أو الاستمرار فى مناطق معينة . (ب) واجـــراء علاجى موازى يستهدف محو امية الكبار .

٢ـ فالاجراء الوقائى الذى يستهدف زيادة الفرص المتاحة لتلقـــى التعليم الابتدائى سيكون له أثره فى التخلص التدريجى من السبب الاولـــى للامية ، وعلى ذلك فمن المهم ان تهيىء باستمرار كل الظروف الاقتصاديـــة والاجتماعية والقانونية لتعميم وتحسين التعليم الالزامى الابتدائى للبنيـــن والبنات على حد السواء مع توفير التسهيلات الكاملة للمعوقين وغير الاسويـاء من الاطفال وكذلك لأطفال المناطق النائية .

٣ـ ان الاجراء العلاجى يجب ان تقع مسئوليته بالدرجة الاولـــى على عاتق الحكــومات وان يحظى بكل مساعدة مناسبة من المنظمــات غير الحكومية ، وان تراعى فيه مختلف الفوارق الاجتماعية والسياسيـــة والاقتصادية واللغوية والاحتياجات الخاصة بكل بلـد .

ب) الدراسات المبدئية والتخطيط

٤— ينبغي ان يكون كل اجراء لمكافحة الامية مسبوقا بدراسة شاملة وتقدير موضوعي للاحتياجات الحاضرة والمستقبلة الخاصة بتنمية المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وينبغي ان يرتبط بأمور مثل : (أ) عدد الاطفال الذين يجب تعليمهم في المدارس حاليا والمتوقع قبولهم مستقبلا لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي . (ب) العدد الحالي للكبار الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة وكذلك اعمارهم وجنسهم ومهنتهم . (جـ) نسبة هؤلاء الاميين الى عدد السكان من الكبار . (د) توزيعهم على مختلف المناطق الادارية او الجغرافية للبلد (مع التميز الواضح بين سكان الريف والحضر) . (هـ) المقارنة الكمية للوضع الراهن بالاوضاع التي كانت قائمة في الفترات المختلفة الماضية عندما نظمت حملات محو الامية . (و) النتائج الحالية التي تحققت في هذا الميدان بفضل ما تم الان في سبيل محو الامية .

٥— هذه الدراسات المتنوعة ينبغي ان تستكمل ببحوث اخرى أوثق اتصالا بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتربوي ، وان تبين : (أ) الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذ حاليا وكذلك المشروعات الحالية المخططة . (ب) الخطة العامة للتعليم . (جـ) الجهاز القومي للاتصال والاعلام . (د) الاطار العام لخطة محو أمية الكبار . (هـ) الفترة المقدرة لتنفيذ هذه الخطة . (و) عدد المراحل المختلفة واهميتها ومجالها . (ز) التقديرات الدقيقة لما يلزم من الاعتمادات المالية وهيئات التدريس . (ح) تقدير جميع المبالغ اللازمة ومصادرها الداخلية والخارجية المتاحة .

٦— يتعين على الخطة المحكمة لمحو امية الكبار ان توثق الصلة أكثر من ذي قبل بين محو الامية والدراسات التكميلية للكبار وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يتضمن من أولويات من ناحية اخرى (مع مراعاة الاولوية بينها ، كما ينبغي ان تكون الخطة) جزءا متكاملا من الخطة العامة للتعليم ، وحتى اذا لم يكن هناك خطة رسمية موضوعة فان كل برنامج لمحو الامية يجب ان يتم على اساس المبادئ العامة للتخطيط

(مع توفير الامكانيات اللازمة بتنفيذ الاجراءات المزمع اتخاذها والاقتصاد في الوقت والجهد والتنسيق بين نواحي النشاط المختلفة .. الخ) .

٧- بالنسبة للاستراتيجية التي تطبق في برنامج محو الامية . تستطيع أي بلد ان تختار بين حملة عامة لمحو الامية بين الشعوب تشمل جميع فئات الاميين في البلد او بين خطط انتقائية شاملة مرتبطة بالأولويات الرئيسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا النوع الثاني من الخطط ينبغي ان يهيئ الفرص لتعليم الكبار وتدريبهم تدريبا أوليا في مجال الأعمال المهنية والمدنية وذلك بالنسبة للأميين المقبلين بدرجة كبيرة على التعليم ، مع اتخاذ الاجراءات في نفس الوقت للقضاء على الامية تدريجيا بين أبناء البلد جميعهم .

٨- في البلاد التي يتحدث سكانها عددا من اللغات المختلفة ، على الحكومة قبل ان تبدأ في برنامج محو الامية او ان تتوسع فيه أن تقرر اللغة أو اللغات التي تستخدم في محو الامية في البلد كله أو في قطاع معين منه او بالنسبة لمجموعات من السكان ، وفضلا عن ذلك حيثما يتقرر استخدام لغة غير مكتوبة أو لغة لها عيوبها الهجائية او تفتقر الى النصوص المكتوبة . فانه ينبغي أن يعهد الى المتخصصين من اللغويين والمربين بمهمة دراسة اللغة ووضع قواعد كتابتها واعداد قوائم المفردات الاساسية والنصوص النحوية والادبية وأن يتاح لهم الوقت الكافي لأداء هذه المهمة قبل ان يبدأ التعليم .

٩- يجب أن نذكر دائما ان نجاح برنامج محو الامية يعتمد الى حد كبير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للكبار الذين يعد لهم البرنامج كما يتوقف على طبيعة الدوافع المختلفة وقوتها : سواء في ذلك الدوافع الاسرية والاجتماعية ، والوطنية والسياسية ، والاقتصادية والمادية ، والانفعالية والدينية والثقافية . وينبغي أن يكون للظروف التي تؤثر على العمل والحياة المنزلية والرجال والنساء تأثيرها القوي على محو الامية من الناحية الوظيفية . ومن ثم فان برامج محو الامية ينبغي أن تقوم على دراسات متوالية للبيئة والعوامل التي تقرر الحوافز حتى تجعل كل مواطن يعي :
(أ) المشكلات المرتبطة بتقدم البلد ، (ب) والحلول الملائمة لهذه المشكلات (جـ) ومسئوليته ازاء التنمية القومية .

١٠ـ لما كانت نسبة الاميين بين النساء أعلى منها بين غيرهن فينبغى توجيه عناية خاصة لمحو أميتهن ، وبالتالى ينبغى المبادرة بأسرع ما يمكن بتهيئة الظروف الضرورية التى تكفل أن يكون تعليمهن مماثلا لتعليم الذكور ، وان يتم فى نفس الظروف ، وكذلك تهيئة الفرص لتمكينهن من تلقى كافة المعارف والمعلومات التى تمكنهن من الاسهام فى حياة المجتمع والامة لتحسين ظروف الاسرة ورفع مستوى معيشتها وتحقيق التربية الفردية والاجتماعية ... الخ .

١١ـ كذلك ينبغى أن تطبق طرق البحث والتجريب على المشكلات التى تؤثر فى تنظيم برامج محو الامية وادارتها ، ولهذا السبب فانه من المرغوب فيه سواء على المستوى القومى أو الدولى ان أى اجراء لمحو الامية يفتقر قبل تعميم تنفيذه الى أن يوضع موضع التجريب على صورة مشروعات مبدئية أو ان يراعى فيه النتائج التى اسفرت عنها التجارب التى تم اجراؤها .

ج) تنظيم عملية محو الامية وتمويلها

١٢ـ ينبغى أن يوجه اهتمام خاص الى اختيار الهيئة التى تكون مسئولة عن تنظيم محو الامية ، وألا يتم هذا الاختيار فقط تبعا لنوع الحكومة القائمة فى البلد المعنى من حيث هى مركزية أو اتحادية أو لا مركزية ، بل يتم كذلك تبعا للدور الذى تقوم به مختلف السلطات المركزية والاقليمية والمنطقية والمحلية ، كل فيما يخصه .

١٣ـ وفى حين ان المسئولية الاساسية لتخطيط برنامج محو الامية وتنسيقه قد يقع على عاتق سلطات التعليم الا أن من الضرورى أن تشترك فى هذا العمل كافة السلطات الاخرى المعنية كوزارات المالية والتخطيط والصناعة والزراعة والصحة والشباب والعمل والشئون الاجتماعية والاعلام والاقتصاد ، وكذلك المنظمات السياسية والاجتماعية واتحادات المهن وما الى ذلك .

١٤ـ يجب ان يكون هناك تنسيق بين السلطات المختلفة التى تعمل فى مجال محو الامية للكبار ، وتحقيقا لهذا الغرض كان من المرغوب فيه ان ينظر فى أمر تكوين جهاز خاص (كادارة عامة أو لجنة أو مجلس) .

١٥ـ من المرغوب فيه كذلك ايجاد أجهزة أو معاهد أو مؤسسات أخرى تكون مسئولة مسئولية خاصة عن (أ) التدريب الخاص والتكميلى للمعلمين ، (ب) اعداد واختيار وطبع وتوزيع المعينات التعليمية وأدوات القراءة ، (جـ) التعليم بالاذاعة والتليفزيون ، (د) الدراسات والبحوث الخاصة بالطرق والوسائل وتقيم النتائج (هـ) انتاج وتوزيع واستخدام الافلام التعليمية وغيرها من الوسائل السمعية والبصرية ، (و) اعداد مطبوعات لرجال التعليم ، (ز) وضع نظام المكتبات للذين محيت أميتهم حديثا ، (حـ) الاعلام والوثائق ، (ط) توفير المبانى الضرورية (ى) الاشراف والتفتيش على المقررات الدرسية ، (ك) أى جانب فنى أو ادارى آخر من جوانب محو الامية .

١٦ـ معاونة الهيئات غير الحكومية فى برامج محو أمية الكبار أمر لا غنى عنه سواء فى التنظيم أم فى التنفيذ أم فى التمويل .

التمويل .

١٧ـ نظرا لعظمة الجهود المطلوبة وضخامتها وضرورة النظر بعين الاعتبار الى الخصائص الخاصه بكل بلد ، فان مصادر التمويل يجب ان تتكون مما يأتى / (أ) الاعتمادات المخصصه لغرض محو الامية وتعليم الكبار فى ميزانيات السلطات التعليمية المختلفه المركزية منها والاقليمية والمحلية ... الخ ، (ب) الاعتمادات المخصصه لنفس الغرض فى ميزانيات السلطات الاخرى ، (جـ) ما تساهم به الهيئات ، (د) ايرادات الحفلات والانشطة التى تقام لصالح محو الامية سواء أكانت عرضية أو دورية (الضرائب ، الطوابع الخاصه ، اليانصيب ، الحفلات الترفيهية وغير ذلك ، (هـ) الهبات ، (و) المعونات المالية التى تقدم من الخارج .

١٨ـ التخطيط الدقيق للمصروفات أمر ضرورى بالنسبة لمحو الامية وينبغى أن تبذل كل الجهود ، (أ) لايجاد الطرق الفعالة والاقتصادية معا ، (ب) للتأكد من قيام التنسيق السليم من مختلف أنواع الجهود الرسمية من ناحية ومن تلافى تكرار الجهود بين مختلف أنواع الهيئات العامه والخاصه من ناحية اخرى .

د — هيئات التدريس المشتغلة بمحو الامية

١٩ — نظرا لما لعملية محو امية الكبار من طبيعة خاصة ، وللحاجة الى محو أميتهم بصورة وظيفية ، ولطبيعة الطرق والاساليب الفنية المطلوبة ، فان لجان هيئات التدريس يجب أن تكون متعددة ومتنوعه ، وتتزايد الرغبة فى وجوب ايجاد هيئة متخصصه متفرغه للنهوض بمحو أمية الكبار ، كما أن من المرغوب فيه أيضا الافادة من المعلمين العاديين فى محو الامية على ألا يؤثر هذا الاسهام من جانبهم فى مستوى عملهم بمدارسهم ، وقد يمكن الافادة منهم بصفة خاصة فى توجيه وارشاد غير المؤهلين مهنيا من الذين قد يعهد اليهم بالتدريس من وقت لآخر ، وهؤلاء المعلمون قد يؤدون هذا العمل متطوعين أو مقابل أجر اضافى يتقاضونه ، ومن المرغوب فيه بصفة خاصة تشجيع النساء على العمل فى محو الأمية وذلك فى بعض المناطق التى لا يتوفر فيها المعلمون .

٢٠ — حيثما تقضى الضرورة باستخدام أناس من غير معلمى المدارس ، فانه ينبغى مراعاة الدقة فى اختيارهم على ألا يتضمن ذلك استبعاد المؤهلين المتحمسين الذين يتعذر الاستغناء عن معاونتهم ، ومن الممكن افساح المجال امام الشباب ولا سيما طلاب المدارس الثانوية وغيرهم من الطلاب الاكفاء للاسهام كمدرسين متطوعين على ان يوضعوا تحت التوجيه وبعد اعدادهم اعدادا مناسبا .

٢١ — ينبغى توفير التدريب الاساسى والتدريب أثناء الخدمة لجميع المعنيين سواء أكانوا معلمين مهنيين أم غير مهنيين ، رجالا أم نساء ، كما يجب ان يوفر لهم الاشراف ووسائل التدريس .

هـ — الجوانب التربوية

٢٢ — يجب أن يراعى فى عملية محو الامية مع الكبار أن الكبير يختلف عن الطفل من حيث أنه شخص تمرس بالحياة فعلا وله أراؤه الخاصه وخبراته ومعلوماته ، كما أنه له مسئولياته العائلية والاجتماعية ، ولذلك ينبغى أن يشجع على المشاركة فى تعليمه وان يكون شريكا ايجابيا لمعلمه ، وبهذا المفهوم ينبغى أن تعمل التربية الى حد كبير على تحرير الكبير من القيود التى تفرضها عليه

البيئة غير الملائمة والنمو غير السليم ، وتمكنه من تكييف نفسه للحياة في عالـم عصرى وخاصة للتغييرات السريعة التى تطرأ على جميع الميادين .

٢٣ — من المهم بصفة خاصة استحداث وتطبيق الطرق التربوية وتطبيقها التى تتلاءم مع سيكولوجية الكبار ومع أهداف محو الامية الوظيفية ومع المعارف الاساسية التى يتعين اكتسابها ومع مختلف البيئات الاجتماعية .

٢٤ — ينبغى ابتكار طريقة فعالة لتعليم الكبار القراءة والكتابة تضم أفضل ما فى الطرق المختلفة من معالم وتقوم على تركيب اللغة ومفرداتها الشائعة الاستعمال ، وتهدف قبل كل شىء الى تعليمهم القراءة مع الفهم والتذوق منذ البداية مع اكتساب المهارة اللازمة للتعرف على الكلمات والحروف فى الكتابة وفى مبادىء الحساب .

٢٥ — يجب أن تكون الطريقة المختارة مندمجة فى أدوات التعليم الملائمة التى يمكن اعدادها على صورة مجموعة لمحو الامية تضم كتبا متدرجة للمبتدئين وكتبا تكميلية للمطالعة ، كما ينبغى أن يرفق بها دليل للمعلم والوسائل البصرية البسيطة وواقع الامر ان برامج محو الامية لا يكتب لـه النجاح الا اذا اتخذت الخطوات اللازمة منذ البداية لتوفير مختلف أنواع المواد التعليمية التى تلائم احتياجات أية جماعة من الاميين وتتمشى مع اهتماماتها .

٢٦ — ينبغى أن تكون مادة دروس القراءة والكتابة والحساب مركزة على الموضوعات التى تدخل فى مجال الاهتمام المباشر للكبار / كالاعداد للاعمال التى تكون أكثر انتاجا وأعلى أجرا ، وكتحسين ظروف الحياة فى المجتمع (الصحة — الغذاء — وقت الفراغ) ، التربية الشخصية والاجتماعية وكذلك الموضوعات ذات الاهمية فى تنمية البلاد .

٢٧ — ينبغى أن تهدف برامج محو الامية الى القضاء بأسرع ما يمكن على الفوارق بين الدارسين الذين محيت أميتهم حديثا وغيرهم من الافراد الذين تلقوا تعليما ابتدائيا ومن أجل هذا ينبغى استخدام جميع الوسائل

لتثبيت ما تعلمه الذين محيت اميتهم وللحيلولة دون ارتداد هم الى الامية او وقوفهم عند مستوى القدرة السطحية على الاتصال مما يعوق بلوغهم مستوى التحرر الحقيقى . كما يجب ان تتضمن عملية المتابعة توفير سائر أنواع القراءة من كتب وجرائد ودوريات ... الخ . مما يلائم ميول الذين محيت أميتهم حديثا واحتياجاتهم وان تكون متنوعة بما يلائم مختلف مستويات المهارة فى القراءة كما يجب ان تتضمن أيضا اقامة حلقات للقراءة وانشاء مكتبات مدرسية وعامة ومكتبات متنقلة . ومن الطبيعى ان توفير مادة القراءة التى تستهدف اثارة وتنمية قدرات وميول الذين محيت اميتهم حديثا يجب أن تكون مرتبطة بنطاق واسع من أنواع النشاط المتصلة بالتعليم والتدريب التكميليين اللذين يتناولهما القسم الثانى من هذه التوصية .

ثانيا : الدراسات التكميلية للكبار ورفع مستوى الكبار اجتماعيا وثقافيا ومهنيا

٢٨ — نظرا للتغير التكنولوجى والاجتماعى والسياسى فى شتى بقاع العالم على اختلاف درجات نموها وبنائها الاقتصادى وما يقابل ذلك من تطور فى مثلها ومعارفها . فانه يجب وضع نظام للدراسات التكميلية . وهذا النظام ينبغى ان يتيح الفرصة لعدد متزايد من الكبار سواء فى ذلك من سبق له التمتع بالتعليم العادى أو الذين لم ينالوا قسطا كافيا من التعليم لاستكمال معلوماتهم . ولاعداد انفسهم للمهام الجديدة المتعددة التى تستجد باستمرار . ويصبحوا على وعى ايجابى بخصائص الحياة المعاصرة . ويكيفوا انفسهم بصورة تتسم بالمرونة والقدرة على الابتكار للجديد من القيم والمثل وطرائف الحياة والتى ترتبط بمجتمع دائم التغير .

٢٩ — للربط بين تعليم الكبار وخطط التنمية القومية . ولتوفير تدريب القوى البشرية اللازمة ينبغى كلما امكن ذلك ايجاد منظمة للدراسات التكميلية الاختيارية بعد فترة التعليم الالزامى على اعتبار انها جزء متكامل مع الخطة العامة للتعليم فى البلد .

٣٠ — تعليم الكبار هذا ينبغي ان يتم في نطاق النظام التعليمي الرسمي وخارجه ، كما ينبغي أن يشمل مكانة متزايدة الاهمية في الخطة العامه للتعليم وفي خطط التنمية في كل بلد .

٣١ — يجب ألا يقف رفع مستوى الكبار من الناحيتين التعليمية والاجتماعية عند حد مستوى التعليم الابتدائي ، ففي واقع الامر يتعين على كل حركة تعمل على تحقيق تكافؤ الفرص أمام الجميع ان تولي قدرا كافيا من الاهتمام للحاجة المتزايدة للبرامج التي على المستويين الثانوي والعالي ، وهذه البرامج سوف تدرس في المدارس وفي غيرها من المؤسسات وكذلك في الجامعات والمعاهد العالية ، ويجب ان تتاح هذه الفرص في مناطق الريف والحضر على حد سواء ، كما ينبغي كلما أمكن ذلك — أن يكون في وسع الكبار الافادة من هذه الفرص مع استمرارهم في اعمالهم العادية .

٣٢ — من الممكن تدريس مقررات تعليم الكبار في مؤسسات خاصة أو فصول مسائية وفي المدارس أو في مقر أعمالهم ، وفي المناطق التي لا يتوفر فيها المدارس والمؤسسات المناسبة ويكون من المرغوب فيه العمل على اعداد دراسات بالمراسلة تكون في بعض الحالات مرتبطة بالتعليم بالراديو والتليفزيون بحيث تسهم اسهاما فعالا في التقدم الثقافي والمهني للكبار .

٣٣ — بالاضافة الى الانشطة التي تجرى داخل المدرسة يجب أن تشتمل الدراسات التكميلية للكبار على تدابير أوسع نطاقا وأعم مدى تستهدف توفير مجال متزايد الاتساع من أنواع النشاط التعليمي الخاصة بالكبار وتتيح لهم الفرص لاكتساب المعارف المفيدة والمهارات العملية وتيسر نموهم من النواحي الوطنية والثقافية والاخلاقية . ومثل هذه الفرص الاضافية يمكن ان توفرها هيئات اخرى غير السلطات التعليمية القومية والمحلية وتتضمن اجراءات في البلاد المختلفة مثل تعليم الجماهير أو التربية الأساسية او التربية الاجتماعية او التربية الشعبية أو التربية الصحية والارشاد الزراعي وتنمية المجتمع ، وتعليم العمال ... الخ ، وينبغي بالاضافة الى ذلك أن يكون هناك مجال واسع للتدريب الفني والمهني وكذلك تعليم الكبار عن طريق وسائل الاعلام الشعبي كالراديو والتليفزيون والسينما والصحافة .

ز ــ الادارة والتمويـــل

٣٤ ــ ينبغى كلما دعت الضرورة انشاء جهاز للاعمال الادارية والتنفيذية الخاصة بميدان الدراسات التكميلية للكبار ، ونظرا لتعدد الهيئات الحكوميـــة وغير الحكومية المشتغلة عموما بمثل هذه البرامج ، فان مثل هذا الجهاز ينبغـى أن يشتمل على هيئة لتنسيق البرامج والنهوض بها وتنويعها وحشد جهـــود الهيئات المختلفه مثل المنظمات الخاصه والصناعية والاتحادات المهنية وجمعيات المعلمين والحركات التعاونية ومنظمات الطلاب والشباب والشابات ، وينبغـــى أيضا تدعيم الدراسات التكميلية بالخدمات الفنية المشابهة أو المماثلـــــة للخدمات المقترحة لمحو الاميـة ٠

٣٥ ــ وبالاضافة الى مدارس الكبار الرسمية التى تنشأ فى نطاق النظام التعليمى فان التعليم التكميلى يحتاج الى مدى واسع من البرامج والمؤسسات لتعليم الكبار خارج المدرسة مثل الجامعات الشعبية والعمالية ومراكـــــز تعليم الكبار والدراسات التى تقوم بها الهيئات المتطوعه او الصناعية ونـــدوات الاذاعة وأندية السينما والتليفزيون والمكتبات العامة والمعارض والمتاحـــف التربوية ٠

٣٦ ــ ان التمويل المستمر لبرامج الدراسات التكميلية ينبغى أن يستمد من نفس المصادر المحددة لتمويل محو الامية ، والتى قد يضاف اليها فى بعـــض الحالات ما يسهم به الدراســـون ٠

ح ــ البرامج وطرق التدريس والامتحانات والفـــرص

٣٧ ــ ينبغى أن تؤكد برامج الكبار حاجات هؤلاء الكبار وميولهم وكذلك حاجات المجتمع واهتماماته ، ونظرا لأن هذه البرامج تتناول المشاكل المحسوسه والعملية فى الحياة اليومية فينبغى أن تستعين بوسائل التعلم الشعبـــى والطرق الحديثة التى تستحث النشاط الخلاق ، وينبغى النظر الى البرامـــج

على أنها تؤدى الى قيام علاقة بين التعليم والنشاط المهنى للبالغ فى كل من الحاضر والمستقبل للاسهام فى تقدمة الاقتصادى والاجتماعى اسهاما أكثر فاعلية ٠

٣٨ — نظرا لأن معظم الكبار لا يتوفر لديهم الوقت لقضاء عدد كبير من السنوات فى تكملة تعليمهم الشكلى ، فينبغى العمل على تركيز محتويات برامج الدراسة ، بحيث يتسنى للكبار انهاء البرنامج كله فى فترة أقصر من فترة الدراسة المنتظمة ، دون حذف اية عناصر أساسية ودون المساس ببلوغ المستوى التعليمى الضرورى ٠

٣٩ — التعليم الابتدائى للكبار الذى يلى تعليم القراءة والكتابة أو يشملة ينبغى استخدامه فى اكتساب المعلومات العامة الضرورية لحياة البالغ ، واستخدامه أيضا فيما يلى ذلك من تعليم او تدريب مهنى ٠

٤٠ — فى التعليم الثانوى للكبار ، سواء أكان عاما أو مهنيا او فنيا يبدو أنه من المرغوب فيه فى بعض الحالات التركيز على مواد معينة والتوسع فى مواد أخرى كلما كان ذلك ملائما أو ضروريا لحاجات الكبار الاكثر نضجا ٠

٤١ — ان التعليم العالى ، الذى لابد ان يقوم بدور هام فى تعليم الكبار ينبغى أن يحقق غرضه بالتوسع اولا فى فتح باب الالتحاق ببرامجه النظامية امام الدراسين من الكبار ثم بتوفير برامج دراسية خاصة للكبار فى مواد معينة ٠

٤٢ — ان ميادين تعليم الكبار الواسعة والمتنوعة وطبيعة الدارسين الذين يقبلون على هذا التعليم أساسا باختيارهم ، كل ذلك يتطلب استخدام أجود الطرق وأحدث الوسائل لنقل المعلومات ، ولكى يتسنى النهوض بتعليم الكبار بصورة فعالة ينبغى الافادة الى أقصى حد ممكن من أعلى هيئات التدريس كفاية ، كما ينبغى أيضا تدعيم طرق التدريس كفاية ، كما ينبغى ايضا تدعيم طرق التدريس مع مراعاة استخدام الكلمة والصورة والطرق التقليدية

والوسائل الفنية الحديثة بصورة منسقة ، وجميع التجارب التى من هذا النوع ينبغى ان تؤدى الى تقييم للنتائج التى امكن الحصول عليها ، وبعد كل تجربة جديدة ينبغى أن تكون الدراسة النقدية لها فى متناول الجميع .

٤٣ــ ينبغى فى الطرق التى تستخدم فى التدريس للكبار مراعاة عدد من العوامل المعوقة والمساعدة على حد سواء ومنها مثلا /

أ) المقاومة التى قد يحسبها البالغ أحيانا حيال النظم الضرورية التعليمية .

ب) عدم وعيه بحاجاته التعليمية .

جـ) التعب الزائد ونقص وقت الفراغ .

د) فقدان حدة السمع والبصر ، ومن ناحية أخرى هناك عوامل مثل ،

هـ) زيادة النضج والخبرة بالحياة .

و) زيادة الدوافع المباشرة للتعليم ، حيثما يرتبط ذلك ارتباطا مباشرا بتحسين ظروفه المعيشية .

ز) زيادة وقت الفراغ الذى يتاح له نتيجة للتشريع الاجتماعى والتقدم الفنى .

٤٤ــ ان الكتب المدرسية والمواد البصرية والسمعية الخاصه للكبار على مستوى التعليم الابتدائى ينبغى أن تعد اعدادا خاصا بحيث يراعى فيها اعمار البالغين وخبراتهم والمعلومات التى يحتاجون الى كسبها ، وأما فى مستوى التعليم الثانوى فقد يكون من الضرورى لدواعى الاقتصاد استخدام المواد التعليمية المستعملة فى الفصول العادية . وان كان ينبغى النظر بعين الاعتبار بقدر الامكان الى اعداد المواد الخاصه بالدارسين من الكبار . فينبغى كذلك اعداد مواد القراءة والوسائل السمعية والبصرية لمختلف أنواع تعليم الكبار والدراسات التكميلية .

٤٥ــ ان مواد التعليم البرنامجى ــ التى يمكن استخدامها بواسطة الالات التعليمية أو بدونها تناسب الكبار بوجه خاص . ففى هذا الميدان الجديد أجريت تجارب هامة اسفرت عن نتائج ايجابية ولكن ارتفاع تكلفة انتاج المواد المبرمجة يقتضى مجهودا متضافرة ، وكما ينبغى تبادل المعلومات والدراسات النقدية لتيسير البحث فى البلاد المختلفة ، وينبغى كذلك وضع كشاف دولى للمواد المتاحة .

٤٦ـ لكي يتهيأ للكبار في المناطق النائية أكمل الفرص الممكنة للافادة من التسهيلات التعليمية فينبغي على مؤسسات التعليم الثانوى والعالى تنظيم دراسات بالمراسلة ، وهذه الدراسات يمكن ان تفيد من المواد المبرمجة كما يمكن ـ كلما تسنى ذلك ـ تدعيمها باذاعات الراديو والتليفزيون وبالمحاضرين والموجهين المتنقلين ، وكذلك بفترات الدراسة المتفرقة في مراكز تتوفر فيها الاقامة الدائمة ، أو في المؤسسة التي تنظم البرنامج .

٤٧ـ يجب أن يسبق تخطيط المادة واعدادها استبيان منظم يؤدى الى معلومات موضوعية عن البيئة واحتياجات الكبار المعينين ، كما يجب ان تنتهج الطرق على الابحاث التي طبقت بنجاح في البلاد الاخرى ، وينبغي بصفة خاصة أن تعتمد الكتب والمواد الاخرى الخاصة بالتعليم الشعبي على البحث الذي يستهدف اكتشاف ميول القراء ومعلوماتهم الحالية ، وعلى الدراسات التجريبية التي تجرى لتحديد مدى مناسبة المحتوى والاسلوب .

٤٨ـ ومهما تكن طبيعة الامتحانات او الاختبارات ، فانه ينبغي ان يتاح للكبار الذين يلتحقون بمختلف انواع المدارس (العامة أو الفنية) الحصول على شهادات أو دبلومات مماثلة أو معادلة للشهادات التي تمنحها المدارس الثانوية والابتدائية العادية ، وهذه الشهادات ينبغي أن تخول للدارسين الحق في مواصلة دراساتهم بشرط ان تتيح لهم المقررات الدراسية الخاصة بهم بلوغ مستويات مساوية . وينبغي أن يشجع الدارسون الكبار الذين لا يستكملون مقرراتهم الدراسية على استئناف دراساتهم والحصول على دبلوماتهم ، حتى ولو بعد فترة انقطاع ، كما يجب أن تمنح شهادات حضور للذين لا يحصلون على دبلومات .

٤٩ـ يجب على السلطات المختصة في كل بلد أن تتخذ الاجراءات التالية في القطاعين العام والخاص لتيسير فرصة التعليم أمام الكبار /

أ) الغاء رسوم القيد والدراسة والامتحان .
ب) وضع الجداول الدراسية التي تلائم ساعات العمل وأنشطة الاسرة .
جـ) تخفيض ساعات العمل أو تكييفها .

د) منح أجازة بمرتب خلال فترات الدراسة وفترات الامتحان للكبار الذين يعملون فى مشروعات عامة او خاصة .

هـ) توفير الانتقال المجانى او الرخيص بوسائل المواصلات العامة الى مراكز الدراسة والامتحانات .

و) تحمل المنح والاعانات الدراسية .

ح) رصد الجوائز والمنح الدراسية لمن يستطيعون تحسين مؤهلاتهم بالدراسة والتدريب .

ط) ادخال مواد وقائية أو تشجيعية فى قوانين العمل مثل حق الانتظام فى الدراسات التى تتم فى مراكز التعليم دون التعرض للفصل او فوات الترقية .

ط — هيئة التدريس

٥٠ — من الممكن بصفة عامة استخدام الفئات التالية من المدرسين فى تعليم الكبار /

أ) المتفرغون من المعلمين المتخصصين فى تعليم الكبار ، وهذا مثل أعلى جدير بالتحقيق .

ب) المدرسون المؤهلون الذين يعملون فى المدارس العادية وذلك لتدريس المقررات الدراسية على المستوى الابتدائى والثانوى .

جـ) مختلف المتخصصين كالمهندسين والاطباء والمهندسين الزراعيين والاخصائيين الاجتماعيين والطلبة ، ممن يفيدون بوجه خاص فى جعل تعليم الكبار اكثر اتساعا ووظيفية .

د) متطوعون ممن يتوفر فيهم المستوى الضرورى من التعليم والخبرة .

٥١ — ينبغى أن تتلقى جميع طوائف المعلمين الذين يعملون فى تعليم الكبار تدريبا خاصا يكسبهم دراسة بسيكولوجية الكبار وحاجاتهم الاجتماعية والمهنية والتعليمية ، وينبغى أن يتلقى المتفرغون من معلمى الكبار تدريبا خاصا فى مراكز ومعاهد مناسبة على المستوى الثانوى والعالى وأن يتوفر لمعلمى المدارس النظاميين الاعداد المناسب والتدريب أثناء الخدمة ، وأن تدخل

مؤسسات اعداد المعلمين فى برامجها — حيثما يتسنى ذلك — نظريات تعليم الكبار وتطبيقاتها ، كما ينبغى عمل الترتيبات اللازمة لتزويد الاخصائيين والمتطوعين بالمعلومات الكافية عن سيكولوجية الكبار وطرق التدريس الملائمة لهم .

٥٢ — من الضرورى توفير المكانة المناسبة و الترقيات والمكافآت المالية للمتفرغين من معلمى الكبار . وينبغى كلما سمحت الظروف ان تمنح الاجور والمكافآت المناسبة للمدرسين والاخصائيين النظاميين غير المتفرغين العاملين فى محو الامية . كما ينبغى بوجه خاص تشجيع اسهام المتطوعين عن طريق التقدير الملائم لخدماتهم .

٥٣ — يجب اتخاذ التدابير اللازمة للاشراف على فصول تعليم الكبار ، بحيث يساعد هذا الاشراف على تقديم المشورة والتوجيه فيما يتعلق بالاساليب الفنية والطرق المستخدمة ويؤدى الى تقييم النتائج .

ثالثا : التعاون الدولى

٥٤ — ينبغى أن تبذل البلاد كافة الجهود لتعبئة مواردها المحلية والقومية لمكافحة الامية بصورة اكثر فاعلية ولتطوير تعليم الكبار ، غير ان ضخامة المهمة والحاحها يقتضيان توسيع نطاق التعاون الدولى على المستويات الذهنية والمالية والفنية .

٥٥ — ينبغى أن يتخذ هذا التعاون الدولى المتزايد باستمرار صورة التبادل الخبرات والوثائق ومقارنة الدراسات التى أجريت والنتائج التى أمكن التوصل اليها وتبادل الخبراء — وخاصة بين البلاد التى تتكلم نفس اللغة ولها مشاكلها المشتركة ، ورصد اعتمادات مالية اقليمية كلما دعت الحاجة الى ذلك .

٥٦ — ان الجهود الكلية التى يقتضيها ميدان محو الامية وتعليم الكبار قد تتجاوز نطاق امكانيات بعض البلاد الامر الذى يجعل التعاون الدولى لاغنى عنه ، وينبغى أن يتخذ هذا التعاون صورة الاسهام المتزايد من جانب الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، ومن جانب منظمات التمويل الدولية ، كذلك عقد الاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف ، وبذل الجهود على المستوى الاقليمى او الدولى .

٥٧ — من الممكن أن تتضمن المعونة الدولية /

أ) مواد وتجهيزات مثل الورق ، وادوات الطباعة ، والكتب ، والمعينات البصرية والسمعية وأدوات الراديو والتليفزيون والنقل .

ب) منحا دراسية ومنحا للسفر الى الخارج .

جـ) خبراء للعمل بالتعاون مع الاخصائيين والمفتشين والمعلمين .

د) طبع الكتب الدراسية للكبار بناء على طلب الدولة المعينة .

رابعا : تنفيذ التوصية الحالية

٥٨ — انتظارا للحملة العالمية التى تعدها الامم المتحدة لمكافحة الامية ينبغى على الدول من الان فصاعدا ولأطول مدة ممكنة تقتضيها الظروف تنظيم عملية مكافحة الامية ووضع البرامج المناسبة لتعليم الكبار طبقا للأسس التى وردت فى الجزء الاول من هذه التوصية .

٥٩ — من الاهمية بمكان ان تنشر نصوص هذه التوصية على اوسع نطاق ممكن عن طريق وزارات التربية وغيرها من الوزارات المسئولة والسلطات التربوية ، ومراكز الوثائق التربوية والاتحادات الدولية والقومية المعنية .... الخ . كما ينبغى أن تقوم الصحافة التربوية بدور كبير فى الاعلام بهذه التوصيه بين جميع الهيئات المهتمة ، وهيئات الادارة والتدريس والنقابات والاتحادات والمنظمات المهنية الاخرى والجمهور .

٦٠ — يرجى من المراكز الاقليمية لليونسكو أن تعمل متعاونة مع الوزارة المعنية على تيسير دراسة هذه التوصية على المستوى الاقليمى بقصد موائمتها مع خصائص كل اقليم .

٦١ — كما يرجى أيضا من المنظمات التربوية والثقافية والاجتماعية الدولية المهتمة بمحو الامية وتعليم الكبار ان تضع هذه التوصية موضع الاعتبار .

٦٢ — يرجى من جميع الدول التى يهمها الامر تكوين لجان توجيه تحت اشراف أعلى سلطة ممكنة لدراسة التوصية الحالية لتيسير تطبيقها طبقا لاحتياجاتها الخاصه ولتخطيط تنفيذها ٠

٦٣ — يرجى من وزارات التربية فى البلاد التى يدعو فيها الضرورة الى ذلك ، أن تدعو الهيئات المناسبة الى القيام بأنواع معينة من النشاط مثل : (أ) تدارس التوصية الحالية ومقارنتها بالوضع القائم فى بلادها من الناحيتين التشريعية والواقعية ، (ب) بحث المزايا والعيوب التى تترتب على تنفيذ كل فقرة من الفقرات التى لم توضع بعد موضع التنفيذ ، (جـ) تكييف كل فقرة يعتبر تنفيذها امرا مرغوبا فيه بما يتلاءم مع احتياجات كل بلد ، (د) اقتراح القواعد والاجراءات العملية التى ينبغى اتخاذها لتنفيذ كل فقرة تحت دراستها ٠

التوصية رقم ٥٩ لمؤتمر التربية الدولى
بجنيف
بشأن
تعليم اللغات الاجنبية الحديثه بالمدارس الثانوية

المؤتمر الدولى للتعليم العام ،

المنعقد فى دورته الثامنة والعشرين بجنيف بدعوة من منظمة اليونسكو ومكتب التربية الدولى ، والذى بدأ اجتماعاته فى الثانى عشر من شهر يوليو ١٩٦٥ قد اقر فى الثالث والعشرين من يوليه ١٩٦٥ التوصيه التالية :

المؤتمر ،

نظرا لان معرفة لغة اجنبية حديثه او اكثر تعتبر جزءا من الثقافه العامه للتلميذ وتدريبا عقليا يعتبر على الاقل فى نفس اهمية المواد الاخرى التى يتضمنها منهج المدرسة الثانوية ، وانه فى كثير من الدول تعتبر معرفة لغة اجنبية واحدة على اقل اداة ضرورية لدراسة المقررات الدراسية العليا بصورة اكثر توسعا وعمقا ·

ونظرا لانه للشعوب نفسها الحق فى اختيار اللغات الاجنبية الحديثه التى تدرس لها ·

ونظرا لانه فى البلاد التى لم تستخدم فيها اللغة المحلية كلغة للتدريس حتى الان ، فان من الضرورى بالدرجة الاولى العمل على تنمية اللغات القومية وازالة العقبات امام استخدامها وكذلك تدعيم مكانتها فى العلاقات الدولية ·

ونظرا لان معرفة لغة اجنبية حديثه ، وكذلك دراسة الادب والتاريخ والحضارة واسلوب الحياة فى البلاد التى تتكلم هذه اللغة ، يمكن ان يكون ذا اثر كبير فى تحسين العلاقات الدولية والتفاهم بين الشعوب ·

ونظرا لان تطور العلاقات الدولية فى جميع الميادين ، وتقدم وسائل النقل والمواصلات يزيد باستمرار من الضرورة العملية لتعلم لغة اجنبية حديثه واحدة على الاقل كما يزيد القدرة على استخدامها بسهولة ·

ونظرا لان معرفة اللغات الاجنبية الحديثه يعجل بانتشار الاكتشافات العلمية والفنية ، ومن ثم يسهم مساهمة فعالة فى التطور الاقتصادى والثقافى للبلاد ·

ونظرا لان وسائل الاعلام ، مثل الاذاعة والسينما والتليفزيون تقارب بين الامم ، ولما كانت هذه الوسائل المختلفه فى متناول الشباب والكبار ·

ونظرا لتزايد امكانيات الدراسة فى الخارج وتبادل الطلبة والاخصائيين بين الدول التى لا تتكلم لغة واحدة ·

ونظرا لانه من الضروري تطوير طرق ووسائل تدريس اللغة الاجنبية على احدث الاساليب العصرية مع الاخذ بعين الاعتبار الى تطور المعرفة والتكنولوجيا •

وبناء على التوصيات المتعددة الخاصة بتدريس اللغات الاجنبية الحديثة والتي وضعتها الهيئات المختلفة ولا سيما التوصية رقم ١١ التي اقرها المؤتمر الدولي للتعليم العام في اجتماعه السادس في عام ١٩٣٧ •

ونظرا لان البلاد وان تشابهت امانيها ، الا انها لابد لها من ان تجد حلولا مختلفة لمشكلة تعليم اللغات الحديثة في المدارس الثانوية •

ترفع الى وزارات التربية في الدول المختلفة التوصية التالية :

أولا : مكانة تدريس اللغات الاجنبية الحديثة

١ — تتوقف مكانة تدريس اللغات الاجنبية في اى بلد من البلدان على الظروف الخاصة لهذا البلد ، ومع ذلك يوصى بادخال دراسة لغة اجنبية حديثة واحدة على الاقل في سائر صفوف المدارس الثانوية •

٢ — ان اختيار اللغة الاجنبية الاولى يتوقف عادة على الاحتياجات الثقافية والجغرافية والعصرية والاقتصادية ••• الخ للبلد ، وعندما تتوفر الوسائل لتدريس لغة اجنبية ثانية يحسن ان يتسنى للتلاميذ الاختيار بين عدة لغات حسب ميولهم وحاجاتهم الفردية ،

٣ — يوصى بانه ينبغى الا تبدأ دراسة لغة اجنبية ثانية الا بعد ان يكون قد احاط التلاميذ باصول اللغة الاجنبية الاولى •

٤ — ولما كانت دراسة اللغات الاجنبية الحديثة في المدارس الثانوية ينبغى الا تقتصر على الدراسة المبدئية لذلك يوصى بان يخصص لها وقت كاف في جدول الدراسة الاسبوعى ،

٥ — ولما كانت فعالية تدريس لغة اجنبية حديثة تتناسب الى حد كبير مع ميل التلاميذ اليها ، فينبغى ان يستثار هذا الميل مثلا باعطاء القدر المناسب من الاهمية لاختبار اللغة الاجنبية الحديثة في مختلف امتحانات المدارس الثانوية •

٦ — وعندما توجد مواد دراسية يتخصص فيها الطلاب في الصفوف العليا من المرحلة الثانوية ينبغى الاهتمام بوجه خاص بانشاء اقسام لدراسة عدة لغات اجنبية حديثة دراسة متعمقة ، وينبغى ان يكون للدبلومات والشهادات التي تمنح عند اتمام مثل هذه الدراسات نفس منزلة الشهادات التي تمنح في المواد الاخرى •

٧ — ونظرا لسهولة تعلم الاطفال الصغار للغات ، ونظرا للميل الذى يتولد عن ذلك ويساعد على دراسة اللغات الاجنبية الحديثة في المدارس الثانوية ، وينبغى تشجيع تجارب تدريس اللغة الاجنبية قبل المرحلة الثانوية على ان تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لضمان ان استيعاب هذه اللغة لا يعوق تحصيل اللغة القومية •

ثانيا : الاهداف والمقررات الدراسية وطرق التدريس

٨ـ لتدريس اللغات الاجنبية اهداف تربوية وعملية فى آن واحد ، ولذلك فان التدريب العقلى الذى يتحقق من تعلم لغة اجنبية يجب الا يتم على حساب الاهتمام بالتطبيق العملى لهذه اللغة ، ومن ناحية اخرى فان هذا التطبيق العملى للغة ينبغى الا يعوق الدراسة المستفيضة لخصائصها اللغوية .

٩ـ ان تدريس لغة اجنبية حديثة ليس غاية فى حد ذاته ، وانما ينبغى ان يستفاد من جوانبها الثقافية والانسانية فى تدريب عقل التلاميذ وتنمية شخصياتهم كما ينبغى ان يسهم فى تحسين التفاهم الدولى وتدعيم التعاون السلمى والودى بين الشعوب .

١٠ـ ويترتب على ذلك انه الى جانب الاعمال التحريرية والشفوية التى يتضمنها تدريس اللغة نفسها يجب ان تتضمن المقررات الدراسية مجرد اداب اللغة فحسب بل وان تشملها نظرة موضوعية للجوانب الهامة فى حياة البلاد التى تتكلم هذه اللغه ، مع النظر بعين الاعتبار فى الوقت نفسه الى الامكانيات الذهنية للتلاميذ وميولهم .

١١ـ ينبغى ان يراعى فى التعليمات الرسمية الخاصة باختيار الطرق ، والاساليب والكتب الدراسية ان توجه المعلم فى عمله ، وفى نفس الوقت تتيح له قدرا كافيا من حرية العمل والابتكار بما يتمشى مع الطرق المعترف بصحتها بحيث يساعد ذلك على تحسين الطرق و الكتب المستخدمة بصورة تدريجية .

١٢ـ يبدو ان مختلف الطرق العملية التى ثبتت صلاحيتها على مدى فترة طويلة هى انسب الطرق لتدريس اللغة الاجنبية ، وينبغى دراسة الاساليب الحديثه لتدريس اللغات الاجنبية ، وينبغى دراسة الاساليب الحديثة لتدريس اللغات الاجنبية ، وكذلك طرق التعليم البرنامجى واجراء البحوث والتجارب بقصد التحقق من استخدامها بصورة مناسبة ومثمرة .

١٣ـ ومن اهم الامور ان يكون تعلم التحدث باللغة الاجنبية سابقا على تعلم كتابتها ، وان يفسح مجال كاف منذ البداية للاعمال الشفوية وللنطق والمحادثة ، مع الاقلال من استخدام اللغة القومية أو اللغة المستخدمة فى التعليم بقدر الامكان .

١٤ـ ومع ذلك ينبغى عدم اهمال قواعد اللغة والنحو والهجاء ، مع مراعاة بذل كل جهد ممكن عند تدريس هذه النواحى بحيث لا تكون هدفا فى ذاتها ، وانما تدرس بقصد تحسين استخدام التلميذ للاسلوب السليم فى لتحدث باللغة الاجنبية الحديثه وكتابتها .

١٥ـ ينبغى عدم التهوين من شأن البحوث والتجارب التى تجرى بقصد تحديد افضل الوسائل والتنظيمات المناسبة لتدريس احدى اللغات الاجنبية الحديثه فى نظام تعليمى معين ، ويجب النظر بعين الاعتبار الى الخصائص المميزة للظروف المحلية

وللبيئة واللغة القومية للتلاميذ ٠

١٦— ومن المرغوب فيه ان تقسم فصول اللغات الاجنبية الحديثه الى مجموعات صغيرة بقدر الامكان كلما سمحت الظروف بذلك ٠

١٧— ينبغى ان تتعدد وتتنوع الانشطة التكميلية التى تتطلب الاسهام الايجابى من جانب التلاميذ مثل (الالعاب ، والاغانى ، والتمثيليات ، ونوادى اللغات) بحيث تسهم فى تثبيت المعلومات المكتسبة ودسامتها ٠

١٨— ينبغى ان تستخدم كافة الوسائل الممكنة لتيسير رحلات التلاميذ وزياراتهم للبلاد التى يتعلمون لغتها والاكثار من هذه الرحلات والزيارات ، ومن الممكن تنظيم هذه الزيارات بحيث تكون فردية او جماعيةعلى اساس التبادل بين البلاد وتحت اشراف المعلمين ومنظمات الشباب ٠٠٠ الخ ، وفى حالة تعذرالقيام بمثل هذه الزيارات يمكن تنظيم مخيمات فى فترات العطلات يدعى اليها متحدثون من البلاد التى تدرس لغتها ٠

١٩— الوسائل السمعية والبصرية —التى اثبتت صلاحيتها فى تدريس اللغات الاجنبية الحديثة ينبغى توفيرها لجميع المدارس الثانوية ، كما ينبغى ايضا اقامة قدر كاف من مخابر اللغات للمدارس الثانوية والمصممة خصيصا لهذا الغرض، وذلك لمواجهة المطالب والاساليب فى كل بلد ٠

٢٠— ينبغى ايضا تأكيد فائدة الراديو والافلام والتليفزيون فى تكميل التدريس المنظم للغات الاجنبية الحديثة ، ومن الضرورى تحقيق التنسيق الوثيق بين برامج ومواعيد اذاعات الراديو والتليفزيون من جهة ، وبرامج وجداول الدراسة بالمؤسسات التعليمية من جهة اخرى ، وتزويد هذه المؤسسات باجهزة الاستقبال اللازمة وبالادوات السمعية الاخرى ، ومع ذلك يجب تأكيد ان الراديو والافلام والتليفزيون لا يمكن ان تكون بديلا لعمل المدرس ٠

٢١— من المهم ان تعكس الكتب الدراسية الخاصه بتدريس اللغات الاجنبية الحديثة صور الحياة والثقافة فى بلد التلميذ وفى البلاد التى يدرس لغتها ، وان تكون جذابة وموضحة بالرسوم والصور المناسبة لروح طرق التدريس، وان يراعى فى اعدادها الجهود التى بذلت فى الميدان اللغوى ، وفى بعض البلاد يتعلم التلاميذ اللغة الاجنبية عن طريق استخدامها كلغة للتدريس وفى مثل هذه البلاد ينبغى ان تعكس الكتب المستخدمة لهذا الغرض الثقافة القومية للتلاميذ ٠

٢٢— ينبغى الاهتمام بدرجة كبيرة ، ولا سيما فى الصفوف العليا من المدرسة الثانوية بمطالعة المؤلفات التى يمكن ان تضفى قيما تربوية عامة على تدريس اللغات الاجنبية الحديثة ، وبخاصه عن طريق التعليق الذى لا يتناول الجوانب النحوية فى هذه المؤلفات فحسب ، بل يتعداها الى جوانبها التفسيرية والثقافية والجمالية ايضا ٠

٢٣— ينبغى ان تزود المكتبات المدرسية والصحف المكتوبة باللغات الاجنبيـــة وبغيرها من الوثائق الاخرى بما فى ذلك الوسائل السمعية والبصرية مما قد يساعد فى تزويد التلاميذ بمعلومات افضل عن البلاد المختلفة ، ولتحقيق هذا الغرض يمكن الافادة الـــى حد كبير من تنظيم تبادل المـــواد التعليمية المختلفه الخاصه باللغات بين المـــدارس فى للبلاد المعنية •

٢٤— من المهم العمل الى اقصى حد ممكن على تأكيد وتنمية التنسيق بيـــــــن تدريس اللغات الحديثة وتدريس اللغة القومية والتاريخ والجغرافيا وتاريخ الفن ، واى مـــواد اخرى قد يكون لها بعض الصلة باللغات الحية •

٢٥— يبدو انه قد امكن التوصل الى نتائج طيبة من التجارب التى اجريت فـــــى بعض البلاد على تدريس بعض المواد بلغة اجنبية معينة ، وقد يكون فى الامكان ان يمتـــد استخدام هذه الطريقة فى بلاد اخرى وبخاصة فى اقسام اللغات الحديثة التى تنشأ فـــى المدارس الثانوية او فى بعض المدارس المتخصصه •

٢٦— من الضرورى اعادة النظر فى المقررات الدراسية الخاصه باللغات الاجنبية الحديثة وتعديلها بصفة دورية بحيث لا يتسنى فقط مراعاة التغيرات التى تطرأ على اللغـــة والتى تجد فى البلاد التى تتكلمها ، وانما يتسنى ايضا مراعاة التطورات التى تتعلـــق بالطرق والاساليب الحديثة المتاحه للمدارس والمعلمين •

ثالثا : هيئة التدريـــــس

٢٧— من الضرورى ان يتلقى مدرسو اللغات الحديثة تدريبا عاما ولغويا وذلك الى جانب تدريبهم على نظريات التربية وتطبيقاتها بما يتلاءم مع التقدم الملحوظ فى مجال اللغويات وعملية التعلم والاساليب الفنية والسمعية والبصرية الحديثة •

٢٨— لكى يتم تطوير تدريب مدرسى اللغات الحديثه ، وزيادة عدد المدرسين المؤهلين ، فان من المرغوب ان يستعان بالمدرسين الاجانب الذين يمكنهم ان يساعـــدوا فى تدريب المدرسين الوطنيين المؤهلين •

٢٩— من المهم تيسير السفر والرحلات الى الخارج لمعلمى اللغات الاجنبية وتشجيع ذلك، وان يعد نظام المنح الدراسية والاجازات بمرتب لهذا الغرض •

٣٠— عند التدريب التكميلى المعلمين ينبغى العناية بالجوانب التربوية للتدريـــس ويوصى فى هذا الصدد بتنظيم برامج واجتماعات قومية لاطلاعهم على كل ما يجد فى مجـــال طـــرق التدريس واساليبه مما يمكن تطبيقه على المواد التى يدرسونها ، وكذلك اصدار نشـــرات تساعد على فهم طرق التدريس المستخدمة ومقارنة النتائج التى يتوصل اليها •

٣١— لكى يمكن التغلب على النقص الموجود فى عدد مدرسى اللغات الاجنبية الحديثه ، الامر الذى تتأثر به كثير من الدول ينبغى الافادة من كافة الوسائل لتشجيع تعيين مثـــل هؤلاء المعلمين والتعجيل به ، وبدلا من الاعتماد كلية على المعلمين الوطنيين فى هذه البـــلاد

قد يكون من المرغوب فيه استخدام معلمين من البلاد التي تدرس لغاتها •

رابعا : التعاون الدولي

٣٢— من المرغوب فيه ان تجرى فى نطاق الجهود الدولية دراسات تتصل بالبحث المقارن فى تدريس اللغات الاجنبية والادوات التعليمية الخاصة بها • ومن المرغوب فيه بوجه خاص ان تجمع نتائج التجارب التى اجريت فى مختلف البلاد على تدريس اللغات الاجنبية قبل بداية التعليم الثانوى وان تتعاون هذه النتائج وتنشر •

٣٣— لتعيين مساعدين اجانب لتدريب الطلاب على اللغة الشفوية قد يكون له فائدتان : الاولى انه يساعد على تحسين النطق والتنغيم وكذلك معرفة لغة الحياة اليومية ، والفائدة الثانية انه يتيح لهؤلاء المساعدين الفرصة لأ لفة البلد المضيف وممارسة اللغة ، وينبغى مع ذلك اتخاذ كافة الاجراءات لاعلام هؤلاء المساعدين مقدما بالمهمة التى ستوكل اليهم واعدادهم للقيام بها •

٣٤— يوصى بان تتعاون الحكومات والمنظمات الدولية واى هيئات اخرى معترف بها على وضع نظام دولى لتبادل المعلمين والمساعدين والطلاب مما يدعم ويكمل اى جهود بذلت فعلا فى هذا المجال •

٣٥— البلاد التى تعوزها الامكانيات المالية وينقصها المعلمون والمؤهلون اللازمون لتنظيم او تحسين تدريس اللغات الاجنبية الحديثة ينبغى ان تزود بالمعونه الفنية اللازمة على صورة مساعدات مادية وخبراء ، ومنح للدراسة والبحث وعقد حلقات دراسية محلية ••••••••• الخ •

٣٦— لكى يتسنى تطوير مختلف صور النشاط الحر الذى يسهم فى اتقان التلاميذ للغة الاجنبية حديثة والاحاطة بحياة الامم الاخرى وثقافتها ، كما يسهم فى تربية الشباب على روح التفاهم الدولى وحب السلام ، فانه من المرغوب فيه : (أ) ان تطور اليونسكو نظام المدارس المتعاونة ، (ب) تشجيع المراسلة بين تلاميذ المدارس فى مختلف البلاد • (جـ) تنظيم مخيمات ورحلات صيفية وفى العطلات يشترك فيها الشباب من مختلف الامم ، (د) العمل على اسهام الاخصائيين من المعلمين والمربين فى مخيمات اللغات التى تقام للمتقدمين من الشباب فى دراسة اللغات الاجنبية الحديثة •

خامسا : تنفيذ التوصية الحالية

٣٧— من الاهمية بمكان ان تنشر نصوص هذه التوصية على اوسع نطاق ممكن عن طريق وزارات التربية والسلطات المدرسية الخاصة بالمرحلة المعنية ، والجامعات ومعاهد التربية ومراكز الوثائق التربوية ، والاتحادات الدولية والقومية لمدرسى اللغات الاجنبية الحديثة وجمعيات الاباء والمعلمين •••• الخ ، كما ينبغى ان تقوم الصحافة التربوية بدور كبير فى الاعلام بهذه التوصية بين الهيئات المعنية وبين هيئات التدريس والادارة والجمهور •

٣٨— يرجى من وزارات التربية فى البلاد التى تدعو فيها الضرورة الى ذلك ، ان تدعو الهيئات المناسبة بالاضطلاع بانواع معينة من النشاط مثل :

(أ) تدارس التوصية الحالية ومقارنتها بالوضع القائم فى بلادها من الناحيتين التشريعية والواقعية .

(ب) بحث المزايا والعيوب التى تترتب على تنفيذ كل فقرة من الفقرات التى لم توضع بعد موضع التنفيذ .

(جـ) تكييف كل فقرة يعتبر تنفيذها امرا مرغوبا فيه بما يتلاءم مع احتياجات كل بلد .

(د) اقتراح القواعد والاجراءات العملية التى يقتضى اتخاذها لتنفيذ كل فقرة تمت دراستها .

٣٩ – يرجى من المراكز الاقليمية لليونسكو ومن المنظمات الاقليمية والدولية الاخرى ذات الطابع التربوى والثقافى ان تعمل متعاونة مع الوزارات المعنية على دراسة هذه التوصية على المستوى الاقليمى بقصد موائمتها مع خصائص كل اقليم .

التوصية رقم ٦٠

الى وزارات التربية والتعليم

بشـــأن

تنظيم البحث التربوى

المؤتمر الدولى للتعليم العام ،

الذى عقد دورته التاسعة والعشرين بجنيف بدعوة من منظمة اليونسكو ومكتب التربية الدولى ، والذى بدأ اجتماعاته فى السابع من شهر يوليو ١٩٦٦ قد أقر اليوم الخامس عشر من يوليو ١٩٦٦ التوصية التاليه :

المؤتمر ،

نظرا لما أعلنته المؤتمر الدولى للتعليم العام منذ انعقاد دورته الاولى فـى توصيات تؤكد الحاجة الى الفهم المنطقى واعتبار الطفل والانسان بوجه عام هو نقطة البداية لأية عملية تعليمية ،

ونظرا الى التوصية رقم ٤٤ الخاصة بالتوسع فى المبانى المدرسية والتوصية رقم ٥٤ الخاصة بتخطيط التعليم ،

ونظرا لأهمية البحث العلمى — وخاصة البحوث التربوية فى كل المجـالات وما لها من علاقات وطيدة بتطور النشاط الانسانى وتطويره ،

ونظرا لأهداف علوم التربية التى تشجع على أعلى مستويات تطور الانسـان الجسدى والعقلى والروحى والجمالى والاجتماعى وتضمن له ارفع مستويـات التدريب والقدرة على التكيف الظروف الاجتماعية المحيطة ،

ونظرا لأن ايجاد الحلول للمشاكل التعليمية وتطبيق الاصلاحات التعليمية الجديدة سوف يتطلبان آجلا أو عاجلا البحث المجرد والتجارب العلمية مـع المحافظة على القيم الاساسية التى تحدد المفاهيم الحقيقية والنتائج الناجحة للتعليم ،

ونظرا للاهتمام المتزايد بدراسة المشاكل التربوية لما له من تأثير على التطور النفسى والحضارى والاجتماعى والاقتصادى ،

ونظرا لأن المناهج المدرسية أصبحت أكثر تحديدا فى جميع المراحل التعليمية ، واعترافا بالواقع الملموس من أن الطفل الذى يطلب منه أكثر مما يحتمل فى مرحلة دراسية معينة قد يعانى من مشاكل جسدية وعقلية تعوق تقدمه ،

ونظرا الى اتساع مفهوم التربية بحيث أصبحت تتضمن المواصلة فى التعليم وتعليم الكبار مما يحتاج الى استخدام طرق ووسائل جديدة ،

ونظرا الى الاطراد المستمر فى طلبات الدول المختلفة لخبراء فى علم النفس التربوى، فى التعليم التجريبى ، والتخطيط التربوى ، والتوجيه الدراسى ، وعلم الاجتماع التربوى، ومشاكل التنمية ....الخ ،

ونظرا الى العمل المستمر فى البلاد المختلفة لمعاهد البحث التربوى ولمعامل الجامعات الخاصة بالتجارب التربوية ولوجود هيئات غير حكومية وعالمية قائمة بعمل بحوث تربوية ،

ونظرا لأنه بالرغم من وجود تشابه فى الاهداف الا انه من الضرورى تقديم حلول مختلفه للمشكلات التربوية التى تصور الأحوال والفرص والتراث والتنظيم الخاص بكل بلد على حده ،

يرفع الى وزارات التربية فى مختلف البلاد التوصية التالية :

أولا : اهداف البحث التربوى

مقدمه

يتحتم الوصول الى تحديد اهداف التربية بصورة واضحة دقيقة ، كذلك لابد من الزيادة المستمرة فى الامكانيات والمشتملات وطرق العمل فى الميدان — ومن الواضح ان ذلك لايمكن تحقيقه الا عن طريق تنظيم ورفع مستوى

البحث التربوى • فالبحث التربوى هو من ضروريات العملية التعليمية اذا اردنا لها أن تقوم على أسس علمية مقتبسة من الدراسات النظرية والتاريخية والتشعيبية ومن اللاحظات المجردة والتجارب ومن الخبرات الميدانية للمعلمين•

١ــ الهدف الرئيسى من البحث التربوى هو اكتشاف قوانين ومبادئ العملية التربوية حتى يمكن تطوير وتشجيع تقدم التعليم•

٢ــ ولتحقيق هذه الاهداف يقيم البحث التربوى الدعامات النظرية والعملية التى تميز الاهداف القصيرة والطويلة الأجل لخدمة البلد موضوع البحث• مثل هذه الاهداف لابد أن تنتج عن الدراسة المجردة للامكانيات البشرية والمادية ، وفرص التحسين • والتطوير الاقتصادى لهذه الامكانيات

٣ــ يهدف البحث فى مستوى التدريس الى تحسين نوعه وفاعليته عن طريق تجديد المناهج وطرق التدريس • ومن طريق تقييم الخطوات على كل المستويات آخذا فى الاعتبار كل الافكار التى يجب أن تعلم • والطباع التى يجب أن تكتسب • وقدرة الطلبة على التطور فى كل مرحلة على حدة •

٤ــ ويهدف البحث التربوى ايضا الى اكتشاف طرق تحسين :

ا ــ نوع التعليم خارج المدرسة سواء كان ذلك عن طريق الاسرة أو منظمات الشباب الحكومية وغير الحكومية ، والمدارس الداخلية بكل انواعها •••• الخ •

ب ــ نتائج الطرق المستخدمة فى التوجيه الدراسى والمهنى •

جـ ــ نوع ومستوى الصعوبة فى الكتاب المدرسى ، وللبحث فى التربية المقارنة فوائد عديدة فى كل هذه الميادين•

٥ــ ومن الضرورى دراسة العوامل غير التعليمية البحتة ــ مثل وسائل الاعلام العامة ، وظروف الحياة العامة ، والمهام التى تشغل الوقت

الكامل ووقت الفراغ ، وكذلك كل ما ترتب على تطور الشباب الجسدي — حتى يتسنى لنا معرفة مدى تأثيرها على تطور الانسان.

ثانيا : تنظيم البحث التربوي وطبيعة هذا العمل

٦ — لابد من توافر التشجيع المادي لمعاهد البحث التربوي وللباحث المستقل المؤهل الذي يعمل في ميدان البحث . فمثل هذا التشجيع المادي عن طريق الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة يضمن للبحث التربوي فرص العمل الخلاق تحت ظروف مناسبة وتغطى تكاليف نشر النتائج .

٧ — تحدد قيمة البحث التربوي بالاختيار الواعي للمشكلات موضع البحث وطرق العمل والظروف المحيطة بالبحث التي تضمن له الدقة والنظرة المحايدة ، كما تتحدد أيضا بمدى الدقة والأصالة العلمية التي يراعيها الباحث.

٨ — وتتحدد المبادىء العامة للبحث التربوي عن طريق معرفة أهداف هذا العلم. وهذا يتطلب معرفة النتائج المناسبة التي توصل اليها علم النفس ، علم الاجتماع ، علم وظائف الاعضاء ، وعلوم الاقتصاد بالاضافة الى دراسات خاصة بطرق ووسائل التعلم مع الاخذ في الاعتبار احتياجات وقدرات الأطفال والمراهقين والكبار ، وكذلك احتياجات وامكانيات المجتمع . ويعتبر البحث في قوانين وتاريخ التربية مهما بالنسبة للبحث التربوي ولكن لابد أن يتم طبقا لمنهاجه العلمي الخاص.

٩ — يمكن القيام بالبحث التربوي في المعمل والفصل وفي أي ظروف اجتماعية مناسبة . ولابد من تقييم ومراعاة التفسيرات النظرية لكل بحث حتى يمكن التمييز بين البحث الحقيقي وبين الابتداع البسيط.

١٠ - يجب العمل على ربط الابحاث الخاصة بالمشكلات العامة فى التربية والتدريس بقدر الامكان داخل اطار عام الغرض منه تقوية الصلات بين الباحثين وتوضيح مسؤلياتهم.

١١ - التخطيط الواعى للبحث التربوى على مستوى الدولة يحتم وجود خطط تفصلى سنوات عديدة واخرى سنوية لخدمة اغراض البحث فى كل معهد علمى - كما يجب تنسيق جهود المعاهد المختلفة التى تعمل فى بحث نفس النوع من المشكلات.

١٢ - يجب الا يؤدى البحث والتجارب التربوية الى أى اضرار بتصرفات الأطفال والمراهقين والكبار الموضوعين تحت البحث.

١٣ - حيث أن التعليم بصفة عامة وما تعلق به من ابحاث تتداخل تداخلا كبيرا مع علوم اخرى بالاضافة الى علوم التربية لهذا كان لابد أن يتشعب البحث التربوى تشعبا موضوعيا هذا ويمكن الاستعانة فى هذه البحوث نظرا لتعقدها - بعلماء الطبيعة ، وعلم النفس ، والاجتماع ، والفلاسفة ، وخبراء من ميادين اخرى لخدمة أغراضه العلمية كما يمكن تدعيم طبيعة التشعب الموضوعى للبحث التربوى عن طريق اهتمام العلماء والبحاث المتزايد بحقول اخرى فى التربية بوجه عام.

١٤ - يوصى المؤتمر بمناء مراكز للبحث التربوى ومعامل فى البلدان التى لاتوجد بها مثل هذه الهيئات حتى يمكن تنظيم البحث التربوى بصورة متقنة. ويوصى ايضا بتنظيم وتحسين وزيادة التعاون بين الدول التى توجد بها مثل هذه المراكز.

١٥ - تحدد العوامل المادية نشاط معامل البحث التربوى التجريبى . ويجب

امداد مراكز البحث التربوى بكل ما يلزمها من مواد ومعدات لازمة للأداء المناسب للعمل ، مثل الماكينات والتوثيق ... الخ . ومع ذلك فانه لجدير بالذكر انه يمكن القيام بكثير من البحث التربوى بدون معدات باهظة التكاليف .

١٦ – لصالح العمل لابد من وجود تعاون وثيق بين المسئولين من التربويين والمدرسين . ونظرا لما تقوم به بعض الدول من تجارب فانه لمن الضرورى اثارة الرغبة فى المشاركة الفعالة فى البحث التربوى بين المدرسين على مختلف المستويات وفى كل المدارس والمنظمات التعليمية الاخرى وخاصة عن طريق دعوتهم لطرح الاسئلة فى مراكز البحث سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

١٧ – اذا أريد تطبيق شامل وهام لنتائج البحث التربوى فانه لابد من القيام بدراسات بعيدة المدى وأكثر توسعا مما يقوم به مدرس بمفرده بقصد تحسين طرقه وخبراته ، ولذلك وحتى تقوم جماعات (بدلا من افراد) بدراسة الاصلاحات فلابد من تأسيس مدارس تجريبية ومباشرتها بعناية .

١٨ – لابد من اختيار وتقييم المشكلات موضع البحث بعناية فائقة لضمان أصالة البحث وموضوعيته واحتمال تطبيق نتائجه .

ثالثا : نشر وتطبيق النتائج

١٩ – لايعتبر البحث العلمى منتهيا الا اذا طبقت نتائجه النهائية . ويؤخذ فى الاعتبار عند تخطيط وتنظيم البحث انه سوف يؤدى الى نتائج يمكن تطبيقها .

٢٠ – يجب ان تقوم كل دولة بوضع الاحتياطات الكافية التى تضمن نشر

نتائج البحث والتجارب التربوية على أوسع نطاق ممكن . وذلك عن طريق المطبوعات ، والمحاضرات ، والمعارض ، والدروس الايضاحية ، وبرامج اعادة تدريب المعلمين ... الخ . ويتحتم وجود وسائل تضمن تطبيق نتائج مثل هذا البحث دون تأخير.

٢١ ــ لابد من قيام هيئة لتنسيق البحث التربوى يكون من شأنها عمل حصر دورى للدراسات الجارية لنشره وتوزيعه محليا ودوليا فى حالة تميز بلد معين بابحاث عديدة .

٢٢ ــ هناك طريقتان اساسيتان لنشر النتائج :

أ ــ مقالات وكتب تقدم الدلائل والنتائج بطريقة تسمح للباحثين فى الدول الأخرى بفهم العمل المنتهى وتقرير الظروف التى يجب توافرها لتطبيق مثل هذه النتائج فى بلد ما .

ب ــ مقالات وكتب دراسية موجهة للمديرين والمدرسين والتربويين والآباء مكتوبة باسلوب لايستخدم لغة الباحث المتخصصة .

٢٣ ــ لابد أن يقوم البحث التربوى على أساس من التعاون الوثيق مع المدارس المحلية .

٢٤ ــ يعتبر البحث التربوى وسيلة للوصول الى نهاية وليس نهاية فى حد ذاته . من أجل هذا السبب لابد من التعبير عن النتائج المتوصل اليها فى شكل مناهج ، وطرق تدريس ، ومعايير عملية اخرى مناسبة .

٢٥ ــ فى حالة عدم وجود مدارس تجريبية مخصصة لهذا الغرض يمكن تنظيم فصول تجريبية فى المدارس العادية لتمكين نتائج البحث من التغلغل التدريجى فى التدريس.

٢٦ ــ لابد ان تدخل ضمن مناهج معاهد المعلمين وفى الدورات التدريبية ومناهج الهيئات الاخرى المسئولة عن تدريب المدرسين العاملين

مقررات عن البحث التربوى الجارى .

٢٧ - يعتبر التعاون الوثيق بين مراكز البحث التربوى وادارات المدارس ضرورة حتمية لنجاح عمليات نشر وتطبيق نتائج البحث العلمى .

رابعا : رجال البحث التربوى

٢٨ - (ا) من المستحسن أن يحصل الباحث التربوى فى جميع الدول على التدريب والتعليم اللازم طبقا للظروف المادية المحلية وطبقا للتقاليد والاهتمام المحلى .

(ب) يمكن ان يقدم مثل هذا التدريب - ولفترة كافية - فى الجامعة أو فى معهد للتربية . ويجب أن يشتمل على دراسات نظرية عامة (فلسفة ، وتاريخ ، ونظرية التعليم ، وعلم النفس ، وعلم وظائف الجهاز العصبى ، وعلم الاجتماع ...الخ) .

(جـ) تدريب الباحثين التربويين يجب أن يؤهلهم للعمل على مختلف المستويات والميادين التربوية وللعمل الوثيق مع المعاهد التربوية والتربويين بوجه عام .

٢٩ - مادامت المشكلات التى يطالب البحث التربوى بايجاد حلول لها تقدم نفس الصفات المعقدة لعملية التعليم نفسها فلابد للبحث التربوى من أن يقوم على العمل الجماعى حتى يتسنى للمتخصصين من فروع المعرفة الاخرى (الفلاسفة ، وعلماء الاحياء ، وعلماء الجهاز العصبى ، وعلماء النفس ، وعلماء التحليل النفسى ، وعلماء الاجتماع ، وعلماء الاقتصاد ، والمهندسون المعماريون ، وعلماء الاحصاء ...الخ) فرصة العمل فى جو تسوده روح التعاون والتفاهم .

٣٠ - (ا) يجب أن يتوفر لمراكز البحث التربوى سواء كانت مستقلة أم تابعة

لمعاهد تربوية أو جامعات ، كل ما تطلبه من باحثين متخصصين بالاضافة الى الاعداد الوفيرة من المساعدين مع توفر القدرة على العمل الجماعى .

(ب) فى حالة عدم توافر مراكز للبحث التربوى يجب على وزارات التربية أن تقوم بتجميع كل المعلومات الهامة الناتجة عن مراكز البحث التربوى بالبلاد الأخرى ووضعها فى أيدى المدرسين .

٣١ — ينبغى ان يعامل رجال البحث التربوى بنفس المعاملة التى يتمتع بها رجال البحث فى العلوم الاخرى . ويعنى ذلك توفير ظروف متساوية من حيث الالتزامات والحقوق ومن حيث التدريب الاساسى . ويجب تخطيط برامج خاصة لتدريب رجال البحث التربوى بحيث تعقب التأهيل الجامعى فى الميادين المناسبة .

٣٢ — يجب اعطاء الفرص للمدرسين المؤهلين سواء كأفراد أو كمجموعات للاشتراك فى الدراسات التى سبق أن قام بتنظيمها معاهد البحث التربوى المتخصصة . فمشاركة مثل هؤلاء المدرسين العاملين فى البحث تعتبر فى حد ذاتها طريقة ممتازة لاعطائهم فرص للتدريب كما يمكن من زيادة فرص البحث التربوى من تحقيق هدفه الأول وهو الرقى بالتعليم .

٣٣ — المدرس الذى يقوم باعباء اخرى بالاضافة الى البحث التربوى والتجارب يجب ان يعطى تسهيلات معينة مثل خفض عدد ساعات التدريس ويجب أن يكافأ بما يتناسب والاعمال التى يقوم بها .

٣٤ — يجب ان يقوم المدرسون المؤهلون تأهيلا خاصا ممن حصلوا على التدريب المهنى فى طرق الامتحانات ووسائل البحث التربوى بالاشراف على الامتحانات المدرسية التى يعطيها المدرس العادى داخل الفصل

الدراسى .

٣٥ – نظرا للمنافسة التى بدأ البحث التربوى فى الحصول عليها بين المدرسين فانه من المستحسن اعطاء الفرصة للتربويين – سواء كانوا على مستوى الادارة أم التفتيش – للاشتراك فى التدريب النظرى والعملى فى طرق البحث التربوى . فسيؤدى هذا التدريب الى تمكينهم من تنظيم تجارب تربوية محدودة فى ميادينهم الخاصة وتحت مسؤوليتهم ومثل هذه التجارب لابد أن تكون جزءا من خطة البحث التربوى العامة ويجب أن تخطط بعناية وتنفذ طبقا لهذا المفهوم .

٣٦ – يجب على مدرسى المستقبل بالمراحل الابتدائية والثانوية (مبتدئا بالسنة الثانية أو الثالثة فى دراستهم) أن يحصلوا على معرفة كافية بالمبادئ والطرق الخاصة بالبحث التربوى وذلك اثناء دراستهم المتخصصة وعلى مستواهم الخاص . ومثل هذه المعلومات يجب أن تعطى للمدرسين فى برامج تجديد المعلومات . ومثل هذا العمل يجب أن ينفذ بطريقة تسمح للاشخاص المعنيين بالمشاركة الفعالة فى البحث وتفهم قيمة البحث العلمى فى التعليم واستيعاب النواحى العملية له .

خامسا : التعاون الدولى

٣٧ – يجب تنمية التعاون بين معاهد البحث التربوى القومية والاقليمية والمعاهد الدولية الحكومية وغير الحكومية فهذا التعاون سيؤدى الى :

أ – تقوية صلات التبادل بين مراكز البحث التربوى وخاصة عن طريق تنظيم خدمات اعلامية تضمن الاتصال المنظم بالتوائم ونتائج البحث المنشورة فى الدوريات التربوية العالمية .

ب – تيسير البحث فى التربية المقارنة وطرقها .

جـ – المساعدة على التحديد السليم للمشكلات التى يطلب من رجال البحث

ايجاد الحلول لها .

د — المساعدة على تحديد مواضيع البحث بين دولتين أو أكثر (النشاط الاقليمى) .

هـ — تجنب التكرار .

و — تفادى التحكم والادعاء الناتج عن المعلومات الناقصة .

٣٨ — يجب أن تجمع جهود اليونسكو ومكتب التربية الدولى من أجل تسهيل ربط وتنسيق اعمال مراكز البحث التربوى — وخاصة عن طريق تنظيم المؤتمرات الدولية والاقليمية ، وعن طريق ضمان التوزيع والاعلان عن البحث التربوى بواسطة المجلات والكتب والافلام ، وعن طريق نشر مجلد خاص بمناهج البحث التربوى ... الخ .

وبقدر الامكان يجب أن تضمن التقارير السنوية المرسلة الى مكتب التربية الدولى للمؤتمر الدولى للتعليم العام بيانا عن اهم الابحاث التى تمت خلال العام المنصرم .

٣٩ — يجب أن تقوم الدول القادة فى ميدان البحث التربوى باتخاذ خطوات ايجابية لمساعدة الدول النامية وخاصة عن طريق :—

ا — امدادهم بالخبراء المؤهلين .

ب — مساعدتهم فى بناء مراكز بحث محلية واقليمية (ضمن شروط المعونة الفنية مثلا)

جـ — تقديم المنح للمواطنين الذين يرغبون فى العمل فى ميدان البحث التربوى .

د — قبول بعض هؤلاء المواطنين للتدريب كمساعدين بمراكز البحث المتقدمة .

سادسا : تنفيذ التوصية الحالية

٤٠ — من الأهمية بمكان أن ينشر نص هذه التوصية على اوسع نطاق ممكن عن طريق وزارات التربية والهيئات التربوية المسؤولة عن أكثر المستويات اهتماما بهذا الموضوع ، ومن طريق الجامعات ومعاهد التعليم ، ومراكز البحوث والتوثيق التربوى ، ونقابات المعلمين ، وجمعيات الآباء والمدرسين القومية والدولية ... الخ . كما ينبغى أن تقوم الصحافة التربوية سواء أكانت رسمية أم خاصة بدور كبير فى الاعلام بهذه التوصية بين جميع الهيئات المعنية وبين هيئات التدريس والادارة والجمهور .

٤١ — يرجى من المراكز الاقليمية لليونسكو أن تعمل متعاونة مع الوزارات المعنية على تيسير دراسة هذه التوصية على المستوى الاقليمى بقصد مواءمتها مع احتياجات وخصائص كل اقليم .

٤٢ — يرجى من وزارات التربية فى البلاد التى تدعو فيها الضرورة الى ذلك ، أن تدعو الاجهزة المناسبة الى القيام بأنواع معينة من النشاط مثل :

ا — تدارس التوصية الحالية ومقارنتها بالوضع القائم فى بلادها من الناحيتين التشريعية والواقعية .

ب — بحث المزايا والعيوب التى تترتب على تنفيذ كل فقرة من الفقرات التى لم توضع بعد موضع التنفيذ .

جـ — تكييف كل فقرة يعتبر تنفيذها أمرا مرغوبا فيه بما يتلاءم مع احتياجات كل بلد .

د — اتخاذ الخطوات العملية والقانونية لضمان تنفيذ التوصية الحالية .

٤٣ — يوصى بألا يقتصر الاهتمام بالبحث التربوى على وزارات التربية وحدها بل ويجب على اليونسكو ان يوليه الاولوية فى برامج المساعدات المختلفة للدول الاعضاء .

التوصيــــة رقـــم ٦١
الى وزارات التربيـــــة والتعلـــيم
بشـــأن
المدرســـين المعاريـــن

المؤتمر الدولى للتعليم العام ،

الذى عقد دورتـه التاسعـة والعشرين بجنيف بدعـوة من منظمـة اليونسكو ومكتب التربيـة الدولى ، والذى بدأ اجتماعاتـه فى السابع من شهر يوليو ١٩٦٦ قد أقـر فى اليوم الخامس عشـر من يوليو ١٩٦٦" التوصيـة" التاليـة :

المـؤتمـر ،

نظرا لأن التعليم يمثل احدى الدعائم الطويلـة الأجل التى تساعـد علـى تشجيع التعاون الثقافى بين الدول ،

ونظرا لأن التبادل الدولى للمدرسين يعتبر من أهم وسائل تحسين التفاهم الدولى بين الشعوب ورفع المستوى التعليمى ،

ونظرا الى أن تعاون المدرسين القادمين من الدول المتقدمـه يعتـبر فـى الوقت الراهن/ضرورة حتميـة للدول النامية اذ انـه وسيلـه لمساعدتهم على تدريـب العاملين المتخصصين اللازمين للتطور الاقتصادى والاجتماعى ـ وانها لمسـؤوليـة أدبيـة أن تقدم الدول المتقدمـة مدرسيها لخدمـة الدول النامية التى هى فـى حاجـة اليهم ،

ونظرا لأن المدرسين المعارين يكتسبون معرفـة مباشرة بالدول الأخـرى مما يؤهلهم لأن يلعبوا دورا هاما فى تطوير التعاون الثقافى بين الدول المختلفة ،

ونظرا الى ان مثل هذه الخبرات تعتبر مكاسب ثمينـة للتطور التعليمى اذ انها تعطى الفرصـة للمدرسين لأن يتعرفوا على الطرق المتبعـة فى البلاد الأخرى

وخاصة في ميادين اللغات الحية ، والجغرافيا ، والتاريخ ، والفنون .

ونظرا لأن فرص العمل بالخارج لها اتصال وثيق بمكانة المدرس وتأسيس علاقات وثيقة بين الجمعيات المهنية ،

ونظرا الى ماسبق ذكره من اسباب فانه لمن الضرورى اتخاذ اللازم نحو تشجيع المدرسين بجميع المراحل والمستويات للعمل بالدول الاخرى التي هي في حاجة اليهم .

ونظرا الى أن المدرس الموفد للعمل بالخارج يجب أن يتمتع بكافة الضمانات الخاصة بمستقبله وحياته الشخصية والمهنية سواء في الدولة المستقبلة أم في بلده الأصلي .

ونظرا الى أن التوصية رقم ٢٩ الخاصة بالتبادل الدولي للمدرسين التي توصلت اليها الدورة ١٣ للمؤتمر الدولي للتعليم العام ،

يرفع الى وزارات التربية في مختلف البلاد التوصية التالية :

أولا : التعريفات والفئات

١ — يستخدم المصطلح "المدرس المعار" في هذه التوصية ليعني الفرد القائم بنشاط ذي طابع تربوي لفترة معينة في بلاد غير بلده الأصلي .

٢ — وتستخدم كلمة " المدرس" أساسا لتعني كل فرد يقوم بعمليات التدريس في المراحل ماقبل الابتدائي ، والابتدائي ، والثانوي ، والفني ، ومعاهد التعليم العالي . وقد يقوم " المدرس " ايضا بالعمل في ميادين التخطيط التعليمي ، والاداره ، وتدريب المعلمين ، واعداد المادة التربوية ، والبحث التربوي والعلمي أو التوجيه المهني .

٣ — لاتنطبق هذه التوصية على المدرسين القائمين بزيارات علمية أو المشتركين في مؤتمرات حتى ولو حدث ذلك أثناء تدريسهم بالخارج .

٤ ـ من أجل تحديد الفئات وجهات الاشراف على المدرسين المعارين يستحسن أن نفرق بين :

ا ـ المدرسين الموفدين رسميا ويتقاضون مرتباتهم كليا أو جزئيا من الجهات الرسمية التابعين لها في بلادهم .

ب ـ المدرسين الذين يخدمون في مدارس انشأتها بلدهم بالخارج ولهـا نفس النظم والمناهج والطرق المماثلة لمدارس الوطن .

جـ ـ المدرسين الموفدين عن طريق جهات دولية أو منظمات حكومية اقليمية تتكفل بكافة شئونهم .

د ـ المدرسين المتعاقدين مع الدولة المستقبلة سواء أكان التعاقد عن الطريق المباشر أم عن طريق ممثلى الدولة المضيفة أم عن طريق الممثلين الدبلوماسيين والعلميين للدولة التابع لها المدرس .

هـ ـ المدرسين الموفدين عن طريق اتفاقيات التبادل بين بلدين أو أكثر .

و ـ المدرسين المعارين تحت اشراف منظمات خاصة مثل الجهات الدينية والمنظمات الدولية غير الحكومية .

ز ـ المدرسين العاملين بالخارج ولهم استقلال تام عن أى ادارة رسمية على اساس اتفاقيات تمت بين المدرسة والمدرس شخصيا أو بين مدرستين .

ح ـ الاشخاص المشتركين فى برامج المتطوعين الأهلية التى تهدف الى رفع مستوى التعليم بالدول النامية .

ثانيا : الأهداف

٥ ـ ويمكن اعتبار نشاط المدرسين المعارين ممثلا للآتى :

ا ـ القيام الطبيعى بمسؤليات التدريس فى المدارس والجامعات وممارسة

الكفاءات الخاصة فى ميادين التعليم الآخرى (التى سبق ان ذكرت فى الفقرة رقم ٢ الفصل الاول) فى الدول المستقبلة ، والمشاركة فى البعثات الاستشارية تحت برامج المعونة الفنية .

ب – اعانات ايجابية تساعد على تطوير الدولة المستقبلة .

جـ – وسيلة لتوسيع معارف وخبرات المدرس وبذلك تنوى قدراتهم على التدريس فى وطنهم كما يقوى التفاهم الدولى .

٦ – من الافضل أن تقوم اعداد متزايدة من المدرسين بالعمل لفترة فى الخارج ويحسن ان يتم ذلك بقدر الامكان بعد حصولهم على التدريب والخبرة الكافية فى وطنهم . ويجب أن تشتمل خطط تشجيع خدمة المدرسين بالخارج على هذا الهدف .

٧ – يجب أن ينظر الى المشاريع الخاصة بالمدرسين المعارين فى ضوء ما تقدمه من التطور التعليمى للبلاد المعينة وايضا لما تقدمه من فرص التدريب للمدرس كفرد وكذلك لما تقدمه فى الاطار العام للعلاقات الثقافية العامة ولما تقدمه من فوائد للطلبة والمدارس والمجتمعات الدولية الموفدة والتى يعود اليها المدرس .

ثالثا : حقوق وواجبات المدرسين المعارين

٨ – يجب أن يتمتع المدرس المعار بظروف عمل تتساوى على الأقل مع المدرسين المحليين من ذوى المؤهلات والخبرات المشابهة . وبالاضافة الى ذلك لابد أن يتقاضى المدرس بدلات خاصة ومنح طوال مدة خدمته بالخارج فيجب دفع تكاليف سفره هو وعائلته بين وطنه ومكان عمله الجديد ذهابا وايابا . واذا كان عقد العمل يمتد الى عدة سنوات دراسية فلابد من

اعطاء المدرس التسهيلات الكافية للعودة الى وطنه وخصوصا اثناء العطلات. هذا وينتظر منه القيام باداء واجبات وظيفته والانتفاع بحقوقه والمميزات الأخرى مثل : المرتب، والبدلات ، والمنح ، والاجازات ، والتأمين الاجتماعي ، والخدمات الطبية ، والتأمين ، والخدمات الاسكانية .

٩ — شروط التدريس بالخارج يجب أن تنظم بعقود مفصلة حقوق وواجبات الاطراف المعينة كما هو موضح عاليه . ولا يصح انهاء مثل هذه العقود من طرف واحد الا في حالات استثنائية . ويجب أن تضمن الدولة المضيفة للمدرسين القادمين من الخارج كل الحريات التي يتمتع بها الاجانب في العادة وخصوصا الحماية من الاضطهاد الجنسي او الديني وأيضا الحرية الاكاديمية اللازمة للتعليم . ويجب أن يحترم المدرس القيم الحضارية للدولة المعار اليها وألا يتدخل في شئونها السياسية .

١٠— يجب أن تضمن الدول لمدرسيها أثناء وجودهم بالخارج كل الحقوق والمكاسب الخاصة بمستقبلهم المهني. وبذلك تتم المحافظة على درجاتهم واقدمياتهم وترقياتهم ومعاشاتهم (بشرط المواظبة على دفع المستحقات) لحين عودتهم الى الوطن .

وينطبق ذلك على المدرسين المختارين طبقا للاتفاقيات الدولية ، وطبقا للعقود التي تتم عن طريق الجهات الرسمية المسئولة ، كما تطبق على المبعوثين عن طريق منظمات خاصة . وبعد العمل بالخارج لابد من رجوع هؤلاء المدرسين للاندماج في خدماتهم السابقة مع المحافظة على كل المكاسب التي كان يمكن التمتع بها في حالة ما اذا واصلوا العمل في وطنهم . ويجب أن يحافظ المدرس المرشد عن طريق منظمات خاصة على نفس الحقوق التي كان يتمتع بها في وطنه وأن يتمتع بمكاسب اخرى اذا سبق الموافقة على تدبيرها قبل مغادرته البلاد .

رابعا : الاجراءات القومية والدولية

١١ ـ يجب أن يتضمن التخطيط التربوى لأى دولة برامج للتدريس بالخــــارج ، ولابد أن توفر لـه الامكانيات المادية بقدر المستطاع . كما لابــد مــن اتخاذ التدابير المناسبة لتشجيع الجمعيات الخاصة على ارسال المدرسين والافراد الراغبين فى التدريس بالدول الاخرى.

١٢ ـ ونظرا للحاجة الى خلق تبادل تربوى وعلمى وثقافى على مستوى دولى ، ينبغى تأسيس ادارة أو مكتب أو لجنة فى كل دولة لتعمل بالتعاون مع الاجهزة المعنية على تخطيط وادارة البرامج القومية لايفاد المدرسين الـــــى الخارج واستقبال غيرهم من الدول الاخرى. ولابد من مراعاة الفـــــروق الموجودة بين النظم التعليمية والتطور الاقتصادى والحضارى بالـــدول المعنيـــة .

١٣ ـ لابــد أن تراعى مثل هذه البرامج كل نواحى العمل ومصالح المدرســين القادمين الى الدولة والموفدين الى الخارج كما هو موضح بالفصــــل الثالث.

١٤ ـ عند تخطيط برنامج قومى خاص بالمدرسين المعارين يجب المنــــاسبـــة بالبرامج المبنية على المجهودات الخاصة ، مثال ذلك مجهودات جمعيات المدرسين بالاضافة الى مجهودات الهيئات المسئولة المحلية والاقليمية . ويجب توفير معلومات كاملة عن كل مرشح للمعاهد المستقبلة وبقدر الامكان يجب توفير المعلومات الوافية عن الوظائف الشاغرة مقدما لكل المرشحين.

١٥ ـ من الأفضل أن تتوسع معاهد تدريب المعلمين لتتضمن مفهوم التـدريــب بالخارج بالاضافة الى الدراسات التقليدية كوسيلة لترغيب مــــدرس المستقبل فى هذا النوع من الخدمة .

١٦ — يجب اعطاء المدرسين المسافرين للخارج توجيهات خاصة بالدولة والمنطقة التى سوف يعملون بها ، ويستحسن أن يتم ذلك بمعاونة الدولة المستقبلة . ويضم مثل هذا الاعداد : تعليم اوليات اللغة المحلية بالدرجة المطلوبة لطبيعة التدريس الذى سوف يقومون به ، معلومات عن البيئة ، وعن الحالة الحضارية والاجتماعية والاقتصادية ، ومن طرق الحياة ، وتاريخ ونظام التعليم فى الدولة . ويجب ان يتضمن مثل هذا الاعداد ايضا نصائح من شأنها تحذير المدرسين من القيام بأى نشاط قد يساء فهمه أو قد يعتبر مناهضا لمصالح أو مكانة الحضارة الخاصة بالدول المستقبلة .

١٧ — ومن أجل تسهيل عملية تكييف المدرسين المسافرين لأعمالهم الجديدة وللمحيط الاجتماعى والحضارى الجديد الذى يعيشون ويدرسون فيه ، فانه من المستحسن تنظيم اجتماعات تعليمية وحلقات مناظرة لهم فى الدولة المستقبلة ، كما يجب أن تتاح لهم فرصة الحصول على النصائح التربوية .

١٨ — يجب أن تتاح للمدرسين فرص الاتصال بالادارة او المكتب المحلى المسؤول قبيل الدخول فى تعاقد مع حكومة اجنبية أو مصدر اجنبى ، عند وجود الرغبة فى التدريس بالخارج ، لمعرفة الشروط التى تدخل فى التعاقد أو للحصول على معلومات خاصة بالوظائف المعروضة . ويجب أن تحصل المعاهد القومية والادارات التربوية الأخرى المسؤولة والمتصلة بالمدرسين الاجانب على نفس هذه الفرص .

١٩ — يعتبر منح المدرسين اجازات بمرتب كامل أو جزئى بعد خدمة بضعة اعوام طبقا للتعليمات الخاصة بكل دولة على حدة تشجيعا ممتازا لهم للعمل المؤقت بالخارج لمدة عام واحد فى العادة . لذلك يجب أن يشجع مثل هذا النظام بقدر المستطاع . وبعد انتهاء مدة الاجازة يحسن ان يعود المدرس الى معهده الأصلى .

٢٠ — يجب القيام بالدعاية الواسعة عن برامج التدريس بالخارج عن طريق الصحافة ، والوسائل السمعية والبصرية ، والجمعيات المهنية ، والنشرات والمجلات ...الخ . ويجب تشجيع المدرسين العائدين الى الوطن من البعثات التعليمية لأن يقدموا للادارات المعنية ولزملائهم وللجمهور نتائج خبراتهم والدروس التى يمكن التوصل اليها من مثل هذه الخبرات بشرط مراعاة الحياد وروح التفاهم .

ومثل هذه التقارير الشفوية والمكتوبة أو المقالات المنشورة يمكن أن تستخدم فى فصول التربية المقارنة فى معاهد تدريب المعلمين .

٢١ — سوف تسهل عملية تبادل المدرسين وتبادل الطلبة بدرجة كبيرة اذا توصلت الادارات التعليمية الى اتفاق ودى لتحديد المعادلات للدرجات والدبلومات والشهادات ، عند اعتقادهم بوجود مثل هذه المعادلات فى الواقع . ويجب تشجيع المعايير الصادرة من هيئتين أو أكثر مثل دراسة المعادلات التى قام بها اليونسكو على أمل الوصول الى اتفاق بشأن هذا الموضوع . ويجب بصفة مؤقتة تشجيع الجهات التعليمية المسئولة فى كل دولة على قبول المدرسين المعارين المؤهلين للتدريس أو للخدمة كمدرسين مساعدين ، وعلى امدادهم بشهادات تدريس مؤقتة ، ومعاملتهم ماديا طبقا لمقاييس المرتبات المناسبة لتدريبهم وخبراتهم .

٢٢ — لابد أن يكون تبادل المدرسين ، بقدر الامكان ، موضع اتفاقيات عامة أو خاصة للتبادل الثقافى تبرم بين طرفين أو أكثر .

٢٣ — يجب تشجيع التبادل المبنى على أساس اتفاقيات مزدوجة متفق عليها جيدا بين معاهد التعليم حيث أن مثل هذه الاتفاقيات تسهل عمليات تبادل المدرسين واكتساب خبرات التدريس بالخارج .

خامسا : التعاون الـدولى

٢٤ — من الأفضل أن تقوم الهيئات العالمية المهتمة بتأسيس أو بتطوير الخدمات الاعلامية التى يتاح لها مباشرة الأعمال التى تقوم بها الدول المعنيـــــة بميدان التعاون الدولى فى تبادل المدرسين . ويجب على مثل هذه الهيئـات أن تقوم بتشجيع ايفاد المعلمين للخارج / تحقيقا للتوصية الحالية . والدور الـذى تقوم بـه اليونسكو فى هذا الصـدد بالغ فى الاهمية وكذلك دور الهيئـات الاقليمية الحكومية .

٢٥ — يجب أن تقوم المنظمات الدولية الرسمية باتخاذ كل التدابير اللازمـــــة لتجميع ونشر المعلومات الخاصة بالوظائف الشاغرة ، وكذلك بطلبات المدرسين للخدمة بالخارج . ويتضح أهمية مثل هذا الجهد فى حالات معينة .

٢٦ — يجب ألا يغفل تقدير الدور الذى تقوم بـه المنظمات العالمية غير الحكومية فى تشجيع التدريس بالخارج وفى تنفيذ التوصية الحالية . ويمكن أن تهتـم مثل هذه المنظمات بمهنة التدريس فى حد ذاتها أو بمجموعات من المتخصصين فى واحد أو اكثر من الموضوعات .

٢٧ — يجب أن تشجع المنظمات الدولية غير الحكومية على تخطيط وتمويل برامـــج تبادل المدرسين خلال الاطار الخاص بنشاطهما .

٢٨ — يجب أن تأخذ برامج ايفاد المدرسين بعين الاعتبار ، الدور الذى يمكـــن أن تقوم بـه الفروع المحلية المرتبطة بجمعيات المدرسين العالمية ، وكل المنظمات المهتمة بالموضوع . فيمكن مثلا أن تقوم بتسهيل عمليات استقبـــــال المدرسين (المسكن ، والاتصالات ...الخ) .

سادسا : تنفيذ التوصية الحالية

٢٩ — من الأهمية بمكان أن ينشر نص هذه التوصية على أوسع نطاق ممكن عن طريق وزارات التربية والهيئات التربوية المسؤلة عن أكثر المستويات اهتماما بهذه العملية ، والجامعات ، ومعاهد التعليم ، ومراكز التوثيق التربوى ، واتحادات المدرسين ، وجمعيات الآباء والمدرسين القومية والدولية ... الخ ، كما ينبغى أن تقوم الصحافة بوجه عام والصحافة التربوية بوجه خاص سواء كانت رسمية أم خاصة بدور كبير فى الاعلام بهذه التوصية بين الهيئات المعنية وبين هيئات التدريس والادارة والجمهور .

٣٠ — يرجى من وزارات التربية أو غيرها من الجهات التعليمية المسئولة أن تدعو الأجهزة القادرة على :

ا — دراسة التوصية الحالية ومقارنتها بالوضع الراهن فى بلادها من الناحيتين التشريعية والواقعية .

ب — بحث المزايا والعيوب التى تترتب على تنفيذ كل فقرة من الفقرات التى لم توضع بعد موضع التنفيذ .

جـ — تكييف كل فقرة يعتبر تنفيذها أمرا مرغوبا فيه بما يتلائم مع احتياجات كل بلد .

د — اقتراح القواعد والاجراءات العملية التى ينبغى اتخاذها لضمان تنفيذ كل فقرة وردت فى التوصية .

٣١ — يرجى من منظمة اليونسكو أن تعمل متعاونة مع الوزارات المعنية على دراسة هذه التوصية على المستوى الاقليمى بقصد مواءمتها مع خصائص كل اقليم .

التوصية رقم ٦٢
المرفوعة الى وزارات التربية والتعليم
بشأن
العجز بين معلمي المدارس الثانوية

المؤتمر الدولي للتعليم العام :

وقد دعت منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة ومكتب التربية الدولي في دورتها الثلاثين الى اجتماع عقد في السادس من يولية عام ١٩٦٧ تبنى في الرابع عشر من يولية عام ١٩٦٧ التوصية التالية .

المؤتمر

نظرا لدور التعليم الثانوي في تنفيذ المبادئ التي وضعها الاعلان الدولي لحقوق الانسان (الفقرة ٢٦) ، والاتفاقية والتوصية الخاصة بعدم التمييز في ميدان التعليم (الفقرتان ٤ و٥أ) ، والاتفاق الدولي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفقرة ١٣) .

ونظرا الى ان التعليم الثانوي يجب ان يقدم الآن حلولا سريعة للمشكلات التي تزيد تعقيدا وكثرة عن تلك التي كانت تواجه حتى الآن مثل :

١ — النمو الدائم لدور هذا النوع من التعليم ولأهدافه من وجهة النظر الاجتماعية والتربوية والمهنية .

٢ — النمو المستمر لعدد الطلبة بالمدارس الناجم عن نمو السكان والاقبال المتزايد على التعليم وعن عوامل اخرى اقتصادية وثقافية وسياسية .

٣ — الحاجة الى مراجعة محتوى التعليم والابقاء عليه متجددا .

٤ — الحاجة الماسة الى اعادة النظر في طرق التدريس على ضوء المعارف الجديدة والأساليب الحديثة ، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية الحديثة .

٥ — التوسع في دور الارشاد والتوجيه في المدارس الثانوية ، ونظرا الى انه من الضروري ان تدبر وتتبع المعايير الخاصة وتبني الخطوات المناسبة بتقدم التعليم في الدول

النامية ونظرا الى ان التعليم الثانوى عامل ضرورى فى تطور الانسان والمجتمع الحديـــث

ونظرا الى ان العجز بين معلمى المدارس الثانوية ملموس بصفة خاصة فى الـــدول التى لم تلاحق امكانيات اعداد المعلم فيها التوسع السريع فى التعليم الثانوى ؛ ونظرا الى ان العجز فى المعلمين اكثر حدة فى بعض الميادين عنها فى غيرها ،

ونظرا الى أنه ، فى ضوء هذه العوامل ، تنشــأ مشكلات جديدة تحتـــم اعداد معلمين مؤهلين باعداد كافيـــة ،

ونظرا الى ان الاتجاه المتزايد نحو زيادة عدد الطلبة يستلزم انشـــاء جهاز للتنبؤ وللتخطيط من اجل نمو التعليم الثانوى ،

ونظرا الى ان التغيرات السريعة التى تحدث فى العالم تزيد من مسئوليات المعلمين وتجعل من الضرورى عليهم ان يحصلوا على مؤهلات اعلى فى الميدان العلمى والفنى وكذلك فى طرق التدريس مما يؤدى الى التقدم بطبيعة التدريس المهنية ،

ونتيجة للاقتناع بأن تنفيذ التوصيــة الخاصة بوضع المدرسين التى تبناهـــا فى سبتمبر واكتوبر ١٩٦٦ المؤتمر الخاص للحكومات الذى عقدته منظمة اليونســـكو والتوصيات الخاصة بتدريب المعلمين وبشروط العمل التى وافق عليها منذ عام ١٩٣٥ المؤتمر الدولى للتعليم العام الذى نظمه مكتب التربية الدولى حتى عام ١٩٣٩ ثم مكتـــب التربية الدولى بالاشتراك مع اليونسكو بعد ذلك ، والاتفاقيات والتوصيات المتعلقـــة بهذه المسألة التى تبنتها منظمة العمل الدولية ، سوف تسهم مساهمة كبيرة فــــى علاج العجز بين معلمى المدارس الثانوية ،

ونظرا الى أن الامر علاوة على ذلك متروك للدول المختلفة لتبحث عن الحلـول لهذه المشكلات على ضوء احوالها الخاصة ، فانه يرفع التوصية الآتية الى وزارات التربية والتعليم فى الدول المختلفـــة :

دراسة اسباب العجز بين معلمى المدرسة الثانويـــة

١ – ينبغى ان تبنى الاجراءات التى تتخذ لعلاج العجز بين معلمى المدرســـة الثانوية على الفحص الموضوعى للاسباب الكامنة وراء هذا العجز . على أنـــه قد تستكمل المعلومات التى تجمع على اساس قومى بدراسة مقارنة للظروف التربويـــة والاجتماعية والاقتصادية والنفسية التى تؤدى الى زيادة او خفض العجز فى الـــدول الاخــــرى .

٢ – ينبغى ان تلعب خدمات التخطيط دورا هاما فى دراسة اسباب العجز والوسائـــل المناسبة لعلاجه . وفى حالة عدم وجود هذه الخدمات فان توفيرها يجـــب ان يعد من الامور ذات الافضلية .

٣ – ينبغى ان تجرى دراسة عن آثار زيادة المواليد والهجرة والانتقال الى مناطـــق الحضر على عدد تلاميذ المدرسة الثانوية . وما يلهم ذلك من عجز فى المعلـــمين كما ينبغى ان تجرى دراسات لتحديد تأثير التوزيع الجغرافى غير المتكافئ للمدارس وخاصة فى مناطق الحضر والريف على العجز بين معلمى المدرسة الثانوية .

٤ – ينبغى ان توجه عناية خاصة نحو عوامل معينة جديدة فى التعليم الثانـــوى لها أثرها فى العجز بين معلمى الثانوى . وتتضمن مثل هذه العوامل : الحاجة الى تعليم اكثر تنوعا وتخصصا ، والتغيرات التى تحدث فى المنهج لايجاد انواع جديدة من البرامج ، ومتطلبات العلوم الحديثة والتكنولوجيا ، وضرورة رفـــع مستوى دراسة اللغات الحديثة ، والمواد الادبية ، والاهتمام المتزايد بحاجات القوى العاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والاتجاه الجديد نحو توجيـــه التلاميذ الى ما يستلزم تعريفهم لمجال واسع من النظم الفكرية والعملية .

٥ – ينبغى ان يأخذ المخططون فى الحسبان كل العوامل التى تتحكم فى الحاجـــة الى المعلمين . خاصة نحو تعداد السكان ، ورفع سن الانتهاء من التعلـــيم

الالزامى ، والزيادة فى فترة البقاء بالمدرسة ، وتحسين شروط العمل بمهنة التدريس .

٦ — ينبغى ان تفحص السلطات التعليمية مدى ما يحدثه التوسع فى خدمات التعليم التكميلى والتدريب المهنى للكبار فى مجال واسع من الموضوعات ، فى زيادة الحاجة الى معلمى المدرسة الثانوية خاصة فى الجهات التى نجحت فيها حملات محو الامية نجاحا كبيرا

٧ — ينبغى ان تبذل جهود للتمييز بين اسباب العجز قصير المدى والعجز بعيد المدى اذ ان احدهما يتطلب اجراءات سريعة والآخر اجراءات دائمة .

٨ — ينبغى ان تجرى دراسة عن الطريقة والمدى اللذين يمكنان المؤسسات الجامعية ان تزيد من اسهامها فى تدريب معلمى المدرسة الثانوية باعداد كافية وعلى مستوى مناسب .

٩ — فى ضوء العلاقة بين العرض والطلب لمعلمى المدرسة الثانوية فانه لابد ان نوجه اهتماما بالغا نحو اعداد الخطط لاستخدام المعلمين الاكفاء بصورة فعالة بحيث تزيد فعالية الخدمة التى يمكنهم ان يقوموا بها .

١٠ — ينبغى ان تعد دراسة عن الحجم المناسب للمدارس الثانوية يراعى فيها استخدام المعلمين على افضل وجه . ولما كان من غير الممكن للأسف تجنب تكدس الفصول فى دول كثيرة الى فترة قادمة فانه من المفيد ان يبحث فى هذه الدراسة الوسائل الجديدة فى التدريس وفى ادارة الفصل لاستخدامها فى مثل هذه الأحوال .

١١ — ينبغى ان تجرى دراسة عن مدى ارتباط عدم كفاية الطلبة المتقدمين للاعداد لمهنة التدريس بالحقيقة القائلة بأن المهن الأخرى التى تتطلب نفس المستوى من الاعداد والتحصيل العقلى . تتوفر لها مرتبات اكثر اغراء ومكانة اجتماعية اعلى وامتيازات اقتصادية واجتماعية أخرى .

هذا وينبغى ايضا ان نوكد وجود ارتباط مهنة التدريس بالناحية الخلقية والكرامة الانسانية .

الخطوات المتخذة لتشجيع
معلمي المدرسة الثانوية على الالتحاق بالمهنة

١٢ ـ ينبغي ان تعترف السلطات ان تنفيذ المبادئ والمقننات التي تناولتها التوصية السابق ذكرها بشأن اوضاع المعلمين وملاحظة حالتهم الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة تعتبر من الوسائل الأساسية لعلاج العجز في المعلمين المؤهلين

١٣ ـ وتمشيا مع التوصية السابق ذكرها ، فانه من الضروري ان تتخذ الخطوات التي من شأنها لا ضمان مساواة مرتبات معلمي المدرسة الثانوية وتأمين اوضاعهم الاجتماعية بتلك الخاصة بالمهن الاخرى التي تتطلب مؤهلات مماثلة ومتكافئة فحسب بل التي تجعل ايضا ان ظروف حياتهم وعملهم وتوظيفهم وكذلك تطلعاتهم المهنية كفيلة بجذب العدد الكافي من المؤهلين تماما لمهنة التدريس والابقاء عليهم .

١٤ ـ لابد من جعل شروط الخدمة في مهنة التدريس جذابة بدرجة كافية حتى يستطيع المعلمون الذين لهم مسئوليات عائلية مواصلة خدمتهم وحتى يتمكن اولئك الذين تركوا التدريس من العودة الى العمل به اما كمتفرغين او غير متفرغين دون ان يعترض سبيلهم اية صعوبة او عائق مالي وينبغي ان توضع شروط الخدمة الخاصة بالمعلمات اللائي لهن مسئوليات عائلية بحيث تساعدهن على الاستمرار في العمل التربوي كما انه من المرغوب فيه أن يكون لهن الحق في العودة الى العمل اذا اضطررن الى الانقطاع عنه .

١٥ ـ ينبغي ان يشجع المعلمون الذين بلغوا سن الاحالة على المعاش ممن لديهم القدرة الجسمية والعقلية والرغبة في الاستمرار في الخدمة على البقاء فيها اذا تطلب الأمر ذلك اما كمتفرغين او غير متفرغين وليعملوا بصفة خاصة على تبصير الشباب من المعلمين بخبراتهم .

١٦ — ولمواجهة الاحتياجات العاجلة يمكن الاستعانة بفئة من المؤهلين العاملين بالمهن الاخرى فى تدريس المواد المتصلة باعدادهم وذلك بصفة مؤقتة او لبعض الوقت الى ان يتم اعداد المعلمين المؤهلين . هذا ومن المرغوب فيه ان تنظم بقدر الامكان برامج قصيرة فى الطرق الخاصة وعلم النفس التعليمى للمعلمين المؤقتين .

١٧ — وفى الدول التى لا يمكن فيها حل مشكلة المعلمين على هذا النحو ، فانه يمكن اتخاذ اجراءات عاجلة وطارئة اخرى مثل توظيف طلبة كليات المعلمين وغيرها من المعاهد التربوية العليا ، وتزويدهم بتدريب خاص قبل وخلال عملهم فى المدارس الثانوية .

١٨ — ينبغى ان تبذل الجهود لضمان توفير التوازن بين تعيين المعلمين والمعلمات

١٩ — يمكن تشجيع الاقبال على العمل مستقبلا فى مهنة التدريس بالمدارس الثانوية عن طريق التحدث مع تلاميذ السنوات الاخيرة من التعليم الثانوى عن قيمة مهنة التدريس ومستقبلها ، وعن طريق تنظيم الاجتماعات والمناقشات مع معلمى المدرسة الثانوية ذوى الخبرات الذين يمكنهم أن يثيروا اهتمام طلبة الجامعة فى التعليم الثانوى ، وعن طريق تنظيم الزيارات الى المدارس الثانوية ، ويمكن لمعلمى المدرسة الثانوية ان يلعبوا دورا كبيرا فى تشجيع الشباب على الدخول فى مهنة التدريس عن طريق ما يقدموه من قدوة صالحة وكفاءة فى التدريس وحساسيتهم المهنية ، وينبغى ان يطالب الأساتذة بكليات الآداب والعلوم بأن يوجهوا انتباه طلبتهم نحو اهمية التدريس بالمدرسة الثانوية و أن يشجعوهم على التخصص فى المواد المطلوبة .

٢٠ — ينبغى ان تعترف السلطات بالدور الهام لمعلمى المدرسة الثانوية ومساهمتهم فى تنمية البشرية والمجتمع الحديث وعلاوة على ذلك فانه ينبغى عليهم ان يشجعوا معلمى المدرسة الثانوية على اقتراح طرق تحسين اوضاعهم كما يشجعوهم على أن يكون لهم دور فعال فى الحياة الاجتماعية والعامة .

التعليم الأساسي والتكميلي
لمعلمي المدرسة الثانوية وعلاقته بالعجز

٢١ — ينبغي أن يتم توسيع المؤسسات الخاصة باعداد المعلمين وأن تنشأ مؤسسات جديدة لاعداد القدر الكافي من المعلمين ولتهيئ تدريبا متخصصا في تلك المواد التي تعاني من شدة العجز بين مدرسيها وعلى هذا فانه ينبغي أن ينشأ جهاز دائم للتخلص من العجز في المعلمين بصفة مستمرة .

٢٢ — مهما كانت الخطوات التي قد تتخذ لتزويد المدرسين بالتدريبات السريعة فانه من الضروري ان تدعم المستويات الصالحة بما يتعلق بالدراسات العامة وبعيد ان التدريس المزمع القيام فيه بالاعداد النظري والعملي للمعلم . يضاف الى ذلك انه ينبغي ان يتوفر التعليم التكميلي لهيئة التدريس المدربة بهذه الطريقة حتى يتمموا تدريبهم الأساسي وحتى يألفوا المعارف الحديثة في الوسائل والطرق التربوية .

٢٣ — ينبغي ان يوجه انتباه خاص نحو اعداد معلمي المواد الفنية بالمدارس الثانوية عن طريق البرامج القصيرة والطويلة .

٢٤ — لما كانت بعض الحلول التي توضع لعلاج العجز في معلمي المدرسة الثانوية (كتكديس الفصول مثلا او كأن يطلب من المعلمين ان يعملوا عددا من الساعات اكثر من المعتاد) لا تتمشى مع اهداف التربية وتضر كلا من المعلمين والتلاميذ ، فان من الضروري ان تتخذ السلطات المسئولة الخطوات العملية العاجلة التي تحول دون الحاجة المستمرة لهذه الاجراءات .

٢٥ — ينبغي ان تعد اجراءات في ميدان التعليم الأساسي والتكميلي من شأنها ان ينتقل المعلمون المؤهلون الى العمل في التعليم الثانوي وان يعد المتخصصون في الميادين الأخرى للتدريس في التعليم الثانوي ، كما ينبغي ان تقدم المعاهد

العليا الزراعية والصناعية والتجارية الى خريجها دراسات تربوية او ان تشجعهم فى الحصول عليها حتى تضمن تخريج المدرسين الصالحين للمدارس او الفصول الثانوية المتخصصة • كما ينبغى ايضا ان تهيء الجامعات الفرصة للاتصال الفكرى بمعلمى المدرسة الثانوية عن طريق البرامج التجديدية • ولا بد من أن يبحث استخدام برامج المراسلة او البرامج المسائية فى اغراض التعليم الاساسى والتكميلى للمعلمين •

٢٦ — فى حالة النقص فانه لا بد ان يدرب معلمو المدرسة الثانوية الذين يدرسون عادة مادة واحدة على قبول مسئولية تدريس المواد ذات الصلة بها • وينبغى أن تبذل الجهود فى المؤسسات المهتمة باعداد المعلمين لكى تهيء للطلاب تدريبا عريضا ليزداد النفع منهم •

٢٧ — وعلى الرغم من ان الوسائل التعليمية الحديثة ، مثل الاذاعة المدرسية والتليفزيون والتعليم البرنامجى ، لا تستطيع ان تحل محل المعلم ، الا انه يمكنها ان تساعد على اصلاح نوع التعليم • ويمكن ان تعاون هذه الوسائل المعلمين الاكثر كفاءة على ان يخدموا اكبر عدد من التلاميذ باستخدام الانماط الحديثة فى التنظيم مثل التدريس الجماعى • ومن الضرورى مع ذلك ان تعد الخطط لاستخدام التكنولوجيا الحديثة على اساس نظرى سليم وعلى اساس من البحث الدقيق وان تختبر بصورة شاملة عن طريق دراسات استطلاعية حتى يتبين افضل استخدام لها على النطاق الواسع • ومن الضرورى ان تستخدم هذه الطرق فى اعداد المعلمين وأن تتضمن مناهج اعداد المعلمين تعليمهم استخدام هذه الوسائل •

التعاون الدولي

٢٨ - ينبغي ان تزيد الدول الاكثر تقدما من مساعدتها الفنية والمالية للدول النامية في سبيل التعاون الدولي ، وذلك بالمساهمة في انشاء معاهد عليا لاعداد المعلمين ، واقسام جامعية للتربية ، ومعاهد فنية لاعداد المعلمين خاصة في الدول التي لا توجد بها هذه المعاهد . ومن الضروري ان يشجع العمل الاقليمي وخاصة في تخطيط وانشاء هذه المعاهد عن طريق المعونة الفنية . وحيثما يمكن تقديم المعونة لتسهيل توفير معلمي المدرسة الثانوية في المجالات المتخصصة فانه ينبغي ان تنصب الجهود على تقديم منح للمعلمين اذ ان لهؤلاء اثرا مضاعفا لانهم يعملون في اعداد المعلمين .

٢٩ - ينبغي ان يتم التعاون في مجال التعليم الاساسي والتكميلي لمعلمي المدرسة الثانوية على المستويات الثنائية والاقليمية والمتعددة الاطراف . ولا بد ان تزيد المنظمات الدولية وبخاصة اليونسكو وغيرها من هيئات الامم المتحدة والاجهزة المهتمة باعداد المعلمين والمدربين تزيد من معونتها في مجال الاعداد والتدريب التكميلي لمعلمي المدرسة الثانوية . ومن الضروري ان يحدث اتصال بالمنظمات غير الحكومية والهيئات المهنية وجمعيات المتطوعين والمؤسسات الخيرية لكي تزيد من جهودها الحميدة في الاسهام بصورة اكثر فعالية في اعداد المعلمين ومعلمي المعلمين .

٣٠ - ومن الضروري ان تنظم البرامج والحلقات التدريبية ذات الصبغة الدولية للمواد التي يتطور محتواها وطرق تدريسها بسرعة . وينبغي ان يتم اختيار المشتركين فيها على اساس خبرتهم في اعداد المعلمين مع ملاحظة الاخذ في الاعتبار انه من الممكن ان يشاركهم في هذه الخبرة غيرهم من الزملاء كما أنه من الممكن ايضا ان يوجهوا برامج الاعداد التكميلي في دولهم . وينبغي ان يتخذ اجراء دولي لتيسير تبادل المعلمين ونشر الافكار والمعلومات والوثائق في شأن اعداد المعلمين

واستكمال تدريبهم وينبغى ان يشجع التعاون الدولى بين المؤسسات المهتمة باعداد المعلمين فى الدول المختلفة لتدعيم التفاهم العالمى والمشاركة فى تقديم التسهيلات للدول الاشد حاجة اليها لضمان الوصول الى مستوى عال من الكفاءة المهنية ٠

٣١ ـ توجيه الدعوة الى منظمة اليونسكو ومكتب التربية الدولى لتنظيم البحوث فى مشكلة العجز بين المعلمين بالدول التى مرت فعلا بهذه التجربة مع ملاحظة ان يؤخذ فى الاعتبار ما اكتسبته تلك الدول من خبرة عند اقتراح الحلول الممكنة

٣٢ ـ ينبغى ان توجه الدعوة الى المنظمات الدولية القادرة وبخاصة اليونسكو للقيام بجهد شامل فى ميدان العجز بين المعلمين من حيث التوثيق والاعلام ونشر المشكلات التى تواجهه والدراسات التى تجرى فيه والحلول التى تنشأ له والاجراء الذى يتخذ بشأنه ٠

تنفيذ التوصية الحالية

٣٣ ـ لما كان الهدف من هذه التوصية المعاونة على ايجاد الحلول للمشكلة الخطيرة الخاصة بالعجز بين معلمى الثانوى فانه من المهم ان ينشر نصها على نطاق واسع بين وزارات التربية والسلطات التعليمية على المستويات المسئولة ٠ وينبغى ان تلعب مراكز الوثائق التربوية وهيئات المعلمين والاتحادات القومية الدولية والصحافة التعليمية الرسمية والخاصة دورا كبيرا فى تعريف الجهات المعنية والهيئات الادارية وهيئات التدريس والجامعات وعامة الجمهور بالتوصية ٠

٣٤ ـ توجه الدعوة الى اليونسكو والمنظمات الدولية لتسهيل التعاون بين وزارات التربية بالدول المعنية بدراسة التوصية الحالية على المستوى القومى والاقليمى مع النظر فى تنفيذها وفق خصائص كل اقليم ٠

٣٥ — توجه الدعوة الى وزارات التربية وغيرها من السلطات المسئولة لفحص التوصية الحالية على الفور حسب الوضع القائم وعلى ضوء الأمر الواقع والظروف الثقافية والبشرية الخاصة بكل دولة بقصد تنفيذ محتواها بطريقة خلاقة اذا لم تكن قد نفذت وانكييفها للظروف القومية المختلفة بقدر الامكان .

٣٦ — ونظرا الى ان الموضوع الذى تناولته هذه التوصية هو أمر عاجل فان الدعوة توجه الى اليونسكو ومكتب التربية الدولى ليرسلا استفتاء فى نهاية عام ١٩٦٩ الى وزارات التربية بقصد توفير المعلومات الضرورية بشأن الاجراءات التى اتخذت لتنفيذ نصوص هذه التوصية فى دولهم

==========

توصيه رقم ٦٣
الموجهه الى وزارات التربيه والتعليم
بشأن
التربيه الصحيه فى المدارس الابتدائيه

أن المؤتمر الدولى للتعليم العام ،

الذى عقد دورته الثلاثين فى ٦ يوليو سنة ١٩٦٧ بدعوة من منظمة الامم المتحدة للتربيه والعلوم والثقافه ومكتب التربيه ، قد اقر بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧ التوصيه التاليه :

ان المؤتمر ،

اذ يعتبر أن الاراء والمقترحات التى تضمنتها التوصيه رقم ٢٠ التى تم اقرارها فى الثامن من يوليو سنة ١٩٤٦ فى المؤتمر الدولى التاسع للتعليم العام الذى دعا اليه مكتب التربيه الدولى ، بشأن تدريس علم الصحه فى المدارس الابتدائيه والثانويه لا تزال تحتفظ بأهميتها وقدرها ،

ونظرا لانه على الرغم من تقدم طرق التدريس من ناحيه ، والتحسن فى سبل العنايه بالصحه من ناحية أخرى ، فان التربيه الصحيه مع ذلك تستطيع ، بل ينبغى أن تحل فقط محل تدريس مادة الصحه ،

ونظرا لأن التربيه الصحيه يقصد منها العمليه باكملها التى تساعد على غرس عادات طيبه ومعرفة سليمه وموقف مستنير ازاء صحة الفرد والجماعه ،

ونظرا لأن مجال التربيه الصحيه يتضمن نمو الفرد من النواحى البدنيه والعقليه والعاطفيه ، كما يتضمن صحة الفرد والاسرة والجماعه ، فيما يتعلق بالمنزل والمدرسة ومكان العمل ، كما أنها تتضمن مسائل الغذاء ، والصحه العقليه ، والتربيه الجنسيه ، والوقايه من الحوادث ، والاسعاف ، واستغلال الفراغ ، الخ ...

ونظرا لان التربيه الصحيه التى تدرس فى المدرسة تعتبر جانبا مهما من التربيه العامه للطفل ، ووسيلة من الوسائل الهامة للنهوض بصحة الفرد والجماعة .

ونظرا لان مثل هذه التربيه ينبغى ان تحتل مكانه مرموقة خلال مواصلة التلميذ لدراسته ولاسيما خلال فترة التعليم الابتدائى .

يرفع التوصيه الآتيه الى وزارات التربيه فى مختلف الدول :

١ــ ان التربيه التى تلائم عمر التلاميذ ، وحاجاتهم وميولهم ، والتى تصطبغ بالصبغه العمليه فى المكان الاول وبالصبغه العلميه والنظريه فى المكان الثانى ينبغى أن يقوم بها مدرسون بالتعاون مع الادارات الصحيه المتخصصه ، كما ينبغى ان يحدد شكل هذه التربيه بمحواها واساليبها بالتشاور بين مختلف السلطات المعنيه .

٢ــ ان هذه التربيه لاينبغى ان تغرس فى التلاميذ عادات طيبه يقصد بها أن تعود على هؤلاء التلاميذ بخير بدنى أو عقلى فحسب ، بل ينبغى لها كذلك أن توقظ فيهم شعورا بمسؤلياتهم الفرديه والاجتماعيه ، وذلك عن طريق تبصيرهم باحترام صحة الآخرين بكل ما فيه خيرهم ، كما يتعاملون مع انفسهم تماما .

٣ــ ان [وتشمل] هذه التربيه ينبغى ان تجد جذورها الطبيعيه فى الحياه المدرسيه وفى ظروف العمل داخل المدرسة ، وهذه الامور ينبغى ان تتضمن تخطيطا حكيما لليوم المدرسى يحفظ التوازن بين اوقات العمل ، واللعب ، والراحه ، كما يوفر فى نفس الوقت الوسائل والتسهيلات والاجهزه الصحيه المناسبه .

٤ ــ ينبغى الا تستوعب الطرق المستخدمه فى التربيه الصحيه ذاكره الطفل وقواه الفكريه فحسب ، بل ينبغى كذلك ان تراعى قدرته على التخيل بالدرجه الاولى ، مع مراعاة نواحى نشاطه التربوى ، وفوق هذا كله مراعاة الحياة الصحيه التى ينبغى ان يحياها .

٥ ــ ينبغى أن تقترن التربيه الصحيه بالظروف المحليه (الحضريه او الريفيه) والظروف المناخيه لكل دوله وبنموها الاقتصادى والاجتماعى ، وفى ضوء هذه الظروف ، فان

التدريس ينبغى ان يبرز المطالب الاساسيه لمختلف الاقاليم بالنسبه للصحه والوقايه الصحيه، كما ينبغى ان تتضمن عملية التدريس كذلك نوعا من اعداد الطفل للظروف التى يحتمل أن يعيش فيها او يعمل فى ظلها .

٦ـ ينبغى ان يعد المدرسون لتدريس التربيه الصحيه خلال فترات التدريب وذلك بان تقدم اليهم معلومات متخصصه ، تراعى فيها الاهداف ، كما تراعى فيها طرق تدريسهم للتربيه الصحيه .

٧ـ ينبغى ان تتاح للمدرسين العاملين امكانيات التدريب التى تمكنهم من أن يلموا باحدث التطورات التى وصلت اليها طرق التربيه الصحيه ووسائلها ، وان يتعرفوا الى نواحى تقدم الطب الوقائى .

٨ـ ينبغى ان يزود مدرسو المرحله الاولى بالادوات الضروريه لتربيه التلاميذ من : المراجع والاجهزة والمعينات السمعيه والبصريه ، وان يزودوا كذلك بالكتب والدوريات وكافة الوثائق الاخرى ، التى تعينهم على استقاء معلوماتهم الخاصه ، ومثل هذه الادوات التى تعتمد على الاحتياجات الجغرافيه ، والمناخيه ، والبشريه والثقافيه ، ينبغى انتاجها بالتعاون بين المسؤولين عن المناهج المدرسيه والسلطات الطبيه والصحيه .

٩ـ وينبغى فى نفس الوقت ، ان تتخذ الخطوات اللازمه لاعلام اولياء الامور وتثقيفهم وذلك عن طريق التعاون بين مدرسى المرحله الاولى وبين السلطات الطبيه والصحيه ومساعدة مراكز الاعلام الاقليميه والمحليه على سبيل المثال .

١٠ ـ وينبغى اعداد الاخصائيين فى التربيه الصحيه (كالاطباء والممرضات) الذين تسند اليهم اعمال مرتبطه بالتربيه الصحيه (كالتفتيش الصحى)، ينبغى اعدادهم لتولى هذه الوظائف التربويه خلال دراستهم المهنيه وذلك بتدريبهم تربويا وصحيا بالقدر المناسب .

١١ ـ ينبغى تشجيع كل خطوه مبتكره ـ سواء أكانت عامه ام خاصه ، فى داخل المدرسه



ام خارجها ،يقوم بها الشباب او الكبار وتهدف الى النهوض بالتربيه الصحيه او التدريب على الاسعافات الاوليه ، ومثل هذه الامور قد تتضمن مجموعات الكشافه او الرواد ، أو جمعيات الصليب الاحمر او الهلال الاحمر ،واعضاء نوادى الاسعاف الاوليه للشباب،الخ ، وكافة نواحى نشاطهم ومظاهر هذا النشاط كالمحاضرات ، والمباريات ، والدوريات والمعارض) .

١٢ـ ينبغى تدعيم كل بحث ذى طبيعه طبيه وتربويه ،يهدف ـ فيما يتعلق بالتربيه الصحيه ـ الى تأكيد الاحتياجات ، وتقييم نتائج الاجراءات التى تتخذ والتجارب التى تنفذ والتى من شأنها تحسين الوسائل والاساليب المستخدمه .

١٣ـ وفى اطار الخطه الخاصه بكل دوله ، ينبغى ان تمثل التربيه الصحيه مكانتها ضمن الاهداف الاساسيه ، باعتبارها عاملا اساسيا للتنميه الاجتماعيه، والاقتصاديه والثقافيه .

١٤ـ ينبغى وضع تخطيط دائم للتعاون بين مختلف الدول (كالاتفاقات الثنائيه أو متعدده الاطراف) وذلك لتيسير تبادل الاخصائيين وتبادل الاعلام بالبحوث .

١٥ـ ينبغى ـ كلما اقتضى الامر ـ ان يستفاد من المعونه الفنيه التى توفرها الهيئات الدوليه المختصه ، والتى تساعد مختلف الدول على خلق اساس للتربيه الصحيه ووضع مناهجها وتصميم وانتاج الوسائل التعليميه لها ، وتدريب هيئات التدريس ، وذلك عن طريق تقديم الخدمات الاستشاريه ، والمنح ، والمواد اللازمه لتحقيق الاهداف التطبيقيه .

تنفيذ التوصية الحالية

١٦ـ من المهم ان تنشر نصوص هذه التوصيه على نطاق واسع عن طريق وزارات التربيه ، والسلطات التعليميه ، ودور اعداد المعلمين ، ومراكز التوثيق التربوى ، واتحادات المعلمين ، الوطنيه منها والدوليه ، وجمعيات الاباء والمعلمين ، الخ . كما ينبغى على الصحافه ان تلعب دورا مهما فى الاعلام بهذه التوصيه بين الاجهزة المعنيه ، والعاملين فى قطاع الاداره والتعليم وعامة الجمهور .

١٧ـ يرجى من وزارات التربيه والادارات المعنيه الاخرى ان تعهد الى الجهات المختصه باداء ما يلى :

أ ـ دراسة التوصيه الحاليه ، ومقارنة مضمونها بالوضع القائم فى بلادها .
بـ النظر فى المزايا والعيوب التى قد تترتب على تنفيذ اية ماده من المواد التى لم تدخل بعد فى حيز التنفيذ .
جـ تكييف كل مادة تتضح الفائدة من تطبيقها مع الوضع القائم فى البلد .
د ـ واخيرا ، اقتراح الخطوات العمليه الواجب اتخاذها من اجل تنفيذ كل مادة تتناولها هذه التوصيه .

١٨ـ ويرجى من منظمة اليونسكو ومنظمة الصحه العالميه وكافة المنظمات الدوليه المتخصصه ان تيسر ـ بالتعاون مع الوزارات المعنيه ـ دراسة هذه التوصيه على المستوى الاقليمى توطئه لتكيفها مع خصائص كل اقليم .

التوصية رقم (٦٤) المرفوعة الى وزارات التربية والتعليم من اجل التفاهم الدولي بوصفها جزءا متكاملا من المناهج والحياة المدرسية

ان المؤتمر الدولي للتعليم العام ،

الذى عقد دورته الحادية والثلاثين بجنيف فى اليوم الاول من يوليو/تموز من عام الف وتسعمائة وثمانية وستين ، بدعوة من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمكتب الدولي للتعليم قد اقرّ فى التاسع من يوليو/تموز من عام الف وتسعمائة وثمانية وستين التوصية التالية :

ان المؤتمر ،

اعتبارا منه بأن الاعلان العالمي لحقوق الانسان يطالب التربية بأن " تشجع قيام التفاهم ، والتسامح ، والصداقة بين سائر الامم والجماعات العنصرية او الدينية كافة ، وان عليها ان تعمل كذلك على تنمية النشاطات التى تقوم بها الامم المتحدة فى سبيل صيانة السلم "، وبأن الالم والهوان اللذين يعانيهما ويشهدهما الانسان فى اجزاء عديدة من العالم مردهما الى خرق حقوق الانسان ،

واعتبارا منه بأن اعلان الامم المتحدة بشأن تنمية مثل السلم فى الشباب ، وتنمية التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب ، يؤكد أن " جميع وسائل التربية ، بما فيها – نظرا لاهميته الرئيسية – توجيه الاباء او الاسرة ، وجميع وسائل التعليم والاعلام المعدة للشبان ، ينبغى ان تعزز فى الناشئة مثل السلم ، والانسانية ، والحرية ، والتعاضد الدولي ، وسائر المثل الاخرى التى تساهم فى تقريب الشعوب بعضها الى بعض ، وعليها ايضا ان تحيط الشعوب علما بالدور المناط بمنظمة الامم المتحدة بوصفها وسيلة لحفظ السلم وصيانته وتعزيز التفاهم والتعاون بين الدول " ،

واعتبارا منه بأن اليونسكو والمكتب الدولي للتعليم يتوخيان فيما يتوخيانه من اهداف رئيسية ، الاسهام في صيانة السلم والامن بالعمل على توثيق التعاون بين الامم عن طريق التربية ، واعتبارا لما أكده ميثاق اليونسكو بأن " سوء فهم الشعوب بعضها لبعض كان دائما على مدى التاريخ ، مصدرا للارتياب ولانعدام الثقة بين الامم ، فانبثقت عنه اختلافات ادت الى الحروب في كثير من الاحيان".

وبالاشارة الى مقررات المؤتمر الدولي بشأن حقوق الانسان الذي انعقد في طهران في عام ١٩٦٨ ، لاسيما فيما يختص بتربية الشباب ،

واعتبارا للتوصية رقم ٢٤ بشأن " تنمية الوعي الدولي في الشباب ، والتعليم الخاص بالمنظمات الدولية " ،

واعتبارا للتوصية رقم ٢٦ بشأن " تعليم الجغرافيا كوسيلة لتنمية التفاهم الدولي " ، التي اقرها المؤتمر الدولي للتعليم العام في دورته الثانية عشرة عام ١٩٤٩ ،

واعتبارا للتوصية رقم ٤٨ بشأن " وضع كتب التدريس للتعليم الابتدائي ، واختيار هذه الكتب واستخدامها " التي اقرها المؤتمر الدولي للتعليم العام في دورته الثانية والعشرين عام ١٩٥٩ ،

واعتبارا للتوصية رقم ٥٩ بشأن " تعليم اللغات الحية في المدارس الثانوية " التي اقرها المؤتمر الدولي للتعليم العام في دورته الثامنة والعشرين عام ١٩٦٥ ،

واعتبارا منه لضرورة تعليم شعوب العالم كافة ، وبالاخص الشبان ، ان يعملوا في سبيل السلم وبناء مجتمع دولي وفقا لروح ميثاق الامم المتحدة ، وان يسعوا في سبيل تحقيق مبادىء الاعلان العالمي لحقوق الانسان ،

واعتبارا لضرورة تحويل هذه المبادىء الى ممارسة عملية تبرز قيمة الانسان المعنوية وحقه في الكفاح من اجل حياة افضل قائمة على احترام الكرامة الانسانية ،

واعتبارا للدور الرئيسي الذي تؤديه التربية من اجل التفاهم الدولي في هذا الميدان ،

ولكون اغلبية الدول لم تتخذ بعد جميع التدابير التي ينبغي لها اتخاذها في اطار تشريعها الوطني ، لدمج هذه التربية في البرامج والحياة المدرسية ،

واعتبارا منه بان مثل هذه التربية لا ترمي الى تداول المعارف فحسب ، بل انها تتوخى ايضا تعزيز المواقف والسلوك والعمل المواتي لنمو التفاهم الدولي والاحترام لحقوق الانسان

يرفع الى وزارات التعليم العام في مختلف البلدان التوصية التالية :

المبادىء الموجهة المتعلقة
بالتربية من اجل التفاهم الدولي

١ — ينبغي للتربية ، في جميع مراحلها ، ان تساهم في التفاهم الدولي .

٢ — ينبغي للتربية ان تساهم في تحسين معرفة الشباب بالعالم وسكانه ، وان تدفعهم الى مواقف تنمي فيهم روح التقدير والاحترام المتبادلين ازاء ثقافات الاخرين ، واجناسهم ، وطرائق معيشاتهم . وينبغي للتربية ان تبرز علاقة البيئة بطرق المعيشة ومستوياتها ، فعليها ، وهي تعرض ، بصورة موضوعية ، لوجوه التباين القائم ، على الاخص ، بين النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ان تؤكد على القيم ، والاماني ، والحاجات المشتركة ، التي يستدعيها وجود الشعوب المختلفة وادراكها .

٣ — وينبغي للتربية ان تبين كيف ان تقدم المعارف الانسانية ينتج عن مساهمات مختلف شعوب العالم ، وان الثقافات الوطنية جميعها قد أثرت ، وما زالت ، بفضل مآثر الثقافات الاخرى .

٤ — وينبغي للتربية ان تشجع احترام حقوق الانسان ومراعاتها في الحياة اليومية . وينبغي عليها ان تبرز مبدأ المساواة بين البشر، وروح العدالة التي يعبر عنها الاعلان

العالمي لحقوق الانسان ، وان توكد على ان هذا المبدأ يستلزم المساواة فى احترام الناس اجمعين ، دون تمييز بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغة او الدين او العقيدة السياسية او غيرها من العقائد ، وطنيا كان مصدرها ام اجتماعيا ، اوبسبب الثروة او المولد ، او اى وضع آخر .

٥ ـ وينبغى للتربية ان تساهم فى تزويد كل تلميذ وطالب بالشعور بكرامة الانسان التى تتعارض مع كل سيطرة يفرضها الانسان على اقرانه . وينبغى لها ان تبذل قصارى الجهد لايقاظ رغبات الشباب فى تفهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى بلادهم وفى عصرهم ، وان تزودهم بالدليل الموضوعى على الآثار الضارة للاستعمار القديم والجديد ، والتعصب العنصرى ، والتمييز العنصرى ، والرق ، وسائر اشكال التعدّى .

٦ ـ ومن الاهمية بمكان ان توكد التربية على المساواة بين جميع الامم ، كبيرة كانت او صغيرة ، فيما يختص بحقها فى تنظيم كيانها وتنمية جميع مواردها الثقافية والمادية الى اقصى حد .

٧ ـ وينبغى للتربية ان تنمى الشعور بالتضامن والترابط بين جميع الامم وسائر البشر . وينبغى لها ان تبرز ضرورة التعاون بين الدول على معالجة المشاكل العالمية ، وان تعطى الدليل على انه من واجب الامم جميعا ، مهما تباينت نظمها السياسية وطرائق معيشاتها ، ان تتعاون لهذا الغرض ، وان من صالحها ان تتعاون من اجله . وفى هذا الصدد ينبغى ان يتناول التعليم فى المدارس النشاطات التى تقوم بها الامم المتحدة والموسسات المنتمية اليها .

التدابير الرسمية والادارية

٨ ـ ينبغى على النصوص التشريعية او غيرها من الوثائق الرسمية التى تحدد الغايات العامة للتربية ، ان تعين للتربية ، كهدف من اهدافها فى جميع المراحل ، تنمية روح السلم والتفاهم المتبادل بين الشعوب واحترام حقوق الانسان . وينبغى ان تنطوى الانظمة الرسمية ، والتعليمات والتوصيات الموجهة الى المعلمين ، على تحديد هذا الهدف تحديدا واضحا مفصلا .

٩ - وينبغي ان تنطوى البرامج العامة ومناهج الفروع العلمية المختلفة على احكام صريحة بشأن التربية من اجل التفاهم الدولى ، وان تكون هذه الاحكام مكيفة وفقا لمختلف الدروس والمراحل ، وان تنص على تكريس وقت كاف لهذه التربية . وبالتالى ، يمكن ان تنشأ لهذا الغرض ، حيثما لم تنشأ بعد ، فرق من الاخصائيين تضم ، على الاخص ، معلمين يمارسون المهنة ، بقصد دراسة المركز الذى يفرد للدراسات التى من شأنها تعزيز التفاهم الدولى ، فى اطار مناهج التعليم وفى مختلف مراحله وموا . وينبغى ان تدعى منظمات المعلمين الى الاشتراك فى هذا العمل .

١٠ - وينبغى ان تتضمن الامتحانات ، فى مراحل التعليم المختلفة ، اسئلة عن الدراسات التى تمت فى اطار برنامج التربية من اجل التفاهم الدولى .

١١ - وينبغى ان يسعى القيمون على ادارات المدارس والمراقبون والمفتشون والمرشدون ، وهم يمارسون وظائفهم ، الى التأكد من ان البرامج الدراسية ، والنشاطات المدرسية ، والتعليم ، تساهم جميعها فى تحسين التفاهم الدولى واحترام حقوق الانسان .

الدراسات والنشاطات
فى المدارس الابتدائية والثانوية

١٢ - ان غالبية الفروع العلمية التى يتضمنها عادة برنامج المدارس الابتدائية والثانوية تعد مواتية للتربية من اجل التفاهم الدولى . فتحسن الاستفادة على نحو ملائم من الامكانيات التى يوفرها كل فرع من هذه الفروع مع مراعاة سن التلاميذ واستعداداتهم ورغباتهم . وتدل التجربة على ان استيعاب الافكار الرئيسية امر ممكن فى اى سن من سنى الدراسة الابتدائية او الثانوية ، على مدى هذه الدراسة وبالنسبة للتلاميذ مهما تباينت استعداداتهم ، شرط ان يتم عرض هذه الافكار بصورة ملائمة متكيفة مع اعمار التلاميذ . وينبغى على المدرسة ان تخلق جوا يتيح لجميع اعضاء المجتمع المدرسى ان يكتسبوا صفات العدالة والتجرد والتسامح والاحترام ازاء الناس من جميع الانواع وسائر الاوضاع .

١٣ – وينبغي وضع تصميم للتربية من اجل التفاهم الدولي وتدريسها كجزء متكامل مع الموضوعات الدراسية الاخرى بحيث يسهم كل فرع من فروع التعليم اسهاما فعليا ، وبالوسائل المناسبة ، في برنامج مكتمل منسق متواصل يجرى تدريسه عاما بعد عام .

١٤ – ومن الاهمية بمكان ان يجيء تصميم البرامج العامة والخاصة بكل فرع من الفروع على قدر كاف من المرونة تيسيرا للربط الوثيق بين مختلف الفروع . ويمكن في تدريس بعض المواد الاساسية ، مثل اللغة القومية ، والاداب الوطنية ، والرياضيات ، والعلوم واللغات الحيّة ، ان تنمي روح التفاهم الدولي بالاستفادة من جميع المناسبات الملائمة ، ولو لم تتضمن البرامج مادة خاصة لهذا الموضوع . وثمة فروع اخرى كمادتي التاريخ والجغرافيا ، تتلاءم ملاءمة خاصة مع مادة التربية من اجل التفاهم الدولي . وهناك ايضا فروع اخرى ، مثل علم الاخلاق والتربية الوطنية ، والفنون ، بما فيها الموسيقى ، والرقص والالعاب ، ينبغي لها ان تفسح المجال في برامجها ذاتها ، لبعض الدروس والنشاطات المتصلة اتصالا مباشرا بالتفاهم الدولي .

١٥ – ينبغي ان تعالج المشاكل الدولية حسب كل حالة من الحالات ، اما في اطار المواد المختلفة التي تدرس او في دروس مستقلة . وينبغي لكل معهد من معاهد التعليم ان يكون لديه مجموعة ملائمة من الوثائق الخاصة بالمشاكل الدولية .

الاداب واللغات

١٦ – ينبغي ان تدرّس الاداب على نحو تنفتح معه الآفاق على طبيعة الانسان ، وعلى المثل العليا والاماني التي تشترك فيها الانسانية جمعاء ، وعلى ما تعانيه من آلام وماتنهض به من كفاح ، وعلى الخصائص المميزة لمختلف الثقافات الوطنية ومساهمتها المبرزة في الثقافة العالمية . وينبغي تشجيع تدريس الآداب العالمية في معاهد التعليم الثانوي .

١٧ – ينبغي ان يهدف تعليم اللغات الحيّة (الاجنبية) الى الاطلاع الوثيق على ثقافات البلدان الاخرى وطرائق معيشتها ، وتيسير معرفتها وتفهمها .

الرياضيات والعلوم

١٨ - ينبغي في تدريس الرياضيات ابراز مساهمة الثقافات المختلفة في تنمية هذا العلم . وهناك فروع تطبيقية للرياضيات كالاحصاء وتفسير البيانات ، ويمكن استخدامها في دراسة مسائل ذات اهمية دولية ، مثل تزايد السكان في العالم ، والانتاج الزراعي والصناعي والانفاق على شؤون التسلّح وعلى الشؤون التربوية .

١٩ - في اطار المقدمة العامة لتعليم العلوم ، يمكن دراسة تاريخ نمو المعرفة العلمية والمساهمات التي قام بها اناس من مختلف البلدان والثقافات . وينبغي لفت النظر ايضا الى النتائج الاجتماعية التي احدثها العلم في المجتمع عن طريق التطبيقات التكنولوجية والى المشاكل التي تواجهها الانسانية والفوائد التي تجنيها بسبب سرعة تقدم العلم والتكنولوجيا في العصر الحديث .

علم الاحياء

٢٠ - أ - في تدريس علم الاحياء ، يمكن دراسة نقل وتوزيع المميزات الانسانية وكذلك دراسة العلاقات بين العوامل الوراثية والعوامل الثقافية ، على نحو يتم معه اقتلاع جذور التغرض بسبب التمييز بين البشر على اساس العنصر او اللون ، او القومية ، او الثقافة . ويحسن ، في هذا الصدد ، استخدام النتائج المنصوص عليها في الاعلان الذى وضعته لجنة الخبراء الدولية ، بشأن " العنصر والتغرّض العنصري " التي نظمتها اليونسكو في عام ١٩٦٧ .

ب - ينبغي لعلم الاحياء ، بقدر تقاربه مع الايكولوجيا ، ان يتّخذ ، بالتوازي مع الجغرافيا ، اساسا لدراسة طرائق المعيشة في مختلف مناطق العالم . ويحسن ، سواء في علم الاحياء او علم الصحة ، توجيه الاهتمام الى المشاكل الصحية العالمية ، وكذلك الى التعاون الدولي في مكافحة الامراض .

التاريخ والجغرافيا

٢١ - ينبغي ان يساعد تعليم التاريخ على تحسين تفهّم التاريخ الوطني عن طريق ربطه بتاريخ الحضارات واعطاء .

المزيد من الاهتمام الى النواحي الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والعلمية ، لتطور الانسان ، مع التخفيف من اهمية النواحي العسكرية البحتة فى التاريخ . وينبغى عرض التاريخ الوطنى وتاريخ الامم الاخرى باكثر ما يمكن من الموضوعية ، مع مراعاة الفروق فى الآراء والتفسيرات ومع استلهام النتائج الحديثة التى توصل اليها البحث التاريخى . وينبغى توجيه اهتمام خاص الى تاريخ الكفاح فى سبيل حقوق الانسان ، بما فى ذلك النضال من اجل التحرر الوطنى والعدالة الاجتماعية ، وان يوجه الاهتمام ايضا الى تنمية موسسات التعاون الدولى الهادفة الى تعزيز رفاهية الانسانية ، والى الرجال والنساء المبرزين فى مختلف البلدان الذين استفادت الانسانية باسرها من اعمالهم وانتاجهم .

٢٢ — ينبغى لتعليم الجغرافية ان يصل بالطفل الى التفكير فى العالم بأسره وفى سكانه ، والى ادراك العلاقات بين الانسان وبيئته ، والى تكوين فكرة صحيحة عن المشاكل التى يقتضى حلها لكى يتسنّى للموارد المتاحة فى العالم ان تسهم فى تحسين ظروف حياة الانسانية . وينبغى للجغرافية ، وهى تقوم بهذا العمل ، ان تحمل التلاميذ على ضرورة التضامن والتعاون بين سائر شعوب العالم .

٢٣ — ينبغى لدروس الجغرافية والتاريخ ان يجىء تصميمها على نحو يكفل معه التوازن السليم بين المكان الذى تفسحه للجغرافية والتاريخ الوطنيين وجغرافية وتاريخ البلاد الاخرى.

التربية الوطنية والتربية الاخلاقية

٢٤ — ينبغى للتربية الوطنية التى تستهدف التعريف بالموسسات الوطنية واثارة الولاء لها ، ان ترمى كذلك الى تمكين التلاميذ من الفة الدور الذى تؤديه الموسسات الدولية تعزيزا لرفاهية الانسانية ، والى تزويد التلاميذ ايضا بالشعور بالمسووليات التى تقع على عواتقهم للقيام فى المستقبل بتأمين فعالية هذه الموسسات . ومن الاهمية بمكان ان يتم تقديم الموسسات والنشاطات التى تتولاها اسرة الامم المتحدة ، تقديما موضوعيا فى روح بناءة . ويحسن توجيه كل الاهتمام اللازم الى العقبات التى تصطدم بها هيئة الامم المتحدة والموسسات التى تنتمى اليها .

٢٥ — وانه لمن المهم ، فى اطار التعليم الدينى او التربية الاخلاقية ، او الفلسفة ، ان يتم التعليم من اجل التفاهم الدولى بصورة مباشرة وصريحة وان يتمسك بالاسس الاخلاقية لتضامن الانسانية . وينبغى لهذا التعليم ان يعمل على انماء الشعور بالمسئولية المعنوية والاجتماعية نحو الاخرين ، والرغبة فى العمل من اجل الصالح المشترك ، والعزيمة على السلام .

الفنون ، الموسيقى ، الرقص ، والالعاب

٢٦ — ينبغى فى مضمار الفنون ، والموسيقى ، والرقص ، والالعاب ، اثراء مهارة الانجاز وملكة الحكم الجمالى ، عن طريق اللجوء الى موضوعات مستقاة من تراث جميع انحاء العالم . وبحسن معالجة هذه المواد من ناحية قيمتها العاطفية وقيمتها الفكرية على حد سواء .

ادوات التعليم ومعيناته

٢٧ — ينبغى ، فى التربية من اجل التفاهم الدولى ، استخدام مجموعة مكتملة بقدر الامكان من الادوات التعليمية ، بما فى ذلك الافلام والاذاعة المدرسية والتلفزيون المدرسى وسواها من المعينات السمعية البصرية . ويتسع للتقنية التربوية الجديدة ان تودى خدمات مفيدة لقضية التفاهم الدولى ، باعطائها ابعادا جديدة للتعليم بصورة عامة ، وينبغى لها ان تقوم بمثل هذه الخدمات فى نشر المعلومات عن الشعوب الاخرى وتغيير المواقف ازاءها . وينبغى للبرامج المتلفزة ان تعمل فى وقت معا على ابراز واقعية الثقافات المختلفة ومختلف طرق المعيشة ، وعلى تقبلها . ومن شأن الاتصالات الفضائية ان تسهل اكثر فأكثر الاذاعات من هذا النوع .

٢٨ — ينبغى التدقيق بانتظام فى المواد التعليمية المستخدمة ، فيما يختص بالمساهمة التى تسهم بها هذه المواد فى التفاهم الدولى وفى احترام حقوق الانسان . ويهم السهر لدى تنقيح المواد التعليمية او القيام بوضعها ، ولا سيما كتب التاريخ والجغرافية ، على ان تتضمن صورة متزنة ، موضوعية ، دقيقة ، وراهنة للشعوب الاخرى وللبلاد المتباينة النظم الاقتصادية والسياسية ، وللمشاكل العالمية . ومن شأن المقابلة بين الكتب المختلفة ولا سيما التاريخ والجغرافية — وهى عادة اصبحت مألوفة فى عدة بلاد — ان تفضى الى حد كبير الى ازالة

الخطأ، وسوء التفاهم بل واحيانا الى ازالة التباين فى وجهات النظر بين شعب وآخر . فيحسن ، لهذا الغرض، انشاء لجان مشتركة تضم ممثلين لبلدين او لعدة بلدان .

٢٩ — ومن المرغوب فيه ان تعمل البلاد المختلفة ،بالتعاون مع الموسسات والدوائر الوطنية العلمية والتربوية ، على وضع وثائق تتعلق بتاريخ وجغرافية كل منها ، ومن اجل استخدام البلدان الاخرى . ومن المفيد ان يقوم تعاون دولى فى هذا الصدد . ويحسن كذلك ان يشجع على المستوى الاقليمى او الدولى نشر قوائم بالكتب ، والافلام وغيرها من المواد التعليمية المحبذة ، ولا سيما فيما يختص بالتاريخ والجغرافية ، التى يجرى اصدارها بين حين وآخر .

٣٠ — ويجدر تشجيع انتاج المواد المصممة خصيصا من اجل التربية فى سبيل التفاهم الدولى ، بما فى ذلك الادلة وكتب المعلمين ، ومن المهم ان تفكر السلطات المدرسية المسوولة فى نشر بعض الوثائق الاساسية الصادرة عن الامم المتحدة واليونسكو وغيرها من الموسسات الدولية ، والتى تنص على المبادىء المقررة بشأن حقوق الانسان والتعاون الدولى ، على ان يتم هذا النشر فى شكل يتسنى معه استخدام هذه الوثائق فى معاهد اعداد المعلمين .

أساليب التعليم
والنشاطات فى داخل المدرسة وخارجها

٣١ — يحسن اللجوء ، بقدر الامكان ، فى التربية من اجل التفاهم الدولى ، الى الوسائل الفعالة التى تستثير المبادرة الفردية ، وقوة الابداع لدى التلاميذ انفسهم ، ومهاراتهم ، وقدراتهم وذكائهم . وتشمل هذه الاساليب ما يلى : الاشتراك النشيط فى حملات التآزر الدولى ، والمناقشة الحرة ،والمناقشات، والدراسات النقدية التى تتناول مقالات الصحف ، والافلام ، والبرامج العلمية المتلفزة ، والتقارير والدراسات الفردية او الجماعية واعداد الالبومات ، والكتب وصحف الحائط،و المعارض وتبادل المراسلات والوثائق المختلفة مع مدارس البلاد الاخرى، وبرامج الاجتماعات والرحلات ، والحفلات الموسيقية ، والاجتماعات على غرار جمعيات الامم المتحدة ، والدراسات عن المجتمعات، والمخيمات الدولية ، ونشاطات الشباب .

٣٢ – وينبغى الاهتمام ، عند الحاجة ، باعادة تنظيم بعض نواحى النشاط سواء فى اطار البرامج المدرسية او خارج هذه البرامج ، بقصد استكمال وتدعيم التربية من اجل التفاهم الدولى فى مجمل نطاق التعليم . وينبغى لهذه النشاطات ان تكون على اشكال واسعة ومتنوعة يمكن معها اتاحة الفرصة لجميع التلاميذ لممارسة وتفتح قدراتهم الخاصة ورغباتهم . ومن المرغوب فيه ان تتضمن هذه النشاطات تنظيم النوادى او الجمعيات ، مثل نوادى اليونسكو ، ونوادى الامم المتحدة ، ونوادى العلاقات الدولية التى تقوم غايتها الرئيسية على تعزيز التفاهم الدولى . والاحتفال بأعياد الشخصيات التى ساهمت مساهمة مرموقة فى تطور البشرية العلمى والثقافى ، والايام التى يحتفى فيها بذكرى الحوادث ذات الاهمية الدولية ، مثل يوم الامم المتحدة ويوم حقوق الانسان . وينبغى على النوادى ان تقوم بتنظيم النشاطات ما بين المدارس وان تنتظم فى شكل جمعيات وطنية واقليمية . ويحسن تشجيع مبادرات التلاميذ والطلاب ومنظماتهم ، للقيام بنشاطات جديدة ، ويحسن ان تتخذ الجوائز للتلاميذ المبرزين شكل تسهيلات سفر كلما امكن ذلك ، لتمكينهم من زيارة البلاد الاخرى .

٣٣ – ينبغى ان تكون ممارسة الرياضة وسيلة لتفريغ النزعات العدائية فى منافسات صحية وانماء الثقة بالنفس ومشاعر الشرف ، والروح الرياضية . ويجدر ، فى المسابقات الدولية ، الا تتغلب القومية المتطرفة على الاحترام الواجب نحو الالعاب الرياضية فى البلاد الاخرى .

٣٤ – ينبغى على الاسرة والمجتمع ان يساندا ويدعما العمل المدرسى . ومن ثم يجب عدم اغفال اية مناسبة لتأمين التعاون بين اولياء امور التلاميذ ، ومنظمات الاطفال والشباب غير المدرسية ، والمجتمع بأسره ، فى مثل هذه النشاطات ، المدرسية منها وغير المدرسية ، الهادفة الى تعزيز التفاهم الدولى .

اعداد الهيأة التعليمية

٣٥ – ان لشخصية المعلم وتصرفاته اهميتها الكبرى فى تنمية التفاهم الدولى ، وفى استطاعتها ان تقرر ، الى حد بعيد ، مدى نجاح التربية فى بلوغ غايتها فى هذا المضمار . فينبغى توجيه اهتمام خاص لهذا الامر اثناء تدريب المعلمين .

٣٦ - ومن الاهمية بمكان ان يهيأ المعلمون تهيئة مكتملة بقدر الامكان من النواحي الثلاث : الاخلاقية والنفسية والمهنية ، لتأدية دورهم بصورة فعالة في التربية من اجل التفاهم الدولي. ويحسن القيام بدراسة الاساليب الكفيلة بتوجيه الدروس الخاصة باعداد المعلمين للهيئات التعليمية والتعليم بصورة عامة ، في اتجاه غايات التفاهم الدولي . وينبغي ، بالاخص ، ان يهدف اعداد المعلمين الى الحد ما امكن من تأثير تعرضاتهم والى تنمية الصفات العقلية والمسلكية التي تزيد فعاليتهم في تأدية دورهم التربوي من اجل التفاهم الدولي . وينبغي كذلك لعملية الاعداد ان تتوخى ايقاظ اهتمام الطلبة لهذا الجانب من التربية ، والى اقناعهم بأهميته ، واعطائهم الشعور بقدرتهم على التعليم بهذه الروح . ولا بد من الاعتماد على المخيلة لابتداع بعض الصيغ الجديدة لتدريب المعلمين ورفع مستواهم . فيحسن تشجيع المؤسسات المكلفة باعداد اعضاء الهيئات التعليمية بالاشتراك مع المعلمين والطلبة ، على تصميم مشروعات وبرامج للتربية من اجل التفاهم الدولي حسب الظروف الخاصة .

٣٧ - من المرغوب فيه ان تتوافر برامج اعداد المعلمين في هذا الحقل ، على اعطاء المعلومات الاساسية المطلوبة ، والتدريب المهني اللازم فيما يتصل بالمفاهيم والاساليب والتقنيات التي يقتضي اتباعها لكي يتسنى للتربية من اجل التفاهم الدولي ان تؤثر تأثيرا فعالا في التلاميذ .

٣٨ - ينبغي على الطلاب في دور المعلمين ، ان يطبقوا عند قيامهم بالتدريب العملي الاساليب والبرامج وجميع المعينات التعليمية المستعملة في دروس التدريب .

٣٩ - ينبغي انتهاز كل فرصة ملائمة للاستفادة من النشاطات المتحققة اثناء الحلقات الدراسية والدورات التدريبية للمعلمين الذين يمارسون التعليم في اتجاه غايات التربية من اجل التفاهم الدولي . ومن المهم ايضا القيام بعقد حلقات دراسية ودروس تدريبية منتظمة للمعلمين الذين يمارسون التعليم ، تتناول موضوع التربية من اجل التفاهم الدولي .

البحوث والنشاطات الاختبارية

٤٠ - ينبغي اجراء ابحاث بشأن تحديد الدور الذي يمكن ان تلعبه التربية من اجل التفاهم الدولي في تكوين المواقف

وتعديلها، وفي الفعالية النسبية لمختلف المفاهيم والاساليب والانماط المختلفة من المواد المستخدمة في التربية من اجل التفاهم الدولي. وينبغي ان يوخذ في الاعتبار نتائج هذه الابحاث عند اعداد او تعديل البرامج المدرسية ومواد التدريس وادوات التعليم، وكذلك عند اعداد المشتغلين بالتعليم وعند تدريبهم لرفع مستواهم . وينبغي كذلك اشراك المعلمين ومنظماتهم في هذه الابحاث، كما ينبغي تشجيع التعاون الدولي في مجال البحث من اجل تحقيق التفاهم الدولي المنشود .

٤١ – وينبغي بذل التشجيع والمساعدة من اجل تحقيق البرامج التطبيقية والمشاريع التربوية الرائدة المتعلقة بالتربية من اجل التفاهم الدولي، والمماثلة لتلك التي يجري تطبيقها في المدارس الابتدائية او الثانوية او دور المعلمين المشتركة في نظام " المدارس المنتسبة " التابع لليونسكو . وينبغي ايضا اخذ الخطوات الملائمة لتشجيع الموسسات التعليمية على تبني المفاهيم والاساليب والمواد التي يتوصل اليها البحث ويجري اختبارها خلال هذه البرامج وتعميم تطبيقها.

٤٢ – ومن المرغوب فيه ان تستمر ابحاث ودراسات الانتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية الاخرى من اجل القضاء على اوهام العنصرية التي تقف حاجزا في طريق التفاهم الدولي .

العلاقات والتبادل بين الدول

٤٣ – انه لمن المهم ان تعمل السلطات المختصة بشوون التربية – على الصعيد الدولي – على تشجيع وتسهيل تبادل المعلومات والوثائق المتصلة بالتربية من اجل التفاهم الدولي ونشرها .

٤٤ – وينبغي لهذه السلطات ان تعمل على مساندة وتشجيع الاشتراك في البرامج والمشاريع الثنائية، والمتعددة الاطراف، والدولية، التي تستهدف تنمية وتحسين التربية من اجل التفاهم الدولي .

٤٥ – ينبغي تشجيع ومساعدة التبادل الدولي بين الاساتذة والطلاب والتلاميذ ، وكذلك تبادل رجال الادارة المدرسية والمفتشين . وينبغي ايضا بذل الجهود لادخال زيادة كبرى على الفرص المتاحة لسفر الذين يتهيأون لمهمة التعليم ،

وللمعلمين الذين يمارسون مهنتهم ، الى بلاد اخرى ، لكـــــي يتمكنوا من الاتصال بتلاميذ تلك البلاد ، ومن زيارة معاهدهـــا الدراسية والتعرف عن كثب على الشعوب الاخرى وثقافاتهــــا . وينبغي كذلك على السلطات المختصة ان تبذل جهدا خاصا لتسهيل التبادل الذى تنظمه حركات الشباب . ويحسن تشجيع جميــــع الاتصالات فى اطار المدرسة وخارجها ، بين التلاميذ والطلاب مـــن مختلف الامم والثقافات .

٤٦ ـ ان الاشتراك فى الاعمال ذات النفع العام ، الى جانب الرجال والنساء من البلاد الاخرى ، يعدشكلا من اجدى اشكــــال التربية الرامية الى التفاهم الدولى . فينبغى بذل كل ما فى المستطاع لتشجيع ومساعدة اسفار المعلمين والشباب الى الخارج بقصد الاشتراك فى بعض النشاطات التطوعية من اجل التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية . ويمكنهم بهــذه الطريقة ، ان يلعبوا دورا نشيطا فى مكافحة الامية والجـــوع والمرض ، التى يعانى منها قسم كبير من سكان العالم والتـــى تعد خطرا يتهدد السلام .

٤٧ ـ ان الاتصالات والتبادل بين المدارس على الصعيـــد الدولى ، كما حدث مثلا عن طريق مشروع مـدارس اليونسكـــو المنتسبة والتى تطبق برنامجا للتربية من اجل التفاهم الدولى ، لامر خليق بالتشجيع والمساعدة .

٤٨ ـ فى استطاعة السلطات المدرسية ان تشجع تنظيـــم مسابقات دولية بين التلاميذ والطلاب فى بعض الموضوعات المدرسية مثل الرياضيات والفيزياء والكيمياء ، والادب العالمى ، وذلك بروح الالعاب الاولومبية . ويجب ايضا تنظيم مباريات فى العـاب القوى بين مدارس بلدين او اكثر ، او على نطاق دولى .

تنفيذ هذه التوصيـة

٤٩ ـ انه لمن المهم ان تنشر هذه التوصية على نطاق واسع من جانب وزارات التعليم العام والسلطات المدرسية . وينبغـــى على مراكز التوثيق ، والمنظمات والجمعيات الدولية والوطنية للمعلمين واولياء امور التلاميذ ، والصحافة التربوية مـــن رسمية وخاصة ، ان تقوم بدور كبير فى نشر هذه التوصية علـــى الادارات المعنية والمشتغلين بالشوون الادارية والتعليم وفـــى الجامعات ، وعلى الجمهور العام . ومن المهم لوزارات التعليم

العام ان تؤمن موازرة منظمات المعلمين سواء من اجل نشر هذه التوصية ومن اجل الاشتراك فى تنفيذها .

٥٠ — ان اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية المختصة مدعوة ان تعمل ، بالتعاون مع وزارات التربية والتعليم فى البلاد المعنية ، على تيسير دراسة هذه التوصية على المستوى الوطنى والاقليمى بقصد تنفيذها وفقا لمميزات كل اقليم .

٥١ — ان وزارات التعليم العام والسلطات الاخرى المختصة مدعوة ان تقوم «منذ الآن» بدراسة هذه التوصية ومقارنة مضمونها بالوضع القائم فى بلادها من ناحيتى التشريع والواقع ،والظروف المتعلقة بجنس السكان والثقافة القائمة فى كل منها ، بقصد تطبيق احكام هذه التوصية حيث لم يتم تطبيقها بعد ، وتكييفها حسبما تقتضيه الضرورة على الاوضاع الوطنية المختلفة . كما ان الوزارات ، مدعوة ايضا ، فى اطار التدابير الجديدة المرتقبة فى هذا الميدان الى تقييم العمل المتحقق تقييما متواصلا .

٥٢ — ويحسن الاستعانة بالمساعدة التقنية والمالية التى تقدمها المنظمات الدولية للبلاد التى يقتضى فيها تنفيذ هذه التوصية اجراء اعادة النظر فى ادوات التدريس وفى البرامج الخاصة باعداد المعلمين .

٥٣ — وبالنظر الى الحاح المشكلة التى تناولتها هذه التوصية ، فان اليونسكو والمكتب الدولى للتعليم مدعوان لان يوجها الى وزارات التعليم العام قبل سنة ١٩٧٠ ، اسئلة بشأن وصف التدابير المتخذة فى بلادها من اجل تطبيق احكام هذه التوصية .

التوصيــة رقــم (٦٥)
المرفوعة الى وزارات التربية والتعليم
بشأن دراسة البيئــة فى المــدرسة

ان المؤتمر الدولى للتعليم العام ،

الذى عقد دورته الحادية والثلاثين فى جنيف بتاريخ أول يوليو/تموز عام ١٩٦٨ بدعوة من منظمة الامم المتحدة للتربيــة والعلم والثقافة ومكتب التربية الدولى قد أقرّ بتاريخ العاشر من يوليو/تموز عــام ١٩٦٨ التوصيــة التالية :

ان المؤتمــر ،

اعتبارا منه بان الاطفال والمراهقين ينشئون وينمون فى بقعة جغرافية معينة ، وفى مرحلة تاريخية معينة ، وفى مجتمعات لها مميزاتها الخاصة ، وبأن لهذه العوامل تأثيرها المحتوم فى تكوين الاطفال والمراهقين وفى تربيتهم وتصرفاتهم فى المجتمع ،

واعتبارا منه ، من ناحية اخرى ، بان تعدد وسائل الاعلام ومدى قوتها فى الوقت الحاضر ، بالاضافة الى تكرار وسهولــة الانتقالات والمبادلات مما يضع الناشئ فى بيئة ابعد مدى من محيطه المباشر ويوقظ فيه اهتمامات ويفتح تفكيره على آفـاق لم تعرفها الاجيال السابقة ،

واعتبارا منه بان بين الاهداف الاساسية التى تتوخاهـــا التربية ، تشجيع الاساليب العلمية القائمة على الملاحظــة والتجربة ، وبان روح التحليل هى المميزة المبرزة للثقــافة المعاصرة ، وبأن تعرف الفكر على نحو نشيط يرقى به الى ادراك حقائق الحياة فى عالم اليوم ،

واعتبارا منه بأن دراسة البيئة يجب ان توحى باحترام الطبيعة ومحبتها ، بما فيها من الجمال والثروات ، والتقاليد الشعبية الاقليمية ، والاثار التاريخية والتراث الثقافى بأجمعه

واعتبارا منه بأن دراسة البيئة تتخذ أهمية متزايدة فى الجهود المبذولة من أجل تكييف التعليم وفقا لحاجات المجتمــع ورغبـات التلاميــذ ،

واعتبارا للصعوبات التى تعترض دراسة البيئة فى كل المستويات ، كالافتقار الى وثائق يستند اليها ، والى كفاءة المعلمين وروح المبادرة فيهم ،

واعتبارا منه لاهمية البحوث والنشاطات المتعلقة بعلوم البيئة والايكولوجيا (التبهوم) ، والمدرجة فى مشروع برنامج اليونسكو وميزانيتها لعامى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ وخاصة المشروع المسمّى "الانسان وبيئته" ،

واعتبارا منه ان ثمة اطفالا ما زالوا محرومين من فوائد التربية ، اما بسبب الظواهر الطبيعية ، او بسبب مختلف انواع الاضطهاد المنافى لميثاق الامم المتحدة واعلان حقوق الانسان، او لغير ذلك من الظروف ،

واعتبارا للعلاقة بين اهداف هذه التوصية وأهداف التوصيات التى اتخذتها المؤتمرات الدولية السابقة للتعليم العام لا سيما التوصية رقم ١٨ المتعلقة بتدريس الجغرافيا فى المدارس الثانوية والتى تم اقرارها فى عام ١٩٣٩ ، والتوصية رقم ٢٦ المتعلقة بتدريس الجغرافيا والتفاهم الدولى والتى اقّرت عام ١٩٤٩ ، والتوصية رقم ٢٧ المتعلقة بتوجيه التلاميذ نحو العلوم الطبيعية فى المدارس الابتدائية والتى أقّرت عام ١٩٤٩ ، والتوصية رقم ٣٥ المتعلقة بتدريس العلوم الطبيعية فى المدارس الثانوية والتى اقّرت عام ١٩٥٢ ، والتوصية رقم ٦٣ المتعلقة بالتربية الصحية فى المدارس الابتدائية والتى اقّرت عام ١٩٦٧ ،

يرفع لوزارات التربية والتعليم فى البلدان المختلفة التوصية التالية :

مفهوم البيئة وغاية دراستها

١ - يفهم بكلمة "البيئة" كل ما يحيط بالانسان من الخارج - من قريب او بعيد - أى مجموع الاعمال والعوامل التى تؤثر فيه والتى ينفعل بها (عوامل وتأثيرات الطبيعة والمناخ ، والحياة فى المناطق الحضرية والريفية ، والجو العائلى والمدرّس الاخلاقى والاجتماعى ، والظروف والاحداث) والتى تصل الى علمه عن طريق وسائل الاعلام المتيسرة لديه .

٢ — وتشمل "البيئة" ايضا تراث الماضي بما فيه من عادات ، واعراف ، وتقاليد ، وآداب ، وتاريخ ، وقوانين ، واكتشافات علمية وتطبيقاتها ، واعمال مادية وفكرية ، خلّفها الاسلاف الذين اثروا التراث الانساني بما تناقلوه من آثار ثقافية . واما التراث الديني والاخلاقي فيعتبر عاملا رئيسيا في تكوين البيئة .

٣ — لم تعد "البيئة" اليوم مقتصرة على الخبرات الشخصية والحياة اليومية فحسب ، لان تنوع وسائل المواصلات وتعددها وسرعتها قد وسّعت نطاق البيئة فشملت العالم والكون بأسره .

٤ — ان مفهوم "البيئة" يشمل ايضا اهداف المجتمع الذي يجهد الانسان في توجيه تطوره .

٥ — يبدو ، والحالة هذه ، ان معرفة البيئة أمر هام ، وضروري ، وموضوع معقد يتجاوز مجرد اكتساب المعرفة، كما انه أحد العوامل الاساسية في التنشئة العامة وفي التفاهم التربوي الدولي .

٦ — لا يجوز ان تقتصر دراسة البيئة على موضوع علمي واحد معيّن ولا على مجموعة من الممارسات التربوية ، فهي ، بالاحرى ، طريقة لبحث متواصل بقصد اعداد الناشئة لتكييف نفسها وفقا لظروف الحياة التي تنتظرها ، وحثّ هذه الناشئة على العمل من اجل تحسينها . وبالتالي ، فان الغاية الحديثة لدراسة البيئة يجب ان تكون معرفة هذه البيئة وفهمها في مركباتها المتعددة ، وذلك من طريق الاكتساب التدريجي الفعّال للمعارف والافكار المتعلقة بها وفقا للقدرات الذهنية للتلاميذ في مختلف الاعمار ولاهتماماتهم ومن طريق استخدام اساليب ووسائل مناسبة .

٧ — ومن شأن دراسة البيئة ، على صعيد التعليم ، أن تكفل :

(أ) اساسا ملموسا لمختلف مراحل التعليم

(ب) تدريبا علميا أوليا من طريق التمرن على المراقبة الموضوعية واسلوب الفكر التحليلي ، وطرق الاستنباط ، والتفكير ،

والحكم على الامـــور .

(جـ) الاشتـراك الفعّال فى اكتساب المعرفة المبدئية ، ثم معرفـة الفروع المتخصصة التى سيتناولها التعليم خلالمدة الدراسة .

(د) معرفة اوفى للموئل البشرى ولتفاعل الانسان وبيئتـــــه الطبيعيـــة .

٨ — بالنظر الى التزايد السريع لسكان العالم والـى التزايد المطرد فى التصنيع ، ينبغى ان تعنى دراسة البيئـــة بايقاظ محبة الطبيعة وتقويتها واثارة رغبة الاشتراك فـــــى المحافظة عليها وفى حماية مواردها وزيادتها من طريق العمـــل والاستخدام الحكيم لهذه الموارد ، كى تستجيب ، على نحو افضل ، لمتطلبات الحياة وتحسين ظروفها .

٩ — ومن شأن دراسة البيئة ، على الصعيد التربوى ، ان تسهم فيما يلى :

(أ) ان توحى باحترام الطبيعة ومحبتها .

(ب) ان تعزز الروابط بين العمل الفكرى واليدوى .

(جـ) ان تعد الناشئة لتحمل مسؤوليات المستقبل عن طريق تفهّـم اوفر لظروف الحياة الانسانية وامكانياتها فى عالم سريـــع التطـــور .

(د) ان تقرب بين البيئة المدرسية والبيئة العائلية والاجتماعية عملا على اقامة تعاون افضل لخير كل منهـــا .

(هـ) ان تدمج الطفل — سواء أكان هذا الطفل طبيعيا ام كـــــان مصابا بعاهة — دمجا منسجما مع محيطه المباشر ، وان تدمج المراهق فى بيئة طبيعية واقتصادية اوســـع .

(و) ان تعمل على تحسين الجو الدراسى فى الصفوف من طريق اقامة علاقات اوثق بين المعلم والتلاميذ ، مبنيّة على التعــــاون والتضـــامن .

(ز) ان توجه مشاعر التلاميذ من طريق كشف الاذواق والقدرات التى

تظهر ابان قيامهم بالاعمال المختلفة .

(ح) ان تبعث فى الناشئة وعيا اوفى وتفهما لمثل التضامن الدولى وللمشاكل الخطيرة فى عالم اليوم ، وان تسهم بالتالى ، فى حمل الافراد والجماعات على مواجهة مسؤولياتهم ازاء هذه المشكلات .

١٠ – من المرغوب فيه بالنسبة لدراسة البيئة :

(أ) ان تعير اهتماما خاصا لمشاكل البيئات الحضرية تأمينا لحماية سكانها من الاخطار التى تهددهم كتلوث المياه والهواء مثلا .

(ب) ان تحمل الطفل فى المناطق الريفية على ادراك امكانيات الحياة الريفية ومصاعبها ، وضرورة مساهمة سكان الارياف مساهمة فعالة فى تحسين ظروف حياتهم .

مناهج التعليم وأساليبه ووسائله

١١ – ينبغى ان يتم اعداد المناهج على اساس المعرفة الصحيحة للبيئة وعلاقة الانسان بها ، مع الاخذ فى الاعتبار ضرورة تسهيل التحول الطبيعى من المواقف التقليدية الى تلك التى يستلزمها العلم والتكنولوجيا ، واستمرار تكيفها مع الظروف الخاصة بمختلف الجماعات .

١٢ – ينبغى تناول دراسة البيئة ومعرفتها بأساليب فعّالة تمكن من الحصول على اوفر قسط من طاقات التلاميذ والمعلم ومن ظروف ممارستهم لها فى اطار منهج التعليم الموضوع لصفوفهم وينبغى لهذه الاساليب ، ان تفسح المجال لقيام علاقات ونشاطات ما بين فروع التعليم ، تتيح الحصول على معلومات اجمالية واسعة .

١٣ – ان التمرن على الملاحظة الجماعية او الفردية ، الحرّة والموجهة ، توقظ فى التلاميذ حب الاستطلاع والبحث وتولد فيهم الرغبة والارادة فى تحصيل المعرفة وادراكها .

١٤ – ان الرسم والتصوير ، والموسيقى والالعاب ، و "الركن الحى" فى غرفة الدرس ، تعد من الوسائل الخليقة

بايقاظ رغبة التلاميذ فى معرفة بيئاتهم معرفة أوفر .

١٥ ـ ينبغى ان تتيسر بقدر المستطاع دراسة الحى أو القرية والزيارات المصحوبة بمرشدين للمتاحف والمبانى العامة ، والمنشآت الزراعية ، والمصانع الخ ....

١٦ ـ ينبغى ان يتوفر قسط كاف من الوقت للنزهات والرحلات التربوية ، بل وان تفسح للتلاميذ ، على اختلاف أعمارهم امكانيات الاقامة ، بعض الوقت ، فى بيئة طبيعية واجتماعية غير بيئتهم : الصفوف على الثلج والبحر والجبل ، وفى مخيمات التلاميذ التى تضم الاطفال والمراهقين من مناطق او بلدان مختلفة حيث تتاح لهم الفرصة لدراسة البيئة دراسة مباشرة منظمة .

١٧ ـ ينبغى ان تشجع المراسلة ما بين المدارس ، واعارة الكتب وتبادل الوثائق والمجلات المدرسية والمنتجات المحلية مع صفوف فى مناطق أو بلدان اخرى كمساهمة فى معرفة البيئات المختلفة وتنمية التفاهم الدولى .

١٨ ـ وينبغى بصورة عامة ، الاستفادة من النشاطات التى تجرى فى المحيط المدرسى وخارجه والتى بامكانها ان تفتح المجال لدراسة البيئة ومعرفتها ، وعلى المعلمين المشرفين على هذه النشاطات ان يعنوا بهذه الناحية .

١٩ ـ ان الادوات السمعية والبصرية ، بما فيها اذاعات الراديو والتلفزيون ، لها منافعها الخاصة فى اكتمال دراسة البيئة القريبة او البعيدة ، ومن المرغوب فيه ان تتوفر لها اعتمادات كافية تساعد على تطويرها وتيسر امكانية الحصول عليها فى المدارس .

٢٠ ـ ينبغى تشجيع انتاج الكتب المدرسية وكتب القراءة المتعلقة بالبيئة والتى من شأنها ان تزيد الاهتمام بالبيئة ومعرفتها .

٢١ ـ بالاضافة الى الموارد المحلية التى قد توفر للمعلم او التى قد يخلقها بنفسه ، لا بد من ان يزود المعلمون والتلاميذ بالوثائق والادوات الضرورية لمعلوماتهم ، ولاجراء ملاحظاتهم وتجاربهم . وعلى السلطات التربوية والاقليمية والمركزية ان تعمل ، بالتعاون مع جمعيات المعلمين ، على انشاء مراكز

للاعلام التربوى ومراكز للدراسات المحلية وتوزيع المواد التعليمية بما يسد الحاجة .

٢٢ ـ من المرغوب فيه تنمية التعاونيات المدرسية ونوادى التلاميذ (نوادى اليونسكو) واقامة علاقات بين المدارس وحركات الشبيبة على اعتبار ان خبراتهم ونشاطاتهم تساهم فى تنمية الروح القومية وروح الجماعة ، بمعناها الاوسع ، لدى التلاميذ وفى التكوين الاخلاقى وفى معرفة الطبيعة . ويجدر ، فى هذا الصدد ، تشجيع الناشئة على الاشتراك فى برامج الخدمة الاجتماعية والخبرات التطبيقية العملية وتنمية المجتمع وكذا فى مبادرات لتجميل البيئة .

هيئة التدريس

٢٣ ـ ان دراسة البيئة ومعرفتها ، تتوقف فيمتهما وجدواهما ، فى المركز الاول ، على قدرة المعلمين ومعلوماتهم ورغبتهم فى التعليم وتهيئتهم له . فيجب على المعلمين ، أثناء تدريبهم المهنى ، ان يكونوا مطلعين على الاهداف المتوخاة وان يتدربوا على الاساليب الفعالة التى تقتضيها دراسة البيئة .

٢٤ ـ يجب ان يشمل هذا التدريب العام المعلمين بمبادئ الايكولوجيا ومنهجية تعليم البيئة فى مختلف فروع التعليم . ويجب ان يلمّوا ايضا بالمشكلات النفسية والاجتماعية التى قد تعترض تلاميذهم عند تكييف انفسهم مع بيئة سريعة التطور .

٢٥ ـ على المسؤولين عن التربية ان يأخذوا جميع الاحتياطات لتأمين استكمال تدريب المعلمين ، تنظيم الدروس والمحاضرات ، وايام الاعمال التطبيقية ، ومخيمات الاعلام . وتسهيل الوصول الى المكتبات والمتاحف والمعارض ، الخ ..... والقيام برحلات دراسية او زيارات لمناطق اخرى فى البلاد أو خارجها ، عن طريق المنح او عن طريق التبادل ، مما يفسح المجال للتخصص فى الحقول المختلفة لمعرفة البيئة .

تطبيق هذه التوصية

٢٦ ـ انه لمن المهم ان تنشر نصوص هذه التوصية على نطاق واسع من جانب وزارات التربية والتعليم العام والسلطات المدرسية فى مراكز التدريب التربوى ومراكز التوثيق التربوى

ومراكز الادوات التعليمية وفى الاتحادات الوطنية والدولية للتعليم ، وجمعيات المعلمين وأولياء أمور التلاميذ ، الخ .. كما ينبغى ان تقوم الصحافة التربوية من رسمية وخاصة ، بدور كبير فى نشر هذه التوصية على الادارات المعنيّة والهيئات الادارية والتعليمية وعلى الجمهور العام .

٢٧ ـ ويرجى من اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية الاخرى المختصة ان تعمل ، بالتعاون مع وزارات التربية والتعليم فى البلدان المعنيّة ، على تيسير دراسة هذه التوصية على المستوى الوطنى او الاقليمى بقصد تنفيذها وفقا لمميزات كل اقليم .

٢٨ ـ ويجدر بوزارات التعليم العام والهيئات الاخرى المسؤولة ان تقوم ، منذ الان ، بدراسة هذه التوصية ومقارنة مضمونها بالوضع القائم فى بلادها من ناحيتى التشريع والواقع واجناس السكان والظروف الثقافية القائمة فى كل منها ، بقصد تطبيق احكام هذه التوصية بطريقة خلّاقة حيث لم يتم تطبيقها بعد ، وتكييفها حسب اقتضاء الضرورة على الحالات المختلفة .

المؤتمر الدولي للتربيـــه
الدوره الثانيــه والثلاثـــون
جنيف سنـــه ١٩٧٠

صم

التوصيه رقم ٦٦ الموجهه الى وزارات التربيه والخاصه بتحسين وفعاليه النظم التربويه خاصه عن طريق التقليل من الفاقد في كل مراحل التعليم٠

مقدمــــه :ـ

اتخذ المـــؤتمر الدولي للتربيه المنعقد في جنيف من قبل هيئه اليونسكو في دورته الثانيه والثلاثين بتاريخ اول يوليو (تموز) سنه ١٩٧٠ـ التوصيـــه الاتيه في الثامن من الشهر ذاته :ـ

المـــؤتمـــر :ـ

* وقد اخذ بعين الاعتبار الماده ٢٦ من الاعلان العالمي لحقـــوق الانسان (١٩٤٨)
* واعلان حقوق الطفوله (١٩٥٩)
* والتـــوصيات التي اتخذت ضد التفرقه في التعليم من قبل المؤتمـــــر العام لليونسكو في دورته الحاديه عشره ١٩٦٠٠
* والتوصيات الخاصه بالتعليم الفني التي اتخذها مـــؤتمر اليونسكو والعام في دورته الثانيه عشره (١٩٦٢)
* والتوصيه الخاصه باوضاع المعلمين التي اتخذها المؤتمر الخـــــاص المنعقد بين الحكومات حول اوضاع المعلمين (١٩٦٦)
* والاعلان الذى صدر عن الجمعيه العامه لليونسكـــو في دورتها الرابعه عشر (١٩٦٦) والذى تضمن المبادئ المنظمه للتعاون الثقافــــي الدولي ٠

* والتوصيات الصادره عن المؤتمر الدولى لتخطيط التعليم (١٩٦٨)

والمؤتمر اذ يأخذ فى الاعتبار ايضا اننا على مشارف العقد الثانى من التنميه .

* واننا قد اعلنا ١٩٧٠ لتكون عاما دوليا للتعليم .

* والمؤتمر اذ يأخذ فى الاعتبار كذلك التوصيات المرتبطه بالموضوع ذاته والتى اتخذها المؤتمر الدولى للتعليم العام عبر دوراته المتعدده .

والمؤتمر اذ ياخذ فى الاعتبار ايضا :ـ

* ان التعليم لا يتوخى فحسب هدف توصيل المعلومات الاساسيه الى التلميذ لكنه بالدرجه الاولى يهدف الى تنميه كل مظاهر الشخصيه الامر الذى يستوجب تطويع وسائل التعليم ومناهجه لخدمه هذا الهدف .

* وان من الضرورى ان يمكن كل تلميذ من استكمال دوره التعليم التى توافقه كما انه وفى اطار خطه التعليم الممده عبر مراحل العمر، لابد من توفير امكانيه الاستمرار لمن ترك التعليم فى مرحله مبكره .

* وان معظم الاقطار اصبح يعنيها بشكل جاد قضيه الفاقد كما ان التحليلات الاحصائيه قد اظهرت بوضوح حجم ظاهره الفاقد وتوزيعها عبر المراحل المختلفه فى النظم التعليميه وان الانقطاع عن الدراسه او التسرب غالبا ما يرتبط بالانفاق غير الجدى وان عمليه التكرار انما تزيد من تكاليف التعليم وتعوق النهوض به من حيث الكم والكيف، هذا فضلا عن الاثار السلبيه التى قد يحدثها لدى التلاميذ انفسهم .

* وان تطوير النظم التعليميه واعطاءها الفاعليه اللازمه وتقليل الفاقد على وجه الخصوص هى عوامل جوهريه لضمان توفير حق التعليم للجميع وكذلك لدعم مايسهم به التعليم فى التنميه الاجتماعيه على الصعيد الاجتماعى والاقتصادى .

* ان المؤتمر اذ يأخذ فى الاعتبار ماسبق فانه يوجه التوصيات التعليميه الى وزارات التربيه والتعليم فى البلدان المختلفه •

مبادئ اساسيـــــه

١- ان الاجراءات التى تتفق لتخفيض مدى الفاقد فى عمليه التعليم لابـــــد ان تدرس على ضوء المبادئ التاليه :-

أ- ترتبط بهذا الفاقد كل مظاهر الحياه الاجتماعيه والاقتصاديه فضلا عن جوانب النظم التعليميه •

ب- هناك عوامل عديده تسهم فى احداث الفاقد عبر المستويـــــات المختلفه للتعليم وهى تختلف بشكل كبير من بلد الى آخر وبالــذات من حيث درجه النمو لكنها على وجه العمــوم تقع ضمن احـــــد التـوصيــات الاتيه :-

+ البيئـــــه

× المنزل والمجتمع والعوامل الجغرافيه والاجتماعيه والاقتصاديـــه والثقافيه (المسافه بين المدرسه والبيت - البيئه التى تساعــد الفرد - المـؤثرات اللغويه - التخلف - الرأى العام •••الخ)

×× نظام المدرسه (الاداره ، التنظيم ، المناهج ، العدد ، مؤهلات المدرسين ، العلاقه بين المدرسه والاسره ، الابنيــه والتجهيزات ••• الخ)•

+ شخصيه الطفل (الجسمانيه ، العقليه والعـوامل الثقافيـــــه والاخلاقيه والدوافع ••• الخ)

جـ- ان العوامل المتصله بالفاقد عاده ماتحدث مجتمعه ولهـــذا فهى تتطلب دراسات مع الاخذ فى الاعتبار تشابكها مع بعضها البعض فضلا عن اثار كل منها على حده ويجب ان تقوم هذه الدراســات بشكل اساسى على ماأسفرت عنه التجربه فى ظروف معينه مــن نتائج ودروس •

٢- ان اعاده صياغه النظم التعليميه كنتيجه لتطور الحضاره لابد ان يحفزنا الى ان نعيد دراسه قضيه المناهج واعاده صياغتها بدورها وذلك على ضوء السمات الخاصه لكل بلد •

* خاصه فى السنوات الاولى من سلك التعليم ، ان ذلك ينسحب ايضا على ضوء عمليات التقييم ووسائل تنظيم المدرسه والتوجيه المهنى وذلك بهدف تخفيض الفاقد والحد من الفشل فى اقتحام الحياه العمليه بنجاح •

الاجراءات العمليه لتقليل الفاقد فى التعليم

٣- لابد من اتخاذ عدد من الاجراءات بعضها ينبغى ان يكون ذا طبيعه عامه ويهدف الى دعم فاعليه النظم التعليميه وينبغى ان ينتج من هذه الاجراءات عمليه تجديد لهذه النظم وذلك من خلال ربطها بالحياه بوثيق الصلات وبالاحتياجات الاقتصاديه والاجتماعيه وكذلك بما يصبو اليه الافراد من مصالح • ثم ان هناك خطوات معينه اخرى ينبغى ان تعالج العوامل المختلفه المسببه لهذا الفاقد •

٤- ان اهداف التعليم فى عالم يتغير بسرعه لابد وان يعاد تحديدها وتعريفها اخذين فى الحسبان ماينبغى ان يسهم به التعليم فى خدمه التنميه البشريه والاجتماعيه والاقتصاديه وفى ممارسه حق التعليم بشكل فعال •

٥- يبدو ان من المرغوب فيه ابقاء فكره التعليم على مدى سنى العمر فى حسابنا طالما ان ذلك يضمن وجود الارتباط بين التعليم والحياه • كما يضمن ان معارف الناس ستظل دوما فى نمو وان التعليم داخل المدرسه وخارجها سيظلان فى حال من التعاون السليم ، ويصدق نفس المقياس على النظره الفاحصه التى نلقيها على عمليات التعليم ككل بغيه تحقيق قدر اكبر من المرونه وقدر افضل من التجانس بين مكونات التعليم المختلفه مع ضمان اكبر قدر من الاستمرار فى اطار النظم الحاليه ، وتسهيل عمليه التحول من نوع الى آخر ومن مرحله الى اخرى •

٦ـ لابد ان تولى العنايه ايضا ونحن نقرر مضمون التعليم بحيث لا يقتصر على سد الحاجه في مجال ما نعلمه من حقائق بل ايضا في كيفيه تعليم هذه الحقائق ومن هنا فان الحقائق الاساسيه للمعرفه لابد وان تشغل مكانها الصحيح ومن ثم فان موضوعات جديده لابد وان تضاف حيثما دعت الضروره باعتبارها وسائل لتنميه المعرفه تمهد لخوض غمار الحياه العمليه كما ان الاهتمام لابد وان يولى بعمليه تقرير الاتجاهات (لدى الانسان) والتى سوف تظهر فائدتها القصوى فى الحياه العمليه .

٧ـ يبدو من المفضل ايضا اجراء عمليات تطوير مستمر للطرق المستخدمه فى التدريس وفى التعليم بشكل عام وذلك باستخدام وسائل ايصال المعلومات الحديثه وادخال الوسائل التكنولوجيه فى التعليم مع التطبيق لنتائج البحوث التعليميه والنفسيه بحيث تصبح الوسائل المستخدمه اكثر اتفاقا مع احتياجات الطفل .

٨ـ من الاهميه بمكان تطوير مستوى المدرسين وعمليات تدريبهم وتوجيههم سواء قبل دخولهم الخدمه او فى سياقها مع اعطاء اهتمام خاص لمدى استعدادهم لاداء الدور الجديد المناط بهم وذلك فى ضوء الحاجه الى نمط جديد فى العلاقه بين المعلمين والمتعلمين والى اعداد الاخيرين بشكل اوسع للحياه .

٩ـ من المهم اعاده النظر فى الوسائل المستخدمه لقياس المعرفه ولحساب النتائج المدرسيه ويجب ما امكن استبعاد الاحكام المتعسفه او الذاتيه من الحساب ويبدو مرغوبا انتهاج موقف ايجابى ازاء التلاميذ آخذين فى الاعتبار السمات الشخصيه لكل تلميذ من حيث طابعها والمؤثرات المختلفه عليها . ومن اجل هذا الهدف يبقى من المرغوب فيه صياغه وتبنى وسائل لتقييم كفاءه النظم التعليميه ككل .

١٠ـ من الضرورى تطوير مجالس المدارس وخدمات التوجيه المهنى وفق اسس ثابته وذلك حتى يمكن امداد الاطفال وذويهم والجماهير بشكل عام بالمعلومات المناسبه حول نظام التعليم ومدى الامكانيات التى يتيحها

لانتاج حياه افضل بشكل عام وايجاد فرص عمل افضل عمل افضل على وجــــه الخصــوص .

١١ـ لابد من وجــود تعاون وثيق بين المسئولين عن الاداره المدرسيه وعن التعليم والاخصائيين النفسيين فى المدارس والمستشارين المهنيـــن والاطباء والاخصائيين الاجتماعيين واباء التلاميذ .

١٢ـ لابـد من وجود تعاون وثيق بين المدرسه والاسره والمجتمع.

١٣ـ حتى يمكن تلافى معوقات معينه : اجتماعيه كانت او اقتصاديـــه أو جغرافيه ، فانه ينبغى اتخاذ الخطوات التاليه ضمن مايتخـــذ من خطوات :ـ

(أ) مد التعليم المجانى الى كل المستويات وتــوسيع شبكات المدارس والنهوض بها مع العمل على اجراء توزيع افضل للمدارس وتوجيــه اهتمام خاص لاحتياجات المناطق الريفيه وجماعات الاقليات.

(ب) انشاء المدارس الداخليه خاصه بالنسبه للاطفال من ابنـــاء المناطق المزدحمه بالسكان .

(جـ) انشاء او توسيع الخدمات الاجتماعيه ، او تطبيق سياسه مساعـــده الاسره او الطفل (المقاصف ـ الطعام ـ او الملابس بالمجـــان اشتراكات المواصلات المجانيه ـ افتتاح دور الحضانه اثناء ساعـــات عمل الوالدين ... الخ).

(د) توسيع الخدمات المدرسيه الصحيه والدوائيه .

(هـ) التوسع فى التعليم ماقبل المدرسه (Pre School) (التعليم قبل الالتحاق بالدراسه المنتظمه) وخاصه فى المناطق الريفيـــه والاحياء المزدحمه بالسكان بالمدن الكبرى

(و) اتخاذ سياسيه المنح الدراسيه واعطائها التلاميذ على اسس عادلـــه وبكافه انواعـها وكذلك المنح الخاصه بالتعليم العالى مما ســـوف

يحرر التلاميذ من الحاجه الى الانتظام فى اعمال مدفوعه الاجــر قد تعيق دراساتهم •

(ز) انشاء نظام الدراسات الاضافيه بعد ساعات الدرس الاصليــــه لمن يرغب فى ذلك •

١٤ـ لابد من ايجاد نظام للاعلام العام والمنتظم وبشكل متواصل وذلـــــك لتوعيه الاباء باهميه الحاق ابنائهم بالمدرسه •

١٥ـ لابد من اتخاذ خطوات لجعل الالتحاق بالمدرسه اجباريا وتقديـــــم كل التسهيلات المطلوبه لاستيعاب كل الاطفال ولمنع الانقطاع الارادى عن مواصله الدراسه بسبب ممارسه الصغار لاعمال فى الخارج •

١٦ـ لابد من اقامه الخدمات والتوسع فيها لمتابعه الاطفال المعـــوقيــن جسميا وعقليا مع انشاء مؤسسات لهم •

١٧ـ لابد من تطوير تدريس اللغه التى يتعلم بها التلاميذ وذلك مـــن خلال جعلها مـــوضــوعا للدرس وايضا من خلال استخدامها اداه لاكتساب المعرفه •

١٨ـ لابد من اتخاذ خطـوات لاستبعاد تلك العوامل التى تتسبـــــــب فى الفاقد والتى ترتبط باستخدام لغه غير اللغه الام كوسيله للتعليم •

١٩ـ لابد من اعطاء اهتمام خاص لتدريس الموضوعات الاساسيه التى يحـدث فيها الفاقد احيانا ومنها على سبيل المثال : اللغه الام والرياضيات •

٢٠ـ لابد من اتخاذ الاجراءات للتقليل من ظاهره الاعاده فى السنــــوات الاولى من الدراسه الابتدائيه خاصه اذا ماظهر أنها فى مستوى عـــال

٢١ـ فى حاله اعاده النظر فى التعليم فلابد من اتخاذ ما هو كفيل بادخـال الموضوعات الجديده المرتبطه بالحياه وبالبيئه وبالعمل وذلك بهـــدف تقويه الحوافز عند التلاميذ •

الى هنا

٢٢ـ من المفضل ايضا تعميق اهتمام الطفل بالمدرسه وذلك عن طريق الانشطه المتعدده خارج المقرر الدراسى وخارج المدرسه ايضا ٠

٢٣ـ لابد من انشاء الخدمات النفسيه المدرسيه او تطوير ما هو موجود فيها ولابد من اعاده تحديد او توسيع الدور الذى يقوم به الاخصائى النفسى بالمدرسه ٠

٢٤ـ فى دراسه الهيكل التعليمى يلزم اتخاذ ماهو كفيل بايجاد الاشكال التكميليه للتعليم تلك التى تمكن الاطفال الذين لم تستوعبهم المدارس او اولئك الذين تمكنوا على العمل بشكل كامل ـ من اكتساب قدر اكبر من المعلومات العامه والتدريب المهنى او قبل المهنى وذلك حتى يمكنهم معاوده الانخراط فى سلك التعليم او الانتظام فى قطاع الانتاج ٠

٢٥ـ لابد من اجراء دراسه حول امكانيه ومدى تقبل ادخال مناهج تجاربه او مواد اخرى تعد التلميذ للحياه العمليه فى المرحله المناسبه ٠

٢٦ـ فى حاله اعاده النظر فى التعليم هيكلا ومضمونا لابد من اجراء دراسه معدل امكانيه تزويد المدرسه للتلميذ فى مرحله مناسبه من العمر بالتجربه العمليه عن الحياه والعمل كجزء من تدريبه بخوض الحياه ككل ٠

٢٧ـ لابد من تطوير الظروف الماديه التى تقدم فيها (خدمه) التعليم من حيث التجهيزات والمعلمين والادوات والمعامل والمكتبات ٠

٢٨ـ ينبغى استبعاد ذلك العامل الهام الذى يفضى الى الفاقد فى عمليه التعليم والناتج عن الفصول المكتظه العدد ـ وذلك من خلال تخفيض العدد فى كل فصل وحتى يمكن ايجاد معدل مناسب لنصيب المدرس من التلاميذ فى البلدان التى تتيح ظروفها هذه الامكانيه ، على ان ذلك لاينبغى ان يحدث بالنسبه للبلاد التى قد يؤدى فيها حدوثه الى ان يصبح انتظام الدراسه اسوأ مما كان ، وفى مثل الاحوال الاخيره على السلطات التعليميه والباحثين ان يجدوا الوسائل التى تمكن من تطوير كفاءه مدارسهم ومن ثم تؤدى الى الفيض الفاقد ٠

٢٦- لابد من تعميم وتطبيق الدراسات التى اسفرت عنها نتائج الخبره التى حصلها المعلمون والمدارس ممن نجحوا فى تخفيض الفاقد بشكل معقول او حتى فى تخفيف نتائجه .

٣٠- فى حاله اصلاح النظم التعليميه وبحث الاجراءات المؤديه الى تخفيض معدلات الفاقد لابد من الأخذ فى الاعتبار مايمكن ان يؤديه البحوث التربويه وعلم التربيه من دور فى هذا المجال .

دراسات للتنفيذ :-

أولا : دراسات احصائيه :-

٣١- ان حصيله الحقائق المستخدمه للاغراض القوميه لابد من تصنيفها وتنظيمها بشكل منهجى ، ولتحقيق هذا الهدف لابد من الرجوع الى المناهج المستخدمه فى دراسه اليونسكو الشامله حول المقاييس الاحصائيه فى الفاقد فى التعليم (١٩٦٩) وذلك لحساب معدلات التسرب والتكرار ولتقدير فعاليه النظم التعليميه (رغم ان هذه المناهج يمكن تطويرها) كذلك لابد من الافاده فى حاله الضروره من الطرق الحديثه لتوفير المعلومات الاساسيه .

٣٢- لابد من اجراء دراسات اكثر تخصصا مع استخدام طريقه دراسه الحاله على الطبيعه وعلى المستوى القومى مع طلب المساعده الدوليه فى هذا المجال ومع اليونسكو اذا امكن ان يشرف على النهوض بهذه البحوث التى ستشارك فيها المكاتب والمراكز التربويه الاقليميه بدور فعال واذا اخذنا فى الاعتبار نتائج عمل المنظمات الاقليميه فان الدراسات لابد وان تعالج النقاط التاليه :-

(أ) كيفيه تحقيق قدر اكبر من الدقه فى جمع المعلومات الاساسيه

(ب) كيفيه تحقيق المعلومات عن الفاقد من حيث يمكن الركون اليها ومن ثم الركون الى ما تعطيه من استنتاجات.

(جـ) تطوير اساليب خفض الفاقد فى النظم المدرسيه بحيث لا تكون هناك اعاده او تسرب .

(د) تطوير مؤشرات الفاقد بهدف تصور النتائج على اساس النظريـــات المتعاقبه •

(هـ) طبيعه ومدى الفاقد فى التعليم الحالى

ثانيا : دراسات البحوث والتجارب :ـ

٣٣ـ لابد من استخدام مناهج البحث النظرى مع اجراء الدراسات المتعمقـه وذلك لتحديد المظاهر المتعدده لمشكله الفاقد وبالذات فيما يتعلـق باسباب التخلف وعمليه التعلم والدوافع فى مختلف الظروف والبيئات •

٣٤ـ لابد من اعاده تحديد الاهداف والمبادئ الاساسيه لنظم التعليـم وذلك على ضوء تأمين وجود اكبر عدد ممكن من التلاميذ فى المدرسـه دون الاخلال بالمستويات التعليميه •

٣٥ـ لابد من اجراء دراسات وبحوث ايضا حول النظام الذى يطبق فى النقـل (من مرحله لاخرى) وفى صحه تقدير النتائج المدرسيه وحول الاجراءات التى ترتبط بوما ـ وبالذات فيما يختص بالنقل الالى •

التعاون الدولى

٣٦ـ لابد من الاخذ بنظام التعاون الدولى فى مجالات تبادل المعلومات والبيانات الاحصائيه ونتائج البحوث والتجارب العمليه وكذلك فى مجال النشر غيـر المشروط للاختبارات التى ثبتت فعاليتها فى الممارسه داخل حجره الدراسه •

٣٧ـ على المؤتمرات الاقليميه لوزراء التعليم التى يعقدها اليونسكـو ان تدرس مشكلات الفاقد التعليمى واسبابها جنبا الى جنب مع وسائل العلاج الممكنه

٣٨ـ على اليونسكو ان يخطط البرامج المنسقه لدراسه مشكلات الفاقد علـى المستويين القومى والاقليمى على ان تنفذ هذه البرامج بالتعاون مـع المكتب الدولى للتعليم والمكتب الدولى للنشرات التربويه ومعهد اليونسكـو للتربيه (هامبورج) وايضا المكاتب والمراكز الاقليميه •

٢٩_ من المرغوب فيه ان تتيح اليونسكو للدول الاعضاء _ بناء على طلبها
امكانات المساعده فى اعداد الدراسات حول مشكله الفاقد وفى تدريب
الاخصائيين لدراسه هذه المشكله ويمكن استخدام المنح التى تتاح
للحكومات فى اطار برامج المساعدات الخارجيه لتحقيق هذا الهدف
وعلى الدول الاعضاء ايضا ان تبحث عن العون الدولى المناسب فى
مجال جمع وتنظيم المعلومات الاساسيه الاحصائيه .

التوصيه رقم ٦٧
موجهة الى وزارات التربيه والتعليم
حول
الاصل الاجتماعى للطلاب وفرص
النجاح المتاحه لهم بالمدرسه

مقدمه

مؤتمر التعليم الدولى الذى عقدته فى جنيف منظمة التربيه والعلوم والثقافه التابعه لهيئة الامم المتحده وقد اجتمع فى جلسته الثالثه والثلاثين اقر التوصيه الاتيه :

المؤتمر :

مع الاخذ فى الاعتبار الاهداف التى ترمى اليونسكو الى تحقيقها كما جاء فى المادة 1/2b بند اول من دستورها حول تكافؤ فرص التعليم .

ومع الاخذ فى الاعتبار المادة ٢٦ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨ .

ومع الاخذ فى الاعتبار اعلان حقوق الطفل سنة ١٩٥٩ .

ومع الاخذ فى الاعتبار اتفاقيه وتوصيه عدم التمييز فى التعليم التى اصدرها المؤتمر العام لليونسكو فى جلسته الحادية عشر سنة ١٩٦٠ .

واخذ فى الاعتبار التوصيات الخاصه بالتعليم الفنى والمهنى التى اصدرها المؤتمر العام لليونسكو فى جلسته الثانية عشر سنة ١٩٦٢ .

واخذ فى الاعتبار اعلان المبادىء الدولية للتعاون الثقافى التى اصدرها المؤتمر العام لليونسكو فى جلسته ١٤ (١٩٦٦) .

واخذ فى الاعتبار التوصيات الخاصه بالتخطيط التعليمى التى اصدرها المؤتمر الدولى للتعليم المنعقد فى باريس عام ١٩٦٨ .

واخذ فى الاعتبار التوصيات المرتبطه بهذا الموضوع كما اتخذها مؤتمر التعليم الدولى فى دوراته العديده .

واخذ فى الاعتبار ان اية نظام تعليمى ينبغى الا يعطى لكل فرد حقه فى التعليم فحسب بل ينبغى ايضا ان يعمل على اتاحة الفرص المتكافئة فى التعليم .

واخذا في الاعتبار ان توفير تكافؤ الفرص في التعليم هو مبدأ من مبادئ العدالة الاجتماعية وتدعيم الحقوق الاساسية للانسان ٠

واخذ في الاعتبار اهمية التزايد الكمي والتغيير الكيفي الذي تفرضه الحاجه الموضوعيه لترقيه مستويات التعليم بالنسبه لكل الاطفال ٠

واخذ في الاعتبار ان استراتيجيات البلاد المختلفه قد تتنوع في خطوطها العريضه وفي مقاييس حكمها على الاشياء على الرغم من تشابهها في الاهداف والمطامح ـ ويصدق هذا بالذات على الفرق بين الدول المتقدمه صناعيا والدول الناميـــة ٠

واخذ في الاعتبار ان نشر ديمقراطية التعليم تتطلب اتخاذ قرارات سياسيه واقتصاديه ـ اجتماعيه وثقافيه ترمي الى تقليل ومن ثم انهاء ظاهرة اللامساواة في فرص التعليم ٠

واخذ في الاعتبار ان الاصل الاجتماعي للتلاميذ يؤدي الى عواقب وخيمه تتعلق بالالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي ويؤثر على النتائج الدراسيه ويحرم الكثير من الكبار من الحصول على التدريبات الفنيه التي تحتاج اليهـا قدراتهم ٠

واخذ في الاعتبار ان طاقات الشباب لابد وان تستثمر لضمان تنمية الهيئه اقتصاديا واجتماعيا ٠

واخذ في الاعتبار ان الاجراءات اللازمة لضمان تحقيق تكافؤ الفرص كفيلـه في نهاية الامر بزيادة كفاءة النظم التعليمية ٠

يقدم هذه التوصيه الى وزراء التربيه والتعليم في الدول المختلفه ٠

المبادئ الاساسيـــــه

١ـ ينبغي ان تفحص الاجراءات التي تتخذ من اجل تحقيق تكافؤ الفـرص التعليميه على ضوء المبادئ التاليه :

(أ) ان تعمل السياسة الاجتماعية والاقتصاديه التي تتبعها الحكومات علـى ان توفر لكل فرد فرصة التعليم ٠

(ب) ان عدم المساواه مرجعها عادة الى التعقيدات التى تفرضها عوامـــل عديده تختلف جسامتها وطبيعتها من دولة الى اخرى ويمكن تصنيفهـــا تحت رؤوس الموضوعات التاليه :

١) عوامل اجتماعيه واقتصاديه خاصه بتكوين البيئة وسماتها العامه وخاصه ايضا بالتلميذ وحرفة والديه، ودخله وظروف حياته وحالته الصحيـــه الخ) .

٢) عوامل اجتماعيه وثقافيه (المستوى التعليمى للاباء البيئه الثقافيـــه اثر التقاليد والقيم الاخلاقيه ، لغة الام ، المعتقدات الدينيه .

٣) عوامل جغرافيه وسكانيه (مكان السكن ، كثافة السكان ، كثافـــة المدرسه ، المواصلات ..)

٤) عوامل تربويه وتعليميه (نظام التعليم ، لغة التدريس ، المناهـــج والخطط ، طرق التدريس ، طرق التقييم ، اوضاع المعلمين الخ) .

٥) نظرة التلميذ الى موقعه والامكانات المتاحه له فى اطار المدرســـه ككل .

٦) مستوى النمو النفسى لدى التلاميذ .

(ج) ولما كنا لا نعرف الا القليل فى معظم الحالات عن اثر هذه العوامـــل المختلفه فانه ينبغى اجراء المسوح والدراسات لتحديد دورهـــا ومساحة كل وتبين مدى تفاعلها على الا تعوق هذه الدراســـات اى اجراء يتم حاليا لاصلاح الاوضاع التعليميه بحيث تتوفر فى الوقـــت والامكانات المطلوبه .

٢) ينبغى عند الاخذ باسلوب التخطيط اتخاذ الاجراءات اللازمـــه للنهوض بتكافؤ الفرص بين الاولاد والبنات وبين ابناء المدن والاريـاف كما ينبغى التنسيق بينها وتحديد الاولويات تبعا للاحتياجـــات الخاصه بكل منطقه فى الدوله .

٣) ينبغى التحقق من المساواه فى تكافؤ الفرص التى يمكن توفيرهـــا . مهما توفرت الاصلاحات فى المناهج وطرق التدريس واعداد المعلمين عن طريق توفير اجراءات اجديده .

الاجـــراءات الخاصـــه بالنهـــوض بتكافـــوء الفـــرص التعليميـــة بنـــاء وتنظيـــم التعليـــم العـــام

٤) يجب ان يأخذ تنظيم التعليم في اعتبارة اثر الاصل الاجتماعي للتلاميذ على حياتهم الدراسيه والتى تؤثر بالتالى على مـــدى توافقهم والمجتمع الذى يعيشون فيه ولذلك ينبغى القيـــام بالدراسات اللازمه لتحديد نوع التنظيم الذى يكفل ازالة الاثـــار السلبية على التلميذ ويكفل ايضا استثمار العوامل الايجابيه .

٥) وبهذا الشأن يبدو ان التعليم الذى يتلقاه الطفل قبل التحاقه بالمدرسة الابتدائية له اهمية بالنسبه للتعليم الابتدائى . ولذلك فمن المهم ان تعمل الدول على توفير المدارس او تطوير مـــدارس ما قبل التعليم الابتدائى وجعلها فى متناول جميع الاطفال سـواء فى المدينه او القرى .

٦) واذا تعذر اقتصاديا توفير هذه المدارس او تطويرها فانه ينبغى ان يعمل حساب لهذا الموضوع فى تنظيمات ومناهج وطرق تدريس الفرقه الاولى والثانيه من التعليم الابتدائى .

٧) ورغبة فى تجنب التفرقه فى القبول بالقسم الاول من الثانوى يجـــب اعادة النظر فى كل من شروط القبول وتنظيم التعليم فى هـــذا المستوى وينبغى ايضا اجراء دراسة بشأن التعرف على مدى امكـــان استبدال نظم التعليم التقليديه بنظم المدرسة الشامله والمدرســـه الموحده .

٨) ينبغى فتح الدراسة بالاقسام العليا من التعليم الثانوى العـــام والفنى (بصفة تفرغية او لبعض الوقت) لكـل تلميذ تبعا لقدراتـــه وسنه وميوله وينبغى ان يكون تنظيم هذه الانواع من التعليم مرنـــا ومتنوعا وذلك حتى يمكن خفض عدد التلاميذ الذين لا يحصلـــون على اى نوع من التعليم ويفتح المجال امام البنات كى يلتحقـــن بالتعليم الفنى كذلك ينبغى انشاء مراكز تعليمية متعدده الشعـب والاغراض فى هذا المستوى التعليمى .

٩) ينبغى توفير التعليم لمدى الحياه وذلك حتى يتمكن الكبار ممن لم يستطيعوا الحصول على التدريبات الملائمه لقدراتهم استكمال تعليمهم واثرائه من خلال استثمار الامكانات والتسهيلات المتاحه الى اقصى حد ممكن .

خريطة المنطقـة التعليميـه

١٠) ان عدم التكافؤ فى القبول بالمدارس على اختلاف مستوياتها يرتبط ارتباطا وثيقا بتوزيع انواع التعليم المختلفه فى انحاء البلد ولـه ولذلك ينبغى فحص كثافة منطقة المدرسة والعمل على انشاء مراكز جديده تعليمية وثقافيه تخطط بحيث تساعد على تطوير واثراء الحياه الثقافيه للمجتمع .

١١) لذلك ينبغى اجراء الترتيبات اللازمه لتوفير وسائل النقل للتلاميذ الذين يعيشون فى اماكن بعيده عن مدارسهم .

دور المجتمـع

١٢) والى ان تتمكن كل البلدان من تحقيق هدف تعميم مجانية التعليم ينبغى اتخاذ الاجراءات اللازمه من قبل الحكومات لمواجهة ما يفرضه التعليم من الالتزامات الماليه وذلك عن طريق

أ — تجنب فرض المصروفات المدرسيه

ب — توزيع ما يتطلبه التعليم من ادوات بالمجان

ج — توفير نظام الاستعارة المجانية للكتب

د — توفير وسائل المواصلات المجانيه للتلاميذ

هـ — توفير الغذاء بالمجان

و — توفير النظام الداخلى بالمدارس .

١٣) وينبغى تغطية النفقات التى لا تغطيها الاجراءات السابق ذكرها (مثل الحرمان من التكسب عن طريق العمل) عن طريـق

تقديم المنح الدراسيه وينبغى تسهيل الاجراءات الاداريـــه الخاصه بمنحها واعلام الاباء بما تم بشأنها وذلك حتى يتمكن اعضاء المجتمعات المحرومه من الافاده منها .

١٤) لابد من تنظيم التأثيرات التى تحدثها البيئه والمجتمع ككـــل على اسرة الطلاب مما يؤثر بالتالى على امكانية التحاقه بسلـــك التعليم كما ينبغى الاهتمام بتأثير الجماعات الثقافيه داخـــل المجتمع الواحد والقيم التى تتبعها هذه الجماعات والتـــى تؤدى الى اختلاف ما تنتهجه من وسائل وما ترمى اليه مـــن اهداف ـ وينبغى ان يشجع المجتمع على ان يولى التعليـــم تقديرا عاليا من خلال (المؤسسات الاجتماعيه والمنظمـــات الثقافيه والمشروعات .. الخ) ومن ثم يتمكن المجتمع مـــن ممارسة دور فعال لاتاحة المساواة فى التعليم بين التلاميذ ومـن المرغوب فيه بالذات ان يدعى الاباء للمشاركه فى تنميه البيئـــه ثقافيا وذلك من خلال صلة مستمرة تنمو بينهم وبين المدرسة .

المنـــاهج وطـــرق التدريـــس

١٥) ينبغى اجراء فحوص دقيقه عن المحتويات الثقافيه للمناهج وذلـك بقصد تكييفها لاحتياجات ومطالب الاطفال المحرومين ومن المرغوب فيه بصفه خاصه ان توجه عناية خاصه للانواع المختلفه للنشـــاط الخـــلاق .

١٦) ينبغى بذل الجهد لايجاد الوسيله الكفيله بابراز اكبر قـــدر ممكن من قدرات الاطفال المحرومين كما يجب التركيز على طـــرق التدريس الفعاله وذلك لابراز الفروق النوعية بين الاطفال والعوامل التى تحركهم فى اطار البيئه الاجتماعيه وعلينا فى عصر السيبـــرنطيقا (عصر الاله الذاتيه) الا نقتصر على امداد النشـــىء بمعارف تخصصيه بل بما يمدهم بالقدرة على حل المشكلات وعلـــى اجادة العلاقات الانسانيه وحل الصراعات بشكل سلمى وعلينـــا ان نطور المناهج كى تنشر فيهم روح التعاطف الانسانى .

١٧) ان تطوير التوجيه الاجتماعى والمهنى لابد وان يؤخذ فى الاعتبـــار باعتبارة عاملا يعوض سلبيات البيئه الاجتماعيه للتلميذ ٠

المدرســـــــون

١٨) ينبغى اتاحه الفرص امام المدرسين وطلاب معاهد اعداد المعلميـــن لدراسة كل ما يتعلق بشئون الاسل الاجتماعى واثره على حياة الاطفال الدراسيه ومن المرغوب فيه تدريبهم على التدريس للاطفال المحروميـــن ومن هنا فعلينا ان ندخل الى مناهج اعداد المعلمين الدراســـات الاجتماعيه والتربويه والنفسيه ٠

١٩) ينبغى ان يكون المدرسون قادرين على الانشطه الثقافيه بين مجتمعات الاباء والتلاميذ ٠

٢٠) رغبة فى تحسين وتوطيد التعاون بين المدرسة والاسرة فينبغى علـــى المدرسة ان توفر قوائم بالمساعدات التى يمكن ان يوفرها الاخصائيـــون الاجتماعيون المتدربون فى مجال ترشيد العلاقات مع القطاعات المحرومه الموجوده فى المجتمع ٠

٢١) وينبغى فى هذا الشأن تغيير واجبات المدرسين بحيث تتضمن التدريس لمجموعات صغيرة من التلاميذ (اربعة على الاكثر) حتى يلقى الاطفال المحرومين عناية خاصة بهم وينبغى ان يطلب من التلاميذ وخاصة تلاميذ معاهد اعداد المعلمين القيام بمثل هذا العمل مع توفير تدريبهم عليه ٠

٢٢) من الضرورى ان تطبق الاجراءات السابق ذكرها فى الفقرات الاربـــع السابقه على جميع مستويات التعليم وينبغى بصفه خاصة التركيز عليها والاشار منها فى بداية المرحله الابتدائيهكمسا عند بدء الدراسة بالقسم الاول من التعليم الثانوى ٠

٢٣) كذلك ينبغى توجيه عناية خاصة لاعداد مدرسى التعليم المهنى كمـــا يجب اعلامهم بالاحتياجات الخاصه والسمات المميزه للكبار من ابنـــاء القطاعات المحرومه فى المجتمع ٠

٢٤) ينبغى التدقيق فى اختيار مدرسى القطاعات المحرومه فى المجتمع كما ينبغى اتخاذ الخطوات اللازمه لضمان عدم ايجاد التنظيم الهرمى بين المدرسين كما هو الشأن فى المجتمع كما ينبغى اتخاذ القرارات بشأن الحد من اجراء التنقلات الدائمه بين المدرسين .

٢٥) يجب فحص العلاقه بين التلميذ والمدرس فى مختلف مستويات التعليم كما يجب توجيه عناية بالغة الى تنميه روح المسئوليه بين التلاميذ والمدرسين واولياء الامور .

٢٦) ينبغى تنظيم تدريبات مهنيه لكبار العاملين والمدرسين المشتغلين بتعليم الكبار وينبغى التأكيد على ضرورة اتباع اساليب تعليميه ملائمه لتلك الفئه كما ينبغى التأكد من طبيعة العلاقات بين المدرسين وتلاميذهم من الكبار وينبغى ان يتحمل الكبار جزءا من المسئوليه فى تعليم انفسهم .

تجديد وتطوير التعليم :

٢٧) هناك حاجه ماسة الى توفير انواع جديده من التعليم فى كل المستويات ، تعليم يستطيع ان يسد الفجوه بين الحياه الثقافيه فى المناطق المحرومه والحياه الثقافيه فى المدرسة وعلى ذلك يجب القيام بالدراسات والتجارب اللازمه لتحديد انواع الطرق الجديده ، الاكثر فعاليه وان يؤخذ فى الاعتبار الاحتياجات المختلفه اللازمه للمجتمعات ويجب التنوع فى الاستراتيجيات المستخدمه تبعا لاختلاف الاقاليم والمجتمعات بحيث يمكن ان يراعى فيها سمات ومميزات كل منها .

٢٨) ينبغى الاعداد لوضع الخطط والسياسات اللازمه لزيادة اهميه وسائل الاتصال الجماهيرية فى التعليم سواء للاطفال او للاباء .

٢٩) ينبغى ان يقوم الاصلاح والتخطيط الشامل للتعليم على نتائج التجريب فى مجال مقرطة التعليم .

٣٠) لابد من اجراء بحوث دقيقه لدراسة العوامل المتنوعه التى تؤثر على العمليه التعليميه بالنسبه للطفل خاصة وان هذه العوامل تتغير من مجتمع لاخر كما ان كثيرا منها مايزال ينتظر دراسة وكشف غوامضه .

٣١) لابد من التنسيق بين البحوث التى تجرى حول الاصل الاجتماعى للطلاب وبين ما تجريه سائر الخدمات والوكالات الاخرى من بحوث آخذين فى الاعتبار التطور الثقافى والاخلاقى والاجتماعى للاطفال والمراهقين .

٣٢) ثمه احساس باهمية اجراء دراسات حول العوامل المتشابكه التى تؤثر فى مجتمع ما (اتجاهات هجرة السكان — اثر الاعراف والتقاليد والمشكلات اللغوية ... الخ) — وذلك للتغلب على ما يعترض التعليم حاليا من عقبات .

التعاون الدولى

٣٣) يعد التعاون الدولى عاملا هاما لتحقيق الاهداف التى سبق طرحها فى مجال التربيه والتعليم وهى الاهداف التى يتعين تحقيقها فى العقد التالى من هذا القرن كما جاء فى قرار المؤتمر العام رقم ٩ — ١١ فى دورته السادسة عشرة .

٣٤) لابد من دعوة الهيئات الدولية وخاصة اليونسكو الى اعطاء اهتمام اكبر للمشكلات التى تنتج عن اثر البيئة الاجتماعية على التلاميذ وذلك من خلال :

أ — الاستمرار فى جهودها بهدف توسيع تكافؤ الفرصة فى التعليم مع اهتمام خاص بتعليم البنات .

ب — تطوير الدراسات التى تسهم فى كشف اكثر لجوانب المشكله وخطورتها .

جـ — التنسيق بين الجهود المبذوله من الدول الاعضاء ودعم هذه الجهود بهدف جعل النظام التعليمى اكثر استجابة لمتطلبات البيئه واحتياجات الافراد .

د — العمل فى نطاق الدول الاعضاء — دوليا واقليميا — على جمع وعرض وتلخيص واستيعاب المعلومات المستقاه من البحوث المتصله بعملية مقرطة التعليم عبر مراحلها المختلفه وتوسيع نطاق فرص التعليم وذلك لخدمة الحكومات والمهتمين بالتعليم والمدرسين واخيرا لخدمة الاطفال فى العالم كله . ولابد من اعطاء اهتمام لانشاء نظام اكثر كفاءة لتبادل المعلومات آخذين فى الاعتبار النظم الاقليمية المعمول بها حاليا .

هـ — تشجيع الجهود التى تبذل لمساعدة مناطق معينة فى العالم من خلال تقديم الطعام او الكتب المقررة للاطفال او بناء مدارس داخلية او مدارس ريفية .. الخ . سواء بذلت هذه الجهود من خلال علاقات ثنائية او غيرها او بذلت بشكل كمى او كيفى — ثم العمل على استمرار هذه الجهود وزيادتها .

٣٥) لابد ان تهتم المؤسسات الاقليمية بتفريع نشاطها على المستوى الاقليمى بهدف ان تتعاون مع بعضها البعض فى حل مايعترضها من مشكلات مع دراسة المؤثرات المتبادلة بينها والتى قد تؤثر بطريق او بأخر فى تحقيق وتطبيق مبدأ مقرطة مؤسسات التعليم والتربيه .

٣٦) وعلى ضوء ضخامة المشكلات التى تواجه الدول الناميه بحيث قد يعجز بعضها عن اجراء الدراسات والتجارب والمشروعات اللازمه — فانه ينبغى بذل جهود دولية منسقه فى هذا المجال بحيث تشمل التالى :—

أ — جهود تبذل بشكل اكثر سخاء مادية كانت او فنيه تقدمها الدول المتقدمه صناعيا .

ب — ان تتيح هذه الدول المتقدمه امكانية سير الدول النامية على هدى تجربتها وذلك فى اطار جهد دولى يبذل فى هذا السياق .

جـ — اجراء دراسات فى التعليم يقوم بها او تتبناها اليونسكو وخاصة مكتب التعليم الدولى بالتعاون مع الوكالات والاجهزة الدولية والاقليمية وذلك بهدف تمكين الدول النامية من رسم سياسة اكثر ديمقراطية لاستيعاب الاطفال فى اماكن مناسبة بالمؤسسات التعليمية ولتطوير وتحسين وسائل اختيار المعلمين وتوصيفهم ومن ثم تحقيق مزيد من القدرة فى التعرف على قدرات الاطفال اذا واصلوا التعليم .

د — ان المساعدة التى تقدمها اليونسكو فى تسهيل التخطيط والتنفيذ بالتعاون مع الدول الاعضاء فى مجال تصميم وادارة برامج البحث التعليمى لابد وان تهدف الى تحديد التالى :—

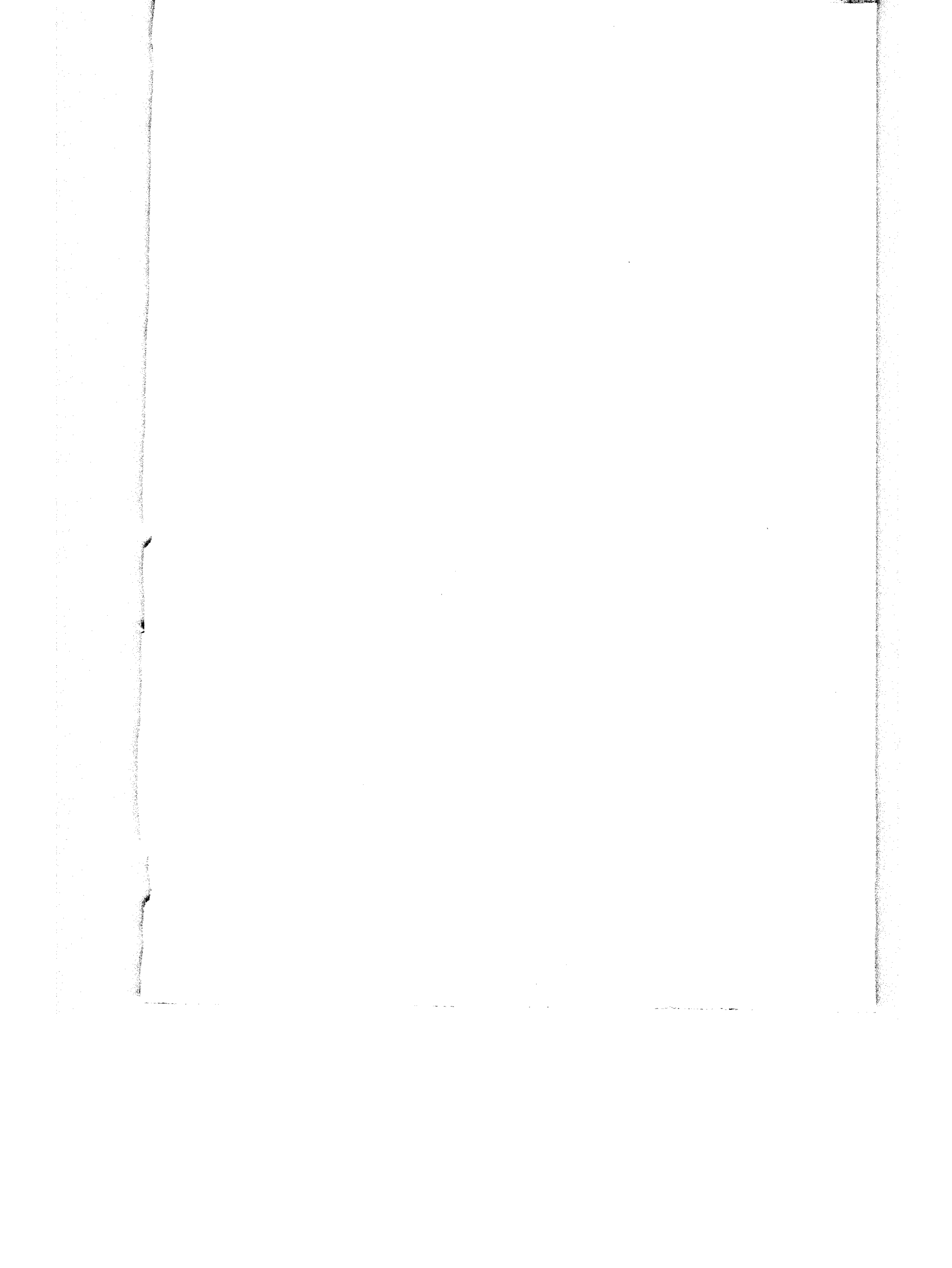
١— طبيعة العلاقة بين الظروف الاجتماعيه والتقدم العلمى
٢— اى من هاتين العلاقتين له دلالة تربوية اكثر من الاخرى
٣— امكانية تشغيل واعادة تشكيل الوحدات المكونه لكل من تلك العلاقات
٤— الوسائل والاتجاه الذى تدار به وتوجه اليه تلك العلاقات بحيث

تحقق اعلى حد من التطور الى الغايات المرجوة مع اعطاء اهتمـــــام خاص لتحسين المضمون والوسائل فى الدراسة •

هـ ـ تقديم العون من اليونسكو فى مجالات تدريب الباحثين فى مجـــال التربية والتعليم وانشاء المؤسسات المناسبة لهم وكذلك العاملين فى مجال الادارة التعليمية والمخططين والمستشارين ومن اليهم •

٢٧) يوصى المؤتمر ان تقوم اليونسكو (مكتب التعليم الدولى (IBE)) بوضع منهج اساسى لتوجيه البحوث المتنوعه التى يتم اجراؤها كمـــا يقوم بتسهيل سبل التعاون الدولى فى هذا المجال •

....



كشــــاف
موضوعى هجائى للتوصيـــات

ت: توصيـــــــه
ت: يتبعها رقم يشير الى رقم التوصيه .
ت: يتبعها رقم وتحتها خط عبارة عن توصيه مكرسه باكملها للموضـــــوع .
( ) مابين القوسين يشير الى رقم الفقره من التوصيـــه .
ح حيثيـــــــــه .

النشـــــر

ت ٤ (٥) ، ت ٦ (٣، ٨، ٩) ، ت
٢٠ (٨، ٩) ، ت ٢١ (٨) ، ت ٣٢
(٤٧) ، ت ٣٤ (٣) ، ت ٣٦ (٩)
ت ٤٠ (٥، ٣٧) ، ت ٥٤ (٢١) ،
ت ٥٨ (٧) ، ت ٦١ (٢٠) ، ت ٦٣
(١١) ، ت ٦٤ (٣٤)

النقل المدرسى (المواصلات)

ت ٢١ (٦) ، ت ٣٢ (٢٧) ، ت ٤٠
(٣٩ ب) ، ت ٤٤ (٢٦) ، ت ٤٩
(٥٢) ، ت ٥٧ (٣٢) ، ت ٦٧ (١١)

هيئة الفنيين والعلميين
اختيارهم وإعدادهم

ت ٤٩ ، ت ٥٤ (٢٢)

الوسائل السمعيه والبصريه

ت ٨ (١٥) ، ت ٩ (ح ٥٥) ، ت ١١
(١٠) ، ت ٢٠ (١٣) ، ت ٢١ (١٠) ،
ت ٢٤ (٩) ، ت ٢٧ (٤ ب) ، ت ٣٥
(٦) ، ت ٤١ (ح ١٨، ٢٣، ٢٤) ،
ت ٤٣ (٢٧) ، ت ٤٥ (٢٨) ، ت ٤٧
(٢٠، ٢٧، ٣٢، ٤١) ، ت ٤٩ (٤٥)
ت ٥٢ (٢٢) ، ت ٥٨ (١٥، ٤٤) ،
ت ٥٩ (١٩، ٢٠) ، ت ٦٢ (٢٧) ،
ت ٦٤ (٢٧ — ٣٠) ، ت ٦٥ (١٩) .
